













تصحیح جامع الکریم



یاکب



احمد بن علي الفقيه في الدين الذي هو ببلد الميمنية  
وفضل الميمنية على كل حاضر وباد

وانزل اليوم يوم فريد بحج الحاجون من الله الحرام



752: ٥

محمد بن الحسين عليه السلام رحمه الله الامام برهان الامر

عبد العزيز بن طاهر - رحمه الله

مع طابع الكس  
هـ ا هـ س ر ٢  
ن ح ن م  
د د ح ل د

احسبكي من اصولي وحرره  
لقام حافظ الدين  
كل حله

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KISIM : Ferzullah

ESKİ KAYIT No. 747

YENİ KAYIT No.

TASNİF No.





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد خاتم النبيين وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين

**باب** في حكم الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الصلاة وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله انه لا تقصد صلوة  
لغيرها مستعلا بالصلاة بالصلاة فلم يوجب لها ذات في حرم الصلاة واحدة **والفصل الثاني** ان اقام المسافر  
بالمقيم يجوز في الوقت ان فرضه يتحول الى المربع على سبيل المثال بعد حتى لو سلم على راس الركعتين تقصد صلواته لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
انما جعل الإمام اما ما ليوتهم به فلا يختلفوا عليه ولو افسد صلواته على نفسه لم يزم الركعتان لما بينا ان المربع وجبت عليه  
على سبيل المثال بعد وقد سقطت المتابعة بالفساد ولم يجوز خارج الوقت من الغرض استغفر عليهم ركعتان ولم ينقلب  
الى المربع بعد خروج الوقت وان نوى اقام فلما لم يتحول الى المربع كانت القعدة الاولى على المسافر المقدر في بيته وعلى الإمام  
المقيم سنة ولو قلنا انه يجوز يكون هذا اقدا لمقتضى المتنفل وذلك يجوز فان قيل ان حرم الله وضع المسئلة في الكتاب  
ان المقيم اذا صلى ركعتين من العصر عانت الشمس في مسافر ودخل معه في الصلاة قال صلاة المسافر فاسره وقهور  
الإمام فرض وقعود المقدر في فرض ايضا فقد ادرك الغرض خلف من ادرك الغرض فيكون من اعاد اضافته فلم يجوز صلواته قلنا  
القراءة في الركعتين الخارجتين على المسافر فريضه وعلى الإمام تطوع وصار هذا الفصل الاول سوا واتحد المقيم بالمسافر  
يجوز في الوقت خارج الوقت لم يغير صلوة المقيم فلما لم يغير حاله سغير الوقت جاز في الوقتين فاذا اقام الى الركعتين  
الخارجتين لم يقرأ فيهما على رواية الكرخي وذكر في كتاب الصلاة ما دل على انه يقرأ فيهما قال في اسها فيما يقع بحج عليه  
سجدتنا السهو وجعله كالمسبوق وقرأه وهو ان بنا صلوة الإقامة على صلوة السفر جاز فان للمسافر اذا نوى الإقامة  
في خلال صلواته يتحول فرضه الى المربع فكذا يجوز بنا صلوة المقيم على صلوة المسافر وبنا صلوة السفر على صلوة الإقامة  
لم يجوز فان الرجل اذا اقم الصلاة في السفينين والسفينين في مصر مجتوب السفينين في وسط الصلاة لم يتحول صلواته  
الى صلاة المسافر فاذا لم يجوز بنا صلوة السفر على إقامة الإقامة لم يجوز بنا صلوة المسافر على صلوة المقيم بخلاف ما اذا  
كان في الوقت لم يتحول فرضه الى المربع فكان ذلك بنا صلوة الإقامة على صلوة الإقامة والله اعلم بالصواب

**باب** المستحاضه والذي لم ينقطع دمها  
المسح في مسأله هذا الباب ان المستحاضه في حكم الطاهرات فيما لم ينه عن العبادات المانها بتوضا الوقت كل  
صلوة عندنا وعند الشافعي سوى تكبيرة وضوء قال مالك لكل صلاة والمصنف في ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم  
انه قال المستحاضه بتوضا الوقت كل صلاة واصلا وهو ان طهارة المستحاضه بتوضا الوقت لم يدخله  
عند علمائنا وقال في بعضه يدخل الوقت وروى عن أبي يوسف انها بتوضا جميعا وفايدة الخلاف تطهر  
في موضعين احدهما ان المستحاضه اذا توضأت بعد طلوع الجوز ثم طلعت الشمس استقضت طهارتها عندنا  
وعند زفر بن ثقفين والثاني انها اذا توضأت بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس لم يستقض طهارتها  
عندنا وعند زفر بن ثقفين وهو احد الروايتين عن أبي يوسف **واما** المستحاضه ومن كان في معانها

وهو

الزهاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد خاتم النبيين وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين

**باب** في حكم الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الصلاة وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله انه لا تقصد صلوة  
لغيرها مستعلا بالصلاة بالصلاة فلم يوجب لها ذات في حرم الصلاة واحدة **والفصل الثاني** ان اقام المسافر  
بالمقيم يجوز في الوقت ان فرضه يتحول الى المربع على سبيل المثال بعد حتى لو سلم على راس الركعتين تقصد صلواته لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
انما جعل الإمام اما ما ليوتهم به فلا يختلفوا عليه ولو افسد صلواته على نفسه لم يزم الركعتان لما بينا ان المربع وجبت عليه  
على سبيل المثال بعد وقد سقطت المتابعة بالفساد ولم يجوز خارج الوقت من الغرض استغفر عليهم ركعتان ولم ينقلب  
الى المربع بعد خروج الوقت وان نوى اقام فلما لم يتحول الى المربع كانت القعدة الاولى على المسافر المقدر في بيته وعلى الإمام  
المقيم سنة ولو قلنا انه يجوز يكون هذا اقدا لمقتضى المتنفل وذلك يجوز فان قيل ان حرم الله وضع المسئلة في الكتاب  
ان المقيم اذا صلى ركعتين من العصر عانت الشمس في مسافر ودخل معه في الصلاة قال صلاة المسافر فاسره وقهور  
الإمام فرض وقعود المقدر في فرض ايضا فقد ادرك الغرض خلف من ادرك الغرض فيكون من اعاد اضافته فلم يجوز صلواته قلنا  
القراءة في الركعتين الخارجتين على المسافر فريضه وعلى الإمام تطوع وصار هذا الفصل الاول سوا واتحد المقيم بالمسافر  
يجوز في الوقت خارج الوقت لم يغير صلوة المقيم فلما لم يغير حاله سغير الوقت جاز في الوقتين فاذا اقام الى الركعتين  
الخارجتين لم يقرأ فيهما على رواية الكرخي وذكر في كتاب الصلاة ما دل على انه يقرأ فيهما قال في اسها فيما يقع بحج عليه  
سجدتنا السهو وجعله كالمسبوق وقرأه وهو ان بنا صلوة الإقامة على صلوة السفر جاز فان للمسافر اذا نوى الإقامة  
في خلال صلواته يتحول فرضه الى المربع فكذا يجوز بنا صلوة المقيم على صلوة المسافر وبنا صلوة السفر على صلوة الإقامة  
لم يجوز فان الرجل اذا اقم الصلاة في السفينين والسفينين في مصر مجتوب السفينين في وسط الصلاة لم يتحول صلواته  
الى صلاة المسافر فاذا لم يجوز بنا صلوة السفر على إقامة الإقامة لم يجوز بنا صلوة المسافر على صلوة المقيم بخلاف ما اذا  
كان في الوقت لم يتحول فرضه الى المربع فكان ذلك بنا صلوة الإقامة على صلوة الإقامة والله اعلم بالصواب

الم

**باب** المستحاضه والذي لم ينقطع دمها  
المسح في مسأله هذا الباب ان المستحاضه في حكم الطاهرات فيما لم ينه عن العبادات المانها بتوضا الوقت كل  
صلوة عندنا وعند الشافعي سوى تكبيرة وضوء قال مالك لكل صلاة والمصنف في ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم  
انه قال المستحاضه بتوضا الوقت كل صلاة واصلا وهو ان طهارة المستحاضه بتوضا الوقت لم يدخله  
عند علمائنا وقال في بعضه يدخل الوقت وروى عن أبي يوسف انها بتوضا جميعا وفايدة الخلاف تطهر  
في موضعين احدهما ان المستحاضه اذا توضأت بعد طلوع الجوز ثم طلعت الشمس استقضت طهارتها عندنا  
وعند زفر بن ثقفين والثاني انها اذا توضأت بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس لم يستقض طهارتها  
عندنا وعند زفر بن ثقفين وهو احد الروايتين عن أبي يوسف **واما** المستحاضه ومن كان في معانها



هذا هو الوجه الثاني في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد خاتم النبيين وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين  
**باب** في حرم الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته

**باب**

في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته

في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته  
في حرمته الصلاة الواحدة ولو تأذيا في زهاب لم يذكر في الأصل ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله انه لا يفسد صلواته



متى سقطت حدث تقدم لبس الخفين او قارنه مسح في الوقت ولم يمسح خارج الوقت ومتى سقطت طهارتها  
 حدث تاخير لبس الخفين مسح تمام يوم وليله ان كانت منقحة وان كانت مسافره مسح ليلته ايام ولياليها والمخاض  
 انما متى ادخلت حقيها رجليها على طهارة كاملة مسح تمام يوم وليله وان كانت على طهارة ناقصة مسح في الوقت  
 ولم يمسح خارج الوقت بيان هذا ان المستحاضه اذا توضأت والدم سايل ولبست خفيها والدم سايل او كان  
 الدم منقطعاً وقت الوضوء فسأل قبل لبس الخفين او لبست أحدهما فسأل قبل ان تلبس الخ ختم حدث حدثا  
 اخرجها لهما ان مسح في الوقت لم يمسح في وقتها لولا ان كان في وقتها ان تودى ما شئت من الموات واذا خرج  
 الوقت تنزع خفيها وتفعل قديمها وعند زفرها ان مسح تمام مدة المسح لها حين لبست الخفين كان حكمها  
 حكم الطاهره وخروج الوقت منقوله حدث سابق لما نقول ان خروج الوقت ليس بحد وانما انقضت  
 طهارتها حدث كان قبل لبس الخفين لولا ان كان يمسح بها لما كان سايلا وقت الوضوء وجبت عليها الوضوء  
 اذا خرج الوقت فاذا كان كذلك صار كأنها لبست خفيها وبقي حدث ولو كان الدم منقطعاً وقت الوضوء وقت  
 اللبس ثم سال بعد ذلك ان مسح تمام يوم وليله لم يمسح في هذا حدث متاخر والحدث المتأخر لم يمنع المسح بعد  
 خروج الوقت **واملأه** ان المستحاضه لها وضوء انقطاع وضوء كامل وضوء ناقص فالوضوء الكامل  
 ان توضا والدم منقطع حكمه ان ينوع عزم سال عزم يسيل في الوقت ولم يضرها خروج الوقت الا اذا  
 سال الدم في الوقت والوضوء ناقص ان يتوضا بدم سايل حكمه ان ينفع عزم سال عزم يسيل ويضرها  
 خروج الوقت سال الدم في الوقت او لم يسيل لهما انقطاع كانا وانقطاع ناقص اما الكامل ان ينقطع  
 وقت صلاة كامل حكمه ان يوجب زوال العذر ومنع اتصال الدم الثاني بالدم الاول والناقص ان ينقطع اقل  
 من وقت صلاة كامل حكمه ان يوجب زوال العذر ومنع اتصال الدم الثاني بالدم الاول بمانه مستحاضه توضا  
 في وقت الظهر والدم سايل في القطع قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع قبل الفراغ منها جاز لهما ان يصلي  
 بذلك وضوء طهرها للوقت لم يخرج الوقت بمقتضى طهارتها لم يضرها كان ناقصا ان حكم صلوة  
 الظهر موقوف ان سال الدم قبل غروب الشمس فصللة الظهر جاز لهما ان يمسح طهارة العذر والعذر باقي  
 ولو لم يسلم حتى غربت الشمس تعيين ان صلاة الظهر كانت فاسده لم يغير انها صلته طهارة العذر والعذر بايل  
 وصلوة العصر جازيه في الحايديه ان يغير فساد صلوة الظهر بعد العصر فصارت كالمسح ولو كان الانقطاع  
 بعد ما قعدت مقدار التشهد قبل السلام عند ليصفه رحمه الله ايضا تفسد لم يخرج من الصلوة بصنعه فرض  
 ولم يوجد عندها لم تفسد ولو انقطع الدم بعد ما فرغت من الظهر جازت صلاة الظهر سواء سال في وقت  
 العصر او لم يسال لم يزل العذر بعد الفراغ من الصلوة لم يكون محبباً كالمسح اذا وجد الماء بعد الفراغ من

الصلوة

وانما قدر الانقطاع بوقت صلاة كامل لم يزل الانقطاع لم يوجب زوالا من دم سايل زوالا متواليا  
 بل يدر ساعة ومنقطع اخرى وكثير الانقطاع يزول العذر فقدر بوقت صلاة كامل لم يزل هذه طهارة حقيقة  
 فاعتبرت بطهارة حكميه وفي الحكميه تنقضا وقت صلاة كامل كذا ها هنا ولما قلنا بانه لا يزول العذر بوقت  
 صلاة كامل بدعي ان يزول ايضا بوقت صلواته وملكه فيؤدي ذلك الحقول شنيع الى هذا انما رحمه الله  
 واستشهد في المصنف قال ان ترك الاندجال لو كان به جنح سايل في وقتها والدم سايل ثم انقطع بعد الوضوء فصلى  
 وهو منقطع ثم برأ ذلك الجرح فان صلواته تفسد وعليه ان يمسح في وقتها والصلوة كذلك ها هنا وكل جواب عرفته  
 في المستحاضه وكذلك في صاحب الجرح السائل والقي الدائم والحاف الدائم وغيرهم **واملأه** ان متى انقضت  
 طهارتها في الصلوة بخروج الوقت لم يجوز لها البناء عليها استوفت مدة الرخصه ووجب عليها الوضوء لحد  
 متقدم فصار كأنها شرعت في الصلوة وهي محدثه فلا يجوز لها البناء ومتى سقطت طهارتها لم يخرج الوقت فانما  
 تبقى لم يمسح في وقتها السابق بمانه المستحاضه اذا توضأت في وقت العصر والدم سايل فلما صلت ركعتين غرت الشمس  
 فغروب الشمس انقضت طهارتها ولم يجوز لها البناء عليها سقطت حدود متقدم ولم يمسح لو توضأت والدم  
 منقطع في وقت العصر كان الدم في اول الوقت سايلا ووقت الوضوء كان منقطعاً ثم غرت الشمس وفي الصلوة فانما  
 تضي على الصلوة لم يضرها وضوء الطاهره فلا ينقض خروج الوقت لو سال الدم بعد خروج الوقت توضأت وبنت  
 على صلاتها لم يضرها كان وضوء الطاهره فوق الطاهره اذا سبقها للحدث بعد الشروع طعن عيسى بن ابيان في هذا  
 الفصل قال بدعي ان يتوضا وتستقبل الصلوة لم يضر هذا انقطاع ناقص والانقطاع الناقص لم يمنع اتصال الدم الثاني  
 بالدم الاول صار كالدم المتصل وانما قلنا ان الانقطاع ناقص في وقت العصر كان الدم سايلا ووقت المغرب الدم سايل  
 فادام وجود الانقطاع وقت صلاة كامل فمدققت خروج الوضوء لم يجوز لها البناء بالسيلان بعد خروج الوقت لم ترك  
 انهم قالوا في المسئلة التي سبقت انها اذا توضأت والدم سايل في الانقطاع الدم ثم شرعت في الصلوة وصلت ان ذلك  
 الانقطاع لا عبره له ما لم يكن وقت صلاة كامل كذا هذا وقال بعضهم هذا الجواب الذي قاله في الكتاب صحيح لان وضوءها  
 في وقت العصر لم يكن للاستحاضه لم يضرها كان في حال الانقطاع والوضوء اذا كان في حاله الانقطاع كان حكمها وحكم  
 سايل الطاهره سواء لم ينقض بخروج الوقت لم ترك انما اذا تدد وضوءها لم يضرها ثم اذا سال في الصلوة  
 صار ذلك منقوله حدث سابق بخلاف المسئلة التي سبقت لم يمسح في وقتها والدم سايل فكان العذر موجودا  
 فتوقف حال صلاتها لم ترك ان الوضوء واجب وان لم يسلم منها الدم بعد خروج الوقت واما ها هنا الوضوء  
 كان تاما فلا سوق ولو توضأت في وقت العصر والدم منقطع وصلت ركعتين ثم سال الدم ثم خرج الوقت  
 لم يبق ما ذكرنا وعليها الوضوء لما ذكرنا انما استوفت مدة الرخصه فصار كالصلاة الاول وجنس هذه المسائل  
 على مثلها او وجه



في وجهه لم تقسم ولم يتبني وفي وجهه تقسم وتبني اما الوجه الذي تقسم وتبني كما اذا توضأت  
والدم سائل لبس خفيفها والدم سائل ثم خرج الوقت وهي الصلوة لم تجز لها البناء لمن طهارتها انتقضت  
خروج الوقت ولم تقسم لمن طهارتها انتقضت حدث تقدم على لبس الخفيف او قارنه واما الوجه الذي تقسم وتبني  
كما اذا توضأت ولبس الخفيف والدم منقطع ثم سأل الدم ثم خرج الوقت وهي الصلوة لم تبني لمن طهارتها انتقضت  
خروج الوقت لم تجز المسح لمن طهارتها انتقضت حدث تأخر لبس الخفيف واما الوجه الذي تقسم وتبني كما اذا توضأت  
والدم منقطع ولبس الدم منقطع وخرج الوقت والدم منقطع ثم سأل الدم وهي الصلوة جاز لها البناء لمن طهارتها  
انتقضت لخروج الوقت لم تجز للمسح لمن طهارتها لبس خفيفها على طهارة كالمسح **واما الخ** وهو ان وضوء المستحاض  
اذا كان السيلان لم ينقض سيلان مثله وينقض الحدث وخروج الوقت والوضوء اذا كان الحدث ينقض الحدث  
والسيلان ولم ينقض خروج الوقت ببيان ان المستحاض اذا توضأت في وقت الظهر والدم سائل وصلت الظهر  
ثم يقطع الدم ثم خرج الوقت فان طهارتها انتقض لخروج الوقت وتوضوء العصر فلو توضأت العصر والدم منقطع  
فلما فرغت من وضوءها سأل الدم ولا ينقض الوضوء من وضوءها كان بعد خروج الوقت لسيلان الدم في وقت الظهر  
فلا يضرها سيلان مثله وهذا من وضوء المستحاض يوشى وحدث مقدم ومقارن متاخر ولا ينقض وضوءها  
فلو توضأت الظهر والدم سائل ثم انقطع الدم ثم حدثت انقضض وضوءها من الوضوء كان السيلان فيضرها الحدث  
فلو توضأت بعد ذلك وصلت الظهر دخل وقت العصر لم ينقض طهارتها لم ينقض الحدث فلا ينقض خروج  
الوقت فلو انما توضأت مع ما انه لم يجز عليها ثم سأل الدم انقضض الوضوء منها توضأت الحدث فيضرها  
السيلان ووجود تلك الطهارة وعدمها سواء ومنه ان من سأل الدم انقضض الوضوء منها توضأت الحدث فيضرها  
الوضوء حصل في موضع لم لم ينقطع وقت صلاته انما ينقض وضوءها وخروج الوقت فاذا توضأت كان  
الوضوء لسيلان فلا ينقض سيلان مثله والجواب ما ذكرنا ان وضوءها كان كاملا لم انه حصل الحدث والدم  
منقطع فلا ينقض خروج الوقت ولو حدث في وقت العصر وتوضأت الحدث ثم سأل الدم في وقت العصر تتوضأ مرة اخرى  
لمن وضوءها كان الحدث فانتقض بالسيلان **باب السجدة**

**قال رضي الله عنه**  
وروي رحمه الله هذا الباب ايضاً في سجدة في مجلس واحد وبين احاديثها في مجلسين ويفرق  
بين سجدة يجب حرم الصلاة وبين سجدة يجب خارج الصلاة ثم سجدة التلاوة واجبة عندنا وعند الشافعي  
غير واجبة وحققنا في كتاب الصلاة **الاصول** في هذا الباب ان السجدة يجب باحد امرين اما بالسجدة او بالتلاوة  
اما السجدة واجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم السجدة على من سمعها والتلاوة واجبة بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
سجدوا لله جميعاً وحده على من تلاها وادله ذكرناها في الجامع الصغير وتكرار السجدة انما يكون باحد امرين اما بخلاف المجلس

او بخلاف اية السجدة فاما اذا كانت لايه واحدة ولمجلس واحد تكفيه سجدة واحدة واصل هذا ما روي  
ان جبريل عليه السلام كان يقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم اية السجدة وكان هو يلقن منه ويقرأ على اصحابه وكان  
لا سجدة واحدة واحدة ولو قرأها في مجلس اخر تجب السجدة لم نالوا قلنا انما تجب سجدة واحدة في المجلس الواحد  
للمسح واحدة وهذا محال **واما الخ** وهو ان من بني السجدة على الاستقبال لمن التلاوة بالقرآن او غيره  
والسجدة بانفرادها موجب ولو اجتمعوا لم تجب سجدة واحدة كما اذا قرأوا ما يسمعون والقول يستقيم الضعيف  
اما الضعيف فلا يستقيم القوى **واما الخ** انما السجدة الصلاة لم تؤد خارج الصلاة لمنها من افعال  
الصلاة وافعال الصلاة لم تؤد خارج الصلاة والذي يجب خارج الصلاة لم تؤد في الصلاة ثم اذا قدم  
بيان رجل قرأ اية السجدة سوا في مكان واحد لم يجب عليه اثنتان من سجدة واحدة وكذلك اذا قرأها قاعاً ثم قام  
وقرأها ثانياً لم يجب عليه السجدة واحدة وكذلك اذا قرأها نازلاً ثم ركب قبل ان يسير او قرأها راكباً ثم نزل وقراها  
في هذا كله تكفيه سجدة واحدة لمن اية واحدة والمكان واحد وهذا بخلاف الخيرة اذا قامت من مجلس بطولها  
لمن القعود اقرب الى التلاوة والتدبير من القيام فكان قيامها اعراضاً عن الخيرة فاما ما هنا فان القيام لم يكون  
عن القراءة فانه محل القراءة وان قرأها في مجلسين مختلفين يجب لكل قراءة سجدة لمن كل مجلس كما على حدة ولا يدخلها  
في الخيرة وكذلك اذا كانت لايه مختلفة والمجلس واحد يجب لكل اية سجدة واحدة ولو قرأ اية السجدة خارج الصلاة  
وسجد لها ثم قام في مكانه ذلك اعادها في الصلاة لم يجب عليه سجدة اخرى لمن ما وجب عليه خارج الصلاة صغير وما  
وجب في الصلاة قوى والقوى يستقيم الضعيف ولو لم يسجد خارج الصلاة وشرع في الصلاة فقرأت اية السجدة لم يجب  
عليه السجدة واحدة هكذا ذكرها وذكر في نوازل الصلاة ان عليه سجدة اخرى وذكر في بعض الكتب روايات النوازل  
مثلاً قال عايناه وجه هذه الرواية وذكر ان السجدة التي وجبت في الصلاة اقوى من السجدة التي وجبت خارج الصلاة  
لمنعها الصلاة اقوى من حال خارج الصلاة والقوى يستقيم الضعيف وجه رواية النوازل وذلك ان التي وجبت  
خارج الصلاة تقوت بالسبق وما وجبت في الصلاة تقوى حرم الصلاة فلا يستقيم احدهما الاخر ولو لم يسجد في الصلاة  
حتى سلم سقطت عنه السجدة التي رويها في الجامع لمن ركب ولا يرتبط بالثاني يجب قراءتها في الصلاة فاذا فرغ سقطت  
للسمع فيسقط التبع وفي رواية النوازل ما وجب خارج الصلاة لم يسقط لمنه ليس يتابعه الثاني اذا قرأ اية السجدة  
على الدائم سوا ان كان في الصلاة تكفيه سجدة لم يجرم الصلاة بغيره لفظاً المتفرقة لا تزيان صلاة لا تقيد بصل  
فانه قرأها في مكان واحد ولو لم تكن الصلاة تكفيه سجدة على حدة لمن كان خففة مجلس امد وليس هذا لما اذا  
قرأ في السجدة وهو قبيح تكفيه سجدة واحدة وان قرأها سوا لم تكفيه سجدة واحدة كما حكى البيهقي في الصلاة في قوله  
كيف ما دارت السجدة وانما يصلي قاعاً بركوع وسجود والايه خلاف ذلك فان سجد العاين يضاف اليه (ثم يكررها في)











قال عبد الله بن مسعود والمقدري يروي عن عبد الله بن عباس قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا تسبوا في  
الكبيرات وقد ذكرنا ان السبوق يقتضي على رايهم فكذلك اذا كانت ركعة فقتلها بعد فراغ الامام فانه  
قضى على رايهم واما في الركعة الثانية فليس يسمع راي الامام في تركها ولا في جملتها بل هو على راي الامام في كل ركعة  
انما قال عليه السلام انما ابيوتهم به فلا تخلفوا عليه واستشهدوا بحمد الله في كل صلاة يسألونها  
ان الامام اذا قرأ اية السجدة وسجد بها رجل دخل معه في الصلاة فلما فرغ الامام قام هذا الى قضا ما سبق  
لا يسجد السجدة التي سجد بها الامام للثلاوة وعلمه لو كان حقا ياتي بها وكذلك الامام اذا سلم على السجدة وترك ركعة  
الاولى فلما قام الامام الى الثانية جاز له ان يركع في الصلاة فلما فرغ الامام من الصلاة قام هذا الى قضا ما سبق به فانه  
ان ياتي بالركعة في موضعها ولا يتركها كما تركها الامام فانه في المنفردة ولا يسجد عليه وعلمه لو كان حقا  
فانه ياتي بها في كل ركعة من ركعة راي الامام ولو ان الامام ترك السجدة في الركعة الاولى فقتلها في الركعة  
الثانية فجاز له ان يركع في الركعة الثانية فلما فرغ الامام من صلاته قام الرجل الى قضا ما سبق فانه ان ياتي بها  
في موضعها ويسجد رايهم فكذلك الاحق في هذا الفصل الفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الاولى في حق  
الاخرى في السجدة ركن من اركان الصلاة فانه لو تركها بفساد صلاته فيأتي بها في موضعها والعقد ليس بركن  
من اركان الصلاة وهذا الفصل في ذكره في الكتاب واستشهدنا بما قاله الامام اذا كان يصلي الوتر ومن رايه  
الفتوى بعد الركوع فقلت ثم دخل رجل معه في صلاة بعد ما تقدم مقدار ان تشهد فلما فرغ الامام قام الى قضا  
ما سبق به فانه نزلت قبل الركوع على رايهم وعلمه لو كان حقا يقتضي على راي الامام كذلك ما هنا ثم  
كبروات العهد اختلف فيها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عبد الله بن مسعود يكبر تسع كبيرات  
مع كبرية الافتتاح وكبريات الركوع فالروايد في كل ركعة اثنتان ومن ذهب بقدم الكبيرات في الركعة  
الاولى وتأخيرها في الثانية حتى يكون موافقة بين القرائين والفتوى والاضحى فيه سواء وعند عبد الله بن  
عباس اربع روايات في رواية خمسة عشر ثمان في الاولى وسبع في الثانية والروايد في كل ركعة ست  
وهي التي فعلها في زماننا وفي رواية ثلثة عشرة لكبرية سبع في الاولى وست في الثانية مع كبرية الافتتاح  
وتسعة الركوع فيكون ازيد في كل ركعة خمس في رواية اثني عشر سبعة في الاولى وخمس في الاخرى  
وفي رواية تسع كبيرات كما قال عبد الله بن مسعود ومن ذهب بقدم التكبير في الركعتين جميعا حتى  
يكون موافقة بين القراء والتكبير والفتوى فيه سواء في قول علي رضي الله عنه احدى عشر كبرية سنا  
في الاولى وخمس في الاخرى مع كبرية الافتتاح وكبريات الركوع فالروايد في كل ركعة اربع وفي الافتتاح  
خمس كبريات ثلث في الاولى وكبرية سبع في الثانية والروايد في كل ركعة كبرية ومن ذهب

بترك الركعة

بقدم القراءة على التكبير في الركعة سجدة ويكون موافقة بين القراء والتكبير ولا يجوز للموالمه بين التكبيرين  
فانما انما يقول عبد الله بن مسعود وقد ذكرنا ان رايهم في غير هذا الباب واختلف ابو حنيفة ومالك  
والشعبي في قولهم لا تقدم القراءة على التكبير وقال ابو حنيفة ومالك والشعبي انما يكون القراءة  
الاولى فانه اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وبذلك كانت عليه القراءة فان علم المحدث  
ومن قرأ عليه بعبوة عليه بالمقدري فاذا علم ان السجود للقراءة وجب اليه ان يسجد بعد القراءة ابو حنيفة  
يعلم ان السجود ثلثا لو ثبت ان دورهم عقب الثلث ان التكبيرات لم تكن فاصلة بين القراءة والتكبير كما في الركوع  
والسجود لم يكن فاصلا بين السجود والقراءة في الركعة الثانية مع كثره افعاله فلا يكون فاصلا هاهنا اولى  
فاذا عرفنا هذا جئنا الى مسائل الباب فنعلم ان الامام اذا زاد في التكبيرات فان المقدري يتابعه عالم يخرج عنه  
الاولى الصواب لمن الامام كالقاضي والقاضي اذا مضى الى حصة المصنف في ركعة فقتله ولا يسجد هذا كصلاة الجنب اذا  
كبر بكبرية خامسة فان المقدري يتابعه لان كل كبرية بمنزلة ركعة على حدة وفي زيادة ركعة لم يجز  
المتابعة في الخامسة ولو كبر بكبرية لم يكبر احد من المقلد فانه يتابعه طهر خطاه سقيف والقاضي  
اذا لم يخطئه سقيف في سجد قضاؤه وهذا اذا كان في موضع يسجد من الامام اما اذا كان في موضع لم يسجد  
من الامام فانه يكبر وان كثر من ما سبق من كسر الامام غيبه سوب له وما حصل من كبريه مع الامام  
او بعده فانه يكون محسوبا له فاذا كان لا يركع يكبر ما كبر حتى يخرج عما وجب عليه سقيف واما من يقلبه  
في الصلاة هذا خطأ من الناس وزيادة من لم يدع الرجل من التكبير شيئا فاني اخش ان يترك كبر الامام  
وكبر ما ترك الامام ولو ان رجلا أدرك الصلاة ثم نام خلف الامام وسبقه الحدث فلما فرغ الامام من الصلاة  
قام هذا الى القضا فانه يقبض راي الامام ولا يقبض راي نفسه فانه لا حق في الاتقي كانه خلف الامام المولى انه  
لا قراءة عليه ولا يسجد عليه اذا سجد ولو ان رجلا فاتته ركعة من الصلاة مع الامام وقد كبر الامام تكبير عبد الله  
بن مسعود وروى بين القرائين الرجل ضاير راي عبد الله بن مسعود فلما سلم الامام قام الرجل الى قضا ما  
سبق فانه بعد اول القراءة ثم يكبر اربعاً كما فعل بن مسعود في الركعة الثانية هكذا ذكره الجليل  
وكتاب الصلاة وعامة الروايات وذكره نوا ور الصلاة انه يبدأ بالتكبير ثم بالقراءة كما فعله امامه في ركعة  
الاولى وجه رواية النوا ور في ذلك ان المسبوق يقتضي اول الصلاة في حق القراءة وامامه في الركعة الاولى بدأ  
بالتكبير ثم القراءة فكذلك المسبوق يقتضي على النبي صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فاقضوا وهكذا فانه وجه عامة الروايات  
وذلك ان اولها انما يبدأ بالقراءة ثم بالتكبير كون ذلك سؤالا بين التكبير وبين القراءة فانه فيها اولى  
مع الامام بدأ بالقراءة ثم بالتكبير وفي الركعة التي قضى تسبحة اذا بدأ بالتكبير ثم بالقراءة كون ذلك سؤالا



بين الكبير وذو الكبرية عن قايدها به ولو بدأ بالقراءة ثم بالكبير يكون ذلك مع الله في القراءة  
والكبير يكون يدركها بقوله على رضى الله عنه ولما أخذ بقوله أو لم يخرج عن قايدها به فنحن جابنا  
من قايدها ما ذكرنا في النوازل جواب النقيس المذكور في غيرها من الروايات جواب المستحسن وقال بعضهم  
الذي ذكر في هذا الكتاب قول محمد والذي ذكر في النوازل قول حنيفة والى يوضح من نصلها من المسبوق  
بأنه في أول صلاته وعزيمه يقتضي آخر صلاته إذا افتتح الصلاة بالصلاة الجيدة وهو يرى كبر عبد الله بن جود  
رضي الله عنه صلياً بقراءة فانه سطران ذكر قبل الفراغ من الفاتحة أو بعدها بثلث قرا غيرهما فانه  
كبر ثم بعد الفاتحة وسورة بعدها وان ذكرها بعد ما فرغ من السورة فانه كبر بكبيرة عبد الله بن جود  
ويؤكد ما بعد القراءة ويعني في الغاية مثله يصنع بن جود وأما التكبير الثاني فانه تابع والقبيل  
محال التكبير وعلمه ان يأتي به بعد القراءة أو بعدها الى تركها في المسئلة الأولى في الباب ولما ان المسبوق  
بالكبيرات يأتي بها في الصلاة فكيف في حاله القيام الى تركها لو لم يذكر بعد ما قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ  
بعضها لم يبدل فانه تذكر بعد تمام الفريضة وهي فرض القراءة فلا يلحق الفريضة المفعول لاجل المسئلة  
المشروكة وإذا ذكر قبلها فقد تذكر قبل تمام فرض القراءة من بعض الفريضة المفعول لاجل هذا كما  
قلنا فيمن قام على النجدة الأولى استقم قايماً لا يعود وان لم يستقم يعود كذلكها هنا وعلمه محمد في السور  
في طائفتين لم يقرأها عندها ساجداً إذا افتتح الصلاة بالصلاة الجيدة وهو يرى كبر عبد الله بن جود  
فلما فرغ من الكبير واتم الركعة أو لم يتم الركعة تحول رايه الى راي عبد الله بن عباس فانه لا يمتثل للجواب  
المأمور به وضع المسئلة في الكتاب فيما إذا تم الركعة ثم تحول رايه الى راي عبد الله بن عباس فانه عني في  
هذه الركعة وأخذ في الثانية ما ظهر من الصواب لم يغير اجتهاده وتغيير الاجتهاد واجب استيناف  
الحكم في المستقبل ولو وجب بقض الحكم في الماضي كالقاضي إذا قضى بقضيه باجتهاده ثم إذا اجتهد به الإجماع  
أخرفانه تقضي المستقبل اجتهاده ولو نقص قضاؤه فقامضي كذلكها هنا ولو كبر ثلاثاً أو أربعاً وخمساً  
ثم تحول رايه الى راي عبد الله بن جود فانه راع ما بقي من ركعات عبد الله بن عباس من الزيادة فقامعه  
فلا يتابع الخلف وليس في تركها نقص المفعول ولو تحول رايه الى راي على رضى الله عنه فانه يقرأ ويقرأ  
الكبير وان كان من ذمهم بقدم القراءة وتأخير التكبير لم يورى الى نقص ما فعلوا باجتهاده وما مضى  
لجتهاده ولا يفتقر اجتهاده ثم لم يفتتح الصلاة وهو يرى راي عبد الله بن جود فحول رايه الى  
راي عبد الله بن عباس سطران لم يفتتح في القراءة فلم ان يكمل التكبيرات ثم يأتي بالقراءة ولو شرع  
في القراءة ان لم يفرغ من الفاتحة أو فرغ من الفاتحة ولم يقرأ غيرهما فانه يتم الكبير وعبد القراءة

منه في الصلاة  
وغيره من غير

ان اجتهاده لم يتم بعد ولو قرأ الفاتحة والسورة لم يجز له ان يقرأ بقية فاتحة قد تم ولا يفتتح اجتهاده ثم  
وتم التكبير من هذا موضع وطبقت عليه سجدات السجود له عامداً ولو تحول رايه الى راي على بعد الكبر  
فانه يقرأ ويقرأ التكبير لم يورى الى نقص ما فعلوا باجتهاده ثم لم يفتتح الصلاة وهو يرى راي عبد الله بن جود  
او الى راي عبد الله بن عباس فهو كما ذكرنا ان لم يقرأ السورة بعد فانه يكبر ويجزى القراءة وان تم القراءة  
فلا يرضى ذلك باقي التكبير على نحو ما تحول رايه اليه وهذا الفصل يذكر في الصلاة العامة بالصواب  
**باب التكبير في أيام التشريق قال الشيخ الإمام رضي الله عنه**  
اتفق المشايخ من أصحاب رسول الله عليه السلام ورضي الله عنهم في بداية التكبير انه يبدأ من صلاة الفداة من يوم عرفه  
منهم عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن جود واختلافوا في الختم قال عبد الله بن جود يختم بعد صلاة العصى  
من يوم النحر وهي ثمان صلوات وبه أخذ أبو حنيفة وقال علي بن خنيم بعد صلاة العصر من أيام التشريق وبه  
قال أبو يوسف ومحمد وهي ثلثة وعشرون صلوة والفتوى على هذا القول وعن عمر روايتان في رواية كما قال علي  
وفي رواية الى صلاة الظهر من أيام التشريق ولم يرويه عن عثمان في الختم واتفق المشايخ من أصحاب  
رسول الله عليه السلام ورضي الله عنهم في البداية منهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعائشة  
رضي الله عنهم انه يبدأ بعد صلاة الظهر من يوم النحر وأما في الختم قال عبد الله بن عباس يختم بعد صلاة  
الظهر من أيام التشريق وقال عبد الله بن عمر يختم بعد صلاة النحر من أيام التشريق وعن عائشة روايتان  
في رواية مثلك قال عبد الله بن عباس وفي رواية مثلك قال عبد الله بن عمر وأما أخذنا بقول عبد الله بن جود  
لم يجزى التكبير إذا بدأ بالصلاة بعده في المصالح ان يقرأ ما اتفقت عليه الأمة أخذنا وما اختلفت يرد الى  
المصالح هذا على أصله مستقيم فانه ترك المقيمين المقيمين كما قال في صلاة الظهر إذا زالت الشمس دخلت وقت  
المحرم لم يخرج حتى يصير من كل شيء مثله كما قال في الخرب إذا غابت الشمس دخلت وقت المغرب ثم لم  
يخرج حتى يذهب البياض الذي هو عقيب الصلاة وكما قال في باب الخيام ان الفاسخ لو أدا سهره على سبعين  
وكما قال في حريم النافع انه أربعون ذراعاً وتذكرنا في الجامع الصغير قال محمد في الكتاب محققاً لنفسه  
ان الخبر قد اختلف فآخذنا بالماثل من الرجل الذي كبره يسوع واجب عليه ما يجب اي من ان ترك التكبيراً  
وجب عليه المائتة باحقيقه يقول ان الجهر بالتكبير في موضع عبادة وفي غير موضعه بدعه وتركه بدعه  
حريم من كتاب الهدية في الكبير ما يجب عند أبي حنيفة من ثمانين على المقيم ومن تسارعه على الجواب  
دون تسارعه الى تسارعه من أهل القراء في الجماعة المستحبة دون جماعة الفاسخ وفي الفرض دون  
الفرض عند أبي يوسف في ركعتي الفرض في التكبير ثم حنيفة قول أبي عبد الله في يوم التشريق  
الذي يصر جامع

ن

ن







مسئلة اليوم في جارة اذا اختلف حكم فلان شهرنا غير للمبين من وقت الخلاف وكذا اذا اختلفوا في شهر التوبة  
لانه من وقت العقد من جميع الاوقات يعلم منع الكلام وكذا كجميع الاوقات تصح العقد لجارة وليس بعض  
الوقاات او من البعض فاعتبر من وقت العقد اما هاهنا جميع الاوقات تصح للعقد فانما خرج من وقت  
اجابه ولو قال عتيت به الليالي دون الشهر او الشهر دون الليالي لم يصح منه من اسم الشهر لهما جميعا فصار كانه  
نوعين فان ذلك يصح كذا هاهنا ولانه استثنى لم يسكن به فصار بمنزلة الاستثناء في الضمير وذلك لان  
ولم ناولوا سقنا الليالي لم يكن الباقي اسم الشهر مودع لابطال اللفظ اصلا فلا يصح كما اذا قال الله على ان الصوم ليلة  
ولو قال الله على ان اعكف يوما يلزم لانه محل الصوم لانه يدخل منه قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس  
حتى يستوفى جميع اجزائه بغير علة مروي عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها انها قالت كان اذا اراد النبي عليه السلام  
ان يعكف اصبح في المكان الذي يريد ان يعكف فيه فاذا اعكف في المسجد لم يخرج الا بغائط او بول او جعة وقولنا  
انه لم يخرج لان الاعتكاف عبارة عن البث والمقام والخروج بزيادة البول والغائط لان ثباته في المسجد معصية  
فيكون فيه ضرورة وكذا كالحج لانه انما فرضه كتعباب الله تعالى ولا يسقط اجاب الله تعالى اجاب فخرج مقدار ما  
يجل به لغيره ارجاء وحدها لرجاء في رواية ستان المسته تبع من توابعها والاذن المستبوع اذن بالنعيم وروي  
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال يخرج مقدار ما صلى الفريضة طويلا ولو قال الله على ان اعكف ليلة فليكن فعله  
ان يعكف ليلة يومين وكذا اذا قال الله على ان اعكف ويخرج يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيعكف ليلة  
ويومه ذلك الليلة الثانية والثاني ويخرج بعد غروب الشمس ويبيت في المسجد في المسكنين جميعا  
انه لم يدخل الليلة الاولى وبها وانما يدخل سحبا والليله الوسطا تدخل جوبا وجه ظاهر الرواية ان ذكر اليا  
مجموعا يعني عددا من الليالي وكذا ذكر الليالي فاذا كان دخل الليلة الاولى وجوبا من الليالي تسبق على اليا  
المتركة تاريخ الشهر يكتب من الليالي وكذلك التراخي في شهر رمضان حجة رواية ابو ثور ان الاعتكاف  
لم يصح في الليالي قصرا والمقصود منه هو النهار والليله بواسطة دخولها حكم الضرورة لكون الاعتكاف متابعا  
ولم ضرورة في اليا ولو قال الله على ان اعكف لثلاثين يوما يلزم الاعتكاف في الليالي كما ذكرناه لو قال عتيت به  
ببعض النهار خاصة يعقد لانه نوع حقيقة لفظه خلاف السورة لان الشهر لم يفتقر الى الوقوف دون الخ  
بل واسم لهما جميعا فاذا صدق فهو الخيار ان شائنا وان شافق لم يتابع انما يلزم لتتابع اليا مع الليالي  
فلما لم يزم الاعتكاف بالنهار خاصة كان خيرا في ذلك كما في الصوم ولو قال الله على ان اعكف لثلاثين ليلة  
يلزم ذلك اليا ما ذكرناه ولو قال عتيت به الليالي خاصة صدق في ذلك انه نوع حقيقة لفظه ولم يلزم شي  
من الاعتكاف لم يصح في الصوم والليالي بتمامه ولو قال الله على ان اعكف شهر رمضان فانه جريه

بعض

هكذا

ان يعكف بصوم رمضان ولم يحتاج الى الصوم اخر لانه اوجب الاعتكاف بصوم رمضان فلا يلزم صوم اخر كرجل قال  
لله على المشي الى مكة لحجة الاسلام فانه لم يلزم احرام اخر كذا كونه ثم هذا لفظه وانما وجه اما ان يصوم و  
يعكف او لم يصوم ولم يعكف او اعكف ولم يصم او صام ولم يعكف فان اعتكف وصام فقد ادى ما عليه وان لم يصم  
ولم يعكف او اعكف ولم يصم فالجواب فيه واحد لمن لم يعكف لم يصم بالصوم فليزم القضاء فاذا صام بعد ذلك  
شهر او اعكف فم جان لمن القضاء بول فاعتبر بالبدل فاذا اجماع في البدل ولو صام ولم يعكف وعليه  
اعتكاف بصوم متتابع عند علمائنا وقال زفر لم يلزم شي هذا احد الروايتين عن ابي يوسف وجه هذه الرواية  
وهو انه اذا مضى شهر رمضان صار وجوبه من سلا وصار كما اذا قال الله على ان اعكف شهر او لو قال هكذا يلزم  
ان يعكف شهر او صوم متتابع كذا هاهنا زفر يقول ان الاعتكاف انما وجب بصوم رمضان فاذا افتت صوم رمضان  
بقى الاعتكاف متعبرا عن الصوم وصار كانه اوجب الاعتكاف لغير الصوم ولو كان كذلك لم يلزم شي كذا هاهنا ولو  
قضى الاعتكاف في رمضان اخر لم يلزم له انما شمر رمضان صار وجوبه من سلا وصار كما اذا قال الله على ان  
اعكف شهر او ان اعكف في رمضان لم يلزم كذا هاهنا واما قوله الله على ان اعكف رجبا فاعتكف مكانه ربيع  
يجوز في قول ابي يوسف ولم يجوز في قول محمد وزفر وروي عن ابي حنيفة مثل قول ابي يوسف وكذلك الخلاف في الصلوة والصوم  
ولو قال الله على ان تصدق بدرهم غدا فصدق اليوم جائز عندنا وعند زفر لم يجوز هو يقول ان هذا كله متعلق بالشرط  
كما اذا قال ان تصدق غدا على ان اصلي ركعتين او اصوم يوما او تصدق بدرهم فصدق اليوم ويجوز ذلك قبل  
وجود الشرط لم يجزه كذا هاهنا دليل ابي حنيفة وابي يوسف وذا لانه اوجب على نفسه العبادة حال وجوبها لاجل  
في ادائها والمجلة بينا في الوجوب دليله اذا كان دين وجب على انسان قبل ان يملك لانه يجوز كذا هاهنا  
وانا قلنا انه اخر الكلام يخرج التاجيل من الشرط ان باب الصدقة يجوز للمجموع فالوكان متعلقا بالشرط  
لما جاز تقدمه ومن القربة مرة سعلق بالمكان ومرة متعلق بالزمان ثم اذا اوجب على نفسه ان يعكف في مسجد  
فاعكف في غيره جائز كذا هاهنا وهذا حجة على محمد اما على قوله لم يجوز الا في المكان الذي اوجب على نفسه  
محمد يقول ان ايجاب المدة معتبر بايجاب الله تعالى وفي ايجاب الله تعالى لم يجوز تعجيل الصوم والصلوة ويجوز تعجيل الصدقة  
كذا هاهنا زفر يقول انه اوجب على نفسه قربة بصفة فمراعي صفتها كما اذا كان متعلقا بالشرط فادري قبل  
وجود الشرط لم يجوز كذا هاهنا وهذا لانه اوجب على نفسه تقدم فلا بد انما اذا اعلق بالفعل كون عند  
الفعل كما علم به وصار عند تقدمه فلان كانه اوجب على نفسه في ذلك الوقت فان اقول قبل تقدمه فقد ادى  
قبله الوجوب فلا يجوز كذا هاهنا ولو قال الله على ان الصوم شهر استثنى بها ولو لم يثنى شهرها لم يلزم فانه يصوم  
شهر استثنى بها فان اظهر يوما لم يلزم الاستثناء وعلمه لو قال الله على صوم شهر متتابع ونوى شهر او يومين

او وقت



بسم الله الرحمن الرحيم



جوت وصلت حتى سارت قمتها اربع مائة فانه يورى قيمتها خمسة دراهم بالاتفاق وقت الوجوب من هذا  
 مستفاد يورى لغيره ولا يقع الحول الماضي ولو ادى من قيمتها في الزيادة والنقصان يورى خمسة اقضيه بالجماع  
 واوقات لوجوبه للتجارة وقيمتها ما يورى من فزاد في السعر او انقصت بعد حول الحول هو على خلاف  
 الذي ذكرنا في الحنطة ان يورى من قيمتها يورى اربع عشرها وملكه من مقرر يكون منهما بالاتفاق كما قلنا في  
 الحنطة ولو ادى من قيمتها يورى خمسة دراهم عند اى حقيقه وعندها درهمين ونصفا كما في الحنطة في النقصان  
 وعشره في الزيادة ولو اسقط من قيمتها بان كانت قيمتها مائة درهم فاعورت بعد حول الحول حتى سارت قيمتها  
 مائة ان ادى من قيمتها يورى اربع عشرها وان ادى من قيمتها يورى درهمين ونصفا وقت الحول كما في الحنطة ولو ادى  
 قيمتها بان كانت عورا فالجلى البياض بعد حول الحول حتى سارت قيمتها اربع مائة فان ادى من يورى قيمتها  
 يورى خمسة دراهم وقت الوجوب كما ذكرنا وان ادى من يورى من قيمتها يورى ثلث عشرها ويورى اربع عشرها  
 بخلاف الحنطة من اربع عشرها وقيمتها عشرة دراهم والواجب عليه بعد حول الحول خمسة دراهم وفي دفع الثمن  
 لم يورى الربا من الحق كان في العين خمسة اقفرة مبلولة فلو دفع قرضين نصفها جديا مكان خمسة اقفرة  
 حنطة مبلولة يجوز ويكون ربا ولو استهلك الجارية كسنتها ثم ازداد سعرها او اسقط فلا يعتبر  
 ذلك ثمن لكونه باعتبار قيمتها وقت الوجوب بالجماع بخلاف الحنطة لان هناك الواجب هو المثل في الدمة  
 وقيام المثل في الدمة كقيام العين لما في الجارية وجبت قيمتها دون المثل في ثمنه فقرر القيمة دين في الدمة  
 فوقع الفرق بينهما في الموضعين اذا كان لوجوبها في ثمنه رديم تساوى ما يورى درهم في حال عليها  
 الحول فادى اربعة اقفرة جديده عن خمسة اقفرة رديمه يجوز ويورى قرضا اخر وفي قول فرجزيه  
 وكذلك اذ كانت له ما يتا درهم رديمه فادى اربعة دراهم جديده عن خمسة رديمه فهو على هذا الخلاف  
 الذي ذكرنا دليلنا وذاك ان الكيل والوزن عند ملاقاته بحسنه لعتبي كيله لم يمتد من الشرح سوى بين  
 جديدها ورديمها فلا يورى عليه زفر يقول بان المقدور من الزكوة سد الحاجة وذلك حاصل اربعة  
 جديده مائة بان سد الحاجة انما يكون معتبرا باعتبار القيمة ولم يجوز لقومها بالكثرة في ذلك والله اعلم بالصواب

**باب زكوة المال قال الشيخ الامام رحمه الله عنه**

اورد الباب لسفرى بين ما يتغير وبين ما لا يتغير الدناهم والدنا غير يتغيران في عقود المبادات  
 ويتغيران في الغيوب والمات **والاصل** ان متى تصرف في مال الزكوة بعد وجوب الزكوة تصرفا يورى  
 الحابط الحكم للحول يضمن فيه تصرفا لم يورى الحابط الحكم للحول يضمن ان اذا تصرف في مال  
 يضمن بقدر ما تقرر ولم يضمن اكثر من ذلك **واما الخ** ان حقوق الدين بعد وجوب الزكوة لا يستقط الزكوة

قال الشيخ الامام رحمه الله  
 في زكوة المال

مائة

واذا حق في الابتداء منع الوجوب بقسطه فاذا عرفنا هذا فمقبول رجاء الله تعالى عليها الحول  
 ووجبت في مال الزكوة ما اشترى به كعبا مساويا تسع مائة درهم وخمسين فان الزكوة ينقل الى  
 العين تبعا بقيتها وتنفوت بفواتها حتى انه اذا مات العبد قبل ان يورى الزكوة اسقط عنه ذلك لانه  
 تصرفا لم يورى لم يورى الحابط الحكم للحول لان الزكوة تنكرو فيها الزكوة بتكررها في قد نقله الى ما  
 تنكرو الزكوة فيه تنكرو الحول وكان من جنسه مقوم مقامه ولم يضمن زكاة الخمسين لان هذا القدر من المات  
 يكون عفوا فان هذا القدر يدخل تحت تقويم المقومين اجساد المجتهدين لو اشترى ما مساويا خمسمائة **الف**  
 تحت عليه زكوة خمسمائة وتنقل الى العين زكوة خمسمائة تبعا بقيتها وتنفوت بفواتها والباقي يكون دين  
 عليه لانه اذا ادى من خمسمائة درهم صاد ذلك التلافى منه لان هذا مما لا يتغيب الناس في مثله فان قيل  
 لم لا يسقط عنه زكوة الخمسمائة كما قال في المسئلة الاولى ولنا انه من الفصل الاول ما اشترى بالالف ما مساويا  
 تسع مائة وخمسين فقد اشتراه باشتريه الناس بذلك فلا يكون ذلك مستغلا كما منه اما هنا اذا اشترى  
 عبدا مساويا خمسمائة بالالف بقصد به التجارة بقصد به اسبلا كخمسمائة وليس هذا كالمكيل الذي  
 اذا اشترى ما مساويا خمسمائة بالالف فعليه ضمان الف كله اما هنا لا يضمن الزكوة خمسمائة من هاهنا الخ  
 من ملكه الف درهم واذا خالف ملكه خمسمائة فقامت خمسمائة مقام خمسمائة وبقي ضمان خمسمائة واما الوصي فقد  
 اخرج من ملك المقيم الف درهم واذا خالف ملكه مائتا درهم ما شرأوه لنفسه فيضمن هذا اذا اشترى العبد  
 للتجارة واما اذا اشترى عبدا للخدم او ثوبا للمهنة فعليه الزكوة كلها وسار في ذمته لانه تصرف  
 تصرفا ادى الحابط الحكم للحول لم يورى له تكرار الزكوة فيه بتكراره وان يكون ذلك التلافى منه ثم قدر ما يتغيب الناس  
 فيه نصف المشرقة روايه هذا الكتاب وذكر في فرائد الزكوة قال اذا اشترى بالالف بعد ما وجبت عليه الزكوة بارة  
 تساوى ثمان مائة فعلى تجارته بعد القبض ثمان مائة يتوزع وقد جعل قدر ما يتغيب الناس فيه الخمس وروى  
 عن نصيب بن يحيى انه كان يقول في العروض ده نيم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده دوايزه وروى عن محمد  
 هذا وهو الصحيح وقال بعض المشايخ مضافا ما عارف التجار عسا ولا يدرى ذلك مقدار اذا كان للرجل الف درهم في حال  
 عليها الحول ثم انه وهبها من رجل فانه يضمن الزكوة لانه تصرفا ادى الحابط الحكم للحول فصار خاسرا في مال  
 الزكوة مضمن فلو رجع فيها بقضا او غير قضا عادت الزكوة اليها تبعا بقيتها وتنفوت بفواتها حتى الواجب  
 تعلق بعينها للدرهم فلما استردوها انفسهم العقد سوا كان قضا او غير قضا وعاد التلافى القديم فعاد يلحق الزكوة  
 كأنه ليس قدرا كما ذكره كتاب القيمة ان رجلا لو وهب عبدا من رجل فها يحجب ان ان الواجب رجع في ماله  
 اللو هو ب له فردة غير قضا القاضي فانه يعتبر من ماله وجعله كالتلف المبتدأ والفرق بينهما ان هناك

١٤















والفرق بينهما في المسئلة الاولى كانت الزكاة واجبه في المربعين والزيارة كانت عفوا فاذا  
هككت الزيارة صار كانه كان اما هككتها الزكاة واجبه في المربعين ولم يكن فيها عفوا فهاهنا  
هككت منه والباقي في حصته من الزكاة رجله فانون من الغنم حال عليها حوطن ثم هككت له دون في  
اربعون فعليه شاه واحدة بالاتفاق اما على قول من يصفه ويلي خوف صار كان لم يكن الزكاة وكانت عنده  
اربعون من الغنم حال عليها الحول مرتين فعليه شاه واحدة واما على قول من هككت اربعون سقطت عنه  
شاه وعلى علم شاه واحدة ولو هككت ثون وثني عشر فعليه نصف شاه على خلاف الذي هككت اياها على قولها  
صار كان لم يكن له هذا وان حال عليها حوطن فهاهنا عشرون وثني عشر فعليه نصف شاه واما على قول من وجب  
في الغنم شاهان فلما هككت ثون هككت اربعة اربع شاة في ربعها وذلك نصف شاه ولو هككت عشرون  
وثني عشر فعليه شاهان عند أبي حنيفة ويلي خوف انه اذا هككت عشرون صار كان لم يكن عنده المستون وقد  
حال حوطن في شاهان واما على قول من وجبت شاهان فلما هككت عشرون سقط ربعها وثني عشر اربعة  
شاه ونصف رجل دفع الى رجله المضاربة فاشتت المضارب ببعضه رقيقا واشترى الباقي طعاما وكسوة  
ولم ينو التجارة كان قد راس المال في حصنة رجل المال من الزرع تجب زكاته على رجل المال في حصنة المضارب  
من الزرع على المضارب سواء نوى التجارة او لم ينو التجارة لمن المضارب لم ينو التجارة فكل شئ يشترى فهو  
التجارة لما لو جعلنا شراء لغير التجارة صار مخالفا وليس هذا كرجل المال يعني اذا اشترى حاربه او كسوة  
او طعاما ولم ينو التجارة لم يجز الزكاة اليه نوى انه على الشرا التجارة ولا يعتار احداهما من الزكاة  
المال انيهم رجله على اخر دين فوجب الدين من الدين عليه الدين نوى عنه كاه ماله لم يخلو اما ان يكون  
للمدين غنيا او فقيرا فان كان غنيا لم يجوز عن زكاه ماله وعليه ان يورى مقدار ما فيه من الزكاة في هذه  
الرواية وفي رواية النوادر لم يجز عليه شئ وجه هذه الرواية انه لما وجب الدين من الغنم صار كان استهلك  
المال فيمنع مقدار الزكاة المتري في الرجل اذا كان له ما يتا درهم حال الحول عليها ثم وهبها من غنى فعليه ان  
يورى زكوتها خمسة دراهم كذلك هاهنا وجه تلك الرواية ان الزكاة لم تجز له اوها في الدين بعد القبض  
وهذا المضارب ولو كان الدين على فقير فان الهبة لم تجز عن زكاة العين وانه عن دين يقبضه و  
يجوز عن الدين خاصة والمصلحة ان الدين عن العين يجوز وعن الدين يجوز واد الدين عن العين  
لم يجوز وعن دين يقبضه لم يجوز وان كان دينه لم يضر يجوز بيان ذلك ما يتا درهم فخرج منها  
خمس جواز له والكامل عن الكامل اخرج العين عن العين ولو كان له على اخر ما يتا درهم في حال  
الحول فخرج زكوتها من عند خمسة دراهم جاز له ادى الكامل عن الناقص ولو كان له ما يتا درهم

في حال علم الحول له على اخر خمسة دراهم في الدين خمسة التي له عليه زكاة عنها لم يجوز له ادى الناقص  
عن الكامل لو كان له على رجل ما يتا درهم حال علم الحول فخرج خمسة من على المدين لم يجوز عن المدين  
له من بعض عن تلك الخمسة حوز وان تصدق بالمائة كلها على الفقير باني نيم كان يجوز خمسة من ذلك يكون  
زكاة والباقي تطوعا لم اوصل الحق المستحقه اذا كان له ما يتا درهم عشرين الكمل الفقير بانيه التطوع  
او الغرض او غير نيم خلاف ما اذا ادى الخمسة منها انه محتاج الى النيم لم انه بدع عن الواجب الماتين فلا  
ينوب هذه الخمسة عن الماتين الى النيم رجله في ثلث ارض العشر فجعل العشر عن غنم ان كان جوا طلاع  
يجوز لمن الطلاع سبب وجوب وقما ادى بعد وجود سبب الوجوب وان كان قبل الطلاع لم يجوز وروى عن  
ابي يوسف انه يجوز وجه ظاهر الرواية انه ادى قبل جوبه وقبل جوب سبب جوبه ولا يجوز كما اذا كفر  
قبل الطلاع وقولنا قبل جوبه ظاهره مبدع وجود سبب جوبه لمن الفحل ليس محل وجوب العشر فيه الا ترك  
انه لو قطع الفحل صار خطبا ولم يجز العشر فيه وليس هذا كتجديد العشر بعد النبات لم انه ادى بعد وجود  
سبب الوجوب فانه لو قطع النبات صار قصيلا وتجب فيه العشر لم في كون الفحل هو المصلح فان قيام  
الثمرة بالفحل فصار كساق الحب ولو جاز عشرين درهم ان كان بعد النبات يجوز له ادى بعد وجود سبب  
الوجوب وان كان قبل الزكاة لم يجوز له ادى قبل جوب سبب الوجوب وان كان بعد الزكاة قبل النبات  
فقد اشبهت الرواية فماله ان لم يجوز قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله من العشر انما تجب في الخارج ولم يوجد  
وبه لعدا بوالدين رحمه الله في تجدد الزكاة بعد كمال النصاب جاز عندنا وعند الشافعي ومالك لم يجوز رجله ما يتا  
فجاء خمسة منها لم يجوز لمن سبب جوب الزكاة هو الغنى وقد وجد ما يتا ان يستفيد خمسة اخرى قبل حوز الحول  
لمن ما ادى خرج عن ذلك حال الحول والنصاب ناقص فتبين ان الزكاة غني واجبه ولو هككت الكمل ثم استفاد ما يتا  
فما يجز لم يكون زكاة لمن كمال النصاب في طرفي الحول مع نقاشي ما العقد علم الحول شرط ولم يوجد ولو هككت الكمل  
لم درهمه فانه لم يزل شرط قد وجد ولو جاز زكاة المالف وعنده ما به درهم ثم اكتسب تمام المالف ولم الحول  
وعنده الف درهم فالمجمل لم يكون زكاة لمن النصاب كان ناقصا في اول الحول فلم يعقد سبب وجوبه ولو كان عنده  
ما يتا درهم فادى زكاة المالف خمسة وعشرين درهما حال الحول وعنده الف درهم يجوز عن زكاة المالف عنده وعنده الف  
لم يجوز له عن ما يتا درهم قوله ظاهره لمن سبب جوب زكاة المالف هو المالف ولم يكن غيره فصار كما اذا ادى خمسة  
وعنده ما به لم يجوز له الا يقول ان ما يتا درهم ان يكون سببا لوجوب الزكاة في المالف فيا ان يكون سببا للتجديد  
لوجود السبب للماله فالمايه لم ينقل ان يكون سببا لوجوب الزكاة في المالف فلم يصح التجديد لعدم سبب ولا لم  
ان الماتين سبب انه لو استفاد ثمانية وعنده ما يتا درهم يضم اليها رجله ما يتا درهم وعشرون شاه  
من وجوب











1900  
1901

وعد رفقو اربعاء  
عندنا  
ذلكا لنا  
يوم ماسا  
ماشام مع  
فقال ما عي  
صل لاى كلك  
عام

[illegible]

سايه وعا عليها الحول ثم ملقها قبل الدخول بها عاوا اليه نصف السايه وسقط عنه زكوة الفضة ان كان عاها



**كتاب الإيمان في الجنة في الطلاق قال الشيخ**

**كتاب الإيمان في الجنة في الطلاق قال الشيخ**

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

سواء كان وحلف بطلا قوما ان لا يحلف بطلا قوما وفي المرة الثانية حلف بطلا قوما فقد وجد شرط  
الخلاص للمعسر الاول



واحدة قد في اليمين الثانية وبالعين الثالثة لم يقع شيء من شرط حنيفة وجوب الحلف بطلاقها وفي المرة  
الثالثة وجه الحلف بطلاق المدخولة خاصة لم يقع شيء من شرط حنيفة وجوب الحلف بطلاقها وفي المرة الثالثة  
لم يقع شيء من شرط حنيفة وجوب الحلف بطلاقها وبانت فصار كأنه قال في المرة الثالثة ان حلفت بطلاقها فامدخولها منك طالق  
ويصح ادخال غير المدخولة تحت الشرط لمن اشترط بيع في المالك وفي غير المالك والحيز المبيع المالك في شرط  
حنيفة وفي اليمين الثانية للحلف بطلاقها وقد حلف بطلاق احدتهما فوجد شرط شرط الحنيفة في اليمين الثانية  
وقد ذكرنا ان الحلف بالشرط لا يثبت له عند الشرط ثم اذا تروى غير المدخول وقال لها ان دخلت الدار فارتد طالق  
فقد كمل شرط الحنيفة في اليمين الثانية ووقع على كل واحد منهما تطبيقه ووجد في المدخولة وفيها شرط شرط  
الحنيفة في اليمين الثانية لان الثانية كانت على المدخولة خاصة لم يقع شيء من شرط حنيفة وجوب الحلف بطلاقها  
الطلاق عليها الحلف بطلاقها وقد وجد الحلف بطلاق احدتهما فوجد شرط الحنيفة في اليمين الثانية وجدت لثمة اشياء  
النعقاد العميل على المنكوسة بدخول الدار وتام شرط الحنيفة في اليمين الثانية ووجود شرط شرط الحنيفة  
في اليمين الثانية ولو قال المدخول بعد هذا وهي في العدة ان فعلت كذا فانت طالق فقد وجد شرط الحنيفة  
في اليمين الثانية ووقع عليه ما اخرج وصارت لثمة وفي المدخولة طلقت من نفسها اذا رويها و  
دخلت الدار طلقت اخرى وصارت لثمة ولو لم يزوج غير المدخولة بعد ما بان له ولو كان قال لها ان تزوجك  
ودخلت الدار فانت طالق كما في هذا شرط الحنيفة في اليمين الثانية ثم انما هو الى الملك ووقع عليه تطبيقه على  
المدخولة وفي غير المدخولة ايضا واما في هذا وقد وجد شرط الحنيفة في اليمين الثانية فان قال المدخول  
ان فعلت كذا فانت طالق ثم شرط الثانية ووقع على المدخولة تطبيقه وصارت لثمة وهذه المسئلة لم يق  
يا ابراهيم وقصته ان ابا سعيد البردي سئل عن هذه المسئلة بعد ما نفقه فلم يثبت الجواب فان دخل  
الى اعداد وتعلم سبعين حتى صار من كبار اهلها وهذه المسئلة باحواق تسامسها مباركة لها ارجح  
اليهود في الوجود مسئلة ولم يمارسوا ايماء الدين حكاها الفقيه ابو اللث عن الحاكم ابو الحسن السمرقندي  
رحمه الله رجلان قال أحدهما من مدخولين كلما حلفت بطلاقها فانت طالق قال الآخر فانت طالق فالحال في اليمين الاولى فاحلت ووقع في العدة  
كل واحد منهما مسئلة ثم حلف بطلاقها ان حلف بطلاقها بكلمة متكررة فاذا قال في المرة  
الثانية كلما حلفت بطلاقها فانت طالق وقد وجد شرط الحنيفة في اليمين الثانية فاحلت ووقع على كل واحد  
منهما تطبيقه وكما اخلت اعتقدت من كل كلمة كلما توجب التكرار والثالثة ايضا منعقدة فلما قال في المرة  
الثالثة كلما حلفت بطلاقها فانت طالق فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا ووقع على كل واحد منهما تطبيقه  
وكذلك قوله كلما حلفت بطلاقها فانت طالق فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا في الشرط وجميعها في الجزاء في  
متكررة

في اليمين

فاذا انكروا الحنيفة في اليمين الاولى وكذا قوله كلما حلفت بطلاقها فانت طالق فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
طلاق كل واحد منهما فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
واحدة منها فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
ان حلف بطلاق احداهما وقد ذكرنا ان الحلف بطلاقها التي دخلت تحت الجزاء التي دخلت تحت الشرط  
وفي المرة الثالثة حلف بطلاقها جميعا فوقع على كل واحد منهما تطبيقه واليمين الاولى كما اخلت اعتقدت  
لمنه ذكرها بكلمة متكررة والثالثة ايضا منعقدة فاذا قال مرة بالثمة اخلت اليمينان فكون على كل واحد منهما  
ارجح بطلقات مع المولى ليس يكون سنا ان لو كان الطلاق يقع اكثر من لثمة لكن لم يكن وكذلك لو قال كلما حلفت  
بطلاق واحدة منك فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
فصار كأنه قال فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
منها تطبيقه لمنه قوله في كتابه عن الداخل في الشرط والداخل في الشرط كل واحد على انفراد لما ذكرنا  
ان التكرار في النفي نعم وهذه التكرار في النفي لمنه منع عن الحلف وقوله في كلامنا انفسه يستقيم فلا بد من  
تطبيقه باقوله فصار كأنه قال كلما حلفت بطلاق كل واحد منك فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
وقد وجد الحلف بطلاق كل واحد على انفراد فوقع على كل واحد منهما تطبيقه وكما اخلت اعتقدت في اليمين جميعا  
سعقده فاذا اقالها في اليمين الثانية وقعت على كل واحد منهما تطبيقه وكما اخلت اعتقدت في اليمين جميعا  
اذا قال كلما حلف بطلاق واحد منك فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
تطبيقه لمن كل واحدة منها تستحق اسم المخرج واسم المصاحبة يقع على كل واحدة منهما بطلقة غير ان الفرق بين  
وبين قوله مصاحبتها والمخرج وهو ان قوله هو لو حلف بطلاقها خاصة يقع الطلاق عليها لثمة دخلت  
على سبيل افراد وفي قوله مصاحبتها والمخرج انما يقع الطلاق اذا حلف بطلاق صاحبها وهو سبيل وقوع  
الطلاق عليها ولو قال كلما حلف بطلاق واحد منك فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
انصرف الكلام الى ان كل واحد من قول فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
تطبيقها باقوله فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
انه لو قال في سواها فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
ايضا كذلك وكذلك لو قال كلما حلفت بطلاق واحد منك فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
مخمس فصارت هذه المسئلة والاولى سوا استشهد في الكتاب وقال في قوله اذا قال كلما حلفت واحد من هذين  
الرجلين فواحدة من سواي طالق فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا فاحلت اعتقدت في اليمين جميعا  
في تعيينها











فان احدثها قبل نفي الشهر لم يقع الطلاق لان عينه وقعت على شهره في المستأنف لان الناس انما يملكون  
على وقت في المستأنف على وقت مناضى له لم يمتدحور وجرد لم يوجد عليه العيب والاشع وان مات  
او احدثها بعد الشهر لم يقع الطلاق ولم ينظر الى موت الآخر المتأق الى عند جرحه لانه لم يستند الى  
ما قبل الشهر وعندها لا يستند وان لم ينظر الى موت الآخر لانه لم يوجد شهره قبل موتهما في النار  
واكون وقت لبعدها يكون اسبق من موت الآخر فيحصر الشهر وما موت احدها خاصة حصاره بل قال  
له وانما ان طالق قبل رمضان وشوال شهر فانه يقع الطلاق في اول شعبان وان كان ذاك قبل شوال  
ياكثر من شهر منه لا يوجد شهره بها جميعا فنصير الشهر قبل رمضان خاصة كذا كذا هذا ومن هذا  
في وقت الآخر شهر ايضا لانه اذا مات احدها فعين الشهر لما ذكره لان الاصل موت كل حاله فيكون شهر  
في كل حاله على كل حال كما اذا قال انت طالق قبل رمضان شهر فلما انسخ رجب في الطلاق في هذا  
في بلد معان بشهر ثم غفر في الذي بينا بينه وصاحبه رحمه الله عليهم في اسناد الطلاق في فرع مسلمة  
كتاب الطلاق وهو ان من قال ط مائة انت طالق قبل موت فلان يشترط مات فلان بعد الشهر في قول  
في الطلاق قبل الوقت بشهر وعندها يقع في الحال بوصفه بقول ان عت فلان معلوم الكون لم يكو  
لم ياله لكنه مجهول الوقت لم يدر متى كونه ولو كان معلوم الكون والوقت لكان لم ينظر وجود احدها  
كان في رمضان وشوال ولو كان مجهول الكون والوقت لكان لم يقع له وجوده كقولك قبل قدوم فلان وكان  
بشهر لم يقع مالم يقدما ولم يستند فلما كان هذا معلوم الكون مجهول الوقت اعطى له حكم بين حكمين بقول  
باله لم يقع لانه لم يوجد فاذا وجد يستند في نفي على الشبهة وحسنها من الحكمها يقولون انه علق الطلاق  
بموت موصوف والوقت انوصف وصفه قد وجد وقتا يوجد حصار هذا لا قدوم والجواب باذكارا اذا  
قال انت طالق قبل قدوم فلان فلان بشهر مقدم احدها لم يقع الطلاق من شرط حشره وجود معنى شهر  
قبل قدومه جميعا ولم يوجد لم يدر اي قدم الثاني ام لا خلا في الموت لم يات احدها بموت الثاني  
لم يحاشه فتد وجد شهره قبل موتهما اذا قال لو بطل موته ان طالق لما مات موت فلان بشهر فكت حصة  
شريه ثم قالها بالفرع ثم مات لتمام الشهر من يوم مات فان في قول جرحه ان مات واحدة مطلق  
واستند الى ما قبل الشهر وبطل الخلع واستند ما دفع اليه من بدل الخلع وتر على اصله وعلى قولها  
الطلاق يقع في حال الموت والخلع ماضي من على اسلمها ولو مات بعد انقضاء العدة لم يقع الطلاق عليها  
والخلع ماضى لم يات فيستحل الخلع الطلاق وقد ذكرنا ان المستندات تعتبر بحتمها في الحال ثم الاستناد  
اذا قال العدة انت حر قبل موت بشهر فمضى خمسة عشر يوما ثم كاتبهم على الفدرم فان في كتابه قبل تمام  
الشهر

[illegible]















انطلقك بعدى حتى ثم قال انت طالق عندا فاعيد طلقت المرأة وعشق العبد ما ذكرنا وذكر الخلاف  
في غير رواية الأصول من اي وجه وعيد العبد عليها في بطلان طلاقه وتزوج يوم الجمعة وتزوج امرأة يوم  
الخميس فبإذنها فاجازت هي يوم الجمعة عنت في قول وكفر وقاسها على سلة القدر في هذا ان كان  
زهره حيا يوم الجمعة عنت وطلا كذا هاهنا صحة النكاح بالجماعة كون فان كانت طاهرة يوم الجمعة  
عنت في عينة وعند محمد لعنت من العقد كان يوم الخميس انما عنت بحدته وقت العقد لا تزويج  
الشهادة تعذر وقت العقد ولا يعنى وقت الجماع كذا هاهنا **باب ما يقع من الطلاق في التزوج في المواقيت**  
ورد الباب ليعرف بين لفظه هو الغايه من حوايين الفقه هو الغايه دله ولفظ بين كلمه وكلمه بين كلمه  
**ثم الأصل** انه اذا علق الطلاق بالشرط ان قدم الشرط يكون شرطا لانعقاد العيين والداخل تحت العميق  
المتزوج به بعد الشرط وان اخرج الشرط يكون شرطا لا خلاص العيين والداخل تحت العميق المتزوج به في الشرط  
اذ قال الرجل كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان كنت فلانا فزوج امرأة قبل الكلام واسأله بعد الكلام ففعله  
للسلة على انه اوجبه وكلمه على وجهين اما ان قدم الشرط لآخره او وسط الشرط واما ان كان العيين  
موقفا او غير موقف فاما اذا اخرج الشرط ففي مسلة اول العباب اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان  
كلمت فلانا فزوج امرأة قبل الكلام ففعله الكلام فالتى تزوجها قبل الكلام طلقت التي تزوجها  
بعد الكلام لم تطلق لانه اوجبه من ساعته وجعل كلامه فلان عام لعينه والعين اذا انتهت غايته  
سقطت تكون كلامه فلان غايه لعينه وسار شرطا لا خلاص العيين ولم يكن شرطا لانعقادها لم تزل  
لواقتصر على قوله كل امواه اتزوجها فهي طالق كان كلاما صحيحا وعينا تاما وصا وقوله ان كلمت فلانا  
شرطا لا خلاص العيين وغايه لها وهذا جوابا عن استحسن القياس ان يطلق ما تزوج به قبل الكلام وبعد  
الكلام وهو قول زفر وهذا لانه ما الى حوز الغايه فان حوز الغايه حتى هو مطلق من وجهها قبل كلام  
وبعد لا ترى انه لو اقتصر على قوله كل امواه اتزوجها فهي طالق فانه يطلق جميع ما تزوج في غيره اذ كان  
اكن دليلا لانه لو اقتصر على ذلك لم ينعى عينه على المبدل لانه لم ينعى عينه وقا اما اذا قال ان كلمت فلانا  
فزوجها لعينه وقتنا وغايه لانه في الشرط معنى الغايه وان لم يكن فم حقيقة الغايه لم تزل ان العيين تسقط  
بوجود الشرط كما محله تسقط بوجود الغايه فانما اذا قال في العدم لا كلم فلانا ما اذا كلمه تسقط العيين وسار  
فانه لغايه من هذا الوجه اما اذا قدم الشرط فقال ان كلمت فلانا فزوجها اتزوجها فهي طالق وتزوج امرأة  
قبل الكلام وامواه بعد الكلام فالتى تزوجها قبل الكلام لم تطلق لانه تزوجها قبل انعقاد العيين والى تزوجها  
بعد الكلام تطلق لانه تزوجها بعد انعقاد العيين وهذا لانه جعل كلامه فلان شرطا لانعقاد العيين فصار كانه

**الحث في المشتمية وكونها الأصل في**

انطلقك بعدى هذا بالمرى فاسره ثم نكاه ثم باعه عنت واوقال ان امواه فاسره ثم نكاه  
ثم باع لم عنت ولو نوى به الماذن في كل وقت عنت في قوله ان اذن وفي قوله حتى عنت بدتم لانه مشهور  
على نفسه مشهور عليهم والله اعلم **باب الحث في المشتمية وكونها الأصل في**  
هذا ان كل فعل يتم بالفاء او حده يعتبر مكان الحالف في كل فعل يتم به المفعول يعتبر مكان المحلوف عليه  
بما به رجل قال خزان شتمتك في المسجد بعدى حتى فثتمه فان كان الشاتم في المسجد عنت وان كان  
هو خارج المسجد والمشتوم في المسجد لم عنت من الشتم يتم بالشاتم وحده لا ترى ان الرجل شتم رجلا  
وهو غائب شتمه وهو ميت فاذا كان كذلك عنت كونه الحالف في المسجد وبثلمه لو قال ان شتمتك في المسجد  
بعدى حتى او قال ان شتمتك او قتلتك او شجكتك ففعل ذلك فان كان المحلوف عليه في المسجد عنت وان كان  
الحالف في المسجد والمحلوف عليه خارج المسجد لم عنت من هذه الافعال يتم به المفعول فاعتبر مكانه  
واختبر في هذا كله معاني الناس لا ترى ان الرجل اذا اذبح شاة في المسجد والذابح خارج المسجد قال  
لو لم اذبح في المسجد وكذا كذا كان للصواب في المسجد والذابح خارج المسجد قال لو لم تصوب في المسجد  
وقا شتم اذا كان الشاتم خارج المسجد والمشتوم في المسجد قال لو لم شتم فلانا وهو في المسجد ولو كان  
المشتوم خارج المسجد والشاتم في المسجد قال لو لم شتم في المسجد فاذا كان هكذا انصرفت عينه  
الى ما عارف الناس ثم ان محذره الله سوى بين القتال والروى هاهنا وذكر الطحاوي انه جعل الروى  
كالشتم لانه لو لم يتم بنفسه لا ترى انه يقال لميت فخطاى ولم يقال ضربت فخطاى لما انا نقول  
ان حقيقة الروى انقصه به انسانا فيصيبه ويكون ذلك القتل والضرب رجل قال الرجل ان قتلته يوم  
الجمعة فهو محض يوم الخميس وما في يوم الجمعة عنت من القاتل فيصير قاتلا لا طاول الموت  
في القتل والقتول انما صار مقنونا يوم الجمعة فذكر القاتل في يوم القاتل يوم الجمعة واما اذا ضرب يوم  
ومات يوم السبت لم عنت لانه انما يصير مقنونا يوم السبت وكذلك القاتل فيصير قاتلا يوم السبت  
لا ترى ان كلام القتل من الغايه والكفارة تحب فقت الزماني الروح ولو حلف يوم الخميس ان يقاتل  
فلانا يوم الجمعة وقد كان من يوم الاربعاء فمات يوم الجمعة لم عنت من عينه وقوف على فعل في  
المستقبل وما ينبغي من القول يستغنى عن العيين من ما ينبغي قبل العيين من القول غير مقدور على فعله  
والا لو فقدوا لباي انهم انزل الحث فانصرفت عينه الى فعل بعد العيين استشهد لهذا في الكتاب  
وقال الطحاوي ان رجلا لو قال امواه انت طالق عنت ثم قال ان طالقك بعدى حتى فماتت طلقت و  
لا عنت بعده لانه لم يزوجها منه بعد العيين الا في قوله لا فعل انما طالق بقوله السابق واوقال

واصل الخبر ان حوز في المشتمية الحلال  
الما اذا كان في غير المشتمية الحلال



قال عند كلام فلان كل امرأة اتزوجها فهو طالق واما اذا اوسط الشرط فقال كل امرأة اتزوجها ان كلمت  
فلانا فهو طالق صار كذا اذا قدم الشرط من كلمة هي لا تستند بزمانها فصار كما اذا قال كل امرأة اتزوجها  
ان كلمت فلانا فاما ان اتزوجها طالق واوقال كذا صار الشرط مقدما كذا ها هنا واما اذا  
وقب المير والشرط فقال كل امرأة اتزوجها فهو طالق الى غلظت منه ان كلمت فلانا فزوج امرأة قبل  
الكلام وامرأة بعد الكلام طلقنا جميعا الى غلظت منه فلانا انما جعلنا كلامه فلان غايه ليمينه شرط في  
الوطء فاذا اوقف صرحا خرج الكلام من كون غايه بالاداء لان النسخ اقوي منها ولو قدم الشرط  
فقال ان كلمت فلانا فكل امرأة اتزوجها الى غلظت منه فهو طالق فما روج قبل الكلام لم يطلاق لمذا الكلام  
صار شرطا لمعاده الميم على ما ذكرنا ومن تزوجها بعد الكلام بطلاق ولو وسط فلهذا كما اذا قدم  
ثم الشرط يعتبر موقفا ليمينه لم اوجب اليمين من ساعته ولو اخر الشرط يعتبر من وقت الكلام لان العين  
الاعتقوت عند الكلام وكذلك الجواب في الفصول كلها اذا جعل غايه ليمينه وشرطا لحنثه وحرفا لشرط  
اذا اومى وكما قال في الكتاب المتري انه اذا قال اذا جازع كل امرأة اتزوجها فهو طالق وانا ارا هذا  
الكلام ان ما اسلك عليك ابدا وفات فاعتبر بالفعال فاجعل في العقد منزله كلام فلان فيمكن الوجود ان  
ذكرنا في الكلام والكلام فيه اذا قال كل امرأة اتزوجها فهو طالق كذا كلمت فلانا فتزوج امرأة ودخلها  
ثم كلم فلانا ثم تزوج اخرى فالتى روج قبل الكلام بطلاق ولا يطلق من روجها بعد الكلام لم انه جازع كل  
فلان عام ليمينه وشرطا لحنثه الا انه ذكره بكلمة متكررة فصاح حكم هذه المسئلة وحكم المسائل المتقدمة  
على السوا لانها هنا ذكر شرط لحنث متكررا فان كلم فلانا مرة اخرى طلق فليقتضيه اخرى اذا كان في العدة  
ولو طلق الثانية ومن الناس من يحلف في الحرف وذكر على التكرار انه اذا كلمه بفتح الطلاق على الثانية ايضا  
لان التزوج بالثانية كان قبل الكلام الثاني فصار كالتى تقدم تكا حيا على الكلام الاول وقال بعض المشايخ  
ان ما ذكر في الكتاب صحيح لم جعل كلام فلان غايه ليمينه والغايه لم تحتل التكرار وشرطا لحنث تحتل  
التكرار فاذا اتزوج امرأة الاولى وكلم فلانا فقد انتهت اليمين غايته وسقطت له في حق الاولى صار  
الكلام شرطا لحنث وشرطا لحنث التكرار ولو قدم الشرط فقال كلما كلمت فلانا فكل امرأة  
اتزوجها فهو طالق صرحا امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام فالتى تزوجها بعد الكلام بطلاق والتى تزوجها  
قبل الكلام لم تطلق لم جعل كلام فلان شرطا لمعقار اليمين فالتى تزوجها قبل الكلام تزوجها قبل  
انعداد اليمين ولا يقع الطلاق عليها وان تزوج اخرى طلق ايضا لان كلمة كل لجمع الاسماء فكذلك  
امرأة تزوجها بعد الكلام بطلاق ولو تزوج امرأة اخرى حتى كلم فلانا مرة اخرى لم يقع الطلاق

في  
في

على المرأة الواحدة بان تنكح من قبل بالطلاق الاول فاذا كلمه مرة اخرى وليست في ملكه لم يحنث قال في الكتاب  
ولو كانت في ملكه طلقته وهذا الكلام غير صحيح لانها لو كانت في ملكه لم يقع الطلاق عليها لانها لم تزوجها  
قبل الكلام الثاني ولا يقع الطلاق اذا كان التزوج قبل الكلام ولو كلم فلانا ثم روج امرأة تقع بطلاقان  
بطلان الكلام الاول وبطلان الكلام الثاني في عينه اعدت بحرف متكرر فاعتقد في حقه ميمنان  
وكذلك لو كلم فلانا ثلث مرات ثم روج امرأة بطلاق فلانا لم اعدت عند كلامه فلان لان ميمنا  
قال كل امرأة اتزوجها فهو طالق وكذا في المرة الثانية والثالثة انما تزوجها حنث في الميمان كما قال  
في الكتاب المتري انه لو قال فلانا ففلا فالتى اتزوجها ففلا لم يحنث في الميمان كما قال  
طلاق فلانا لم انه اذا تكرر الضرب تكررا تعقارا فاذا وجد الشرط تركت كلاما وانحلت الميمان معا وقال  
المتري انه اذا قال امرأته كلما دخلت الدار اليوم كانت طالق غدا ودخلت الدار اليوم لم يحنث فاذا اجاز  
الغدا تطلق فلانا وقال المتري انه اذا قال كلما صوت فلانا فامرأته طالق ان دخلت الدار وضرب فلانا لم يحنث  
مرات ثم دخلت الدار تطلق فلانا ولو وسط الشرط صار كانه قدم وقد ذكرنا ولو قال كل امرأة اتزوجها  
ان دخلت الدار فهو طالق فلو ايسر دخول الدار عن قوله الجواب في كلام فلان ان كان شرط الدخول مقدما  
وقع الطلاق على المتزوج بعد الدخول ولم يقع على المتزوج قبل الدخول ولو قال كل امرأة امسكتها فمات  
ان دخلت الدار وقدم الدخول او وسط فالحجاب واحد فانما يقع الطلاق على امرأة ماتت في طهره وقت  
اليمين ولم يقع على المتزوج بعد الدخول لم نقول امسكتها فماتت في طهره على المستأنف لكن يستعمل الحال  
المتري ان الرجل يقول امسكتها فلانا وكذا من قال يريده ما يملك في حال وقوع هذا على التي كانت في طهره  
فصار له في الحجاب تام فكل امرأة امسكتها فلانا فماتت في طهره على المستأنف لم يحنث فانما يقع الطلاق  
على المتزوج في الحال ولو صدق في صرف التلفيق بما يملك في الحال لم يحنث انما اراد من كلامه من طهره ان  
غيره محصور بيمينه على تعيينه وهو صدق في ابعاله عن التي يملكها في الحال فماتت في طهره انما اراد من كلامه من طهره ان  
فيما روج قبل الكلام بيمينه ولم يحنث فانما يقع الطلاق على المتزوج بعد الكلام الا ان يمينه وهذا طغيان القلم لم انه ابتد المسئلة  
الدخول في احاد الكلام والمعنى لم يغير ولو قال كل جارية امسكتها فماتت في طهره اذا جازع او طلق كل جارية  
امسكتها اذا جازع فماتت في طهره فان هذا لم يقع على الموجود دون الحادث لم انه علق العقود على ما هو  
وقد ذكرنا امسكتها وسلا والملك الحرس لم يقع على الموجود دون الحادث لم انه علق العقود على ما هو  
اذا جازع ولو قال كل جارية امسكتها فماتت في طهره فان هذا لم يقع على الموجود دون الحادث لم انه علق العقود على ما هو  
التي يملكها في الغد ولم يقع على ما يملكها بعد الغد وهو قول ابو يوسف وقال محمد في حق الموجود والتي يملكها



















نقص على المجلس انه صار في معنى الخيرة واجمعت الصحابة رضي الله عنهم ان الخيرة لها الخيار ما دامت في المجلس  
فان اجعلوا لنفسهم تنابذ انه لا يجوز ان يكون خيرا لنفسه من ان يريده فلم يملك شيئا لم يكن ما لكاه بهما  
رد وقال موته است طالق ان تقدم فلان لا يطلق ما دام يرحى قدوم فلان وان مات فلان قبل ان تقدم  
طلق له انه ادخل كلمه ان فيموت وتوقف وهو القدرم وكان ها هنا معنى الشرط كأنه قال است طالق ان لا يقدم  
فلان ولو قال هكذا يقع الطلاق ما دام يرحى قدومه فان اوقع الياسر قدومه بموته وقع الطلاق  
وهذا ان كلمه ان حقيقتها الغايه فاذا انحصر جهاها على الغايه في الشرط ولو قال لها است طالق ان كلمه  
فلان ان تقدم فلان لسان احوال كلمه الاول قبل ان تقدم الثاني مطلق سوا قدم الاخر بعد ذلك او لم يقدم  
وان لم يكلم فلان حتى قدم الثاني سقطت العمدة انه ادخل كلمه ان فيما سوف وهو الكلام لم نه نقال كلمه فلان  
فلان شهورا وسنه فكان معناه معنى الغايه فان كلمه قبل ان تقدم حثت له لم يوجد عابته وان قدم فلان  
سقطت العمدة فلا حث بعد ذلك قال فان اشكك عليك في فعال فاعتبرها باله وفات ولو قال است طالق ان لا يدخل  
صار كأنه قال است طالق ان لم تجي الليله ووجود الليل يرحى فلا يطلق ولو قال است طالق ان كلمه فلان ان تجي الليله  
صار الليل غايه لم يمينه ان كلمه لم تجي الليله حثت له لم يوجد عابته وكذا لو علق بدخول الدار وجعل  
دخول الدار غايه لم يمينه فهو القدرم سوا ولو قال است طالق ان لا يدخل الدار غير ذلك او قال ان يدخل  
غير ذلك او ان يشاء غير ذلك كأنه قال است طالق ان لم يرحى فلان غير ذلك او قال ان يدخل  
مناب عباره عن الشرط فان فلان في مجلسه بعد علمه فقدرت غير ذلك لم يقع الطلاق لم نه علق التعليلات  
الثالث بعدم رويته غير ذلك فاذا راي غير ذلك بر في يمينه ولم يوجد شرط حثته ولو قام فلان من مجلسه  
ذلك لم يرحى شيئا وقع الطلاق لم نه وجود شرط وقوع الطلاق وهو عدم رويته فلان غيره ولو قال فلان في مجلسه  
لم ار غير ذلك وقع الطلاق لم نه اعرض عما فرض اليه وصار كقيامه عن المجلس ولو كان فلان غائبا نقص  
على مجلس علمه والحكم ما ذكرنا ولو قال است طالق ان لا يرحى غير ذلك فقام من مجلسه قبل ان يرحى غير ذلك لم يطلق  
حتى يرحى الزوج فان قال في عمره رات غير ذلك بر في يمينه وان قال في غير ذلك لم يطلق لم نه لم يكن ان يرحى  
غير ذلك وان مات قبل رويته مطلق لم يرحى لافصل كما اذا قال است طالق ان لا البصره لم يقع الطلاق  
عليها ما دام الزوج حيا ولومات يقع الطلاق بماتته لافصل حتى لو ماتت غيبه مد قوله لا ترحى لم نه  
صار في معنى الفارق لها هنا ولو قال است طالق ان لا يرحى غير ذلك لم يرحى لافصل كما اذا قال است طالق ان لا يرحى  
سقطت العمدة بالضمير ولو طلقها بعد هذا القول بطلت بيمينه لم نه حثت بعدم رويته لم نه لم يرحى  
غير ذلك في عمره فلم يوجد شرط حثته فكذا اذا ماتت المرأة لم تطلق لم نه من اليه الرويه لم نه لم يرحى

في ذلك

كما اذا قال است طالق ان لا البصره فماتت المرأة لم يطلق كذا ها هنا ولو قال است طالق ان لا يرحى  
او احب او رضى او حوى او اراد فبلغ فلان ذلك وقال في مجلسه شئت وقع الطلاق عليهما وان لم يقل  
شيا حتى قام لم يقع الطلاق عليهما لم نه علق الطلاق عليهما مشييه فاذا اوجبت مشييته وقع الطلاق  
وان لم يوجد بوقعه ونقص ذلك على المجلس كما ذكرنا ولو قال است طالق ان شئت انا فقام عن المجلس  
وشا بعد ذلك يقع الطلاق عليهما لما ذكرنا في الفصل الاول انه يقع على جميع عمره فان شا طلق لم نه  
وبد شرط حثته وان مات قبل ان يشييه لم يطلق لم نه لم يوجد شرط حثته ولو قال است طالق ان لا يرحى فلان  
فقام فلان من مجلسه ولم يشا الطلاق طاعت لم نه علق الطلاق بعدم المشييه وبقيامه عن المجلس  
انعدت مشييته ولو قال است طالق ان لا يشا ام ان يشا بعد ذلك لم يرحى انه ولو قال است طالق ان لا يدخل  
الدار ثم قال لا يدخل الدار لم يقع الطلاق عليهما لان لم يرحى الدار بغير ذلك كذا ها هنا لم يقع الطلاق لم نه  
المشييه والعدم لم يرحى بالموث ولو قال است طالق ان ابنت طلاق او كرهت طلاق ثم قال بعد ذلك  
است طلاق او قال است است طلاق او قال كرهت يقع الطلاق لم نه علق الطلاق باظهارها فاذا  
قال است او قال لا يشا فقد ظهر له بالموث وقوع الطلاق واليمين بقوله ان لا يشا ان هناك علق الطلاق  
المشييه لم يقوله لا يشا والعدم لم يرحى بقوله لا يشا حتى يقع الياسر عنه والياسر انما يكون بالموث الذي  
بذلك على الفرق من الاستدلال في قوله ان ابنت او كرهت انه لو مات قبل ان يرحى او اباه لم يقع  
الطلاق لقوات شرط الطلاق وهو ظهوره باو كذا ها هنا فاذا كان لم يقع لقواته لان شرط حثته وجوده  
فوجب ان يقع او يوجد وفي قوله ان لا يشا اذا مات قبل ان يشا مطلق كما سلق في قوله ان لا يرحى كذا  
ثم لم يفعل فاذا كان بقوات المشييه يقع فصار كقوله ان قامت في المشييه ولم يحكم بقوات المشييه لعدم الياسر  
ولو قال طالق ان لا يشا فلان ملائكة اليوم فقام فلان في ذلك اليوم لم يقع الطلاق ولم نه لم يرحى  
المشييه فانه لم يكن ان يشا في ذلك اليوم فصار اليوم فلان منزلة العمر الزوج ولو قال است طالق ان لا يشا  
فلان وقال فلان لا يشا في المجلس مطلق لم نه اذا استغل غير المشييه فقد اعرض عن المشييه وصار  
كقيامه عن المجلس ولم يقع الطلاق بقوله لا يشا كمن استغاله بكلام اخر وعنده بوقوف وقتها  
ان قال است طالق ان لا يشا فلان اليوم فقال فلان لا يشا اذ وقع في اليوم لما ذكرنا والله اعلم بالصواب  
**باب الحث في التخيير التي يقع الطلاق على الواجب في الخيرة** اصله كلمه لم يرحى رجوع  
وعلمه لم يرحى تدرك فان ادخل كلمه لا قبل كما في الشرط بالخيار يرحى رجوعه وان ادخلها كالمات  
الشرط بالخيار لم يرحى رجوعه وان ادخلها ذلك لم يرحى الشرط اذ لم يكن بالخيار لم نه لم يرحى رجوعه



اما اذا اخل الشرط بلجز انتت الميرور العيس بعد تمامه لم يبيح الرجوع عنها **واما الخ** انه متى ذكر بعد كونه  
 في ايسر رجوعه لوقوع الطلاق كان العطف على الطلاق يقتضي مشاركتهم في الطلاق وان ذكر بعد كونه في ايسر  
 من ايسر رجوعه الطلاق كان عطفه على الشرط يقتضي مشاركتهم في الشرط **واما الخ** ان كل كلمه تستقيم  
 بنفسها لا تعلق بما قبلها وكل كلمه لا تستقيم بنفسها تعلق بما قبلها من العلق ما قبلها للضرورة يكون  
 فاذا كانت تستقيم بنفسها فلا ضرورة في التعلق بها انما رجلا امواتا فقال له رجوعا انت طالق ان دخل  
 هذه الدار لم يرد له امره الاخرى فان دخلت الدار طلقا جريها وان دخلت اخرى لم يرد له امره منها  
 وقوله لم يرد له امره الطلاق خاصه انه كما قال استطلق ان دخلت الدار فقد علق الطلاق بالدخول فاذا  
 قال لم يرد له رجوع عن الاول اقام الثانيه مقامها فرجوعه عن الاول باطل في الشرط قد ذكرنا الجزاء في  
 الرجوع عنه واقام الثانيه مقام الاول جازيه فموقع الطلاق عليها ايضا بذكر الفعل وعمله لو قال استطلق  
 ان دخلت الدار لم يرد له امره هذه مشاركة في الدخول ثم ليس محل الوقوع الطلاق عليه فانه دخل في  
 الطلاق هذا كما قالوا في رجاء قال لم يرد له امره ان يترك رجوعه عن الاول ولو كانت اجنبيه تقع على العقد  
 حكما بطله الحال اذ كانا معا وكذا لو قال استطلق ان شئت لم يرد له امره فان شئت الاول طلقا جريها وان  
 نفسها او طلاق صاحبته تقع عليها وان شئت التامه لم تقع الطلاق على واحد منهما لان الثانيه دخلت  
 في الطلاق لم في الشبيه كما قلنا في دخول الدار فان قيل ان شئت الاول طلقا جريها لم يقع الطلاق ولم يكن  
 هذا منقوله من قال لم يرد له امره ان دخلت هذه الدار وعبدتي رجوان قلت فلانا ان شئت فلان فشا فلان  
 لرداه دون اخرى لم تطلق امواته لم يشا فلان كليهما فيا الفرق بينهما ان في لكان مسلة عطف الثاني  
 على الاول وعلقها جميعا مشبه فلان فصارت مشيتم لهما جميعا شرطها فصار يوجب الشرط كله لا يقع  
 الطلاق اما هنا لم يعطف الثاني على الاول لكنه رجوع عن الاول ابدل الثاني مكانه فرجوعه لم يبيح فعلقته  
 على شئتها على حده فايها وجد يقع الطلاق ولو قال عنييت صر في الدخول والمشيتم الى الثانيه دين فيما بينه  
 وبين امواته فان لم يرد له امره ما احتجنا لقلعه الا انه خلاف الظاهر ولا يصدق في القضا لهذا قلنا انه اذا قال الرجول  
 لم يرد له امره ان دخلت الدار لم يرد له امره ان دخلت الدار وقع الطلاق عليها لان فلانا ليس محل الوقوع  
 الطلاق وهو من اهل الدار فثبت ذلك لو لم يرد له امره اذ اخلت الشرط في الجزاء وان دخلت اخرى  
 لم يطلق الاول بعده لم يرد له امره ان يبيح رجوعه عن الاول اكله فلانا او فلانا فايها كلم حدث وان  
 كلمها لم يرد له امره واحدة كذا هيها ولوقالات طالق ان دخلت الدار لم يرد له امره طالق طلق  
 لا يرد له امره وطلاق الاول علق بالدخول في روى عن ابي يوسف انه لم يعلق واحد منهما بالاول

الاولى الدار

فاذا كانت الاولى طلقا لم يرد له امره ان يبيح الرجوع عنها **واما الخ** انه متى ذكر بعد كونه  
 عليه ما لا يرد له امره اذ كان الثانيه رجوعا ظاهر ان ايه انما خرج من الكلام خرج من ايه انما طلاق الثانيه  
 لان الكلام الثاني يستغني عن غيره فطلاق التامه من ساحتها ولو طالت طالق لم يرد له امره طلق  
 كذا قوله منها بل شئت تطليقات لم يرد له امره ان يبيح رجوعه عن الاول طلقا جريها وان دخلت اخرى لم يرد له امره منها  
 الثانيه مكانها فرجوعه غير صحيح وان قاله صحيح ولو قال استطلق ان دخلت الدار لم يرد له امره طلقا  
 والثانيه واحدة من الكلام الثانيه يقع بنفسه ولا تعلق بما قبله اذا قال في رجوعه ان دخلت الدار لم يرد له امره  
 الدار فعلق طالق فان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 بدخول الثانيه فرجوعه جازي لم يرد له امره رجوع قبل تمام الميرور ثم لو اقصى على قوله ان دخلت هذه الدار لم يرد له امره  
 مينا مجوز رجوعه فاذا قال لم يرد له امره الدار فاستطلق ما قبله معلقا بدخول الدار الثانيه وبطلت  
 ذكرا الدار لم يرد له امره ان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 عند رجوعه طلق الثانيه بدخول الدار فرجوعه لم يبيح رجوعه عن الاول طلقا جريها وان دخلت اخرى لم يرد له امره منها  
 ان طالق واحدة لم يرد له امره ان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 ارسل الواحدة وعلق الطلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 حتى يدخل الدار لم يرد له امره طلق الثانيه يستقيم بنفسه فعلق بالدخول طلقا جريها وان دخلت اخرى لم يرد له امره منها  
 فرجوعه وعلق الطلق بالدخول طلقا جريها فاذا دخلت الدار وقوت معا وبطلت لان طلاق  
 لم يكون اكثر من املت بدخوله كاد غير بدخوله ولم يشبه هذا قوله ان دخلت الدار فان طالق  
 وطلاق طالق ان كان المراه غير مدخوله تقع واحدة وبات ولم يقع التامه وان كانت مدخوله  
 وقعت اثنتان موهبات غير اجنبيه بل لاه والفرق بينهما ان هناك عطف الثانيه على الاولى والعطف  
 ان يكون بعد تقرر حكم المعطوف عليه انه انما توفى الثانيه بتوقف المعطوف عليه لم يعلقه بالدخول  
 وفي المدخوله وقعت موهبتهم وفي غير المدخوله باتت بالاولى ولا تقع بعدها اما هنا الثانيه غير  
 معطوف على الاول لكن علق الاول بالمدخوله ثم رجوعه عن الثانيه فرجوعه لم يبيح رجوعه عن الاول  
 معلقا جميعا كما اذا قال ان دخلت الدار فان طالق واحدة لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 الكلام ولا لكونه ان دخلت الدار فان طالق واحدة لم يرد له امره طلق وان دخلت الدار لم يرد له امره طلق  
 وقع اثنتان لما ذكرنا واسمعه **الحديث في الميرور والدم والسر والحايض والنقص**







الترى ان المسلم اليه لو وجد راس المال في يده وجوز بها حاز وكذلك لو وجده مستقلا له من  
حقه لا تترى ان صاحبها لو اجاز حاز ولو ضمن الراجح جاز ايضا تمت انه صار مستوفيا الى ان  
المسحوق حتى الفسخ فاذا وجد المستوفى متفرقا جئت في عينه وان وجد بعد استوقا او رصاصا  
ان استبدله في يومه ذلك حث ولا فلا له ليس من جنس حقه استشهد محمد بن عيسى في المسائل  
لنفرق بين الزينوف وبين المستوفى قال التري ان رجلا لو كان له على رجل درهم فوجد درهم المظفور  
زيونا او غيره له ان اخذها بغير رضاه ولو وجدها مستوقا او رصاصا ليس له ان اخذها والمظفور  
انه لو قال عبد حران فارتكبت حتى استوفى اليك فاستوفى منه وفارقه ثم وجدها زيونا او غيره  
لم يحنث ولو وجدها مستوقا او رصاصا حنث والتري ان الكاتب لو ادى كتابه الي موطنه ثم وجد  
لو كان له درهم زيونا او غيره بوجه عليه عتقه ولا يملك العتق ولو وجدها مستوقا او رصاصا  
لم يحنث ذلك المولى ان كان هاهنا ولوقا ان قضيت المايه التي عليه في يوم هذا درهمين درهم  
فقبض في اليوم خمسين وفي الغد خمسين حنث وهي مسلة اول الباب ولو لم يوقت لعينه وقتا  
مع عبد حران قبضت لك منها درهما دون درهم ففي اي وقت قبضت خسر حنث حنث  
وبينها ما ذكرنا ان في المسلم الذي كان موقتا وعلمنا غير موقت ولو وزن خمسين درهما ورفعه  
ثم وزن خمسين درهما اخرى ورفعه اليه القيا سوان حنث وهو قول زفر وفيه استيفاء حنث  
وهو مذهب علماء اهل البيت وجه قول زفر ان شرط حنثه قبض الكسوف فقا وقد وجد وان قل دليلا  
ان ذلك القدر معفو عنه انه مستعنى في العادة التري ان الميمان اذا كان صغيرا فوزنه لم يحنث  
لا يحنث ضرب اليد امثالا في الكتاب قال التري انه لو قال عبده جبر حران ليس هذا القيد وهو  
ليس به فاخذ في النزع وان قال له حنث لم يحنث لغيره لحنث ولو خلف لم يحنث هذه  
الدار وهو سائلها فاخذ في النقل وان قال له حنث وانما اورد هذا الباب لغيره ان ذلك القدر معفو  
فيها تبيح سائر ما كان هاهنا **باب الحنث في الميم التي يكون فيها الوقف دون الوقت**  
**الحاصل** انه متى ادخل شرطه قبل ان يملكه والجزا فالشروط الثاني مقدم وان لم يخرجه اليه  
قولم تعالى ولم ينفكم نعمي ان اردت ان انهم لكم ان كان الله يريد ان يغويكم معاه ان كان الله يريد ان  
يغويكم لم ينفكم نعمي وان نحيث اذا اختلف الوجه فقال ان دخلت الدار ان كلم فلانا معبد حر  
فدخل الدار لم كلم فلانا لم حنث وان كلم فلانا ثم دخل الدار حنث له انه ادخل شرطه في شرطه قبل ان يملك  
الجزا الثاني مقدم والاول مخرجه وكان النقص فيه وهو ان الشرط الاول صار معاقبا بالثاني

والخلق به ابد يكون اوله والمعلق بانها وانما جعلنا الثاني معاقبا له لان العاقبة في معنى الجزا  
والشرط الثاني لحقه الجزا الصحيح فلا يمكن ان يجعل معاقبا له في حكم الجزا فنصار معاقبا به والاول  
معلق والمعلق به مقدم على المعلق ابا حنث قال سوانه انما العاقبة ان دخلت الدار فالطلاق  
نقص بعد الدخول له معلق والدخول في الدار معلق به اذ كان هاهنا وان اشككت عليك فطال  
فاعتبرها الموقات اذا طال ان دخلت الدار اذا اجتمع بعدد جوهي جوهي ودخول الدار جوهي جوهي  
اذا كان هاهنا وكذا لو ذكر مكان الدخول القدر او شرطه اخر وكذا اذا ذكر سائر الفاظ الشرط  
نحو اذا ومتى وكما ولو انه نوى عيونا كان على ما نوى له طاهر لفظه ولو قدم الجزا في هذه الوجوه  
كلها بان قال عبد حران دخلت هذه الدار ان كلمت فلانا فليجواب هذه اذ كانا ذكرنا ولو قال ان  
دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فليجواب هذه اذ كانا ذكرنا ولو قال ان  
والاول مخرجا لما ذكرنا ولو قال في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فليجواب هذه اذ كانا  
لم يحنث ما لم يملكها دخلت في دار واحدة ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فليجواب هذه اذ كانا  
سبق ذكرها كما اذا كانت عيونه في الدارين في الاحتسبان حنث بالعلم الاول من الشرط الثاني  
لم ينفذ الا ما قاله الاول كان ذكر الدار ثانيا لغوا فحنث على التكرار والتكرار شايح في كلام العرب قال الله  
اولي كفاولي وقال في ياي كذا بكذا بان مرارا بخلاف الدارين في هذا كفاولي ما افاده قوله لو كانت  
عينه في الدارين فدخل في اوله والثاني حنث اخر الحنث ولو دخل في اوله ثانيا حنث ضرب الحنث  
في المصلح قال التري انه لو قال ان اركبت ثم شربت فحنث حنث ثم اكل ثم حنث ثم لم يذكر حنث  
التعقيب وهو ثم كذا كذا هاهنا فان شرب بعد الحنث حنث حنث وجده كل في الشرط الشرط الاول في  
معتبر من عينه ما دفع عليه اذ كان هاهنا ولو قال ان دخلت الدار فحنث حنث فلانا فالدخول  
مقدم على ما قدمنا له اكل الجزا الاول كان الشرط الاول شرطه ليعقبا المعين وكانه قال عند الدخول  
عبد حران كلمت فلانا التري ان في الموقات كذا فانه لو قال ان دخلت الدار فحنث حنث اذا اجتمع جوهي جوهي  
يكون مقدما على اكل كذا كذا هاهنا والله اعلم **باب الحنث في الميم التي فيها الوقف على من يملكه**  
**قال** رضي الله عنه اورد الباب ليغفر بين كلمة كل وبين كلمة كل كلمة كل في اسمها فحنث حنث  
التكرار قال الله تعالى كل نفس ذائقة الموت فحنث في كل نفس ذائقة الموت في كل كلمة وكل كلمة  
يجمع المفعول وتوجب التكرار قال الله تعالى كلما او قد وانار الحرب اطفاها الله وقال تعالى كلما نضجت جلودهم  
برائهم جلودا غيرها واورد الباب ليغفر بين كلمة كل وبين كلمة كل كلمة كل في اسمها فحنث حنث حنث















ذين فيما بينهما ومن الله تعالى أنه قد رزقنا المكان ويراد به الفعل الذي على فيه قال الله تعالى بل مكر الليل  
 والنهار أي مكرهم في الليل والنهار وقد صدق في القضاء أنه أحصى ثلاث الظاهر ولو قال استطلق لثلاث شاش  
 حينئذ لم يقع ثلاث طليقات بل خيشت ثلاث حينئذ وتظهر أنه علق الطلاق بثلاثة أفعال والطلاق متى علق  
 بأفعال لم يقع إلا عند وجود تمامها كما إذا قال استطلق إذا قدم فلان وفلان لم يقع الطلاق ما لم تظهر من الحيض  
 الثالثة لم تنحصر في حيضه والحيض اسم للكامل كما أنه بالظهور ولو كانت المرأة حائضا وقت الحيض لم يعد تلك  
 الحيض لأنه قد مضى حيض الحيض ولو اعتد به كان الطلاق واقعا حينئذ في ولا عيبه الباقى لم تنزى القول قال  
 ولو طلاقا يتربصن بقص من ثلثة قروا ولو أنها طلقت وهي حائض لم يعد تلك الحيض كذا كها هنا ولو قال استطلق  
 في حيضتك أو في حيضه لم يطلق حتى يظهر من الحيض اسم الكامل منها أنه عليه قول عليه السلام في سبأيا أو طاس الموطأ  
 للبا لم حتى يضمن ولو ألبس حتى يستبرئ بحيضه وأراد به الحيض الكاملة حتى لو استبرئ جارية وعمره جالس لم يعد تلك  
 الحيض من الاستبراء أو قال استطلق في حيضتك مطلقا حينئذ اليوم وكان بدعي في القياس إن لم يقع ما لم يثبته أيام  
 لأنه محتمل أنها لم ترض ثلثة أيام فلا يكون دمه هادما للحيض ومما حال أنه اسم من يكون الطلاق واقعا بالشك وهذا يجوز وفي  
 الاحتسبان يقع حينئذ إن شاء الله بشرط أن يكون الحيض من الله تعالى على الحيض أحكام الجوارك الصوم والصلاة والمهر  
 عنها وهذه الأحكام سعلت أو لا تعلق إلى الله وكذلك الحكم كذا المشرط أن يكون الحيض من الله تعالى كونه أياما  
 بخلاف الحيض لأنها اسم الكامل ولو تولى قوله استطلق في حيضتك إذا حاضت كان صدقا ووقع الطلاق حينئذ اليوم لأنه  
 شذوذ على نفسه ولو قال استطلق في حيضتك أو مع حيضتك فهو على ما ذكرنا ولو قال استطلق في ثلثة أيام طلق  
 من ساعته لأنه جواز الأيام ظهر فالطلاق مضمون أن يقع من ساعته حتى استوعب الأيام كلها وإن شئت قلت  
 أن الطلاق إذا اضيف إلى وقت محدد يقع في أوله كما إذا قال استطلق في غدا أو غدا وثلثه لم يقع الطلاق  
 في أول الغد كذا كها هنا ولو قال استطلق في ثلاث أو في ثلاث ضربات لم يطلق حتى يكون المثلث  
 لأنه علق الطلاق بثلاثة أفعال ولا يقع إلا بوجود الأفعال كلها كما إذا قال استطلق إذا قدم فلان وفلان  
 لم يقع الطلاق ما لم يقدم الوقت على ما ذكرنا ولو قال استطلق في محي يوم يقع عند طلوع الفجر لمن  
 الحيض اسم أول النهار وكذلك يثبته أيام يقع عند طلوع الفجر من اليوم الثالث من هذه الجمل ثلثة أيام ولو كان  
 هذا القول في بعض النسخ لا يثبت بذلك اليوم لأنه قد جاوز ما علق به المسمى لم يقع عند طلوع الفجر من  
 اليوم الرابع ولو قال استطلق في مني يوم فإن كان في الليل يقع عند غروب الشمس من الغد لأنه علقه  
 على اليوم وإنما وجد للفي إذا غربت الشمس من اليوم الثاني وإن كان في بعض النسخ يقع في اليوم في ذلك  
 الساعة لأنه علق على يوم منكر فافتضى يوما كاملا وأنا بذكر حض الغد وتدخل الليلة في ذلك

[illegible]















الاول ما في بطنها ثبت نسب هذا الولد منه وهل يقتضي عدتها بولدها الثاني نعم سطر ان كان العلوق  
 قبل الملقح عليها المطليقة الثانية مقتضى عدتها بهذه الولادة انه اذا راجعها ثم وقوت عليها  
 الثانية سادت معتزلة ببولدها مقتضى عدتها ولم يقع عليها الثانية ولم يقع على الثانية لم ينع  
 اجنبية وان علم ان عاوقها بعد المطليقة الثانية يكون مواجها لها بعد المطليقة الثانية فرفع الودة  
 ونقع عليها الثانية بهذه الولادة وان لم يعلم يكون في المطليقة الثانية شك فلا يقع والثانية اذا  
 ولدت الوارث الثاني لم يثبت النسب لم ينعها عدتها بعد ما سارت اجنبية فلا يولد ولشبههم فالنقع  
 بهذه الولادة الطلاق على واحدة منهما لم ينعها خراجا من الودة وزال النكاح وقد ذكرنا في الكتاب  
 ان العلوق اذا كان بعد المطليقة الاولى وسار مواجها بالعلوق وودت نظامه اخرى بولده صاحبتها  
 ثم ما ولدت الوارث الثاني انعقت عدتها بهذه الولادة ولم يقع الطلاق ولم يذكر العلم وغيره وتفسيره  
 ما ذكرنا والله اعلم **باب الحث في المير الذي مع حين تقام والى تقع حتى يكون الدار حلف**  
**المصلح** الطلاق اذا اضيف الى المير الذي في ساعته واذا اضيف الى المير الذي في ساعته  
 وهذا في التوقف انما يكون شي معدوم فاذا كان موجودا استغنى عن التوقف **اصل** في الشرط  
 الواحد تكسب الحث في امان كثيرة او وجود شرط الحث الذي انه لو قال ان دخلت الدار فمير  
 مير وارق طالق وعلى مير ودخل الدار لم ينع الكسب بل مير قال لم ينع مير اذا ولدت  
 ولما كانت طالق بتبين ثم قال ان كان الولد الذي ولدته غلاما فارق طالق واحدة مولدت غلاما  
 طالق ولثا وعليها الودة بالث حيض لم ينعها ميرين احدها بولده الولد الثاني بولده  
 الغلام فاذا ولدت غلاما فقد ولدت ولما وهو غلام هذا كما اذا قال ان اكلت فمير ثم قال  
 ان اكلت رغيغا فارق طالق فاكل رغيغا تقع الطلاق والعناق لم ينع الكسب رغيغا وهو طعام  
 وعشقه لو قال اذا ولدت ولما فارق طالق بتبين ثم قال ان كان الولد الذي ولدته غلاما فارق طالق  
 واحدة مولدت غلاما طالق واحدة وانعقت عدتها بوضع الغلام لم ينع الطلاق متى موجود  
 فاذا لم ينع الطلاق من ذلك الوقت وصارت معتزلة وانعقت عدتها بوضع الغلام وفي المسئلة  
 الاولى علقه شئ معدوم فانظر الوقت وجوده ضرب لهذا مثلا في الاصل قال المير انه لو قال  
 ان كان دخلت الدار اليوم رجل فمير حر فدخل في النهار رجل فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 ولو كان ان كان في هذه الدار رجل فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 تكلم به في احد المسلمين ايضا في العلق الذي معدوم فانظر وجوده وفي الثانية ايضا في الوجود  
 فنزلت ساعته كذا ها هنا

اذا قال الرجل امراته وقد طلقها طلاقا على الرجعة ان راجعك فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 دون التزوج فان لم يراجعها حتى انعقت عدتها ثم تزوجها لم ينع وان راجعها وهي في الودة حث  
 وان كان الطلاق باينا يقع على التزوج اذا تزوجها حث لان المراجعة على ميرين مراجعة مفردة بها  
 الزوج ومراجعة تقوم بهما خيرا اما التي مفردة بها الزوج بان كان الطلاق رجعيا فان الرجعة تقع  
 رضيت المواءمات واصلم قوله تطلق وتعتق من حق يدعي ولما التي يكون بهما ان يكون الطلاق  
 باينا فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 من وجه لان المراء لوزوجت نفسها من غوى وهي الودة لم يجوز ولوزوجت نفسها من غوى فان  
 ثبت ان العقد عليها نوع من الرجوع فيحكم فيه الحال ان كان الطلاق رجعيا يقع على الرجعة دون بقا النكاح  
 لم ينع الرجوع للمقيقة فظاهر الحال ان على انه اراد به الرجعة للمقيقة دون الجارية وان كان الطلاق  
 باينا او انعقت عدتها يقع على التزوج لم ينعها الرجعة هاهنا وذلك لان الطلاق انما اراد به التزوج  
 وهذا كما اذا قال ان كنتك فمير حر ان كانت امراته تقع على الولد وان كانت اجنبية تقع على العقد  
 كذا ها هنا قال رضي الله عنه كان الشفع للمام ابو الحسن رحمه الله بين هذه المسئلة وبين مسئلة اول  
 الباب تباعد في الظاهر لانها لا يتماثلان في المعنى من حيث ان احدهما ميرين تخلو بالموجود والمير  
 بالمعدوم كذا في هذه المسئلة علق بوجه العقد لان الرجعة موجودة والمير معدوم وعلق  
 بولده المير والمير لم ينعها **باب الحث في المير الحيض والقول الذي يقع بعد العمل وقبله**  
 اذا قال الرجل امراته ان طالق قبل ان يحيض حيضه بشهر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 حيضها لم ينعها طالق لم ينعها طلاق بشهر قبل الحيض ولا يورث هذه حاله حيض ام لا وان رات الدم لم ينعها  
 اليوم ولياليها وقع الطلاق عليها من وقت رات الدم ولياليها ولم ينعها قطع الدم والظهور لم ينعها طلاق  
 بالشهر الدم قبل الحيض وذلك الشهر فظهر بعد ما رات الدم لم ينعها الدم سقطت بمحالم بخلاف ما اذا  
 قال ان انعقت عدتها فارق طالق تقع الطلاق ما لم يحيض وتظهر من هناك طلاق الطلاق بوجود حيض  
 وحيضه لم ينعها طلاق لم ينعها اسم الكا ما بينهما وكما انهما بان الدم يكون املاها فمير حر فمير حر فمير حر  
 وانما علقه بالشهر الذي هو قبل الحيض والحيض معدوم فاذا انعقت عدتها لم ينعها اليوم يعرف ذلك الشهر من هذه  
 للحيض مطلقا فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 وموت فلان بشهر مضي شهر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر  
 ان هذا الشهر قبل قدومه وقبل وقت اخر موت فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر فمير حر











وإن كان رجل ساءم رجلا بعده وادأخذة خمسماية فقال البائع هو حر ان حطمت من الف  
شياء ولم نقل من الف ثم قال بعد ذلك بعت منك خمسماية ولم يقبل المشتري او قبل حنت البائع  
في ممينه وصار الجرد حر ان شرط حنته للاف والاف يكون القاء وان كان ثمننا  
واذا وجد شرط حنته عنق العبد فان قيل كيف تكون حطما قبل ان تجب على المشتري والخط  
انها تكون عن شئ وجب على المشتري فيلزم الميز وفتت على الخط ما حرك بينهما في المساومة  
لما ان الحال شاهدها هذا كما اذا تزوج امرأه نكاحا فاسدا فاحلف ان لا يطلقها ثم قال لها اطلقني  
حنت في ممينه وان لم يكن طلاقا لم يمينه وقوت على ذلك النوع من الكلام كذا هاهنا وقوة  
ممينه على خط الالف التي جرى ذكرها في كلامه ولو قال هذا العبد حر ان حطمت كل شئ منه شيئا  
وباعه منه بالاف او خمسماية لم حنت لان الميز لم يكون له بعد البيع ولم يوجد منه الخط بعد وجوب  
التمن فلو انه حط عن المشتري شيئا بعد البيع لم يعلق لم حنت بعد ما خرج العبد عن ملكه  
ولو كانت ممينه بعق عبيد اخر بعق لم حنت بعد شرط حنته وكذلك لو ذهب له بعض الثمن قبل  
القبض او بعده ولو ذهب له جميع الثمن او حط عنه جميع الثمن لم حنت لان الخط اسم لخط البعوض  
لم حط الكل لان الخط انواع البعض عن الثمن فلو قلنا بان حط الكل يكون حط البطل من حيث  
يبطل لم سفي العقد بغير الثمن فبطل العقد المتري ان المبيع لو كان دارا فخط البائع جميع الثمن  
او ذهب فان الشئ يخطفها بجميع الثمن وفي حط البعض باخذ الباقي وكذلك في المراجعة يبيعه  
بجميع الثمن اذا حط عنه البائع جميع الثمن ولو حط بعضه باخذ مراحه على الباقي كذلك هاهنا حط  
البعض يكون حطما وحط الكل يكون حطما **باب** الميز في العبد والعارية والشكاح والعتاق والعتاق  
في ذلك **المصل** انه متى في ممينه القليل من جانب واحد بعني اجماعه ولم يعتبر قبول الآخر وان قلنا  
سنة اجماعا يوجب اعتبار الاجابة والقبول **واما** ان ممينه اذا انعقدت على الوفاء في المستقبل  
يراد بها الجارية والفا سدد ومتى انعقدت على العتاق سدد بها الجارية والفا سدد جميعا والخيار عفا  
يقع على الجارية والفا سدد جميعا رجل قال لفرع عبيدي حر ان ذهبت لك شيئا فذهب له هبة ولم يقبلها  
حنت عند علمنا انما سدد عليه وخذ فلو لم حنت فلم يقبلها وتقيتها وكذلك السددة والحرى  
والعتيق والعدي والعارية زفر يقول ان العبد لم يقيم الا بالقبول والقبض فانه لو قبل القبول والقبض  
لم حنت كما اذا قال عبيد حر ان باع لك شيئا فباع ولم يقبل حنت الا ان نقول انه في ممينه البذل  
دون الاستبدال وقد وجد البذل من جهته حنت كما اذا حلف لم يذهب لفلان شيئا او يودي  
لفلان شيئا

واقوله بال او ائني له ثلث ماله ولم يقبل الاخر حنت في ممينه خلاف البيع لان البيع مبادله فلا يكون  
الجماعا جميعا فانه لو وجد قبول المشتري لم يكون مبيعا فلا حنت في ممينه لا ترى ان الرجل يقول ذهبت  
من فلان شيئا فلم يقبل حنت فقال حنت من فلان شيئا ولم يقبل فان حله وذهب من القاب لم حنت  
ولو كان اجماعه صحها الحنت فيلزم انما يحتاج الى حضوره الموهوب له لعله الخطاطبة لان خطاب القابيب  
هذان المتري انه لو حلف لم يكلم فلانا فكله وهو غايب لم حنت ولو حلف لم يبيع فباع ببيعافاسدا  
ما يوقع الملك اذا اتصل به القبض او التحققة الاجارة من الملك حنت وجد القبض ولم يوجد من هذان  
المعامله فيقع على الجارية والفا سدد جميعا وهذا لان البيع عند الناس على ضربين مرة يقع الملك بالعقد  
ومرة يتاخر الملك عن العقد وكلاهما معروفا عند الناس المتري انه لو باع شرط الخيار البائع حنت  
وان كان الملك للحال يقع المشتري ويكون مفعونا عند المشتري بالقيمة فهاهنا اذا باع عبده نخمرا او  
خنزيرا او مدبرا او مكاتب او باع عبيد الغير بغير اذنه حنت لان هذا البيع مما يوقع الملك فجاز ان  
سطلق عليه اسم البيع ولو باع عبيته او دم او حرا او شئ لم يمينه لم حنت لان هذا بيع باطل  
وله نقد الملك الى فلا يجوز ان ينطلق عليه اسم البيع ولو باع الخمر او الخنزير او المدبر او المكاتب  
لم حنت لان هذه الاشياء ملكك العقد ولم يلق القبض فان قيل لا يسر ان القاضى او اجاز بيع المدبر جاز  
وملك قلنا ملك القضا لا بالعقد والقبض وهو اعم من ممينه ببيع ملك المشتري المبيع بالنسبة الذي  
جرى بينهما والملك هاهنا او وقع وقعه بقضا القاضى وليس ذلك من امر المتبايعين فارجح  
لذلك القول بخلافه اذا باع عبيد الغير لم انه اذا اجاز صاحبه ملك العقد السابق وتصور كذا من العبد  
او اجاز له الاحقة كالو كالم السابقه وكذلك ان كانت ممينه على الشئ فاشترى عبيدا او خنزيرا  
او مدبرا او امرا او مكاتب لم حنت لان الشئ هذه الاشياء بغير الملك لم تركه لو قبضه واعتقه يجوز  
اعتقه ولو اشترى مدبرا او امرا لم حنت لان الملك يقع له فيه ولو باع عبيد الغير والعبد ليس البائع  
وعلم ان صاحبه لم يامره بم حنت لم باع شيئا ملك العقد لان حق الغير بمنعه من الوقوع في  
ملكه فاذا وجد البيع بين المتعاقدين في شئ هو محل وقوع الملك عليه بالبيع وقد وجد شرط حنته  
المتري ان صاحبه لو اجاز جاز بالعقد السابق ما ذكرنا ولو حلف لم يتزوج امرأه فتزوج امرأه  
غير شهود او بغير امرها لم حنت وهذا جواب الاستحسان والقياس ان حنت ذكر القياس  
والاستحسان في كتاب البيان وجه القياس ان الشكاح قد وجد فسادا لم منع من ثبوت احكام  
الشكاح من بقاء النسب وجوب العدة وبيوت حرمه المصاهرة فصار كالبيع الفاسد وجد



وهو الاستحسان وذكر ان النكاح فيه معنى الديانة بدل اليمين لا يجوز الاستحسان وان  
 التدبير يجب بغير تسمية والرياسة يقع على الجاني خاصة كالصوم والصلوة ولا ينقص  
 من النكاح استباحة الوطى ولا يستباح الوطى الا بالنكاح صحيح بخلاف السجدة المقصود  
 منه وقهر الملك وقدر وقع بالفساد لا يملك القبض الا بشي انما لو باعد جاز يبعده  
 ولو اعتقه جاز عتقه وفي النكاح الفاسد اذا اطلقها لا يقع الطلاق بنت المخالفة  
 بينهما ولو تزوج امرأة ثم اجازت حلفت لان النكاح قد صح ولو قال عهدي حرام تزوج اليوم  
 امرأة فتزوج امرأة بغير اذنها فاجازة المرأة النكاح في العدة حث لان الاجازة تستند  
 الى العقد الذي يبرأ منه الشهود بشرط اذى العقد لوقت الاجازة والمجازة ليست بعقد ضرب لها  
 مثالا في الاستحسان الذي انما لو عاقد انما تزوج امرأة بالكوثر من زوج بالكوثر امرأة وهي ابصرة فاجازت  
 حث لان العقد وقع بالكوثر وان كانت المجازة بالبصرة بين ان البصرة لوقت العقد لوقت المجازة  
 واستشهد بالمكان على الزمان وروى عن يوفى انه قال لم تحث في المسئلة الموطى لان النكاح انما  
 المجازة والمجازة وتوب بالبصرة ولو حلف لم يصلي اليوم فصلى بغير وضوء لم تحث والقياس ان  
 تحث الماترى ان الناظر او نفس اليه بقول يصلي فلان فاستحق اسم الصلوة وفي الاستحسان لم تحث  
 لان الصلوة مراد بها التقرب الى الله تعالى وانما يتقرب بالجائز دون الفاسد وكذلك الصوم واليوم  
 يقع على الجائز ولو تدبر الكلام تدبرا عني اخبر عن ما في فقال ان كنت صليت او صمت فبرئ  
 وقد كان فلاح كالفاسد اجازت في بيمه في ذلك الموضع مراد به التقرب وانما مراد به الاخبار عن كون  
 وخبر عن كون يبع عن الجائز والفاسد وان شئت قلت ان الصفة في الجبي فهو في الغاي شرط  
 والثاني بمنزلة المحدث والمخالف وان كان لم يبرى ولا يشاهد فالفساد صفة فيه والصفة في الجبي فهو  
 معتبر اصل الوجوه واما الصلوة التي في المستأنف فهي بمنزلة الغاي لم يها لم يها بعد وظواهر صفة  
 فيها والصفة في الغاي شرط فمقتضى بيمينه على صلوة بصفه وهي ان يكون جازمه فان قال عنييت بالمافى ملوك  
 نعمته او صوماحيها ذين في القضاء وفي بيمينه وبين الله تعالى انه نوى شيئا ظاهرا فهو على ما نوى  
 ولو قال عنيته حرام ان يصلي اليوم صلوة فصلى ركعة لم تحث انه لم يصلي صلوة لان الصلوة اسم لتامها  
 وتامها ركعتين فادون الركعتين لم يكون صلوة الماترى الى قول عبد الله بن مسعود ما اجازت ركعة  
 ولو قال عنيته حرام ان يصلي اليوم ولم يقل صلوة فصلى ركعة لم تحث انه لم يكون مصليا بركعة واحدة  
 ولم يكون صلوة باقل من ركعتين الماترى الى قوله تعالى في صلوة الخوف واذا كنت فيهم فاقمت لهم الصلوة

ففي الركعة من مائة ثم قال في طائفة اخرى لم يصليوا فليصلوا معك سماه مصليا بركعة واحدة بدت ان  
 يكون مصليا بركعة واحدة ولم يكون صلوة اقل من ركعتين ولو افتتح الصلوة وقرا ركعة ولم يصلي ركعة  
 واعيا من ان تحث انه استحق اسم الصلوة في الظاهر لان الناظر اذا نظر اليه يقول انما يصلي وفي الاستحسان  
 لم تحث لان الصلوة اسم يشتمل على افعال مختلفة فاما لو وجد من كل فعل جزء لم تحث وهو القيام والركوع  
 والسجود فان قيل القعود لم يكون شروها وهو من افعال الصلوة فيلزم السجود يكون في حال القعود فاذا  
 وجد السجود فقد وجد القعود الماترى انه لو قال الله على ان يصلي ركعة لزمه ركعتان ولو قال الله على قويم واحد  
 اصلي بها اربع ركعات واحد لم يلزمه شي بدت ان الركعة الواحدة يصير مصليا وبما يصير مصليا ولو  
 لم يصوم اليوم فاصبح صائما ثم افطر لم تحث فلم يصلي اليوم يتاخم لان اليوم اسم لوقت مقدور من وقت طلوع  
 الجوز الى غروب الشمس ولو حلف لم يصوم فاصبح صائما ثم افطر لم تحث لان الصوم اسم لوقت المفطر اتمع النبيه  
 وقد وجد وان كان قليلا الماترى ان بعد ذلك تكرور من جنس غلاف الصلوة لم تحث على افعال اعتاخم فاما  
 يوجد من كل فعل جزء لم تحث واما الصوم هو المسك فاذا وجد المسك حث وان شئت قل في فرق  
 بينهما لان المصلي اذا صلى ركعة واحدة تكرور من جنسها فصار الصوم بمنزلة ركعة واحدة لم بعد صوم ساعة  
 تكرور من جنسها ايضا بدت ان عند الحقيق لم يفرق بينهما ولو ان رجلا حلف فقال عهدي حرام ان يصلي ركعة  
 مع امام فادرك ركعة مع الامام فصليها ثم قام فقفى الثانية لم تحث وكذلك الظهر والعصر ولو ادرك  
 اول الصلوة فنام خلفه ثم قضاهما حث لان الاحق في الحكم كانه خلف الامام بدليل انه لم يقرأ عليهم ولو سعى  
 لم يجز عليهم سجدتا السهو لانهم باحرب افعال عن افعال الامام وهذا يدل على انه لم يصلي معه الماترى انه اذا  
 ركع بعد ركوع الامام وسجد بعد سجود الامام لم تحث كذلك هاهنا وروى عن يوفى انه قال لو حلف ان  
 لم يصلي الظهر مع الامام او خلف فلان فقام خلفه بعدما افتتح الصلوة ثم صلى بعد فراغه من الصلوة لم تحث  
 انه لم يصلي معه ولم خلفه ولو قال لم يصلي بصلوة فلان لم تحث انه قد صلى بصلوة فلان واما في الكتاب  
 جعله مصليا مع الامام والذي قال يوفى هو القياس والذي قال في الكتاب هو استحسان واو قال  
 عديت به ان اصلي معه ثم صار حقا ذين فيما بينهما وبين الله تعالى ولم يدس في القضاء انه لم يصلي معه لما ذكرنا  
 ولو قال عنيته حرام ان ادرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد فقد ادرك الظهر لما روى عن معاذ بن  
 انه قال من ادرك الامام في التشهد يوم الجمعة فقد ادرك الجماعة وطان المذكر قد يكون بالكثر  
 قال عليه السلام ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا **باب** الحث في المسك والصيام والفطر ورويه الفلاح والمصنف والنكاح والطلاق  
**الاصل** ان من نوى بيمينه فعلا في وقت ان كان من شرط بيمينه الوقت وذكر الوقت لا يبرأ من ان يكون  
 من شرط صحة ذلك الفعل الوقت وذكر الوقت لئلا يكون في ذلك الوقت **واما في الحر**



انه متى في ميمينه فعلا عاما وضاف الى الوقت براديه في الكون فيهم واذا كان الفعل خامسا يراه  
الحقيق او نقول ان القول اذا كان منه قربه يراد به التحصيل ان لم يكن يراد به في الكون بانه رجل قال  
عنده حزان ساكنه في هذه الدار شهر رمضان فساكنه ساعة في شهر رمضان حزنه لان الساكنه  
على ميزان المفاعله والمفاعله جرى بين اثنين فقد حلف على فعل نفسه وفعل غيره وهو على اداء  
فعل غيره فوقوت عينه على وجوده او يقال ان الساكنه قول ليس من شرط صحة الوقت فذكر الوقت  
لفي القول فيه وقد وجد الفعل ولو قال عبده حزان صام بالكوف شهر رمضان فصام يوما لم يحث  
حتى يوم جيمعه بما طمعه حلف على فعل نفسه وهو على اداءه قول نفسه فوقوت عينه على جميع  
المتري ان رجلا لو حلف لا يشرب الماء الا في هذا الكون لم يحث ما لم يشرب جميعه ولو قال لا يشرب  
ما هذا الحوض فشرب منه شربه حث لان ما القدر يمكن شرب جميعه فوقوت عينه على جميعه  
وما الحوض لم يمكن شرب جميعه فوقوت عينه على شرب بعضه كذلكها هنا اذا لم يك اداه قول غيره  
وقوت عينه على وجوده وفي باب الصوم يملك ادايته فوقوت عينه على كلفه او نقول ان الصوم من شرط  
لحتم الوقت فذكر الوقت كونه للتحصيل والتحقيق ولو قال عديت به ساكنته شهر رمضان دين  
فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضا هكذا قال في الكتاب قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا غير  
مستقيم على مذاهمم والصحيح ان يدين فيما بينه وبين الله تعالى ويدبر في القضا ايضا طمعه ادعى ما يقتضيه  
ظاهر لفظه كما قالوا في نظاير هذه المسئلة لو حلف لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب ولا يزوج النساء  
ولا يشتر العبيد قال عديت به جميعه دين فيما بينه وبين الله وفي القضا وكذلك اذا قال عديت افعل  
كذا فامرته باللق وقوت عينه على وقت الفعل لئلا كان او نهرا ولو قال عديت به بياض النهار دين في  
القضا وفيما بينه وبين الله تعالى كذلكها هنا ولو قال ان سكنت هذه الدار شهر رمضان بعد رجوع  
لم يذكر هذا الفعل في العمل لكن كان الشيخ ابو بكر بن ابي عبيد يقول لم يحث ما لم يسكن جميعه الشهر  
طمعه او على فعل نفسه خامسا وهو على ادايته فوقوت عينه على جميعه الشهر وكان الشيخ ابو بكر  
الاساف يقول حثت او اسكن ساعة في مثل هذا الكلام يراد به جسم الما فكانه قال اسكن  
فيها ساعة وطل الكلام قد سب لسبح الخافض قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا  
لميقا تناخى في قومه كذلكها هنا قوله ان سكنت شهر رمضان معناه في شهر رمضان ولو قال  
سكنت حثت في عينه بوجود السكنى ساعة كذلكها هنا ولو حلف فقال عبده حزان صام  
شهر رمضان بالكوف فكان بالكوف شهر رمضان الا انه كان مريضا فلم يهيم لم يحث طمعه قافله  
في قربه

الملك

في راديه التحصيل ونقال انه في ميمينه فعلا عاما لان الصوم لم يحث على ادايته راديه التحصيل  
واو قال عبده حزان ان خطرا بالكوف فكان بالكوف يوم الفطر لانه لا ياكل شيئا في يومه وذلك حث في ميمينه  
لمن الفطر قربه فيه فالمراد به في الكون يقال افطراي دخلت في وقت الفطر وكذلك اذا حلف ان لا يبر الهلال  
الشهر الداخل بالكوف في وقت الهلال وهو بالكوف فلم يبره حث لان رديه الهلال قربه فيها فالمراد منه  
لفي الكون المتري ان الرجل يقول ايت الهلال في مصر كذا ويرد به كونه هناك وقت الهلال ونقال انه في  
ميمينه فعلا عاما لان رديه الهلال فعلا عام فوقوت عينه على في الكون فكانه قال كنت بالكوف الشهر  
الداخل عبدي حزان قال عنيب النظر اليه رديت فما بينه وبين الله تعالى في القضا ايضا طمعه نوى شيئا  
مقتضيه لفظه ولو قال عبده حزان صام العام بالكوف فكان فيها يوم الاضحاى ونفى لم يحث لان التحريم  
فول فيه قربه فوقوت عينه على وجود الفعل من الوقت كما في الصوم او يقال في ميمينه فعلا عاما لان التحريم  
لم يحث على كذا يراد به الحقيق ولو قال امراته باللق ان افطرت عندك الليلة فغابت الشمس وهو في منزله  
ثم اتى المحلوف عليه وتغشا عنده حث لان الافطار متى اضيف الى شخص فتح ذلك على القربى لم يوقوا  
ان افطرت عندك يعني من الصوم ولا يراد به كونه عنده يوم الفطر وكذلك قوله ان افطرت بالكوف يعني  
ان كنت يوم الفطر بالكوف ثم كونه فيها يوم الفطر قربه فيه ولا يراد به الحقيق واما الافطار من الصوم  
ففيه قربه الدليل عليه قول النبي عليه السلام من فطر صائما كان كفارة لذنوبه وروى عن النبي عليه السلام  
انه كان ضيفا عند بعض النصارى فلما فرغ قال فطر عندكم الصائمون وصليت عليكم الملائكة ونزلت  
عليكم الرحمة وانما اراد به الفطر للحقيق ولو انه شرب في منزله شربه من ثاغ الى المحلوف عليه وتغشا  
عنده لم يحث لانه لا يوجد منه الفطر الحقيق ولا الحكمي عنده طمعه متى غابت الشمس صار مفطرا حكما  
واذا شرب لما فقد وجد الفطر الحقيق فلم يوجد الفطر عنده لحقيقه وطحا او يقال في ميمينه فعلا عاما  
طمعه لم يضر عنده ولان كذا يراد به الحقيق ولو قال دخلت من الدخاى او لمراه لم يحلوا فكاحها  
ان تروى جنتك عبدي حزان فزوجه كما حاقا سدا حث وعنى عبده طمعه طمعه ان يملك تزوجه فتكاح صحيح فانصرفت  
ميمينه لوجه من النكاح وعلى ان هذا النكاح قربه فيه فلم يكن فيه معنى الدخاى فوقع على في الكون  
كلا قول التي قربه فيها فتجاضت هذه المسئلة ومسائل الباب من هذا الوجوه او كانت هذه المسئلة  
من عمل كاحها حال فان عينه يقع على الجار من القاسم لان النكاح معنى الدخاى وقية قربه لقول النبي  
من تزوج فقد حصن صف دينه فوقع على الحقيق لا على الكون ولو قال لمراه تزوجه فكاحا فاسدا  
ان طاعتك عبدي حزان ثم قال انها طاعتك حث وان كان الطلاق لم يقع لان الطلاق في العقد القاسم شاركة

عليه السلام























لمن جاز على شرب الخمر متعذر كذا هذا وامن قوله ايم حمل هذه المشيمة تحت الارادة التعاون  
 ومحتل انه اراد به امتحان القوة فان كانت المشيمة بحال تقدر على حملها واحد وقوت عينه على امتحان  
 القوة فاذا جازها جميعا لم يتبين قوة واحد منهم فان حمل واحد بعد واحد عتقوا جميعا لانه قد ظهر  
 من كل واحد قوة واحدة اذ كانت بحال تقدر على حملها واحد وقوت عينه على التعاون فان صرف  
 العين الى امتحان القوة بحال فاذا جازها جميعا او واحد او اخر عتقوا جميعا لوجود التعاون  
 ثم اصل بعد هذا ان الصفة في الحاضر لغو وفي الغالب شرط رجل قال ان ليست تميمين فمدي  
 فليس تميمين ثم نزعوا وليس شرط حتى يلبسها جميعا واحدا فوق اخر فان لبس القيسين  
 انما يكون للتعميم وانما يلبسها جميعا معا وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه كان يلبس بعة  
 اقصة بوز واحد ومن اجتمع الالبس صفة فيه والصفة في الغالب شرط ولو قال ان ليست هاذين  
 فمدي فليس احدهما ثم نزعوا ليس شرط حتى يلبسها جميعا واحدا فوق اخر فان لبس القيسين  
 فاغنانا عن اعتبار معنى كلام الناس المتري ان الرجل اذا حلف لم يدخل بيتا ودخل مسجدا لم يحث  
 ولو اشار اليه حث ولو قال في اكل لحم السمك لم يحث ولو اشار اليه حث كذا كذا  
 وامن الجماع في اللبس صفة فيه والصفة في الحاضر لغو ولو قال ان غث على فراشين فمدي حرف نام  
 على فراش واحد ثم نام على فراش اخر لم يحث ولو قال ان غث على هذين الفراشين فمدي حرف نام على  
 جمعا ومفتوقا حث لما ذكرنا ولو قال ان تغتسل برغيفين فمدي حرف نام على فراش واحد  
 لم يحث اخر لم يحث لمن شرط حثه غدا معدوف وهو ان يغتسل برغيفين لم يوجد التقوى هذه الصفة  
 والصفة في الغالب شرط ولو قال ان تغتسل برغيفين فمدي حرف نام على فراش واحد  
 حث لمن صفة في الحاضر لغو ولو نوى شيئا في هذه الوجوه فهو على ما نوى ولو قال ان اكلت رغيفين  
 فمدي حرف نام على فراش واحد حث لمن صفة في الحاضر لغو ولو نوى شيئا في هذه الوجوه فهو على ما نوى ولو قال ان اكلت رغيفين  
 لم يكون غدا المتري ان الانسان اذا اكل لحم السمك لم يحث ولو اشار اليه حث كذا كذا  
 كانت مبيحة على الاكل فاذا وجد جمعا او مفترقا حث في عينه لمن شرط حثه وجود الكفاية  
 وجد وانما سأل ان يكون هذا والغدا سواء استوياهما الا انه وقع الفرق بينهما لجل العرف اذا  
 قال رجلين اذا ملكتما عبدا فجارتي حرة فملا معا او مفترقا او اشترىا معا ثم باعهما من صاحبه  
 حث لهما لانه قد عتق عينه على ملك مفترقا ثم اضاف ملك العبد اليهما وملكهما مفترقا فوقع على  
 المفترق محلا في ما اذا قال ان ملكت عبدا فملاك بصفه لم يحث ايضا في ملك واحد فاقضى الجماع دون  
 المفترق

لمن ملك عبدا عن الخنزير وطير يوسف ملك مفترقا وهما عننا ايضا في ملكنا في العتق  
 اذا اوجب على نفسه اعتكاف شهر يلزمه متتابعان اصله متتابع ولو اوجب صوم شهرين لم يلزم  
 متتابعان اصله غير متتابع الا اذا نوى المتتابع قال رضي الله عنه بين هذه المسئلة وبين مسئلة  
 اول الباب تباعد بين طريقي الصورة الى ان بينهما مشايخ من طريقي الاخرى في مسئلة اول الباب  
 بقض الجماع في حال والمفترق في حال كذا في هذه المسئلة بقض الجماع في حال والمفترق في حال  
 ويكون بينهما مشايخ من طريقي الاخرى في مسئلة اول الباب بقض الجماع في حال والمفترق في حال  
**قال المصنف** ان شرط الحث وجود السبب او الشئ اذا قال الرجل ان اكلت اليوم رغيفا  
 فمدي فملاك رغيفا ثم اكل بعد ذلك فاكهة او قرا او طير لم يحث لانه منعه بقض عن جميع  
 المأكولات واستثنى رغيفا فاذا وجد اكل شي سوى الرغيف حث في عينه المتري انه لو حلف  
 في اكل شيء غير رغيف فاكهة او قرا حث في عينه لمن عينه وقوت عينه على جميع  
 المأكولات وكذا لو قال ان تغتسل اليوم برغيف فاكهة او قرا حث ولو قال غتيت  
 بالخير فاصم يعني ياكل اكثر من الرغيف لم يحث فاما بدمه ومن الله تعالى وطهر صدق في القضا  
 اما في بدمه وبين الله تعالى لم يحث لانه ادعى الامتناع في كلامه وكانه قال ان اكلت من الرفقان لم  
 رغيفا وطهر صدق في القضا لانه نوى تخصيص لفظه العام ولم يعرف ذلك من الاستثناء العرفي فليس  
 بداركانه قال ان اكلت من المأكولات لم يحث لانه كان محلا في كلامه استدراك انه اراد به  
 الحث بصدق في القضا وهو ان يقول قايل ان اكلت اليوم رغيفا فملاك رغيفا فقال عبده حرا ان اكل اليوم  
 لم يحث فاكهة او قرا حث لانه كان محلا في كلامه استدراك انه اراد به الحث بصدق في القضا  
 وكذا كقول غير رافع او سوى رغيف لانه من جود في الاستثناء ولو قال عبده حرا ان اكل اليوم اكثر  
 من رغيف فانه لم يحث لانه كان محلا في كلامه استدراك انه اراد به الحث بصدق في القضا  
 في غير اللبس حصار كانه قال ان اكلت من المأكولات اكثر من رغيف واحد او قال عبده حرا ان اكل اليوم اكثر  
 فاكهة رغيفا بزيوت او خبز او سمك او عسل او ملح لم يحث وان كان اكله على حدة حث لما ذكرنا في اول  
 الباب وانه اذا استثنى الرغيف فقد استثنى بايه من الشئ اذا كان تابع الشئ معروفا به فكانت جميع  
 المتبوع تسميم المتتابع المتري ان من اقرا رضى لرجل وفيها اشجار دخلت الاشجار في اقرا رضى لرجل  
 لوابعها ولو باع دارا فيها بنا دخل البناء في البيع لانه تابع لها المتري انه قال في العرف اكل رغيفا  
 وان اكله ادام والمتري في قوله مالي هديا بالخب الكعبه فدخل فيه ما هو تابع للكعبه وهو الحرام

من



المترى ان الجبل قول ايت اليوم رجلا ويعل انما راي رجلا عليه ثياب قديت انه اذا ذكر النبي فقد ذكر اربعة  
كذلك انا واحلفوا في اتباع قال ويوفى كل شيء بوعده الغائب مع الخبز مثل اللحم والخبز والعسل وغيره  
فهم من توابعه وعند محمد كل شيء بيوكل الماع الخبز كالحلج والزيت والخل وهو تابع وكل شيء بيوكل ودره  
كالخبز واللحم والعسل فليس تابع فصل الاختلاف فما اذا اكل الرغيف مع الجرس واللحم وما يوكله  
في القاب قال ويوفى كل شيء وقال محمد حنث واختلفوا في مسلة كتاب البيان على هذا الاختلاف  
وهو انه اذا حلف ان لا ياكل اذا ما قال دام عند بي يوفى كل شيء بوعده كالحلج والزيت والخل وعند محمد كل شيء  
مع الخبز والعسل فلو دام قال اللحم والبيض ونحوها اما في هذه المسألة ان يوفى رحمه الله بقوله ان استثنى  
الشيء استثناهم ولنا بعم كما ذكرنا والناس يحلون هذه الاشياء بابع فانصرف عينه الى ما يتعارفه  
الناس اما في المسألة وقوله على المدام والادام عبارة عن الوفاق والوافق ما لا تقوم له الا بالخبز والعسل  
دخا في التبع على جهة التبع مثل شي يحلنا بابعه دخل في الاستثناء محذور رحمه الله بقوله في هذه المسألة  
ان التبع لا يقوم بنفسه ولا يفرد ذاته وهذه الاشياء مما يقوم بذاته فماتت متبوعة بنفسها وان  
تبعها غير ما حلف في المسألة لان هناك تكلم بالادام والادام كل شيء مستعمل استعمال الادام ويؤكل مع  
غيره في عينه وهذه الاشياء تستعمل استعماله وان كانت تقوم بنفسها ولو لم يكن تبعها غيرها ولو اكل هذه  
الاشياء بالادام حنث بالمتفاق لانه اذا اكله بغير الخبز فقد جعله متبوعا وقد اكل بغير الخبز فوجدها  
دون المسئلة حنث في عينه ولو قال ان فدت البيوع بعدى حرقا كل رذا او ثوبا او طعاما غير الخبز  
لان البيوع محمولة على كل كلام الناس والناس لم يعرفون الغداني ديارنا بهذه الاشياء وعدا كل هذه ما  
تعارفه اهلها في ابادام السن وفي الشام السويق وفي بلادنا الخبز وكذلك الكوفة وليس هذا  
كما اذا قال ان فدت اليوم البرعيف بعدى حرقا كل غير الرغيف من القمح والفاكهة حنث في عينه  
لان اللفظ اذا كان عاما لم يخصص بالعرف واذا كان خاصا لم يخصص بالعرف ثم قوله ان تغذت اللفظ عام فخص  
بالعرف وقع عينه على عدمه وفي وقوله ان فدت البرعيف في الفقه كخصيص فلا يخص العرف  
فاذا اكل غير الرغيف حنث وهذا كما اذا حلف ان لا ياكل البيض يقع على البيض البياض وخص العرف  
ولو قال ان اكلت البيض الدجاج بعدى حرقا وقع عينه على عدمه بغير الدجاج لان في الفقه كخصيص  
فلا يخص العرف قال الفقيه ابو العيث رحمه الله لم يذكر في الروايات الطاهرة وقت الغد الكذب  
ويؤخذ عن اهلنا رحمه الله ان وقت الغد من اول النهار الى زوال الشمس ووقت العشاء من وقت زوال  
الشمس الى وقت التمسح من نصف الليل الى وقت طلوع الفجر والله اعلم بالصواب اليه المرجع والمآب

**باب الممين في الذي حلف ان لا يجلس على شيء فجلس عليه وفوقه غيره**

اورد الباب ليفرق بين التتابع والمتبوع **الاصول** فيم انه متى نفى معينه حنث اذا قال لا اجلس  
عبدى حنث وان جلس على هذا الفراش فبسط فوقه فراشا اخر وجلس عليه لم يحنث لان كل فراش  
نقصه الجاوس عليه فلا يكون له حنثا لغيره الاخر المترى انه لو حلف ان لا يجلس على هذا البساط فجلس فوقه  
فراشا وجلس عليه لم يحنث وكذلك لو حلف ان لا يجلس على الارض فوضع البساط وجلس عليه لم يحنث  
لانه اذا جلس على البساط لم يقل انه جلس على الارض وروي في الامم في رواية اخرى  
انه يحنث لانه جلس على فراشين فقد اتى بما نفى من زيادة ولو نوى في هذه الوجوه كلها لم يحنث عليها  
وان كان موقفا شي اخر فهو على ما نرى انه يحنث على نفسه فتنذر عليه ولو انه جمل على الفراش فجلس  
وبس عليه لم يحنث لان الممين وقايم الفراش المترى انه يقال اجلس على ذلك الفراش وان جلس على مجلس  
مخلاف للقول ولو قال عبد حنث ان لا يجلس على هذا السور ادا جمل فوقه فراشا وجلس عليه لم يحنث لان فرا  
تبعه السير المترى لقوله تعالى متكئين على فرش وقال متكئين على سور ويدل عليه قول ابيهم  
ولست مسلما مادمت جيا على زيد يسلم الامير اذكر ان لما فاك سكر شاة واذا فاك سكر بريد البعير  
فسيما الذي اعطاك فلما واو علمك الجاوس على السير ولم يرد به الا لوجه وانما اراد به الجاوس على السور  
فوق السير وكذا اذا قال عبد حنث ان لا يجلس على هذا الدكان فجلس على فراش فوقه حنث لانه تبع  
للدكان ولو نفى عليه كانا اخر وجلس عليه لم يحنث وكذلك لو حلف ان لا يجلس في اينام على السطح فبسط  
عليه بساطا وجلس عليه لم يحنث لانه تبع له المترى انه يقال نام على السطح وان نام على فراش فوقه  
مخلاف للارض المترى انه يقال لم يجلس على الارض واجلس على البساط ولو قال عبد حنث ان لا يجلس على هذا  
السير فوضع فوقه سريرا اخر وجلس عليه لم يحنث لانه مثله فلا يكون تبع له والله اعلم بالصواب

**باب من اليمان في العنق الذي يقع فيه الخيار على واحد مرة او مرتين او ثلثة**

اورد الباب ليفرق بين قوله او وبين قوله احدها وان كان كل واحد منهما لم يحنث عليه **والاصل**  
ان اللفظ الثاني اذا افاد عينا ما افاد الاول او واحدا اذا افاد غيرهما فاذا افاد الاول عمل اذا كان لا يرد المنة  
اعيد سلام وبريه ومبارك فقال سلام حنث او سلام وبريه حنث او سلام وبريه ومبارك حنث او سلام  
باليمان لانه وقع على احد الاقوام الثلاثة لان اوله لم يحنث عليه فان اختار الكلام الاول عتق سلام  
وحده لانه افرد ذكره في الكلام الاول فان اختار الكلام الثاني عتق سلام ونزج لانه جمع بينهما في الكلام  
الثاني وان اختار الكلام الثالث عتقوا جميعا لانه جمع بينهما في الكلام الثالث فان فات قبل البيان

والا لو حلف على  
والا لو حلف على  
على ما لا يحنث عليه

ش







[illegible]

لا يدور في القضاء فيه فيما بينهم وبين الله تعالى لما لاواد دجنا فيه جوب انهم قالوا بطلان وهذا ليس بشرط  
ولو قال است طالق ان دخلت الدار معار الدخول شرطاً فما لم يدخلها بقية ولو قال است طالق وان دخلت الدار  
بقية من ساعتها يعني است طالق دخلت الدار ولم يدخلها ولو قال است طالق فان دخلت الدار لم يدخلها فانما  
واختلف للمشايخ قال بعضهم هو ولو لم يلق الشرط وقال بعضهم هو القاع في الدار رجله عبده وامرأة  
قال عبده حران دخلت الدار اسر ثم قال امرأة طالق ثلثان لم يدخلها اسر ولا يورث نكاحاً  
دخل الدار ولم يدخلها عبده وطلقت امرأته في طاهر الرواية لما لا من بقصد من ايمانهم البر للحدث  
فاذا قال في الكلام الاول ان كان دخل فلان الدار فعبده حر هو زعم انه لم يدخلها فاذ اطلق الدار لم يدخلها فامراته  
طالق زعم انه قد دخل فقد اقر في الكلام الاول بالحدث في الكلام الثاني واقر في الكلام الثاني بالحدث في الكلام  
الاول فاذا كان كذلك واحد من الكلامين اقرار بالحدث عن عبده وطلقت المرأة ودور عن ابي يوسف انه قال  
عن عبده وطلقت المرأة طاه اذ اطلق ثانياً ما كان قال عطلت في الكلام الاول والاسوة خلاف ما علمت  
وقد اقر بالحدث في الكلام الاول فعن عبده ولم يظهر عطلت في الكلام الثاني ولم يطلق المرأة ولو كان بين  
اثنين عبده فقال لهما ان كنت دخلت الدار اسر فانت حران وقال الاخران لم تكن دخلها فانت حر  
ولم يعرف انه دخل الدار لم يدخلها فانه اعق صفه بجاز او يسعي في نصف قيمته لانه لم يدخلها من ابويده ربح  
قيمتهم سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسر والاخر معسر عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
ان كانا موسرين لم يسعوا وان كانا معسرين يسعيا لهما في نصف القيمة لانه لم يدخلها ربحاً وان كان احدهما  
موسراً والاخر معسراً يسعيا للموسر في ربحه ولا يسعي للمعسر وفي قول محمد ان كانا موسرين لم يسعوا وانما  
معسرين يسعيا لهما في جميع القيمة لانه لم يدخلها نصفها وان كان احدهما موسراً والاخر معسراً يسعيا للموسر  
في نصف قيمته ولا يسعي للمعسر ولو لم يسعها نصفان في قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف موافق فالنظر  
لأبي حنيفة وابي يوسف في مقدار السعاية انه لم يسعها في اكثر من نصف قيمته وخالفهما ابو حنيفة وابي يوسف  
في جميع القيمة والتفق ابو يوسف ومحمد في اعتبار الایسار والاعسار وفي حكم الوأفها ففي ابي حنيفة ومحمد  
قول ابي حنيفة وابي يوسف فيما انه لم يقب السعاية في اكثر من نصف القيمة لانها تصادق انه اعق نصف  
العبده في وقت طاه لو دخل الدار عن من قبل احد الشريكين وجبت عليه السعاية للشريك الاخر  
وان لم يدخل الدار عن من قبل الشريك الاخر وجبت عليه السعاية الذي لم يمت ان العبده  
اعق نصفه فغير ثني وجبت عليه السعاية لحد الشريكين عما لم يمت الشريكين في خارج والاخر  
في طاه واستبره للموسر ولا يورث احد من الاخر فيجعل بينهما نصفين ثم ابي حنيفة زعم انه لم



لم فصل بين اليسار والاعسار من ان العبد لم يفكر عن السعيا في احوالها اذ اعتقدها  
 المتزكيات الحق اذا كان موسرا وجبت على العبد السعيا ان شئنا وان شئنا الحق فان ضمن الحق فله ان  
 يرجع على العبد بيت ان العبد لم يفكر عن وجوب السعيا فيسعى العبد فيصنع فممنه في احوالها بيننا فاستعان  
 واما ابو يوسف رحمه الله من اصله ان الحق اذا كان موسرا لم يبي على العبد السعيا فاذا كان موسرا لم يسعي  
 لمن كان له من السعيا يدعي الضمان على الشريك ولم يدعي على العبد شيئا وان كانا معسرين يسعيا لهما وان كانا احدهما  
 موسرا والاخر معسرا يسعي الموسر له يدعي الضمان على شريكه ولم يسعي للمعسر له يدعي الضمان على شريكه  
 وتحت دعواه الضمان ابر العبد عن السعيا محمد رحمه الله يقول ان كل واحد منهما يدعي الحق فحلفت صاحبه فصار  
 عنق له فبين اثنين شهود كل واحد منهما على صاحبه بالحق في السعيا لهما اذ كانا احدهما ولجوا به فحلفوا  
 ان يقولوا ان القاضى لم يتيقن بحقيقة الجواز انما كانا اياهما فحلفوا ان يقولوا ان القاضى لم يتيقن بحقيقة الجواز انما كانا اياهما  
 وعيورا اذ لم عند ابو حنيفة الوطى بينهما لان من ذهبه انه لم يوق لباد السعيا لهما فصار الوطى بينهما كالوطى  
 بينهما صفان واما عندها فقد عنق من قبل احدهما لان العنق لم يجري عندها وبنت الوطى منه لان كل واحد منهما  
 يدعي الوطى لصاحبه فصار الوطى موقوف ولو ان كل واحد من الرجلين يدعي حده لم حدها سالم والاخر يزوج فقال  
 احدهما ان كنت دخلت هذه الدار اسر فمهرى خرو وقال الاخر اني لم تكن في خاتمتها فمهرى خرو ولم يدري انه دخل  
 او لم يدخل لم يعق وانما من العبد من لم يقضى عليه بالعنق فجهول والمقتضى له ايضا جهول والقاضى لم يقضى له جهول  
 على الجهول اما في المسئلة الاولى والمقتضى له بالحق معلوم والمقتضى عليه بالحق معلوم وقد صادق ان العبد قد  
 تغير عن حاله اما ما هنا لم يشرك لهما في العبد حتى سخر بقوله هذا كما قلنا في رجله عشر جوارى فاعتق احداهن  
 ثم نسبها لمباح له وطهرت في الجاهل فمهرت وهو جاني المقتضى له ومثله لو كان عشر جوارى لعشر نفق فاعتق  
 واحدهن ثم جارت به ثم نسب لم يدرى من اعنق باح كذا لهما من ان يطال جارت به لم الجاهل قد كثرت وهو جاني  
 المقتضى له وجاني المقتضى عليه فمنع القضاء اذ كانا احدهما ولو جانيها فاعتق احداهن فاعتق احداهما لان  
 المقتضى عليه ما رجع لهما لهما قد اجتمع ملكا كذا احد فصار كرجل اعنق احد عبديه ثم نسب لهما منه وبين  
 استخراهما كذا لهما فاعتق احداهما فقال له اعنق احداهما واسك الخ ولم يوسر بالبيان لم لم يجر وانما اجازته  
 فكذا لو ملكها رجلا سخر قال له اذا اجتمع ملكا في ملكه امكن القضاء ولم يطل الشرا من كل واحد من المتبايعين  
 نقول ان ابوت ملك هذا وانما قضى القاضى لعنق احد العبدين بعدا لخوا في ملكه ولم يكن فيه البيع في احدهما لان  
 في ابطاله صحيحه لم يجر لورد الا بايعس عا دعبدين فحوز البيع فمردى الدور والتناقص ولو ان الخا لانيب  
 تناقضا بالعبد عنق على كل واحد منهما ما اشرك في بيعه لم يقبض ويضمن كل واحد منهما فمته به صاحبه

عنه

واما بان ان العبد من عقا من كل واحد منهما كان يقول عنق عبدا صاحبه فاذا ملك في العبد عنق من قبل اقره به  
 عهدها ثم اشتراه عنق عليه اذ كانا احدهما وهذا من اقراره حق للمقردوم ويقتضي كل واحد منهما فمته به صاحبه  
 لمن من ذم كل واحد منهما ان البيع فاسد لم يجر فاذا كان من ذمهما ان البيع فاسد لم يجر على كل واحد منهما ان يرد  
 فمته للبيع لم يجر عن يده بالحق وفي البيع الفاسد اذ استهلك البيع وجب عليه فمته كذا ما هنا  
 ولم يقض للبيع لم يجر قول كل واحد منهما معسرا احدهما فان القاضى لم يجر من يده والاخر فسادا لبيع ووجوب  
 الرد فاقرا على نفسه جاني القيمة واقرا به ابطال حق العبد اياهما لان العبد عنق ولم يصدق في ابطال الحق  
 ولو اشرك احداهما مع صاحبه بالحق فمته عنق عليه ويح عليه الشئ عنق له رجل اشرك عبدا بالقردهم  
 وبمته ثم اقرا بايعه قد كان عتقه قبل البيع عنق عليه ولم يصدق في ابطال الحق في وعليه الشئ لمن ايعه  
 لم يصدق في فسادا لبيع بخلاف المسئلة الاولى لم يجر هناك فسادا لبيع فمته على كل واحد منهما فمته  
 ما اشرك عبدا واما بين رجلين قال احدهما ان كان فلان دخل الدار اسر فمهرى خرو وقال الاخر اني لم تكن  
 دخلها فمته لهما حرة ولم يدري انه دخل او لم يدخل قول القاضى رحمه الله يسعي العبد والامة كل واحد منهما  
 في جميع فمته منها صفان موسران كانا او معسرين او كان احدهما موسرا والاخر معسرا لم يدرى ان العبد  
 عنق او الامة عمقت فصار للمقتضى له جهول فصار كل واحد منهما فمته على صاحبه بالحق ولو كان بين رجلين  
 يبيعون شرا احدهما على صاحبه بالحق والاخر ينكر وهو يشهد على صاحبه ايضا في قول ابو حنيفة يسعيا في جميع  
 فمته منها موسرين كانا او معسرين او كان احدهما موسرا والاخر معسرا كذا ما هنا وعنده ابو يوسف  
 ان كانا معسرين فكذا ان كانا موسرين يسعي كل واحد منهما الذي خلف عليه حلف فمته لهما مشهود عليه في الشف  
 ومثله انما لم يجر حق بجانا لانه يدعي الضمان على الشريك وان كانا موسرا والاخر معسرا فمته لهما مشهود عليه في الشف  
 للمعسر يسعي في جميع فمته اما في نفسه يسعي لهما فمته مشهود عليه وسعي في الصف لآخر الشرا لم يجر له  
 لم يوسر عن السعيا لم يجر معسرا ما العبد الذي خلف عليه الموسر يسعي في نصف فمته لهما مشهود عليه في الشف  
 ولم يسعي للمعسر لم يجر يدعي الضمان على الشريك فيه ابر العبد عن السعيا والوطى موقوف لمن كل واحد منهما يدعي الحق  
 من جهة صاحبه وصاحبه ينكر فتوقف الوطى ولو كان عبدا بين رجلين قال احدهما لصاحبه ان كنت اشترت  
 منك فبيعتك اسر فهو حر وقال الاخر اني لم يجرتك فهو حر وكل واحد منهما يدعي ويدعي عليه فقال للمدعي البيع  
 اقم البيعة على البيع فاذا اقام البيعة على البيع ملكه الشئ فحلف العبد من فمته لهما مشهود عليه في الشف  
 وان حلف على ذلك لم يجر الحق من جهة المشتري وما طهر الحان المشتري يدعي الحلف على صاحبه وهو لا يجر  
 فحلف بالحق ما عنق فمته لهما في كل طهر عتقه وما اشرك في بيعه فمته لهما مشهود عليه في الشف

عنق



بعد ذلك اذ ادعينا مدعي الحق على صاحبه ان العبد ليس مدعي البيع لمن زعم ان نصيبه  
 خرج عن ملكه بالبيع وان له الحق على المشتري مدعي السعي على العبد واما نصيبه في حق سعي فيه  
 العبد وسوا كل البايع او معسرا عند بل حقيقته زعم انه وفي قولها ان كان البايع معسرا ليس  
 للمشتري في شيء من ثمنه في ضمان عليه واما العبد عن السعي واما اذا كان البايع معسرا ليس للمشتري  
 في ثمنه وضمنه لمن المشتري مدعي البايع ضمان يسع العبد بالسعي وذا ذكر سلتين في بعض الكتب  
 وفي ذكرها في بعضها نذكرها هنا ان العبد اذا كان من شركس فقال له اشترت منك صبيك  
 ان اكن اشتريته فهو حرة وقال البايع ما جئت منك هذا ان اكن بعتك فهو حرة فان اقام المشتري لبيدته على الشرا  
 او حلفه فتكملت بعت البيع واما العبد للمشتري ومن حق لمن زعم ان المشتري انه اشتراه قبله من البايع  
 والبايع سلف على ملكه في واما سلفه فاذ كان هكذا فالعبد للمشتري على ما له وان حلف البايع لم يثبت  
 البيع ثم البايع مدعي على المشتري انه حق من حلفه فانه ان حلف المشتري فان حلف البايع ما كان العبد بين  
 القبين اعقده احررها وان حلف المشتري لم يظهر الحق من حلفه ايضا ثم ان العبد ليس للمشتري في نصف  
 قيمته بالانفاق لانه مشهور عليه وهو يشهد على البايع لمن زعم ان البايع قد باعه وان حلفه بالبيع  
 فاذا كان لا يدعي على البايع ضمانا سعي له العبد بالانفاق واما نصيب البايع سعي فيه ايضا عند بل حقيقته  
 وعندهما اذا كان المشتري معسرا سعي وان كان معسرا ليس له مدعي ضمان على المشتري ولو ان كل واحد منهما  
 ادعى انه اشتراه نصيب صاحبه واكثر كل واحد منهما بيع نصيب القسم فقال كل واحد منهما ان اكن اشتريته منك  
 صبيك فهو حرة فتلك احدى منها ان حلف صاحبه واما نكاحها على الجين لزمته دعوى صاحبه وان حلفا جميعا  
 على العبد ويسعى لها في جميع قيمته سواء كانا موسريين ومعسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا لمن كل واحد  
 ادعى ان حلف شريكه لم يبرح لانه قد باع نصيبه فزال ملكه كعبد بين رجلين فاحدهما ان صاحبه اعم ثم اعقده  
 وقال الاخر بعتهم وما اعقده فان العبد يسعي لهما لانه اذا اكثر البيع صار من زعم ان المدعي مدعي عليه الحق  
 والعبد لم يخرج من ملكه فوجد باقراره من صاحبه ان اعم اعقده فاذا كان كذلك مدعي كل واحد منهما على صاحبه  
 ولم يبرح العبد عن السعي واما علم **باب في التميز في الاول بعق احد عدييه الى اجل**  
**الاصل** في الباب ان المولى على انقاع الحق على احد عدييه مرسلا ومعلقا ويوسر بايبان بعد نزول الحق  
 ومن ملكه ايبان قبل نزول الحق لانه يجوز بيان قبل نزول الحق ادى ذلك الى غير شرط المولى لمن شرطه  
 انه اذا كان احدهما ملكه لم يخرج وقت نزول الحق انصرف الحق اليه فلو كان بيان قبله فانه ان دفع الى  
 مسرف الحق اليه قبل على الفردان مع العبد المعلق عليه بالحق بيان فاذا اجاز الفرد واما خرج في ملكه الحق

بعت ان سانه بوزن غير الشرط وذا كايودي الى ان يجمع من العيين والمال في احدى على عيين لم يوزن  
 ان فهو ملكها المتزينة او قال ان اشترت هذا العبد فهو حرة ثم اشتراه فلو كان عن كفارة بينه لم يجوز لمن  
 شرط عقه ان يكون تطوعا فلا يجوز غير شرطه والمتزينة انه لو قال العبد ان دخلت هذه الدار وهذه  
 الدار فانت حرة ثم قال صوف الحق في الدار فانت حرة لم يثبت له القوة على اية ما يبرح ذلك حق العبد  
 وانما طنا انه ملك انقاع الحق على العبد عدييه من هذا الاستقاط فصح في الحي مولا كالطلاق بيان ان اذا قال رجل  
 لعبدية ان ابا غدا فامد كما حرم ثم قال عديت هذا لم يصدق لاذكرنا ولو قال احدهما ثم جازع الحق الآخر من  
 شرط عقه عدها فكون احدهما في ملكه وقد يبرح عند الغد عدها في ملكه فمقتضى الحق المتزينة ان باع  
 المرقاع اذا قال احدهما حرم ثم مات احدهما انصرف الى الآخر كذا كانا وانما يباع اليوم ثم جازع الآخر انصرف  
 الحق الى الآخر لاذكرنا وليس هذا الرجل فالعبد وعبد غيره ليعر كما حرم مقتضى عدها لم يبرح واما هنا اذا  
 باع احدهما على الآخر عند حي الفرد من هناك اللفظ خرج مخرج الفساد حيث اضاف الحق الى ملك غيره  
 واما هنا قد خرج اللفظ فلا يملك بالقيين فان قيل اليس ان من زوج عدييه احررها لانه علم ان الحق اذا كان  
 معلقا بالشروط يصير عند وجود الشرط كالتكلم به فها هنا عند وجود الفرد كانه قال احدهما حرة والآخر العبد  
 لغيره وجب ان يقع الحق على عدها بملكه عند وجود الشرط يصير كالتكلم به بكلام صحيح سابق فاذا صح  
 الكلام لم يغير مع احدها وصار كانه تكلم به في ذلك الوقت المتزينة او قال ان دخل الدار فانت حرة ثم جازع  
 الخالف ودخل العبد الدار بوقت لم صار كالتكلم به بالكلام الصحيح في ذلك الوقت وان غير الخالف لا يغير العبد  
 كذا كانا وان غير ملك العبد في غير حال العيين ولو انه باع احدهما ثم اشتراه عديا حرة ولو ان صرف الحق  
 اليها شانه ان العيين في غير بيع احدها لم يبرح لانه لو قال العبد ان دخلت الدار فانت حرة ثم باع ثم اشتراه  
 فدخل الدار عديا كذا كانا وانما لو باع نصف احدهما ثم جازع لصرف الحق الى الكامل منهما لانه هو الذي سعى الى العبد  
 على الطلاق فهو اشبه باللفظ فالصرف الحق اليه قال محمد رحمه الله في المصنف المتزينة انه او قال ان كان في ملكي  
 غدا احدهما فهو حرة ثم باع نصف احدهما عديا كالتكلم بها في المصنف كذا كانا ولو باع نصف كل واحد منهما  
 ثم باع فردا لغيره في صرف الحق اليها شانه انهما كانا مستويين في المصنف وقت الحلف وليس احدهما اولى من  
 وكذا لو باع نصف احدهما وثلث الاخر او بعد ذلك احدهما مستحق اسم العبد على المطلق ولا يعتبر القلم  
 والكشف المتزينة فيهما ليس كانا مستويين في بقا اسم لم يكن احدهما اولى من الاخر فان قيل ان المصنف مستحق كل واحد منهما  
 اسم العبد لا يثبت للعيين كرجل قال ان اشترت عبيدا فهو حرة فاشترى نصف العبد لا عديا كذا كانا فقلنا انه  
 في سلتنا هذه قد جرت العيين والقيين في المصنف في ذلك فلا يثبت للعيين والقيين في المصنف في ذلك فقلنا انه







منه في الامانة من غير ان يحاط به من قبل الولاة لان الولاة لا يستحقون الطلاق في الولاية  
الطلاق عليه وطه صرف قوله احدا كما في الامانة لانها ليست باحد من الولاة لان الولاة لا  
لهم جميع الامانة وقالوا ان ذلك يكون مولى وولاه لا سبب يقع به الطلاق ولو قال الامانة  
وامنت احدا كما طلق في يقع الطلاق على امرائه كذلكها هنا ولو قرب احداهما حدثت عن التبيين  
العقدت وان لم يكن الا لانزله لوقا في جنينهم والده لا اقرب من يكون مولى ولو قربها حدثت  
في بطنه كذلكها هنا ولو اعترف بامانة ثم تزوجها لم يكون مولى بتلك التبيين لان كلامه ليس به  
لشراكه الامانة فلا يغيب عن وجهه الاقرب انه لو اترف في جنينهم ثم تزوجها لم يكون مولى لان ذلكها هنا  
ولو طلق والله طهره وله منكم واحد او احدى اسم صار مولى من امرائه استغسا او القبا من ان يكون مولى  
ولم يذكر القبا من الاستغسا فانها هنا وطه في التيسر وانما ذكرها ابو يوسف رحمه الله في الامانة وحده  
القبا من انه من واحد منها لانزله لوقا في جنينهم حث عصار لقوله طهره احدا كما وجهه المختار  
وهو ان قوله ولده اذا دخلت في النفي تعم على سبيل افراد كما اذا قال في الله طهره واحدا من رجلين او  
او اسرى واحدا من هذه الشيا وبو كانت المراتن حريتم وقال الله طهره احده منكما كان مولى  
منهما لما ذكرنا فاذا مضت اربعة اشهر ابتاعا جميعا لم يردت ما واحده كن لو قرب احداهما حدثت  
انما جواب المختار اذا قال رجلان مارتين احدهما حرة والآخر كاسم ان قربت احدا كما قاله في  
كثيرا في حله هذه السائل ستم عشر ثمانية في التي كانت احدها امه والآخر حرة اربعة اشهر  
واربعه اشهر في التي حريش اربعة اشهر في الطاهر واربعه اشهر في الطلاق وقد ذكرنا في الامانة في الامانة  
مفرقة بحقيقتها هكذا اما اذا كانت احدها حرة والآخر كاسم فعلى ان قربت احدا كما قاله في التي كانت  
صار مولى من احدها فاذا مضى شهران بان الامانة لم يسبق موثقا للتعيين فاذا بان الامانة سقط المولى في  
حق الحرة لان ما عدا ذلك قرب الحرة لم يصير مظاهرا من الامانة لانها قد بان من الطاهر فيصبح المبتوت  
وطا ما في حله هذه السائل ان الولاة كل عين تقع بها الزوج في الكفة المرفوعة بها من وها هنا الامانة  
ولو قال ان قربت احدها في على كغيره في مضى شهران بان الامانة لما ذكرنا فاذا مضت اربعة اشهر  
بان الحرة لان الولاة لم يسقط بيمينه الامانة لان ما عدا ذلك قرب الحرة لم يصير مظاهرا منها لان ما عدا ذلك  
التي بقوا فيكون حكم الولاة من الحرة باقيا وكذلك اذا قال ان قربت احدا كما قاله في التي كانت  
ولو قال ان قربت واحد منكم فالآخر على كغيره في مضى شهران بان الامانة وسقط المولى من الحرة  
لان ما عدا ذلك قرب الحرة لان ما عدا ذلك قرب واحد منكم في على كغيره في مضى شهران

فاذا مضى شهران احدا بان الحرة لان ما عدا ذلك قرب واحد منكم في على كغيره في مضى شهران  
منها فيعتبر الامانة من وقت الحين في مضى اربعة اشهر بعد البينونة وكذلك اذا قال ان قربت واحد  
منكم فواحدة على كغيره في او فاحدا كما على كغيره في او اما المراجعة التي في الطلاق اذا قال ان قربت احدا كما  
فلا خير طالق مضى شهران بان الامانة فبعد ذلك اذا مضى اربعة اشهر والامانة في العدة بان الحرة لان ما عدا ذلك  
تقع الطلاق على الامانة ولو اقترنت عدتها لم يفسد الحرة لان ما عدا ذلك قربها لم تطلق الامانة ولو قال ان  
قربت احدا كما في طالق مضى شهران بان الامانة ثم اذا مضى اربعة اشهر اخرى بان الحرة سواء كانت الامانة  
في العدة او لم تكن لان ما عدا ذلك قرب الحرة تقع الطلاق عليها لان ما عدا ذلك قربت واحد منكم فاحدا كما  
طالق في مضى شهران بان الامانة ثم اذا مضى شهران اخوان بان الامانة في العدة ساقط الحرة وان اقترنت  
عدتها لم تقع الطلاق عليها لان ما عدا ذلك قرب طالق والامانة بعد انقضاء العدة ليست محل وقوع الطلاق في عليها  
وهي هنا اربعة اشهر من وقت البينونة خلاف قوله ان قربت احدا ولو قال ان قربت واحد منكم في طالق  
في مضى شهران بان الامانة ثم اذا مضى شهران اخوان بان الحرة سواء كانت الامانة في العدة او لم تكن لان ما عدا ذلك قربت واحد منكم فاحدا كما  
قربا لان قربا بان الامانة وقوله ولده تعم على سبيل افراد وكذلك اذا قال فواحدة منكم طالق واما اذا كانتا  
حريتين فقال ان قربت احدا كما في على كغيره في صار مولى من احدها فاذا مضت اربعة اشهر بان احدها  
وسقط المولى لان ما عدا ذلك قرب الحرة لم يصير مظاهرا من الذي بان منكم ولو قال ان قربت احدا كما  
في على كغيره في مضى اربعة اشهر بان احدها فاذا مضت اربعة اشهر اخرى بان الحرة لان ما عدا ذلك قربها صار  
مظاهرا منكم ولو قال ان قربت واحدة منكم فالآخر على كغيره في صار مولى منكما فاذا مضت اربعة اشهر  
ابتاعا جميعا وكذلك اذا قال ان قربت واحد منكم في على كغيره في صار مولى منكما وبانها مضى اربعة اشهر  
من الحرة واما المراجعة التي في الطلاق اذا قال ان قربت احدا كما في على طالق ثم مضت اربعة اشهر بان احدها  
فان صرح في الطلاق احداها ثم مضت اربعة اشهر اخرى والامانة العدة وقع الطلاق على المخرج لان ما عدا ذلك  
عزفت لو قربها وان لم تكن في العدة تقع ولو قال ان قربت احدا كما في طالق مضت اربعة اشهر بان احدها  
فاذا مضت اربعة اشهر اخرى بان المولى سواء كانت المولى في العدة او لم تكن لان ما عدا ذلك قربها صار  
ملا يعتبر بعد المخرج ولو قال ان قربت واحد منكم فالآخر طالق او قال ان قربت واحد منكم في طالق  
صار مولى منكما جميعا فاذا مضت اربعة اشهر بانها صار مولى منكم صار مولى منكم في مضى شهران  
او قال ان قربت احدا كما في على كغيره في مضى شهران بان الامانة وسقط المولى من الحرة  
الطلاق الحرة فانها اذا مضى شهران بان الامانة وسقط المولى من الحرة



وللمنفعة للطلاق لم يتصور للحيين عند مجيئ اليوم الثالث فمقع بطلانها آخره في البيان اليه كما ان قال  
 بعد كما طلق ومن قال بعد كما طلق كان له ان يصوب الطلاق الى انهما شاكرا كذا هاهنا اذا قال الطلاق  
 ان شئت جارية وهي حرة فاشترى جارية وتسراها لم تعتق عند علمائنا الملائكة رحمهم الله عليهم  
 من السبي قد يكون في غنى للملك ان التمسى عبارة عن الوطى والخصم ويجوز ان يملك الغير  
 ويحسنها فلا يكون ذلك دليلا على اضافته الى الملك ان يبيع له في الملك او مضاعف للملك فيلزم وجود  
 الاثر في جلا لوقا له من الغير ان جاءه فانه حرة فاشترىها وجامعا فانها لم تعتق في الجاه  
 قد يكون في غنى للملك كذا هاهنا وعند زفر بن عيسى من التمسى في بيع في الملك فصار فانه اضافته للملك  
 والجواب انه بطل سلسله الجاه فانه لم يجرى في الملك في حق ولو كانت في طلم جارية فتسراها عقت  
 والتسرى هو الخصم والمنع من الخروج والوطى وابتغا الولد ليس بشرط في قول الحقيقة ومحمد بن  
 بلان ليس في لفظه بل لم يبتغا الولد ولو ادخلناه يكون زيادة في لفظه وهذا يجوز وعند أبي يوسف رحمه الله  
 لبتغا الولد من شرطه اعتبارا لغيرنا من الناس بلان من انما يحسنون الجوارح لبتغا الولد ولو ملكها  
 ولم يبعها يتنا وهي تخرج في حواجه كما تخرج المرأة لم تكن ذلك تسريا وان كان له ولد وعثر  
 في حواجه من التمسى عبارة عن الخصم ولم يوجد والله اعلم بالصواب والبيهقي رحمه الله والكتاب  
**ما الحث في الميراث فيكون فيها الاستثناء على جميع الكلام وما يكون على بعضه**  
 ورد الباب لم يفرق بينا اذا قدم الذم وبينما اذا خلف الذم **والاصناف** انه اذا خلف الذم لم يصير  
 فاهله بين الشرط والجزأ ولم يظهر له حكم واذا قدم الذم يظهر له حكم بينا انه رجل قال في حواجه طلق  
 يا زانية ان دخلت الدار لم تقع الطلاق لم يدخل في قوله يا زانية نداء والنداء لفصل بين كلامين كما اذا  
 قالت طالق يا عمة ان دخلت الدار لم يكون هذا النداء فاملا من الجزأ والشرط وطال من حكم الذم  
 من العال ولقد كان هذا قد علق بالخط ولا يوجب الاعان والمعد كما اذا قال طلق ان دخلت الدار فانت  
 زان لم تعد وانما انما معلق الخط لم انه اذا تعلق بالبعد وهو قوله ان طالق بالشرط معلق بالوقت  
 اوله وانما لم يجرى لغيره القذف لعلق لم انه لم يورث نفسه بالمقذوف فان قيل هو لم يعلق القذف بالشرط  
 بل نادى بذلك فيكون القذف مرسلا فيلزم لم يعلق بالشرط فمعدا لكنه علق به كما ان كلامه  
 واحد فاذا اثنى شرط في آخره انصرف جميع الكلام فانه لو جعل كلامه سريرا فبان بين الشرط  
 والجزأ وقد ذكرنا ان النداء لفصل من الجزأ والشرط وكذلك اذا قال ان طالق يا زانية بنت الزانية  
 ان دخلت الدار او قال اني شاة الله فلا استثناء يكون على هذا كلامه من بعد الكلام منطوق الحق في استثنائهم

استشهد في الكتاب وقال ان رجلا لو قال ان كلمت انسانا فامرته طالق ثلثا يا فلان لم يكون قوله  
 يا فلان كلاما منه مع فلان لم انه كلامه ولقد استغنى عنه كما اذا قال ان شاة الله كان ذلك على الكلام لم قوله  
 يا فلان ندا فلا يوجب الفصل ولو قدم النداء فقال يا زانية انت طالق ان دخلت الدار لم يكون نداء فالحال في قوله  
 يا زانية قد زنته وقوله انت طالق ابتداء ثم الطلاق تعلق بالشرط والقوف لم يعلق لم انه ليس من خبره  
 تعلق القرب بالشرط تعلق البعد وفي المسئلة الاولى كان القذف بناء على النداء فلما تعلق به ابتداء بالشرط  
 تعلق البناء ضرورة فاذا جاز القذف بغير ان لم عنها او لم ثم دخلت الدار لم تقع الطلاق مادام في العدة  
 وان دخلت او لم ثم خاصته بغير ان كان الطلاق رجوعيا يلاعن وان كان بينا لم يلاعن لم يلحقه ورسن اللعان  
 هو ابيدونه وقد حصلت وكذلك قوله يا زانية انت طالق ان شاة الله لم يكون استثناءه على الطلاق خاصه  
 ويلاعن اسواته لم قوله انت طالق ابتداء وليس بنا فصار فاملا ومثله لو قال ان طالق لمن شاة  
 يا فلان ان شاة الله لم يقع عليها غنى من الطلاق ولم قوله يا فلان نداء والنداء لفصل والله اعلم ولهم

### **باب الشهادة في الميراث الاصناف**

ان الدعاء على من ينقل كلمة التلف لم على من يثبت شرط التلف وكلمة التلف الميراث بالطلاق  
 والعناق شاهدان شهدا انه قال لعمري ان دخلت الدار فانت حرة وشهد اخر اني قد دخل  
 وقض القاضي بعمته ثم رجعوا جميعا فالضمان على شاهدي الميراث وهو عممة العبد لانهما نقل كلمة التلف  
 وليس في لفظ شاهدي الدخول سوا قوله انه دخل الدار ودخل الدار غنى موجع للوقت وانما علق  
 عند دخول الدار بالكلام السابق هذا عند علمائنا وعند زفر الضمان على الفريقين جميعا لم انه لو  
 شهدا على الدخول لم كان حكم بالعتق فاذا حصل التلف بهما وجب الضمان عليهما جوابا عن التلف  
 حصرا للميراث بالنعول كما اذا قال لعمري ان ضربت فلان فانت حرة وضرب عتق وانضم الضارب  
 وكذلك اذا قال اذا جازت فانت حرة فانت حرة عتق ولا يقال ان العتق حصل على الفرد لم انه في المعتاق  
 وهذا كاختلافهم في شهود الزنا والحصان اذا رجعوا فالضمان يجب على شهود الزنا على  
 شهود الحصان عندنا لم ان شهود الحصان ما يثبتو المعة والملاحة وعند زفر الضمان على الفرد

جميعا نصفان ولو شهدا ان المولى اسرفلانا بان يقول لعمري ان دخلت الدار فانت حرة وشهد اخر ان  
 انه دخل الدار فالضمان على المولى وسطيح من كلمة التلف ثبتت بشهادتهما وعند زفر الضمان عليهم  
 الاثنا ولو شهد شاهدان انه جعل طلاق امراته بريد فلان يوم الجمعة او جعل امرها بريدها او قال  
 طلق نفسك وشهد اخر ان فلانا طلقها يوم الجمعة او طلق نفسه يوم الجمعة والمراه غنى بدخولها

في كتاب  
 الطلاق  
 في الميراث  
 في النكاح  
 في الزنا  
 في الشهادة  
 في القذف  
 في اللعان  
 في العتق  
 في الضمان  
 في الميراث  
 في النكاح  
 في الزنا  
 في الشهادة  
 في القذف  
 في اللعان  
 في العتق  
 في الضمان  
 في الميراث



وتنقض القاضى بالفرقة وبمنصف المهر ثم رجوعا جرحا فالغماز على الشاهد من الذين شهدوا على الطلاق  
وطج على شهود التفويض شيئا مما لم ينقل كالم التلف وهو قوله انت طالق خلاف ما اذا شهد انه  
قال لها انت طالق ان ثبت وشهد الخزان فاشان ثم رجوعا جرحا الغماز على شهود التفويض لا يبرئ  
في لفظ الفرق الثاني لقوله ما ثبتت فصار كاللخول **باب المصنف في الطلاق السنة وغير السنة**

**المصنف في** ان الطلاق ثلثة مرسلات من ساعته وععلق بالشرط من اذ عن وجوده ومضاف  
الحديث من اذ عن وجوده وقته **ثم المصنف** ان كل نعت وصفه تصح الطلاق في الغالب في صفه الطلاق  
مقع في وقته وط فصل بين الشرط والجزا وكل نعت وصفه تصح المرأة فهي صفه المرأة ونعت الطلاق  
في الحال وكل نعت وصفه تصح ان يكون صفه للمرأة وتصح ان يكون صفه للطلاق سطران ذكر المطليقة فهي  
صفه للطلاق وان لم يذكر المطليقة فهي صفه للمرأة ببيان رجل قال امراته انت طالق السنة تقع في موضع  
السنة لان هذا اطلاق مضاف الى وقت فلا يقع الم بعد وجود الوقت ووقته طهره لجماع فيه واطلاق  
وط في جيبها المتقدّم جماع واطلاق وكذلك اذا قال انت طالق اعد الطلاق واحسن الطلاق واجمل  
الطلاق او اخير الطلاق او طلاق الدين وطلاق العده فهذا كله تفسير طلاق السنة ولو قال انت طالق  
تطبيقه سنيم يقع تطبيقه واحده رجعه وان كان حايضا او في طهر جامعها فيه لان قوله انت طالق  
انقاع الحال وقوله سنيم صفه الواقع والصفه لا تزال الموصوف الى انها اذا كانت حايضا فقد وصفها  
بمخلاف صفتها فالق الوصف وبقي قوله انت طالق وكذلك السنة لان اللام للتأخير كقوله تعالى اقم الصلوة  
لهذا الشهر اي بعده وقال عليه السلام صوموا لرؤيته اي بعد رؤيته كذلكها هنا وردى عن علي بن يوسف  
انه قال يقع في وقت السنة وهو القياس لان وصف الطلاق بصفه ولا توجد تلك الصفه لا يوجب طلاق السنة  
فصار كانه قال انت طالق للسنة وكذلك لو قال انت طالق تطبيقه حسنه او جميله او عدله فهذا كله صفه  
الواقع وتقع من ساعته واذ كان قوله احسن واجمل لان وصفه بغايه الحسن والجمال وغايت الحسن  
ان يقع السنة وعاهنا وصف الحسن فقط والشي قد يكون حسنا وغيره احسن منه فلما وقع رجوعا  
فهو حسن في مقابله البابين اذا قال امراته انت طالق تطبيقه حسنه في دخول الدار لم يطلق حتى يدخل  
لان صفه للطلاق والطلاق اذا علق بالشرط يعلق بصفه لان الموصوف له عار و صفته وانما قلنا  
ان هذا صفه للطلاق لان ذكر المطليقة ولو قال انت طالق حسنه في دخول الدار ما رعت المطلقه  
ووقع من ساعته كقوله انت طالق قائمه في دخول الدار ما رعت المطلقه او انت طالق باينه في دخول  
الدار يقع هذا كله من ساعته لان هذا صفه لها فلا يصير فصلا بين الجزا والشرط وكذلك قوله انت طالق

توبة في بطنك او شديده في ضربك لم يرفع في دخولك فهذا كله يقع من ساعته ولو قال انت طالق  
تطبيقه توبة في بطنك او بطنك قد شديده في ضربك او بطنك جميله في دخولك الدار يقع ما لم يدخل  
الدار لانما صفه للطلاق ولو قال انت طالق سنيم او باينه او عدله في دخولك الدار يقع ما لم يدخل  
الدار وكان ذلك صفه للطلاق عالما اما السنيم والباينه لم يخل وكذلك عدله لان المرأة تنسعد  
لم عدله هذا كله اذ لم يكن له نيم ولو نوى شيئا فهو على ما نوى اما اذا نوى الخنث لم يخل وكذلك انك  
البر لان نوى بخل الفقه **باب الخنث في الميم ما يقع الميم على حلقه علمه وان يقع على بعضه الخنث**

**والنشاء والكرم** اورد الباب المرفق بين ما يقع عليه على عينيه وبين ما يقع عليه على غيره  
**المصنف في** ان كل ما يمكن اكله عينيه يقع عليه على عينيه لان ذلك حقيقة وتقع عليه ولو وقع على  
الخارج منه وما لا يمكن اكله عينيه يعلق بعينه بالخارج منه لان ما يمكن اكله على حقيقة ويجوز  
على مجازه لان الاختلاف الخارج منه بشي اخر والاسم يقع عليه على ذلك كالتامط والسيف  
اذ اطلق الرجل ان اكلت من هذه الخلة شيئا فهدى حرفا كل من نمرها او رطبها او غيرها او من الدبس  
الذي يخرج من نمرها خنث لان ما يمكن اكله على حقيقة ويجوز على مجازه ومثله لو قال ان اكلت  
من هذه النشاء ولا نيم لم ياكل من لبنها او من زبدتها لم يخنث لان ما يمكن اكله على حقيقة  
وهو اكل عينيه فاما ما ياكل من لبنها لم يخنث ولو حلف لا ياكل من هذا الكرم فاكلت من عينيه او من زبدته  
او من عصيره لم يخنث كما قلنا في الخلة لان ما يمكن اكله عينيه واواكل من لحاف جعل من ثمره او  
من زبدته القر في الفصل الاول ان من نذر رجل نذرا يديه او من عصيره لم يخنث لان ما يخنث  
بغيره وزال اسم عنه بخلاف الدبس لان ما يخرج منه ولم يغير عن حاله الذي كان عليه ولو حلف لا ياكل  
من هذه الغنم فاكل من زبدته او من عصيره لم يخنث لان ما يمكن اكله عينيه ووقع عليه على عينيه  
فاذا صار زبدتها او عصيرا فقد زال اسم فلا يخنث وكذلك لو حلف لا ياكل من هذا الرطب فاكل من  
ثمره لم يخنث لان ما يمكن اكله عينيه ولا يقع عليه على غيره وقد صار شيئا اخر في هذه الفصول كلها  
وليس كما لو حلف لا ياكل هذا الصبي فاكله بعد ما صار شيئا يخنث في عينيه وكذلك لو حلف لا ياكل  
من هذا الجمل فاكله بعد ما صار كبشا يخنث لان عينيه وكذلك لو حلف لا ياكل من هذا الجمل فاكله  
بغيره وفي الفصل الاول العيس قد زالت لان ما اذا صار سمنا او شيبا زال اسم العيس  
وفرقت اخوانه في المسله الاولى الاسامى وضعت اعلاما على التسميات وحت كل من قصد  
اليه طبعه وتسميه طبعه في شهور الناس مختلفه بعضهم يشتم في هذا وبعضهم يشتم في ذلك



فاذا زال ذلك الاسم زال ذلك المعنى الذي يقصد اليه بلجه فنزل الحنث بزواله ولا كذلك الشاه والصبي  
من الميم وقول على الشخص والمعنوية والشخص اي اذا كان ميمه لمعنى فاذا زال ذلك المعنى وكله  
بعد زواله لم يحنث كما لو كان بين شاب وبين بنت فحنث ففهم فاذا زال ذلك شأخ زالت التهمة فاذا كان الحنث  
وكذلك الشاه اذا كان به من غير منعه الاطمان اكلها فاذا زال ذلك فاكلها لم يحنث كذلكها ههنا  
**باب الحنث في الميم الذي يقع على العام والخاص من المكل ونحوه المصنف فيه**  
ان السماع على نوعين اسم جنس واسم نوع فاسم الجنس يقع على الخاص والعام واسم النوع يقع على الخاص  
دون العام والعام يقع على ضربين هاتان اثبت وهما افراد هاتان اثبت تقع على المراتب خاصة مفرد جامع واثبت  
وجامه وهما افراد تقع على الذكور والمثانيث مثل البقر والجرادة والقره ونحوها بيانه رجال قال عبده حر  
ان اكل لحم دجاجة اكل لحم ديك ودجاجة حنث من الرجاء اسم جنس يقع على الذكر والمثانيث المذكر  
القول القائل لما نزلت بدير الهند رقتي صوت الرجاء وضرب بالنواقيس والرجاء اسم  
واو حلف لم ياكل لحم دجاجة وهو على المثنى من هاتان اثبت واسم الذكور يقع على الذكر خاصة ولو حلف  
لم ياكل لحم حمار او غير ابل او حرور فهو على الذكر والمثانيث وعلى العزى والحنث لانه اسم جنس فيتنول الكل  
التركيب سابقها يسمى حاله سواء ساق الذكر والمثانيث او الفختى او العزى والنافه اسم للمثانيث خاصة والحنث  
هو التريكة من العزى ولو حلف لم ياكل لحم بقر فاكل لحم ثور يحنث ولا يشك في ان يقرأ اسم جنس والبقره  
كذلك ايضا وذكر ابو يوسف في الاماني انه لم يحنث وكذلك لو اكل رجلا ولا يشك في ان يقرأ اسم جنس فاشهر له ثوبا  
بحوز له فظاهر الروايه وهو قول محمد وقال ابو يوسف يكون مخالفا ويكون شراره لنفسه ابو يوسف يقول ان البقره  
سمن المثنى دون الذكر مصروف اليه محمد يقول ان هاتان الافراد المثنان اثبت يقال بقره وبقر كما يقال راءه  
وجراد وقره وتريد عليه قول الله ان الله ياموكم ان تذهبوا بقره ثم وصفها لم ذلول تثير الرض والمثانيث  
لم يحنث من ان هذا الاسم يقع عليها جميعا لتركيب رجلا لو قال عبده حر ان اكل لحم بقره فاكل لحم بقره فملاك عشرين  
انما ذكر الحنث واسم النوع يقع على الذكر خاصة لانه اسم نوع واسم الشاه يقع على الذكر والمثانيث  
جميعا لانه اسم جنس والكثير اسم نوع يقع على الذكر خاصة والنجم اسم نوع يقع على المثنى خاصة  
ولو حلف لم ياكل لحم بقر فاكل لحم الجواميس لم يحنث لان اوهام الناس لم يصرف اليه في حال ذكر البقر  
واليمان محله على معاني كلام الناس وجميعها في باب الزكوة لم يدل على انه من نوعه في باب الميم  
تضم في سائر الكتب في باب الزكوة ومع ذلك لو حلف لم ياكل شاة فاكل لحم عنز لم يحنث والفرس  
اسم للعزى ويقع على الذكر والمثانيث والبر دون اسم البحار والتركيب من العزى ويقع على الذكر والمثانيث

والحنث يقع على الكل لانه اسم جنس يدل عليه ما روى عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه انه سئل عن  
صدقة البراذين فقال اقليل صدقه واو حلف لم يركب حمارا يقع على الذكر والمثانيث لانه اسم جنس  
والحمار يقع على المثنى خاصة من هاتان اثبت وكذلك الخيول والحمائم اسم جنس يتناولهما جميعا  
والغنم يقع على الذكور والمثانيث جميعا وكذلك البقر خلاف الحمار من هاتان الافراد المثنان اثبت  
معاني كلام الناس المثنى انه لو حلف لم ياكل احد عشر بقره فاكل احد عشر منها ذكورا واناثا حنث فيهن  
وكذلك اذا حلف لم يركب بقره هذا كله اذا لم يكن له نيمه ولو نوى شيئا فهو على ما نوى والله اعلم  
**باب الحنث في الميم التي تقع على الحياة دون الممات وعلى الموت والحياة والمصنف فيه**  
ان كل شي يختص به الميم دون الممات يقع الميم على حاله الحياه وكل شي مشترك فيه للميت والميت يقع  
ميمه على الميتين جميعا وان ثبتت قلت كما يشترط ويغيب ويلد ويولد يقع على الحياه دون الممات وما سواه  
يقع على المماتين بيانه اذا قال الرجل عبده حر ان اكل لحم حمار ضرب فلانا اكله فمضربه بعد مامات لم يحنث لان المقصود  
من الضرب هو اليلام والمجاع والميت لا يتالم بالضرب فوقع ميمه على الحياه خاصة فصار كأنه اشترط  
الحياه في ميمه من طريق الدلالة والفاظ الميم يختص بالعرف وكذلك اذا قال عبده حر ان اكل لحم فلان  
فدخل عليه بعد مامات لم يحنث لان الدخول عليه يراد به الزارده وليس لم يزار وانما اراد قبره وكذلك  
اذا قال عبده حر ان اكل لحم فلانا فاكله بعد مامات لم يحنث لان الكلام اذا ذكر يراد به الاسماع والميت لم يسمع  
قال الله تعالى انك تسبح الموت وقا اوما انت سمع من القبور وكذلك لو قال عبده حر ان اكل لحم فلان  
فجامعها بعد مامات لم يحنث لان الجامع فعل مجرى بين الميتين والميت لم يوصف بالفعل وكذلك القبله  
والمباشرة من المقصود ومنها اقتضا الشهوه وهذا المعنى لم يحصل بقر الموت وكذلك اذا حلف لم يكسوا  
فلانا فكساه بعد الموت لم يحنث لان المقصود منه التخليك والميت لم يملك وان ملك اما الذي يقع على الحياه  
والوفاه جميعا فالفساد والوفا وليس للميت لانه اذا ما مشترك فيه للميت والميت والله اعلم بالصواب  
**باب ما تصرف فيه امرأه على الحيض وما لا تصرف المصنف فيه** ان الحيض اسم  
الكامل وكما له الطهر والحيض عبارة عن زوال دم بشرط الكمال والكمال ثلثه ايام والقول قول  
الميمين مادامت الامانة في يده فاذا اضرحت الامانة في يده فلا تصرف بيانه اذا قال الرجل امرأته اذا  
حضت حيضه فانت طالق فقالت حضت وطهرت وانما طهرت طهرت والقول قولها ان طهرت فانت طاهر  
بعد ما حيض وتطهرت هذه المسئلة فاذا قالت في حال الطهر قد حضت وطهرت فالقول قولها لانها  
امينة والامانة في يدها تصرف كما اذا قال الزوج امرأته وهي في العره قد ارجعتك اسوق القول قوله



لم يبرأ الاثمة في يده كذا كذا هنا ولو قال حنث وطهرت ثم حنثت وانا حايض لم تصدق انها  
 اخبرت بحال ما خرجت الاثمة من يدها فنصار كما اذا قال الزوج بعد انقضاء العدة قد راجعني والله  
 لم يصدق وكذا كذا هنا ولو قال اذا حنثت فانه طالق فقالت حنثت بلثها ايم فانا حايض تقع الطلاق  
 عليها من الاثمة في يدها ولو قالت حنثت بلثها ايم وطهرت وانا حايض لم تقع الطلاق انها اخبرت بحال  
 ما خرجت الاثمة من يدها والله اعلم **باب من ايمان التي يكون الاستنساخ فيها على جميع ما استثنى على البعض**  
 قال رضي الله عنه اورد الباب ليغفر بيننا وبين واحد **المصدق فيه** ان كلمة او اذا دخلت على الاستثنائين  
 يتناولهما جميعا دليله قوله تعالى قل اجد فيما اوحى الي محمدا على طاع يطعمه من ان يكون بينه  
 او ما مسفوحا يعني ان يكون ما مسفوحا او لم خنزير وقال ايم اخرى لم يبدن زينتهن  
 المبعوثات من ابايمن او اباي بعولتهن وهذا ليس التحريم بل هو الاجتماع بيانه رجل قال والله اكلم  
 احدا ابدا او فلانا او فلانا فكلهما جميعا او كل واحد منهما لم يحنث من كلمة او دخلت في الاستثنائين  
 فيتناولهما فصار كانه المولى او فلانا او فلانا ما اذا قال والله اكلم فلانا او فلانا انصرف عينه  
 الى احدهما حتى لو كل واحد منهما حنث لم يحنث الا بواجب الطلاق والعاق ولو كان في الطلاق  
 والعاق لم يحنث على الجميع كقوله هذه طالق او هذه او هذا او هذا اما هنا دخلت كلمة او على  
 الاستثنائين فجمعتهما وكذلك اذا قال والله اكلم احدا ابدا او فلانا او بصر يا فكم كوفيا او بصر يا  
 لم يحنث وكذلك اذا قال اربع نسوة والله ما اقرب امراه من نسائي الا فلانة او فلانة لم يحنث بها ويكون  
 الا بلاء من الباقيتين فان قرأ احد الباقيتين حنث وكذلك اذا قال والله ما اقرب واحدة من نسائي الا فلانة  
 او فلانة فقرأ احد الباقيتين حنث لانها من نسائي الا فلانة او فلانة او بصر يا فكم كوفيا او بصر يا  
 ولو قال والله ما اقرب امراه الا كوفية فله ان يتزوج بغيره من الكوفيات وكذلك اذا قال والله ما اقرب  
 بكمه فان لم يركب عشرين فعلم ان هذه نكراه موصوفه والنكراه الموصوفه تقع ولو قال والله  
 اكلم احدا الماحدين بالرجلين فكل واحد منهما لم يحنث من مستثنى ولو كلهما جميعا حنث لم يحنث  
 النكراه بصفه الفرد وهو قوله احدهما ذين الرجلين ولو قال اكلم احدهما من الرجلين كوفيا او بصر يا دخل  
 كلا الرجلين حنث الاستثنا لان لو اقتصر على قول احدهما الرجلين كان كلامه لغوا لم يفيهم المعنى لم يقل  
 كوفيا او بصر يا فصار كانه قال اكلم احدا كوفيا او بصر يا وبطل قوله احد الرجلين ولا كذلك لو قال  
 هناك الا فحنثا لم يحنثا فاقصر على قوله الماحدين الرجلين كان كلاما تاما ما ففهم المعنى اما هنا  
 اول الكلام بهما واخره تفسير له ولم والعقد الحكم علي اخره ولو قال والله اكلم ابدا الماحدين واحدا

ف  
 فيتناولهما

من اهل الكوفة وكلم النبي حنث لم يحنث استثنى الواحد فلا يرد عليه لم يحنث بحرف الفرد فلا يصح ولو قال  
 الماحدين من اهل الكوفة فكلهم عشرة من الكوفة لم يحنث لان قوله الماحدين اسم جنس متنا والواحد والكثير واحد  
 هذه نكراه موصوفه لم يحنث بحرف الفرد فتعجم ولو ان رجلا قال قد برى الحفلان من كل شي لم يحنث او دينارا  
 لم يحنث كليهما لان قوله او دينارا بمنزلة قوله ودينارا كما ذكرنا في الباب الاول وكذلك اذا قال الماحدين في هذا الصك  
 او ما في هذا الصك ولو قال قد برى الحفلان من كل شي قبله الماحدين الصكين لم يحنث ايم احدهما ولو قال قد برى  
 الحفلان من كل شي الماحدين ايم او دينارا يحنث ايم او دينارا يحنث ايم او دينارا يحنث ايم او دينارا يحنث ايم  
 فصار كما لو قال ايم او دينارا يحنث ايم او دينارا يحنث ايم او دينارا يحنث ايم او دينارا يحنث ايم  
 اورد الباب لم يفرق بين كلمة كل وبين كلمة كلما وقد ذكرنا هذا في سورة والشروط الواحد يكتسب الحنث  
 في ايمان كثير اذا قال الرجل كل امراه الى وكل امراه تزوجها الى بلثت منه فهي طالق ان دخلت الدار ولم امراه  
 وتزوج امراه اخرى ثم طلقها قبل الدخول كما تم تزوجها في بلثت منه ثم دخل الدار وقوت على التي كانت في  
 طلاق سوى الاولى لم يحنث في عيدين معينين الكون وعين التزوج واما التي تزوجها لم تدخل في  
 عين التزوج في سبب لانها لم تكن عنده وقت العيدين وقد تزوجها من قبل ان يحنث فكل كلمة غير موجبة  
 للتكرار ولو دخل الدار بعد ما طلقها ثم تزوجها طلق التي كانت في طلقه وقت العيدين تطليعه سوى الاولى  
 ولو طلق التي تزوجها لم يحنث اذا دخل الدار وود حنث في عينه ولم تكن المرأة في طلقه فلما تزوج التي كانت  
 عنده وقوت عليها تطليعه لم يحنث في عيدين الكون من دخل واغلا لم يحنث في طلقه فلما تزوج التي كانت  
 عليها لم يحنث فاذا تزوجها حنث فيها لان هذا الاول من زوجها وعينه باقية من زوجها قبل الدخول  
 فتطلق عند الدخول ومن تزوجها بعد الدخول طلق من ساعته لما ذكرنا في باب هذا واما الماحدين  
 اذا دخل الدار حنث في عينه ولم يصادف الماحدين فلما فاذا تزوجها ثانيا فقد تكرر بشرط الحنث  
 فلا حنث مرة اخرى ولو قال كل امراه الى وكلما تزوجت امراه الى بلثت منه فهي طالق ان دخلت الدار  
 وعنده امراه وتزوج امراه اخرى ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوجها ثم دخل الدار طلق كل واحد تطليقه  
 سوى الاولى اما التي كانت عنده طلق في عين الكون والتزويج لما ذكرنا واما التي تزوجها ثانيا  
 واوقدت عينه بكمه كلما وحي موجبه للتكرار وقد وجد بشرط الحنث حنث فيها لما ذكرنا ان  
 الشروط الواحد يكتسب الحنث في ايمان كثيره ولو دخل الدار ثم تزوجها طلق كل واحد تطليقه  
 اما التي كانت عنده حنث فيها في عيدين الكون ولما فاذا تزوجها طلق في عين التزوج واما التي  
 قد حنث في حقها مرة واغلا فاذا تزوجها تكرر الحنث هو قوت العيدين في تكرر الحنث في تكرر الحنث



وانما شرط في السواك هاتين السلتين الثلثين منه انه لو لم يقع الطلاق على التي تزوجها بعد  
الدخول لم يدخل الدار يصير غايه لمعينه فاذا اشترط بلفظ منه يقع الطلاق قبل دخول الدار وبعد  
دخول الدار ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأه وبات بالرده ثم دخل  
الدار بعد ما تزوجها بالثا طلق بث طليقات لمن كلمه كل يوم التكرار فكلما تزوجها تكررت المي  
فاذا دخل الدار وجب شرط الحنف في المان كلما ما ذكرنا ولو قال كلما تزوجت امرأة ودخلت الدار فطلق  
فتزوج امرأه بث مرات كما ذكرنا ثم دخلت الدار لم يقع عليها الا واحد لمن شرط الحنف لبيان التزوج  
والدخول انه قرن بكل تزوج دخله فاما بعد دخوله بعد كل تزوج لم يقع الطلاق من ان هذا رجل  
قال امرأه كلما اكلت ثمره وجوزه فانت طالق فكل ثمرات وجوزه لم يقع عليها الا تطبيقه  
واحد ثم اذا اكلت جوزه اخرى وهي العدة وقول اخرى كذا كذا ههنا قرن بكل تزوج دخله وقد وجد  
التزوج بث مرات ووجدت دخله واحده فطلق بطلاقه واحده فاذا دخل مرة اخرى  
وهي العدة طلق اخرى ولو قال كلما تزوجت امرأة فطلق الدار فدخلت الدار فتزوجها بث مرات  
وبات بالرده في كل مرة ثم دخلت الدار لم يقع عليها بطلاقه لمن كلمه كل يوم التكرار ويصح  
دور الفاعل ولم يقع اكثر من مرة واحدة **باب من الميكان التي يقع فيها الامران جميعا او احدهما**

الباب ينقسم على اقسام ثلثة نذكر كل اقسام في موضع ان شاء الله **الاصول** في القسم الاول ان يقول  
الابتداء والسبق وقبل عبارته عن التقدوم وكلمه الى ان وحتى وبعد للتاخير ببيانها اذا قال الرجل  
لصاحبه عبد وان ابتدأت الكلام ابدا وان كلمتني قبل ان تكلمني او ان سبقتك بالكلام ثم المقياس  
كل واحد منهما على صاحبه مع الحنف انه لم يسبق كلامه كلام صاحبه ولو كلمه بعد ذلك لم يثبت  
انه كلمه بعد الكلام المحلوف عليه وكذلك اذا قال لصاحبه عبدى حوان ابتدأت تزوج ابدا فتزوجت كل  
واحد منهما امرأه في عقد واحد لم يثبت ولو تزوج بعد ذلك لم يثبت ايضا مثاله ما سبق من السيل  
في رجل قال اول امرأه تزوجت فهي طالق فتزوج امرأتين معا لم يطلق واحدة منهما لانه لم يسبق نكاح  
كل واحد منهما نكاح صاحبتها ولو تزوج بعد ذلك لم يطلق ايضا لانه قد سبق نكاح  
غيرها ولو قال انكمتا حتى تكلمني بعدى حوان قال ان تكلمني فكلما جميعا معا حنث وروى  
عن ابي يوسف رحمه الله انه قال حنث وجه هذه الرواية انه جعل كلامه لان غايه لمعينه  
لمن كلمه حتى وان لغايه على ما ذكرنا فاما لم يكلمه فلا ينبت لمعينه فاذا كلمه معا حنث بمعينه  
انه كلمه قبل سقوط الميمن او يقول ان كلمته قارن حاله سقوط الميمن والميمن لم يكن الميمن  
سقوط

قراره ذلك الوقت فلا حنث كما اذا قال العبد ان يمتك فانت حرقا بعه لم يمتك لان العرق صاوفي حال  
خروج العبد عن ملكه كذا كذا ههنا اذا صادف الحنث وقت سقوط الميمن لم يمتك **واما الاخر**  
ان الزوج اذا اقر بالحنث ثم ادعى زواله وصرف الحنث من الطاهر الى غيره لم يصدق متى انكر الحنث  
اصلا والقول قوله ببيانها اذا قال الرجل تزوجت امرأة او امرأه تزوجت فهي طالق ثم اقر بتزوج امرأه وصدقته  
المراة وقالت انا اول امرأه تزوج بعد معينه فقال الزوج قد تزوجت امرأه قبلك وهي فلا نه فلهذا  
فلا نه او صدقته فان الطلاق يقع على المرأة التي اقر بتزوجها او لا لمن لم يعرفه صارت معروفة  
والتزوج اقر بالحنث ثم ادعى صرف الحنث عن المعروف الى غيرها فلا يصدق على ذلك فاما المجهول  
ان كذبته فلا نكاح بينهما وان صدقته يقع عليها بطلاقه ويلزم الزوج لها نصف الصداق ان كان قبل  
الدخول هذا لمن كانت له امرأتان زيب وعمره فقال الى زيب فاجابته عمره فقال بت طالق طالق عمره  
فان فان عيب زيب طلق ايضا كذا كذا ههنا وان صدقته المعروفة ان المجهول هي الموي لم يقع الطلاق  
على المعروفة في طاهر الرواية لمن تزوج انما يصدق لم يجلها فاذا صدقته مبار كما هو ظاهر وروي عن جميع  
انه قال يصدق لمن الطلاق حتى يتم تعار فها راما بذلك ابطال حتى يتم تعار فلا يصدق ان ومثله لو اقر  
بتزوج امرأه فسيل فقال قد تزوجت معها وكذبته المراة فالقول قول الزوج لانه انكر الحنث اصلا  
فان من زعم ان الطلاق لم يقع على احد عارض الفصل الاول فان هناك اقر بالحنث ونبي في قول زفر ان يكون  
القول قول المراه والمختلف في جبال قال انه ادخل هذه الدار اليوم فامرأتى طالق ثم قال قد دخلتها  
وانكوت امرأة فالقول قولها في قول زفر لمن دخل الدار لم يظهر وفي قول اصحابنا القول قول الزوج  
لانه انكر شرط الحنث كذا كذا ههنا اذا قال تزوجت معها غيرهما في قياس قول قول قول المراه  
لانه لم يظهر تزوج غيرهما وعند علمنا المثلث القول قول الزوج لانه انكر الحنث ولو قال ان كانت  
فلا نه اول امرأه تزوجت فهي طالق فتزوجت امرأتين معا لم يطلق واحدة منهما لانه لم يسبق نكاح  
والقول قول المراه لانه لم يقر بالحنث من يزوج غيرهما لم يمتك وعمله لو نظر الى امرأتين فقال اول امرأه تزوجت  
فهي طالق فتزوجت احداهما وادعت الطلاق فانه يقع على هذه الطلاق لمن الزوج قد اقر بالحنث لمن زعم  
ان الطلاق قد وقع على اخرى وادعى زوال الحنث المعروفة فلا يصدق بخلاف المسلم الاول لمن هناك انكر الحنث  
ومن زعم ان الطلاق لم يقع على واحدة منهما ولو قال ان تزوجت عمره قبل زيب فهي طالق فتزوج عمره  
وادعت الطلاق فقال تزوجت زيب قبلك فالقول قول الزوج لانه لم يقر بالحنث لمن زعم ان الطلاق  
لم يقع على واحدة منهما ومثله لو قال ان تزوجت احداهما قبل اخرى فهي طالق فتزوجت زيب وادعت الطلاق



فقال روي قبالة عمره ولم يعلم ذلك بقوله تطلق زيدا ثم ادعى صدمه عن المعروف  
الوجوه فلا يصدق ولو اقر انه تزوجها معا فاقول قوله ولم يقع الطلاق على واحد منهما لم انكر  
الحديث وانكر وقوع الطلاق على واحد منهما **واما** بعد هذا الى آخر الباب ان الزوج اذا  
اقر بطلاق ما مضى في نكاح ماض ثم ادعى صدمه عن المعروف الى الجوه فانه يصدق له ان الطلاق في النكاح  
عرفا بالخبر ولم يرسل الطلاق في الحال وما اضاف الى ملكه في نكاحه فلم تصرف الى المعروف لم صرحا ولا ليلا  
ولو اقر بطلاق ما مضى الى امراته في الحال يعلق بالمعروف فكذلك اذا اقر بنكاح ماض واوضح الطلاق في الحال  
فانه يصدق ايضا في صدمه عن المعروف لم لما اوقع الطلاق بعين المعروف للوقوع فلا يصدق في الحال  
عنهما اما صدمه الاول وهو انه اذا قال قد كنت طلق اول امرأه بزوجها او قال كنت طلعت امرأه بزوجها  
يجوز كذا تزوجتها لم انه بنى كلامه على قوله كنت طلعت فكان اخبارا او قال قد كنت طلق امرأه كانت لي  
او قال قد كانت عند ي امرأه فطلقها ثم قال هي غيري للمعروف يصدق له انه اقر بطلاق ماض في نكاح ماض واما  
الذي اقر بطلاق ماض واضاف الى امراته كما اذا قال قد كنت طلق امرأتى او واحدة من نسائي ثم ادعى  
عن المعروف فلا يصدق له انه اضاف الى امراته كما اذا قال قد كنت طلق امرأتى او واحدة من نسائي ثم ادعى  
صدمه عن امراته في الحال واما الذي اقر بنكاح ماض واضاف الى امراته في الحال كما اذا قال اول امرأه تزوجتها  
في طالق او قال طلق اول امرأه تزوجتها فانه يقع على المعروف وكذلك اذا قال تزوجت امرأة فاشهدوا  
انها طالق او قال كانت لي امرأة فاشهدوا انها طالق هذا ابتداء الحال واما ان النكاح الماض لم له لما  
ارسل الطلاق للحال علمنا ان النكاح دام الى هذا الوقت ولو قال قد كنت طلق امرأة لي يقال لها زينب  
وله امرأه تسمي زينب ولم يعلم انه تزوج غيرها فانه يقع الطلاق على هذه لم انه اضاف الطلاق الى امراته في الحال  
وكذلك لو قال قد كنت طلق زينب يقع الطلاق على المعروف لم انه اضاف الطلاق الى زينب  
وهي امراته المعروف ولو قال قد كنت طلق امرأه كانت لي يقال لها زينب فالقول هو الزوج انها  
غير المعروف لم انه اخبر عن نكاح ماض وعن طلاق ماض فكان القول قوله والله اعلم بالصواب والبرهان  
**باب ان الإيمان فيما يوجب الرجوع على نفسه** قال الشيخ الامام رضي الله عنه **المصنف** هذا  
الكتاب ان شرط الحنف وجوب المسامحة دون المستغنى **واما** ان النذر اذا اعلق بالعين فيهلك الدين  
يسقط النذر واذا اعلق بالذم لم يسقط بهلاك العين اذا قال العبد ان كان في يدي درهم المائنة درهم  
فجرح ما في يدي من درهم على المساكين صدقة فاذا في يدي خمسة دراهم لم يجز عليه ان يصدق بشي لان  
لئنه درهم مستثناه من عينه وشرط حنفته وجوب المسامحة وهو الدرهم سوى لئنه درهم والدرهمان

لم يستغنى اسم الدرهم لان دون المائنة لم يقال درهم فانه قال درهم ودرهمان ولئنه درهم ولو كان  
في يده ستة دراهم او سبعة فانه يجز عليه ان يصدق بالكل وجود شرط حنفته وهو وجود الدرهم  
سوى المائنة المستثناه ولو قال ان كان في يدي من الدرهم سوى لئنه درهم فجميع ما في يدي صدقة وكان  
في يده خمسة دراهم فعليه ان يصدق بالكل انه قال من الدرهم والدرهمان من الدرهم وقد وجد شرط حنفته  
فان قيل اليس انهم قالوا في كتاب الطلاق في امرأه قالت لزوجها اخبرني ما في يدي من الدرهم فخلعها  
فاذا في يدي درهمان فانه يكمل الزوج لئنه درهم ولم يبق هناك الزوج درهمان لان الدرهمين من الدرهم  
قيل ان معنى الخلع على الوسط كما اذا خالعهما على عبد يقع على الوسط ولو خالعهما على ثوب هو يوقع  
على الوسط والثالث جمع وسط فان قال الخلع ثمانان واكثر الدرهم لا غاية له فابايت جميع وسط  
اما الثلثة يقع على استحقاق الاسم كما اذا قال عني بقية يقع على ما يستحق الاسم وما وراء الثلثة المستثناه  
يستحق هذا الاسم وهو كونه من الدرهم وان ثبتت قلت ان الفرق بينهما لم خلا في وقوع المسئلة وذاك  
لان هاهنا قال من الدرهم وهناك قال من درهم وكلمه من تستعمل للمبعض وتستعمل لبيان الجنس  
لان الزيادة قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ولم يرد به البعض وانا اراد به الاجتناب من الكل  
وقال في آية اخرى اغفر لكم الله ما تقدم من ذنبكم وما تأخر ولم يرد به البعض فاذا ثبت ان كلمة من تستعمل  
لم بانه الجنس وتستعمل للمبعض في هذه ادخل الالف واللام وانما للتعريف فصارت كلمة من الجنس  
والسبب هناك لم يرد فيها الالف واللام فصارت كلمة من لم بانه الجنس دون التجرى ولو قال ان كان  
في يدي اكثر من لئنه درهم فجميع ما في يدي في المساكين صدقة وكان في يده اربعة دراهم او خمسة فانه يصدق  
بالكل لان شرط حنفته ان يكون في يده اكثر من لئنه درهم والرابعة والخمسة اكثر من لئنه درهم فوجد  
شرط حنفته فحنث ولو ان رجلا قال اني بعت عبدي فتمتته في المساكين صدقة فباعه بالف درهم  
فانه يصدق به لوجود شرط حنفته وهو البيع فان قيل اليس ان الدرهم التي مبناها على النثر  
وليست بشئ من الثمن وجب ذمته قيل اذا لم يمكنه قبض ما في ذمته الا هكذا انصرف في عينه  
الى المقبوض لم انه قصد بكل ما الصحة دون الفساد ولم يعم كلامه الا ان صرف المبيع الى المقبوض  
ولو ان الباع من كل الجرد قبل ان يسلمه الى المشتري فان هذا على وجهين وكلاهما على وجهين فلو كان عليه  
اما ان يكون الثمن مقبوضا او غير مقبوض واما ان يكون الثمن بعينه او بغير عينه فان كان الثمن بغير عينه  
سواء كان مقبوضا او غير مقبوض لم يجز عليه ان يصدق بشي لم انه اذا قبل العبد فقد اسقط البيع وقد  
المشتري ان يأخذ ما له بعينه فصار كانه استحق لغيره كما تعين للعقد تعين للفسخ ولو كان



ولو كان المشرى ديناً لم يقبض الثمن حتى قبل العبد ولا يحج عليه ان يصدق ان المشرى يرضى  
 وجعل كان لم يكن فصار كماله وان كان الثمن مقبوضاً فان المشرى يرجع بما ادى اليه وعلى البايع  
 ان يصدق عثل الثمن ان الثمن ليس للعقد فلا تعين الفسخ فصار كدين ختم بعد المذور ولو لم يصدق  
 الا بغير يسقط المذركن كذا هاهنا فان ويل في الفصل الاول لم يحج عليه ان يصدق عثل او يقره  
 وهو الذي قبل العبد كما اذا نذر ان يصدق هذه الدراهم فتم استهلاكها كان عليه ان يصدق عثلها لانه  
 انفق حق الفقرا كذا هاهنا فقبله قبل العبد لا يكون استهلاكها كالمش على كل حال فانه اذا اقتله  
 بعد التسليم لم يسقط الثمن فاذا لم يكن قبل التسليم موجبا لسقوط الثمن على كل حال فلم تعين ذلك  
 للسقوط كما اذا فتح باب اصطبله وخرجت منه الدواب وتلف لم يحج الضمان على الذي فتح لم يفتح  
 الباب لا يكون استهلاكها على كل حال فلم يعين في التلف الدواب كذا هاهنا وكذلك امان العبد  
 في يد البايع فالجواب ما ذكرنا في بعض الثمن وغيره وان كان الثمن شيئا مما يكال او يوزن بعينه فهو  
 عثلها الدراهم وان كان بعينه صار حكمه حكم المبيع وسعلق العقد بعينه لما ذكرنا واوان رجلا نظر  
 الى كره خطه والف درهم في يد رجل فقال اني ابيع عبدي بهذا الكثر وهذه الدراهم فها صدق في الساكنين  
 فباعه وبض الكثر والدراهم جميعا فعليه ان يصدق بالكثر ولا يحج عليه ان يصدق بالدراهم لان الدراهم  
 لم تعين في عقود المعاوضات فاذا لم يقع العقد عليها لم يحج عليه التصديق بها لان المذور لم يبيع  
 الا بالملك الا بالملك لم يوجد الملك الا في المضاف الى الملك لانه لم يملك المبيع واما الخطه فقد  
 وجدت المضاف الى الملك في حيث اضاف العقد اليه لانه سعى بالعقد وليس هذا كالمسئلة الاولى  
 وفي انه اذا قال اني ابيع عبدي فتمت صدقة لانه اضاف الثمن الى الملك في العبد وعلى كماله وقد اضاف الثمن  
 اليه وكان الشئ ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول ان الدراهم والدنانير بعينان للعقد تعلقا وان كانا  
 لم يتعينان الا سعيان استحقاقا يعني ان العقد يقع على الدراهم لكن المشرى ان يدفع اليه غيرها وكان  
 فتح هذه المسئلة ويقول ان الدراهم لو لم يعين على بيعه ان يصدق بالكثر لان شرط حنثه السعي بها  
 جميعا بالكثرة او درهم حتى انه لو يبعه بالكثر ويدهم غنى تلك الدراهم الذي اشار اليه وبكر شعير ايضا لم يبيع  
 عليه ان يصدق بشئ لان الشرط لم يوجد فها هنا لما وجبت عليه التصديق بالكثرة بيت ان المشرى يرضى  
 المانه لانه يصدق بالدراهم لان المشرى ان يدفع اليه غنى تلك الدراهم الذي اشار اليه فصار هذا كرجل  
 قال اني اشتريت هذا العبد فهو حرة فاشتره على ان البايع بالخيار بلغة اليوم لم يصدق كذا هاهنا  
 ان العبيد ان الدراهم والدنانير بعينان في عقود المباداة لا تعلق ولا استحقاق ولا دليل

او الكثر

في المسئلة فانه انما لم يصدق بالكثرة مضاف العقد الى الكثر والدراهم لانه اذا لم يمكنه ان يبيع  
 تلك الدراهم لا يصدق صار شرط حنثه اضاف العقد اليها لان نوري ان رجلا لو قال اختم من الرضاخه  
 ان تزوجتك عبدي حر فترجىها علق العبد وان لم تمت النكاح لانه لم يمكنه ان يتزوجها  
 بكاحا صحيحا فوقع بعينه على اضاف النكاح اليها فاذا وجد ذلك قد شرط حنثه وانما لم يصدق  
 المصدق بالدراهم لان خيار المشرى على ما ذكرنا امراه قالت ان زوجت فلانا فمهره في الساكنين  
 صدق بمزوجه ولم يدها بها حتى ارتدت عن الاسلام والى اباها الله ثم اسلم على عيها ان يصدق  
 بشئ سوا كان المهر عينا او ديناً مقبوضاً او غير مقبوض لانه لما ارتدت عن الاسلام صارت  
 كفاره لم يزل في طلقها لان نذر الكفار لم يبيع ولو لم ترتد ولكنها قبلت ابن زوجها فان كان  
 المهر عينا بطل نذرها مقبوضا كان او غير مقبوض لان العيس تعين للعقد وسعى الفسخ فصار  
 كالمسحوق وان كان المهر ديناً فان لم يبيع كذا الجواب لان الزوج قد يرضى من المهر فصار كانه  
 استحق منها وان كان مقبوضا فعليه ان يصدق عثلها لانه لم يعين للعقد ولا سعى الفسخ فصار  
 كدين ختمها بعد صحه المذور ولو طلقها قبل الدخول بها ان كان المهر عينا فانه يصدق بالنصف  
 وبطل في النصف لان النصف سلم لها والنصف للآخر يعين الفسخ فصار كالمسحوق سوا كان مقبوضا  
 او غير مقبوض فان كان ديناً ان كان غير مقبوض وكذا يصدق بالنصف الذي سلم لها وبطل في النصف  
 وان كان مقبوضا يصدق عثلها وبطل في الكل لانه لم يتعين الفسخ فصار كدين ختمها بعد صحه المذور  
 اذا قال الرجل اني كنت ضريته وهذا السوطيين المقي دار فلان فمهره سوطا في دار فلان  
 وسوطا في دار فلان فانه لم يرض لان شرط الحنث وجوب المساهمة دون المستثنى والمستثنى  
 الضريبة في الدار كلا السوطيين والمساهمة في السوطيين في خارج الدار ولم يوجد وانما وجد شرط  
 الحنث ولو قال اني اكن ضريته وهذا السوطيين في دار فلان فمهره سوطا في دار فلان  
 وسوطا في دار فلان فانه لم يرض لان شرط بوه ضرب سوطيين في دار فلان  
 ولم يوجد حنث في عينه فان قيل اذا كان شرط بوه ضرب سوطيين في دار فلان فلا يكون شرط  
 حنثه كليهما في دار فلان لان شرط حنثه اما ان يكون لعدم السوطيين في دار فلان او لعدم  
 احدهما والاصل ان الشئ اذا كان شرط الحنث لم يرض لان وجودها جميعا وان كان شرط الحنث  
 فانه حنث وجود واحد منها فذلك رجل قال في المهر لاني اكن ضريته فمهره سوطا في دار فلان  
 فانه لم يرض لان كلاهما جميعا شرط الحنث فلا حنث لان وجودها جميعا







لمن شرط حشمه عدم الشرب وقد وجد ولو نظر الى الكوزين فقال انما الشرب المأثور في هذا الكوز والما  
 الذي في هذا الكوز الاخر فبعد ذلك فاذا احدها لم يبق فيه وفي الاخر ما في قوله سقطة عينه على الكوز الذي  
 فيه ما لم يبق فيه العين الى الكوز الذي لم يبق فيه الاخر وبقيت الاضافة الى الاخر وعزله عن سقطة عينه  
 عليها الى انما اذا شرب الما ببرغم عينه لم يبق فيه كانت بلفظ اذ وهي للتحديد وان لم يشرب في اوراق  
 حشمت بالامتنان وذلك احد منهما سر على امله ولم يظهر الاختلاف بينهما في الحقيقة ولو قال والله لا اترك  
 حتى توتى او موت فلان فمات فلان فقد انتفتت العين وبرغم عينه في قوله جميعا لم يبق فيه عينه  
 موتها او موت فلان فاذا مات فلان فقد انتفتت العين غايته وليس هذا كسلم القتل في الغايه في انك  
 المسلم في القتل وقد فانت وهلمنا وجدت الغايه وعرض لك المسلم من هذه المسلم لو قبل فلان  
 ولو قبل فلان سقطت عينه بالامتنان ولو قال في الله اترك حتى اصوم شعبان وهو رجب في قوله حشمت  
 لم يكون موليا وفي قوله لم يكون موليا في الحال فاذا فات صوم يوم من شعبان صار موليا وفي قوله  
 هو مول في الحال فاذا اصام شعبان او شهرا اخر قبل رجب استمر سقطت هذه المسلمة مبني على سكتين  
 ذكرها في اول الباب احدها انما اذا جعل عينه غايه خلف بها كون موليا في قوله حشمت ومحمد وفي قوله  
 لم يكون موليا والثاني انما اذا جعل عينه غايه وفانت الغايه سقطت العين في قوله حشمت ومحمد وفي قوله  
 تايدت العين فاذا عرفنا هذا مقولا انما قال الله اترك حتى اصوم شعبان في قوله حشمت لم يكون موليا لم يبق فيه  
 عينه قرانها في المدة بلا شيء لوم لم يبق فيه اذا ترك صوم شعبان او يوم منه وقد فانت الغايه لم يبق فيه  
 شعبان كان غايه وفوات الغايه عنده يوجب رفع العين بم يقرب بعد ذلك فيلزم منه المدة بالامتنان  
 ولم صوم فاذا هذه عينه بمنح جماع الزوج في المدة الى ان العين قد صحت فاذا اقربها قبل فوات الغايه  
 حشمت بعد ذلك حشمت وقبل شعبان او ما دام يصوم شعبان الغايه باقية فان اصام شعبان كله بوقت  
 ووجدت الغايه بالامتنان فاذا افطر يوما او اصبح يوما لم يعزم على الصوم حينئذ فانت الغايه قد ترفع  
 العين ما عند اي يوجب لم يكون موليا في الحال لكن العين باقية فاذا فات الغايه تايدت العين عنده ويكون  
 موليا عند فوات الغايه لم يبق فيه من اصله ان فوات الغايه هو بدل العين فيكون موليا بعد ذلك في فوات  
 وعند تخرجه موليا في الحال لم يبق فيه من اصله انما اذا جعل عينه خلف به ومذرعها به لم يبق فيه شعبان او يوم منه  
 ما خلف به ومذرعها في ذلك مثل قوله حشمت انما يقولها هنا اذا لم يصم شعبان او يوم منه  
 لم يبق فيه لم يبق فيه شعبان ذو بدل بدله مقوم مقامه ولو لم يكن له بدل لكانت العين تسقط فوات  
 الغايه كما قال ابو حنيفة فاذا كان له بدل قوم البذل مقامه فما دام يمكن صوم شعبان بعلق عينه  
 فصار موليا

انه لم يكن قرانها المصوم بلزمه وبور فوات الغايه تتأخر فان عينه نحو انك الى بدل فصار كأنه قال حتى  
 اصوم شعبان او ما يصح بهذا معنى قوله انه اخذ بقول اي يوجب في الفوات ولو صام شعبان او شهرا اخر يكون قضا  
 عن شعبان وبما مضى منه المدة لم يبق فيه عينه وجدت الغايه عنده واوصف رحمه الله لم يعتبر البذل وانما اعتبر  
 العين وفوات عينه سقطت عينه وقال في ابتداء المسئلة انه لم يكون موليا في قوله جميعا ولم يبق فيه عينه  
 علقا انه افهم بذكر الاختلاف بعد هذا ومحتل ان يقال انما قال في قياس قوله جميعا لم يبق فيه عينه  
 ولم يبق في الحال لم يكون موليا وفي قوله لم يكون موقوفا ولم يبق فيه حكمه فلهذا المعنى قال في قوله ولو قال  
 في اول يوم من رجب في الله اترك حتى اصوم المحرم كان موليا في قوله جميعا لم يبق فيه عينه في قوله  
 فكان التناهي والله اعلم **باب في النسيان والجماع** قال الشيخ الامام في قوله حشمت  
**المصل في هذا الباب** ان لما اذا حصل منه الفعل شرع رفعه بالفعل واذا حصل منه بالقول شرع رفعه  
 بالقول ثم انما بالفعل يرفع منه المدة واليمين جميعا وانما بالقول اذا صادف المدة يرفع المدة ولا يرفع اليمين وانما بالقول  
 بذكر عن النبي بالفعل فاذا عرفنا هذا فنقول من يرضى امراته فان فيه باللسان ان يقول فيت اليك او راجدتك  
 فاذا قال هذا بطلت المدة ولم يقع الطلاق معنى رجب شهر لكن اذا اقربها حشمت في عينه لم يبق فيه اليمين باقية وانما بان  
 فيه باللسان لما روي عن علي بن ابي طالب عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 وانما في عينه ان المدة وقع بالقول شرع رفعه بالقول فلو انه لم يبق بلسانه حتى مضت المدة وبات منه ثم من  
 مرض ثم مرض ثم تزوجها فان فيه بالفعل قال في قوله بالقول وهكذا روي عن ابي عبد الله في قوله  
 لم يكن قرانها ولم يبق في ذلك لها كانت حراما عليه فيجعل عجزه عن جماعها الحرام كعجزه عن جماعها  
 المرضي ان تزول رجلا ولو اي من امراته وهي ما يعم في شهر رمضان او حايض ثم طلقها لم يبق على الزوج الا نصف  
 المهر لان طلقها حرام عليه كذا قلنا انما يقول بان قدر على العبد وهو الفحل بعد وجود المدة في قوله وجد  
 الفحل ارتفع اليمين فاذا كان قادرا على رفع اليمين صار بيمينته في ذلك الوقت كيمينته في المدة قبل بيمينته  
 وحرمتها لم يبق من ان يكون قادرا على رفع اليمين بالفعل انما من احرمت بالجماع قبل وقته باربعه اشهر ثم انما  
 من امراته فان فيه بالجماع وان كان جماعه حراما عليه هكذا في الكتاب لكن الاختلاف في هذه مثل الخلا  
 في المهر ولو اي من امراته وهو صحيح فلم يبق فيها حتى باتت ثم مرض ثم تزوجها عاد المدة ولم يبق فيه بالقول  
 لم يبق عاد المدة ولو كان صحيحا وقت المدة ومثله لو قال طلقها ان تزوجها في الله اترك حتى اصوم شعبان وهو صحيح فمرض  
 ثم تزوجها فان فيه باللسان انه علقه بالشرط فصار كأنه قال في قوله حشمت والله لا اترك حتى اصوم شعبان  
 يتلوه عند وجود الشرط ويصير كأنه علقه في المسئلة الاولى الى ان كان منعقدا في الوقت الذي كان صحيحا

حشمت  
 حشمت  
 حشمت



فلا إذا كان واقعاً بمنع الفعل وكان رفعه بالفعل وكذلك إذا قال طرقت الباب فوالله ما أترى فيه  
ومع ذلك إذا كان الزوج سريشاً كان فيه بالأسان فانه قال وقت الإفوك والله ما أترى فيه سريشاً فانه ففكرت  
عشر أيام ثم أترى فيه سريشاً بعد ذلك من المهرين الأولى منه من الثانية فإذا قال بالقول فبعض المدينتين  
وارتفعت المدينتان جميعاً كما لو جامعها ثم إذا دام به المرض حتى مضت المدينتان كذلك في كل وجه وبما مضى المدينتين  
بطل في جميعها هذا في العذر والعذر قد زال وهو قد زال قبل أن يترك حكم البطل فهو كالمتيم إذا وجد  
قبل فراغه من الصلوة فإن لم يبق الفعل قطعاً فإن طلق في ربيع شهر من الحيلة الأولى وطلاق في ربيع  
شهر من الحيلة الثانية فإن بطل الطلاق قطعاً فإن مضت المدة من الحيلة الأولى لم يبق من المرض فإن لم يبق  
بطل حكم الحيلة الثانية وإن لم يبق الفعل حتى مضت مدة الحيلة الثانية وقطع تطبيقه بالحيلة الثانية لم يبق منه الحيلة الأولى  
قد تمت والعذر قائم فصح في فحته ووقع موقعه فاما الله الثاني فلم يبق حتى ارتفع العذر هذا كما تنزه رجل  
تيمم وصلى صلاة ثم شرع في صلاة أخرى ثم وجد الماء جازي صلوة الأولى وبطلت الثانية لمن العذر كان قائماً حتى  
الأولى وإن شاء حق الثانية فبطلت كذا كذا ههنا ثم إذا تزوج هذه المرأة عاد الحيلة الثانية ولا يعود الأولى  
لأنه قد ارتفع وأتمت المدة نهائياً والثانية لم ترتفع ويعود الحيلة الثانية فإذا مضى ربيع شهر من النكاح  
الثانية بطلت تطبيقه ولو قربها حدث في المهرين جميعاً ووجب عليه كفارتان لمن في القول برفع المدة  
ولا يرفع العيب وكانت المهرين حتى الحنف بأقيه وقد يجوز أن يرتفع حكم الحيلة وسقي حكم المهرين المزدوران  
من أن من أمته فطلقها لأنها ارتفع حكم الحيلة وسقي حكم المهرين كذا ههنا لما مع الحيلة الأولى ارتفع حكم برة وقيت  
المهرين على حالها وأتمت الثانية منعقة أيضاً فهذا المهرين كفارتان بالقرآن أو التي من امرأته وهو سريش  
مضت المدة بمانت تطبيقه ثم قال بالأسان قال في بطلان الذي بالأسان برفع المدة وطه صادق المدة فإذا لم يبق  
إذا تزوجها عاد الحيلة الأولى لم يبق وهذا خلاف الصحيح إذا لم يبق من امرأته مضت ربيع شهر فبانت ثم جامعها  
ثم تزوجها لم يعود الحيلة الأولى لم يبق برفع المهرين ووجب الحنف فارتفع الحيلة حكماً سقطت المهرين دون أن يكون  
فيه فيا فاما إذا قال بالأسان فلم تسقط المهرين فذلك افتراقاً ولو قال القريب فبطلت فبانت ثم جامعها  
لم يبق من قرانها المهرين لم يبق فلو باع بعدها بطل الحيلة في حقه لأنه لو كان منفرداً فباعها بطل الحيلة كذا ههنا  
لكن في حق الذكر يبيع باقي حاله لأنه متى قرآن ولو اشتراه ثم باع المهرين أو باع المهرين ثم اشتري الأولى  
بطلت المدة الأولى خروج المهرين عن ملكه المهرين يعود الحيلة يعود المهرين فيكون مولياً من وقت  
الشراء معتزلاً به بعد واحد خلف بعثته أن يقرب امرأته فباع المهرين ثم اشتراه فإن هذا الحيلة تعتبر من  
وقت الشراء في قياس قول من إذا اشتري الأولى ثم باع الثانية بغير أن يكون مده الحيلة من وقت الطعن كذا ههنا

لأنه لم يرض عليها وقت المهرين عايناً فربما حدث في عيونه وليس كالمهر الواحد لأنه ورد عليهم وقت لو قربها  
امراته لم يرض عليها وقت المهرين عايناً فربما حدث في عيونه وليس كالمهر الواحد لأنه ورد عليهم وقت لو قربها  
الحق من امرأته وهو سريشاً ثم مضت المهرين ثم برأ الزوج من موضع في قول من يكون فيه بالأسان طرقت العذر قائم  
من أوله إلى آخره بعضه عرض الزوج وبعضه عرض المرأة أما في قول من لا يبايها بالأسان طرقت العذر قائم  
في حقه كذا ههنا وأما ما إذا قال الزوج طرقت مائة انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً مالم يمض شهر لأنه  
قال الشيخ المهر في الله عنه إذا قال الزوج طرقت مائة انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً مالم يمض شهر لأنه  
لو قربها قبل الشهر لم يحنث المهرين لأنه لو قال طرقت مائة انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً مالم يمض شهر لأنه  
لم يحنث والمهرين لأنه لو قال طرقت مائة انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً مالم يمض شهر لأنه  
لم يحنث وقوت على شهر في المستأنف عليه القرآن والقدر فاما إذا كان الحنف طرقت المهرين لم يحنث بعد من الشهر  
لم يصير مولياً مالم يمض شهر فإذا مضى الشهر انعقد الحيلة لأنه لو قربها بعد ذلك يقع الطلاق عليها لأنه وجد  
شهر في المستقبل عليه القرآن فصار كأنه قال انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً مالم يمض شهر لأنه  
بعد الشهر كذا ههنا ولو قال طرقت مائة انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً مالم يمض شهر لأنه  
لم يحنث في المراتين كالواحدة سواً وانما يقع الحنف أن لو قربها بعد من الشهر لم يحنث إذا قربها قبل  
مضى الشهر فلما كان سواً من القرانها قبل الشهر لم يحنث لم يكون مولياً مالم يمض شهر فإذا مضى شهر  
صار مولياً في الحنف فإن تركها ربيع شهر بطلت الحيلة وإن قربها وبعثت على كراهة بطلت طلاقاً  
ولو قربها خلاها لم يحنث في الشهر لم يحنث طرقت حنفه فإنما جامعها ولم يوجد سقطت الحيلة عنها ولو قرب  
القرآن صار مولياً من الباقية فإن قرب الباقية طلقها جميعاً لأنها ولو تركها حتى مضت ربيع شهر بطلت  
الحيلة ولو قربها خلاها قبل الشهر لم يكون مولياً أبداً ولم يحنث لمن لم يقرب المهرين بغير حنف في الشهر  
وبعد من المهرين وقوت على أول القران وكان شرطه مائة بعد الشهر وقد فات قرآنها بعد  
الشهر فإذا فات بعض الشرط سقطت المهرين وبطلت الحيلة وكذلك إذا قال انت طالق قبل أن يترك شهر  
أن قربتها وهذا تنقيح للمسئلة الأولى ولو قال انت طالق قبل أن يترك شهر لم يكون مولياً وتطلق سواً  
لأنه إذا قال طالق في الوقت قبل القران وهذا الوقت قبل الطلاق وسقطت المهرين وقد  
يجوز أن يوصف الشيء بغيره جود ذلك في قال الله تعالى لا الذين تابوا من قبل أن يقرروا عليهم وصفي بالتوبة  
فبطل قدره وقال من قبل أن يقرروا جوهراً وإن لم يكن هناك طه وجوه ولو قال انت طالق قبل أن يترك شهر  
القريب لم يحنث ولو قال طالق لم يحنث في المسئلة لطيفه بغير مقدار لم يحنث في المسئلة في المسئلة  
لأنه بالقرآن فصار كأنه قال انت طالق قبل أن يترك شهر لم يحنث







وسوت في احد وعشر فصارت سهام الوصايا ستة وثلاثون ولنا المال الورثة اثنان وسبعون  
فاستقام على الثلث والثلثين ولو جامع لثلاثين في قياس قول له حنيفه عتق من كل واحد لثمة  
اربعها وتسعى في ربع قيمتها لثمة عتق لثمة رقاب بين ربع اصاب كل واحد لثمة اربعها ووقول  
له بوقع عتق من التي جامعها اول سبعة اثنا عشر وعتق من التي جامعها اخر نصفها ومن التي جامعها  
في المرة الثانية لثمة اربعها لثمة اربعها في اول فقد عتق رقبته فلم يقع ذلك العتق على الثانية والثالثة  
لثمة اخرجهما عن ذلك حيث جامعها فوقع العتق الاول على الاول والرابع لكل واحد منهما النصف  
فاذا جامع الثانية وقع به عتق رقبته وقد خرج الثالثة عن ذلك العتق ايضا فوقع ذلك العتق على  
الاول والثالثة والرابع فكان حصص الثانية نصف العتق لثمة لم يبق من الاول والرابع لثمة واحدة  
فيقسم العتق الثاني على ما بقي من رقابهن ولثمة رقبته تامة فيكون حصتها من هذا العتق النصف والنصف  
الباقى من الاول والرابع لكل واحد منهما الربع فاذا جامع الثانية وقع به عتق رقبته فوقع على الثانية  
وعلى ما بقي من رقابهن فحصلت الثانية من ذلك النصف لثمة لم يبق من البواقي لثمة واحدة نصف من الثانية  
وربع من الاول وربع من الرابع فصار من هذا العتق لثمة النصف والنصف الباقى من الثانية والاول والرابع  
والرابع نصفان نصف الثانية ونصفه للآخرين للاول والرابع نصفان لكل واحد الثلث اما الاول فقد  
حصل له العتق الاول النصف وبالعق الثاني الربع وبالعق الثالث الثلث وذلك سبعة اثنان رقبته وكذلك  
الرابع واما الثانية اصابتها بالعق الثاني نصف الرقبته وبالعق الثالث ربع الرقبته وذلك لثمة اربعها  
واما الثالثة اصابتها من العتق الثالث نصف وطحط لها من العتق الاول والثاني لثمة وطحها بعدها  
ولو جامع الرابع منهن عتق جميعها بالاتفاق على خلاف المذهبين اما في قول حنيفه فقد عتق اربع  
رقاب بوقع كل واحد فيقسم بينهما اصاب كل واحد منهن رقبته واما على قولها اذا وطى الاول  
فقد عتق رقبته وخرجت البواقي بالوطى فعدت الاول فاذا جامع الثانية لم يقع على الثانية والرابع  
لثمة خارجها ولم يقع على الاول فيستغنيا بها فيوقع على الثانية واذا جامع الثالثة عتقت رقبته  
ولم يقع على الرابع لثمة خارجها بالوطى ولم يقع على الاول والثانية لم يستغنيا بها فتعينت الثالثة  
فاذا جامع الرابع لم يقع على الاول والثانية والثالثة لم يستغنيا بهن فعدت الرابع ولو قال كل  
جامعت واحدة منكن فوطى منكن حرة سواها فجامع بمن ثم مات قبل ان يمس عتق من اللثمة  
لجامعها من كل واحد لثمة اربعها ومن التي جامعها اول نصفها ولم يبق من الثانية شيء لثمة  
اذا جامع الاول لم يقع العتق عليها لاستغنايه لثمة لم يقع على الثانية والرابع لثمة قال سواها

ولم يقع على الثانية لثمة خارجها ايها فوقع العتق على الثانية والرابع فاذا جامع الثانية لم يقع عليها لاستغنايه لثمة  
ولم يقع على الاولى والثالثة والرابع فالثالثة والرابع حصل لهما واحد لثمة اربع رقبته وللأولى النصف بقيت  
الثالثة فوقع على جامع الثلث عتق كل من لثمة لثمة لثمة اربعها فوقع على الثانية والرابع لثمة اربعها واستغنايه لثمة  
على الثانية والثالثة لثمة خارجها فلم يقع العتق على سوى الرابع فوقع عليها فاذا جامع الثانية لم يقع عليها  
لثمة استغنايه لثمة فوقع على الاولى والثالثة والرابع لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها واستغنايه لثمة  
فاذا جامع الثانية لم يقع عليها لاستغنايه لثمة ولم يقع على الاولى والرابع لثمة اربعها فوقع على الثانية والرابع لثمة اربعها  
الثالثة على ما لثمة ولو جامعهم جميعا عتق جميعها لثمة اربعها فوقع على الاولى والثالثة والرابع لثمة اربعها  
ولم يقع على الثانية والثالثة لثمة خارجها فوقع على الرابع لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها  
وبل ان جامعها ثم اذا جامعها لم يطل عتقها فاذا جامع الثانية عتقت رقبته ولا يقع عليها لاستغنايه لثمة  
ولم يقع على الثانية لثمة خارجها لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها  
عليها لاستغنايه لثمة ولم يقع على الاولى والرابع لثمة اربعها فوقع على الثانية والرابع لثمة اربعها فوقع على الرابع لثمة اربعها  
لعتق محل سوى الثانية فوقع عليها وللرابع المهر وعليها العدة لثمة وطحها بعدها ما صار حرة ولم يجب  
لغيرها المهر ولم تجب العدة لثمة وطح كل واحد منهن وحده ولم يذكر قول الحنفية ولم يبق في القياس على  
مذهبهم انه اذا وطى الاول لم يقع عليها العتق لاستغنايه لثمة وعتق رقبته واحدة من الثانية والثالثة  
والرابع من كل واحد منهن لثمة فاذا جامع الثانية لم يقع عليها لاستغنايه لثمة فوقع على الثانية والرابع لثمة اربعها  
الاول والثالثة والرابع على حصص رقابهن فالاول يضرب بجميع رقبته والثالثة والرابع تضرب كل واحدة  
بثلثي رقبته لثمة عتق من كل واحد لثمة اربعها وصارت الرقبته الاولى الواقعة على لثمة والرابعة الثانية  
على سبعة لثمة وطح تضرب جميع الرقبته وذلك لثمة والثالثة والرابع بثلثي الثانية وذلك لثمة فصار  
سبعة فاضرب سبعة في لثمة فصار احدى وعشرين فاجعل كل رقبته على احدى وعشرين اما العتق الاول فيقسم  
بين الثانية واما لثمة والرابع اثنان لثمة اربعها فحصل لثمة اربعها سبعة واما العتق الثاني للاول من كل لثمة  
اسباع وهو تسعة اسبوع واما الثانية والرابع لكل واحد منهما سبعمائة وهما ستة اسبوع كل سبعمائة  
لثمة اسبوع فاذا جامع الثانية فوطى عتق رقبته وذلك لثمة والثانية والرابع على قدر رقابهن  
وكذلك جامع الرابع فان الاول والثالثة والثالثة تضرب كل واحدة منهن ما بقي من رقبتهما واما لثمة  
**باب الطلاق الذي يقع بقوله اخر امرها انزوجها فهي طالق** قال الشيخ رحمه الله  
اورد الباب ليعرف بين اخره اضيغت الى الشخص وبين ما اذا اضيغت الى القول والاصل الاول











**ما من الطلاق الذي يحرمه الزوج يجوز الاصل فيه ان كل فعل وقع**

الزوج بنفسه جاز فاذا فعله غيره بغير امره توقف على اجازته وكل فعل لم يملك اجازته  
 بيانه اذ اقلت للزوجه قد طلق نفسي وقال الزوج اجزيت وقع الطلاق عليها لان الزوج لو قال  
 لما انت طالق يقع فاذا فعلت ولو جاز يقع ايضا لم اضعف من له بتدراك ما كلفه جاز ان يجر  
 اضعف كما اذا اعتق بغير غيره فاجاز المولى جاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز  
 ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره  
 عليك فقال الزوج اجزيت ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره  
 انت على حرام ولو قال الزوج قد اخترت نفسي فقال الزوج انت على حرام ولو قال الزوج قد اخترت نفسي فقال الزوج  
 اخترت نفسي او اخترت نفسي فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره  
 يكون الخيار بيد الزوج فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره  
 الخيار بيد الزوج فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره فاجاز ان يجره  
 ولو قال جعلت الخيار بيد نفسي فقال الزوج اجزيت لها الخيار مادامت في المجلس وتعتبر حال الاجتماع حاله افراد  
 ولو قال جعلت الخيار بيد نفسي فقال الزوج اجزيت لها الخيار مادامت في المجلس وتعتبر حال الاجتماع حاله افراد  
 وقت جهات لغيرها ولم يحضر عن وقت الامر منها لم يحول الامر وقتنا لم يفر كان الامر مرسلا ولو قال  
 قد جعلت امر الخيار بيد نفسي فقال الزوج اجزيت لها الخيار مادامت في المجلس وتعتبر حال الاجتماع حاله افراد  
 استدركه بالمجازه كما اذا خيرها موقتا سطر خيرا رها موقتا اذ كانها ولو قال امراته ان لم اضرك  
 فانت طالق ان اراد به الضرب في الحال فهو على ما نوى لم ينعى النوى في القول ومحتل لفظه نيتهم وان نوى معنى  
 العايد او لم ينو شيئا فهو على التاخير لم ينعى النوى في الفعل وهو الضرب ولم ينعى النوى في مادام حيا وان نوى في  
 واخرتها لم ينعى نيتهم ويقع على اليد لم ينعى النوى في الفعل فلفظ نيتهم لم ينعى النوى في الوقت وليس لفظ  
 ذكر الوقت صار كما اذا لم ينو شيئا فان قيل ان نوى السامع لما اذا صحت نيتهم قيل ان السامع كانت  
 موجودة فاستغنى عن ذكرها كقول الجعده ان دخلت الدار فانت حرة فانه متى اذا دخل الدار  
 وان لم يذكر الملك لم يجره اذ كانها **ما جعل الرجل من امراته الى غيره في الوقت**  
 اورد الباب لسفر بين امرئ والمرسل بين امرئ الموقت وبين جعل المرء واحد وبين جعله بين اثنين  
 فلا امرئ يقتص على مجلس العلم والمرء الموقت بطل في الوقت بيانه اذ قال امرأتى بيد فلان  
 شهور ولم يذكر شهر معين فلا امرئ فلان من الوقت الذي تكلم به انه خرج الكلام مخرج المجلس فاعتبر  
 من وقت العقد لا ترى انه لو قال ان امضى شهر فامرأتى بيد فلان فمضى شهر ولم يعلم فلان

فلا امرئ يدان في المجلس الذي علم له علق الامر بمعنى الشهر وجعل الامر مرسلا من غير توقيت  
 وصار كأنه قال عند مضي الشهر امرأتى بيد فلان صار الامر بيده في مجلس علمه كذا كانها ان خلا لاسلم  
 الاولى لان هناك قال الشهر وقتا لا مرسلا وجعلها في الشهر سبيل جعل الامر بيده فصار الامر مرسلا  
 بعد مضي الشهر اذ قال الرجل امرأتى بيد فلان وفلان شهورا فقد جعله بيد امرأته موقتا فاذا طلقها  
 في ذلك الشهر طلق فلو طلقها بعدها ولم يعلم المخرج حتى مضى الشهر يقع الطلاق عليها لم يعلم قيس  
 الطلاق الى الميسر فلا يقع بتدبير احدها ولو قال امرأتى بيد فلان وفلان اذا مضى شهر صار عند مضي الشهر  
 من وقت الكلام كأنه قال امرأتى بيد فلان وفلان فاذا علم احدها وطلقها لم يعلم المخرج فطلقها في المجلس طلق  
 لم يجره جميعا ولو قام احدها عن المجلس لم يملك طلاق المرأة كما اذا قال امرأتى بيد فلان  
 فقام فلان عن المجلس بطل امره كذا كانها **ما من الزمان التي يقع فيها التحريم والى**  
 اورد الباب لسفر بين كلمه او اذا حملت على الغايه وبينما اذا حملت على الشك وفي الباب اربع مسائل  
 اما ان يضع كلمه او بين منعه ومنه او بين اثباته واثباته او بين اثباته ومنعه  
 اما اذا اوضح بين منعه ومنه بان قال الله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 لم ينعى النوى على منعه من خوف التحريم فكان ممنوعا عن دخول كل دار على حده فاذا دخل دارها فقد وجد  
 شرط الحث واما الذي وضع بين اثباته واثباته كما اذا قال في الله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار  
 فاية الدار يدخل بوجه معين لم ينعى النوى في قوله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار  
 وضع بين منعه واثباته كما اذا قال في الله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 وسقطت الميسر لم ينعى النوى في قوله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 او لم يدخل لم ينعى النوى في قوله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 واما اذا اوضح بين اثباته ومنعه كما اذا قال في الله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 او لم يدخل لم ينعى النوى في قوله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 لم ينعى النوى على نفسه الدخول في الدار الاولى ولم يوجد ولو ادخل كلمه الشك بين منعه واثباته ولم يوقت تحريمه  
 كما اذا قال في الله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث او لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار  
 بوجه معين لم ينعى النوى في قوله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار فاية الدار يدخل حث  
 حتى ادخل قد جعله قول الدار الاخرى غايه لعينه الاولى وبالموت فانت الغايه وسقطت الميسر  
 وفي المسله الموقت لم يجعل على معنى الغايه لم ينعى النوى في قوله لا يدخل هذه الدار او لا يدخل هذه الدار



لمن في الغايه معنى الوقت وقد يجوز ان يكون أو يحق حتى كونه تعالى ليس كشيء من شئ أو يتوب عليهم  
معق حتى يتوب عليهم وقال تعالى لو علموا ما كان لهم من فضل ما كانوا يفترون عليه وقالوا لا يكون لهم  
مبين معناه حتى تأتي سلطان بين حجة مبيده ولو قال والله ما دخل هذه الدار وأدخل هذه الدار  
وهذه الدار صارت احد الدارين الاخرين غايه فايتهما دخل بر في عينه لوجود الغايه ولو دخل الاولى  
والأحدث لمن الدين لم يثبت غايته ولو مات قبل ان يدخل الاولى بر في عينه ايضا لم كانت الغايه  
وحيث لم يثبت غايته لم يثبت بغيره مثبت يكون الغايه والله اعلم بالصواب

**كتاب النكاح**  
**باب امر المولى عبده بالتزوج والاصل فيه**

قال الشيخ الامام رضي الله عنه اورد محمد رحمه الله هذا الباب ليعرف بين النكاح وبين الخلع والاصل فيه  
ان متى ضمن عقد النكاح ما يرفع عليه النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح  
وهذا من عقد النكاح محتمل الفسخ والماله لا يتركه بفسخ لعدم الكفاية وخيار المردك وخيار العتق واذا  
ضمن في عقد الخلع ما يرفع عليه وقوع الطلاق وجب البطلان اطلاق محتمل الفسخ بعد الوقوع والمالك  
بعد وجوبه محتمل الفسخ **والاصل** ان كل من ملك ابتداء فعل ملك اجازته والمجازة اللاحقه كالوكالة السابقة  
بيانه اذ اتزوج العبد امراه بغير اذنه كان موقوفا على اجازة المولى فلو اذنه المولى في النكاح فاجاز  
العبد ذلك النكاح القياس ان لم يجوز وهو قول في الاستحسان يجوز وهو قول علمائنا دليله ان المولى اذا  
بالتزوج وما اذنه بالمجازة والاجازة غير النكاح بدليل ان الشهادة تعتبر وقت النكاح ولا تعتبر وقت المجازة  
فتزوجا بغير ما اذنه موطه فيه فلا يجوز كما اذنه ان تزوج امراه بعينه فتزوج بغيرها لم يجوز كذا قلنا  
ولو ان العتق في الابتداء كان موقوفا على اجازة المولى لم يجوز باجازة غيره كفضولي باع مال رجل ثم باعه المالك من  
غيره قبل جازة فاجازه المشرى لم يجوز كذا قلنا دليلنا وذاك انه اذا اذنه في النكاح فقد جعله  
وايا فيه والمولى اذا اجاز العتق يجوز المشرى ان يبايعه فاجازة المشرى جاز له سائر ايام النكاح كذا قلنا  
ثم اذا اذنه في النكاح ولم يشرط العتق جازا او اعتقه نقاب جازا والفرق بينهما ما دللنا عليه  
من النكاح هو حق المولى والماله انما هو حق المولى وبالعقود الحق له فاجازة غيره جازته كالعبد المحجور اذا  
اقر على نفسه بالدين ثم اذنه موطه في التجارة لم ينفذ ذلك قرار لمن ملك المولى باق ولو اعتقه فقد  
اقره انه زال حق المولى عنه كذا قلنا قلنا اذا امر المولى عبده ان يتزوج على رقبته يعني بحمل رقبته  
مطرا لها فتزوج هذا المولى امانا ان قال تزوج على رقبته او قال تزوج ولم يقل شيئا فتزوج على رقبته  
او تزوج بغير اذنه موطه على رقبته فاجازة المولى وكلا وجه على خمسة اوجه اما ان تزوج حرة

نحو

او مكاتبه او مدبره او ام وار او امه اما اذا تزوج حرة او مكاتبه والنكاح باطل ثم ضمن في عقد النكاح  
ما يرفع عليه النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح  
العقد من النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح  
وهما من وجبت التسمية فلا يجب مهر المثل فلا بد من تسمية للمسا فاذ اجمعت المسا ومثل رقبته  
بطل العقد ثم نظر ان لم يدخلها فيها ونعم وان دخلها فيها لم يثبت مهر المثل ومن قيمة العبد  
وهو المسا لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح  
قال بعض المشايخ هذا قول ابي حنيفة وعلى قول ابو يوسف ومحمد يوانديه بعد الوفاق **وامسلة**  
ان ذنب النكاح لا يبرأ من النكاح الجائز والفاقد في قوله وفي قولها يكون اذنا الجائز دون الفاسد  
فالمالك ان اذنه عندها لم يوانديه في الخلق قالوا منهم هذا بالاتفاق وفرقا بين هذه المسئلة  
وبين المسئلة وهو ان هناك امرة ان يتزوج مطلقا فافترضا امرة النكاح المعروف وهو الجائز  
انما هنا اذنه بالنكاح المقيد وهو ان تزوج على رقبته فان تزوج امه او مدبره كان النكاح جائزا  
وان تزوج حرة كان النكاح فاسدا فوقع امراه عليها والمولى اجمعت على النكاح بغير رقبته  
هاهنا فانصرف اذنه اليه كما في تلك المسئلة وكذا اذا تزوج مكاتبه لم يبرأ من النكاح لما قلنا  
وذلك منعت ابتداء النكاح ولو تزوج امه او مدبره او ام ولد باذن مواله من جاز النكاح لم يبرأ من  
في عقد النكاح ما يرفع عليه النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح لم يرفع عليه برفع  
واحد جاز النكاح لعدم المناقصة ولو كان مكان العبد مدبر او مكاتب او ابنة او ولد جاز النكاح  
في احوال كلها لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح  
الان قيمته تكون دينيا في ذمته يسرى فيها كما اذا تزوج على عتق فاستحق له رقبته مال فحوت  
التسمية الماله عجز عن تسليمه فصار كماله مستحقا ولو قال تزوج ولم يقل على رقبته فتزوج امراه  
على رقبته حرة او مكاتبه جاز النكاح والتسمية موقوفة ان جاز المولى بطل النكاح وجعل كذا  
في احوال كلها لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح لم يرفع عليه برفع فاذ اقرته منه من النكاح  
جواب الاستحسان وكان ينبغي في القياس ان لم يجوز في احوال كلها وكان يرد الى مسئلة كتاب الوكالة  
وهو ان رجلا لو وكل رجلا بالان يزوجه امراه فزوج امراه على عتق المولى القياس ان لم يجوز في  
يجوز ومنه من قيمة العبد مهر الماله كذا قلنا قلنا جاز استحسانا وقيمة رقبته تكون مطلقا قلنا



وصار كذا مستحقا ثم سطران كانت قيمة رقبته مثل مهر مثلها او اقله اكثر مما سطران الناس فيه جاز  
 وان كانت قيمة رقبته اكثر من مهر مثلها مقدار ما لا يتغلب الناس فيه لم يجوز النكاح في قوله يكون مهر  
 وفي قياسه حوله حصر بعضه ان يجوز في المأني حقيق **وامرأة المسئلة** انه اذا اؤكله كذا بان يزوجه  
 امرأه فزوجها امرأها بغير مهر مثلها جازة بغير مهر مثلها وعندها لم يجوز كذلكها وان تزوج امرأه  
 او مديرة او امرأه جاز النكاح فان ايجاز الموت التسمية سلمت الرقبه لموايلته وان لم يزوجها فقيمة لم على  
 المأني في ذلك ذكرنا ولو تزوج امرأه على رقبه بقي اذن مولاها جاز الموت ان كانت امرأه او مديرة او امرأه  
 جاز النكاح والتسمية لم لم مضاده بينهما على ما ذكرنا وان لم يزوجها لم يجوز النكاح ولا يشك في لزومها  
 او مكانته لم يجوز النكاح ايجاز الموت لم يجوز لم انه اذا ايجاز تسمية رقبته مهر مثلها فلا يجوز كما اذا اذله في المأني  
 وان لم يزوجها لم كان موقوفا على ايجاز ثم فاذا رده بطل مولاها قبلها جازة فالمهردين في ذمة مهردين  
 بعد العتاق بالمعاق لم دخل بها حكم كاح فاسد والمجازة لم تشر في ذلك المأني بل في ذلك لم يبرر كذا  
 وان دخل بها بعد المأني لم يبرر مثلها ومن قيمته في الحال لم الموت في وجوب الغرم على غيره فيلزم  
 هذه فصول النكاح واما فصول الخلع اذا تزوج الرجل امرأته ثم خالعهما على رقبته هذا المأني من خمسة اوجه  
 اما ان يكون الزوج حرا او مكاتب او عبدا او مديرا او ابنا او ولدا اما اذا كان الزوج عبدا او مديرا او ابنا او ولدا  
 جاز الخلع وتسمي رقبته لم مولا الزوج سواء اذن الزوج مولا او لم ياذن له من الطلاق بعد الزوج فلا يخلع  
 المأني في الطلاق لم فيه جلب المنفعة للموت وهو اخلع له وهو ما دون فيه المأني انه لو قبل المأني جاز  
 وان لم ياذن له الموت كذا هاهنا اما اذا كان الزوج حرا فالطلاق واقع ولم يصير رقبته ملكا للزوج وانما قلنا  
 ان الطلاق واقع لم ان الطلاق كان معلقا بقبولها وقد سلمت والمال لم يوجب لم يوجب الطلاق لم انه اذا ملك  
 رقبته لم يزوجته فسد النكاح فلا يقع الطلاق بعد وقوعه لم يرتفع وليس من سره وقوع الطلاق  
 وجوب المال لا تزوجه لو خالعه امرأته على غير اذن من رقبته الطلاق في المأني وهذا حال النكاح قال  
 العبد اذا تزوج امرأه حرة على رقبته بطل النكاح اذا كان النكاح باذن الموت لم النكاح لا يبرر عن المال ولو  
 النكاح سلمت المأني زوجها فيفسد النكاح وقول الفقهاء ان النكاح لم يخلع الفسخ معناه لم يخلع بالمأني  
 اما في الفسخ في المأني ما ذكرنا ثم سطران كان يلفظ الخلع يكون الطلاق بايضا وان كان يلفظ الطلاق يكون  
 وكان الفسخ ابو بكر بن سعيد يقول ان هذا الجواب خرج على قول محمد اما على قول أبي بكر بن سعيد ان يقع الطلاق  
 وتسمي رقبته الزوج ورده الى سلة كتاب المأني وهي ان الرجل اذا اخلع امرأته وهو امرأه اذا مات مولاها  
 تسمى قات الموت والزوج وارثه بغير الطلاق في قوله يكون مولا الزوج رقبته بالوراثه منه وقوع الطلاق  
 ان يزوجها

وعند محمد لا يقع الا هاهنا ولو كان الزوج مكاتب يقع الطلاق ويكون الرقبه لم بخلاف النكاح لمن ملك المكاتب  
 يمنع من تزويج النكاح كالحرة بطل اما هاهنا النكاح كان سابقا وحق للمالك ان يرفع كذا قدح فلم يوجد ما ينافي  
 وجوب المال في الخلع فوجب اذا كان للرجل امرأتان ومها امتان لم يخرجهما السيد من ماله ورجعها على رقبته  
 احدهما فهذا المأني اما ان خالعهما على رقبته احدهما او خالعهما كل واحدة منهما على رقبته صاحبتها او خالعهما كل واحدة  
 على رقبته اما اذا خالعهما على رقبته احدهما يقع الطلاق على التي لم يزوج رقبته بطل ووقع على الاخرى لم  
 اذا وقع الطلاق لم يزوج رقبته صاحبتها بان ايها لم عقد الخلع عقد مبادلة يقعان معا فصار وقوع الطلاق  
 مع وقوع المأني في المأني معا فمتنع وقوع الطلاق عليها لم انه انفسح النكاح بملكها ثم تسمى رقبته على قدر  
 مهرها فما اصاب حصته التي وقع الطلاق عليها لم يكون للزوج وما اصاب حصته التي لم يقع عليها الطلاق  
 لم يكون للموت في السلة المأني انه اذا خالعهما والزوج حرة يقع الطلاق ولحق المأني لو وجب المال يرتفع  
 المال ويورث الدور والتناقض اما هاهنا انما ملك البعض بطل في صاحبتها ولم يكن فيه ما يمنع وقوع الطلاق  
 على صاحبتها ولا يورث الدور ولو خالعه كل واحدة بوقبه صاحبتها او بوقبه يقع الطلاق ولحق المأني  
 لم وجوب الدور يورث ابطال الطلاق لم يزوج الطلاق على هذه المأني رقبته الاخرى منه وقوع الطلاق على  
 ووقوع الطلاق على الاخرى لم يزوج هذه مودي الدور والتناقض فصار كامرا واحدة خالعهما على رقبته  
 ان الطلاق بعد وقوعه لم يخلع النقص والفسخ سلك محمد رحمه الله في المأني سواه وقال ان قال ينفذ في الخلع  
 الطلاق ثم عكس الرقبه واذا اناخر المالك لم يطل قبله هذا عقد مبادلة ومقتضى تعليقها بان تعليقك لم يقع الدور  
 قبل المأني بل يملك سائر المبادلات امرأه لها ابنا ومها وارثا لها وارثا لها غيرهما وتزوجها احدها  
 ثم اختلعت في سرهما على مهرها ثم ماتت فلخلعها بطلت في المأني والطلاق واقع لم يبرر الخلع سلك  
 فيه سلك المعروف والمعروف تبرع والتبرع في سر المأني ومير ومير المأني وعلى الزوج  
 المهر كاملا ويجوز ذلك بينهما نصفان ميراثا للمأني بحق القرابة ولم يرث الزوج بالزوجيه اذا كان الطلاق  
 بلفظ الخلع لم انه ابطال حق نفسه بالمأني وان كان بلفظ الصريح وكانت المرأة غير مولاها او كانت مولاها  
 وماتت بعد انقضاء العدة فلا ميراث بالزوجيه ايضا وان ماتت في العدة ميراث الزوج النصف بالزوجيه  
 والنصف الاخر بينهما نصفان فصار للزوج الثلث اربع للهر والزوج المأني صاحب المأني بين هذه  
 للسلة وبين المأني في المأني وهو ان هناك ملك الزوج رقبته منه النكاح وهاهنا ورثه الزوج عنها  
 بالعصوبة منه الخلع ايضا يعني وجوب الدور **بأنكاح العبد والخلع والدين**  
 قال الشيخ الامام رضي الله عنه في الباب يفرق بين دين قوي وبين دين ضعيف ويفرق بين مبادلة  
 مال بمال وبين مبادلة مال بمأني مال



فقينه

**والاصناف** ان البضع في حال دخوله في ملك الزوج يعد مالا وعند خروجه عن ملك الزوج لا يعد مالا  
 فاذا عدناه فانقول رجل اذا ابده في التجارة فحقه دين الزوج ثم ان المولى اذله ان تزوج امرأه على  
 رقبته فتزوج باسمه لرجل جاز النكاح لمن النكاح حصل اذن المولى وحق الدين له بزيادة رقبته عن ملك المولى  
 للمولى انه لو لم يملكه جاز عقده ولم انه يستعمل ويستغله ولا كنه يسلم الرقبه لمولى المم فيسلم الرقبه  
 وتنقسم الدين من مولى المم وبين ما يرخرها على مقدار ديونهم وانما يسلم الرقبه لمولى المم لان ذلك  
 اسارا لبعض الغرما والعبد اذا كان عليه دين يجوز له ان يؤثر بعض الغرما على البعض كذا كذا  
 فلما يسلم الرقبه لمولى المم صار كان العبد تزوج امرأه على عهده فاستحق ذلك العبد فتمت كونه مملوكا  
 كذا كذا فلما تم البضع في حال دخوله في ملك الزوج يعد مالا فعصار بذكر النكاح ديناً قويا فثبت له حق الضرب  
 مع ساير الغرما ولو ان العبد اذله في ملكه بعد ايجب القضاء عليه من القضاء بغيره بين المولى والعبد  
 النبي صلى الله عليه وسلم في الحد فاذ اصاب المولى في القضاء على رقبه العبد او العبد على رقبته اذن المولى  
 بطل القضاء في ذلك سقط القود الا ان تملك رقبته بغيره من علمه ديناً مستغفراً فلا على المولى عليه من  
 غير الغرما وبيع العبد في دينه و تقدم الغرما على المولى لان حقه بدل الدم وهو دين صغير المولى ان العبد  
 اذا كان عليه دين وجباية فانه يدفع للجباية ثم ساع في الدين في ذلك المولى و غن العبد كثره المولى  
 يبد المولى فالتوى فلو ان الغرما ابروا العبد عن الدين سلم العبد للمولى الجباية لان الصلح كان جازاً على رقبته  
 لان الغرما كانوا احراراً فاذ ازال حقه سلم العبد لصاحب الجباية وكذا لو بيع العبد ثم ابروه عن الدين سلم  
 المولى للجباية لان المولى قام مقام العبد وكذلك لو اخذ الغرما ديونهم وبقي من الدين في الفضل للمولى الجباية  
 لان الصلح وقع صحيحاً الماذ حق الغرما كان مقدماً فاذا فضل من ديونهم كان للمولى وله ضمان على المولى كذا وان كان  
 السلم باذنه لم يضمن شيئاً فلم ينسب الى الغرور واكن العبد يواخره بعد العتاق لان من نفقت السلم حملت  
 وهو ما ينفسه ولو ان امه مديونه لم تسأل لثا زوج حالها مولاها على عهده جاز الخلع والعبد الزوج ان كان  
 ولمواه ان كان عبداً فان استحق العبد الزوج وقع الخلع عليه لم ضمان على المولى الزوج لم يضمن شيئاً وانما وانما  
 لم المولى كان محتسراً عنها فلا يواخره المولى ان امرأه لو وكلت وكيلان بان يخلعها من زوجها ففعل الوكيل  
 فلا ضمان على الوكيل وانما الضمان على المولى اذ كذا فلما حاز قول المولى على المم كما حاز قول الوكيل على موكله فكان  
 الضمان على موكله ولو عتق الوكيل كذا كذا فلما ليس هذا كذا جنى او اخلع على عهده نفسه ثم استحق  
 العبد يرجع الزوج على الجنبى وهاهنا لا يرجع وذاك لان الجنبى لا يملكها فلا يكون خطابه  
 بمنزلة خطابها والمولى له عليها ولما يملكها خطابه كخطابها وافترق من هذا الوجه فاذا لم يجز الشبان

على المولى ما قدر قيمة العبد ديناً في رقبته للامه فسام في دينها فان كان عليها دين فاجب للمولى ان يوفى  
 لمن بدل الخلع دين صغير كبدل الدم الماترى ان الطلاق يقع بغير مال وانما ساقب المال هاهنا بقول المولى  
 وقوله لا يبيع في حق الغرما الماترى انه لو اقر عليها بدين يجوز له في الغرما ولو اذكر النكاح فانه لا يبيع من المال  
 فلم يكن في ذلك عتياً ثم اذا سقط دينها قبل ابيع او بعده يولد بقبض العبد فلا تسلم الرقبه الزوج مثلاً  
 لان السلم فان هناك اذا سقط الدين سلمت الرقبه للمولى اذ هناك وقع الصلح عن الرقبه فاذا فرغت رقبته سلمت  
 للمولى اما هاهنا المصلحة ما وقع على رقبته وانما وقع على عهده اذ استحق ذلك العبد صارت رقبته ديناً في رقبته ما  
 عر وضربه للسنة من تلك المسئلة ان لو اخذها على رقبته و عليها دين فمواها المولى اذ كذا ولو ان الغرما ابروها  
 عن الدين سلمت الرقبه لمولى الزوج لان العقد وقع على رقبته فاذا فرغت الرقبه سلمت له فلو ان المولى حصلها  
 ضمن المال فانه موقوف له ما كفيلاً و قد جاز الحديث ان الزعيم غارم اذا اذله الرجل العبد في التجارة واذن  
 المخرجه في التجارة فحق كل واحد منهما دين ثم ان احد الجهتين قاله عن صاحبه يقال للمولى الجباية وغرما يبيع  
 اما ان تدفعوا او تفردوا لان الغرما حقا قويا بقبض الملك والمولى حقيقة ملكه انه لم يملك منها فعهده وكما  
 كبد بين اثنين غامطان جميعاً بالرفع او الفدا اذ كذا هاهنا وايهم فدى كان مستطوعاً لم يدرى لم يملكه او لم يملكه  
 وطهرت رقبته من الجباية وبيع كل عهده في دينه فلو انهم اختاروا الرفع فان الفاقى قام مقام المفقود عينه  
 لكن حتى غرما لم يملك فيبيع كل واحد منهما في دينه لان الدين في رقبه العبد يدور حيث تدارت الرقبه  
 فان فضل من ثمن المفقود عينه في ذلك موله لانه ملكه وان فضل من ثمن الفاقى في ثمن كان الغرما المفقود عينه  
 لمناه اذا دفع و قد خرج من ذلك موله فلو فقا احدهما عيني المخر فقال ليل المفقود عينه وغرما يدفعوا  
 العبد المفقود عينه الى مولى الفاقى وغرما يبيع فان قالوا نحن تمنع العبد وبيع بارش العيس ليس لهم ذلك  
 في قولك حيفه وفي قولك يوفى ومحمد لهم ذلك في سلة كتاب الجبايات فان اختاروا دفع الاعا دفع اليهم  
 حتى يجوز بالمرعاق ثم يقال للمولى الفاقى وغرما يبيع اما ان تدفعوا الفاقى او تفردوه وايهم اختار الفدا فداءه بالف  
 درهم فتقوم القيمة مقام المفقود عينه ونقض من ذلك دينه ولا سبيل لغرما يبيع مالم يصدق ويكون المفقود  
 عينه الزى فدا لم اذ اخبر قيمته كان عنزله الشرا وبيع الفاقى في دين نفسه لم يقد طهرت رقبته  
 من الجباية ولو انهم دفعوا الفاقى واخذوا المم جاز ايضاً وبيع كل واحد منهما دينه خاصة لان الرفع للجباية  
 لم سقط الدين من الدين في الرقبه بدور ايما دارت الرقبه فان فضل من ثمن الاعا فنى كون المولى المدفوع اليه  
 وان فضل من ثمن الفاقى فنى يكون حكم الغرما المفقود عينه في قولك يوفى وفي قولك يوفى لم يوفى فانه وانما  
 صرف بعضه والخصم في انما يدين ان لو كان دين المفقود عينه الف و مائة درهم ودين الفاقى الف درهم



فسرع المفقوه عينيه بآيه درهم وبيع الفاقى بالذره فيصرف ثلث المفقوه عينيه الى دينه وبقى من دينه الف درهم فاذا بيع الفاقى بالذره صرف الف الى غريمه وبقى من ثمنه الف فيقول بكونه صرف كله الى غريمه المفقوه عينيه  
وفي قول من يصر في تسع مائة الدين المفقوه عينيه ومائة يكون لمولاه ثلث قيمه باقى النقص مائة درهم ونقصان العبد تسع مائة ومصرف الدين المفقوه عينيه مائة يكون لمولاه فمقسمة الف بينهم على عشرة اسمهم تسعة منها لغريم المفقوه عينيه وسهم واحد لمولاه ولو كان دين المفقوه عينيه الف درهم فمصرف المفقوه عينيه بآيه درهم وبقى من دينه تسع مائة فيصرف من ثلث الفاقى تسع مائة فلا يظهر الا خلافا في دليله فيكون ان الفاقى لما دفعه قام مقام المفقوه عينيه المترك ان لم يكن عليه ما ربح كان الفاقى لمولى المفقوه عينيه فاذا قام مقامه وجب ان يصرف الفاضل من يدرى بقتله الى غريم المفقوه عينيه ولم يدرى اذ دفعه الفاقى كان المفقوه عينيه خلافا كان المفقوه عينيه صار الفاضل بوقته فدفع به قيمه دينه فالفاضل يصر في الدين المفقود كذا هاهنا محمد رحمه الله يقول ان الفاقى دفعه بالعينين وساقى الشخص والغريم باحوال باقى الشخص واستوفوا حقهم منه وبقى حقهم بالعينين ولو قلنا انهم لا يجوز حصص باقى الشخص يورث الميراث بين الميراث والميراث واستيفاء الحق من شخص واحد من ثلث وهذه المسئلة تشبه المسئلة التي قالوا في كتاب الديات ان العبد اذا قتل قتيلا عند الغاصب ثم رده على مولاه ثم قتل قتيلا اخر عند المولى فاذا دفع المولى العبد الى اولياء الجنايتين واخذ من الغاصب نصف القيمة ولمولى المولى ان يأخذ ذلك منه ثم هو يأخذ نصف القيمة ثانيا ويسلم له ذلك في قول الحنفية ولم يوف وعنده محمد ليس له ذلك لانه لم يدرى ان يكون جاعلا بين الميراث والميراث كذا هاهنا وجب ان يكون قول الحنفية مثل قولك انك لو لم يدرى كونه قول الحنفية اذا قتل العبد رجلا خطأ ثم انه فقاعين امه وقيمة الف درهم في قول الحنفية ليس للمولى المهر شي لان يدفع الامه الى مولى العبد وليس له ان يبيع الامه ويطلب قيمة المقتول في قول من يصر في ذلك لما ذكرنا ولو ان مولى الامه دفع الامه الى مولى العبد فقال مولى العبد انت بالخيار ان تثبت ارفع العبد اليها وان تثبت افرده فلما اختار القدا يفرى لوليا المهر الذي لم يدرى الامه بقيمة الامه فان اختار الرفع دفع الجنايتين بضرب والى الميراث عشرة الف درهم ومولى الامه بالف درهم فمقسمة العبد على عشرة عشر اسمهم اولي الخرس وسهم مولى الامه واخذ مولى الفاقى الامه العريا وسلمت له في قول من يصر في قول محمد يدفع الى ولي الميراث مائة الف درهم ان جنابه كل واحد منهما اسلمت جنابه الاخرى وخصته المترك ان يدرى لو قتل قتيلا فعفى عنه فان دفع الميراث الى الميراث او دفعه الى جميع الديه ولا مخاطب يدفع الكل او يقول ان فقاع العبد يوجب اخلا سمانه المترك ان الاعا ستد من مولاه وغلاما مكانه فصار القتل ولو قتل حر او امه يدفع العبد اليهما ولم يكن لورثته الميراث غير ما وصل اليهم من العبد كذا هاهنا محمد يقول

ان حق اولياء الميراث في جميع رقبته العبد وفات من رقبته بعضها وقامت الامه العريا مقامه فلم يدرى ان يأخذ الامه التي قامت مقامه ومنه لهذا مثلا وقال المترك ان العبد لو قتل حر ثم جازى امه وقطعت يد العبد ودفعت الامه باليرقان العبد والامه كلاهما لولى القتل ان الامه قامت مقام من جازى العبد كذا هاهنا والله اعلم  
**باب النكاح والميراث**  
**باب النكاح** وعقد النكاح في حقه مطلقا من غير ان يملك الميراث او لا احد يحتاج في ذلك الوقول المراه وتوقف على قبولها ومقاضيها لاجل المال انسان موقوف على قبول صاحبه الا اذا طالب العبد الزوج صاحبه بالنكاح فينبذ القبول المراه وانما قلنا ان القبول المراه في الفصل الاول ان الميراث يحصل له وهو الطلاق فوجب ان يكون الميراث عليه موقوف على قبولها اما اذا اضيف لاجل المال انسان اما موقوف على قبوله لم يدرى الزوج بالنكاح ويوجب المال فاذا اوجب المال على فلان بقبوله استغنى عن قبول المراه الا اذا كانت المراه على النكاح موقوف على قبولها لم يملك النكاح بل النكاح فاذا امت استغنى عن قبول غيرها اذا عرفنا هذا فنقول اذا قال الرجل خراخلع امرائك على هذا العبد او على هذا الف او على هذا الدار فخلعهما على ذلك القبول المراه لم يدرى النكاح وقع مطلقا وكلام الخطاب خرج على سبيل المشورة وبالمشورة لم يدرى شي فان ثبت المراه وقع النكاح ووجب المال بشرط عليها فان استحق ذلك المال فعلى المراه قيمته ما استحق ان كان ثلثا وان كان مثليها مثله لم يدرى النكاح بضمون نفسه ولو قال خراخلع امرائك على هذا العبد او دارى هذا او على هذا فخلعهما وقع النكاح ولم يحتاج الى قبول المراه لم يدرى النكاح بل النكاح فاذا امت استغنى عن قبول غيرها اذا عرفنا هذا فنقول اذا قال خراخلع امرائك على هذا العبد او دارى هذا او على هذا فخلعهما وقع عليه تسليم ما وقع عليه النكاح الى الزوج فان استحق ذلك فعليه قيمته او مثله لما ذكرنا ولو قال خراخلعني على دار فلان او على دار فلان فخلعهما فخلعهما واقع ولا يحتاج الى قبول فلان لانها هي الخطابية والمالك صاحبها فاستغنى عن قبول غيرها فان قدر على تسليم الدار فيها ونعمت وان لم تقدر على تسليم الدار فعليه قيمتها وكذا لو قال الزوج خراخلعني على عبيد فلان فقبلي فلان ذلك لم يقبل المراه ولا يصح النكاح وان ثبت المراه ولم يقبل صاحب العبد فخلعهما جائز وعلى المراه ان سلم العبد او قيمته لما ذكرنا ولو طالب الزوج صاحب العبد والمراه حاضرة تسلم فقال يا فلان قد خلعت امرائي بعدك هذا قال مولى صاحب العبد انه هو الخطاب فان قبل صاحب العبد وقع النكاح وان لم يقبل لم يصر ولا يحتاج فيه الى قبول المراه وكذا لا يجزى خراخلع امرائك خراخلعني على امرائك على عبيد فلان فالقبول الى فلان دون المراه واستشهد في الكتاب للفرق بين خطاب المراه وبين خطاب المجنون ان في خطاب المراه لم يوقف على قبول صاحب المال وفي خطاب المجنون موقوف على قبول صاحب المال قال المترك ان المجنون اذا قال للزوج خراخلع امرائك على الف درهم على فلان فخلعهما فخلعهما وقع عليه ذلك



كان القول في هذا الضمير وليس الخطاب في هذا ولم يرد في قوله لو كانت المرأة في الخطاب فقالت  
الخطبة على الفور هم على ان فلان اضافة من فاعلها كان الخلع واقعا فان ضمن فلان المال اخذ الزوج بينهما  
شاهدا وان لو فلان ان ضمن اخذ المرأة حتى يوردها استشهد باضافه الضمان الى فلان على اضافة المال الى فلان  
ولو ان رجلا قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد فقال قد خلعتها فاذا العبد لرجل فقبل موطن العبد لم ينفذ  
القبول وهذا القول يكون للمرأة من الخلع وقع مطلقا غير مضاف الى احد فكان النكاح صحيحا وعليها ان  
تسلم العبد او قيمته اذا وكلت المرأة رجلا ان يخلعها من زوجها بالف درهم فخلعها ان لم يضمن فمالك على المرأة  
دون الوكيل في احكام العقد في الخلع وفي كل عقد هو مبادله مال بغير مال يرجع الى من عقده ولم يرجع الى الآخر  
لمن في هذه العقود يستغنى عن اضافة من الى من عقده بخلاف البيع والمجارة فان هناك يستغنى عن اضافة من الى من  
من عقده فلو ان الوكيل ضمن بدل الخلع واداه الى ماله بان قال اخلعها بالف درهم من مالي او قال بالف درهم فمالك يجب  
على الوكيل وليس على المرأة من ذلك قليلا وكثيرا ويرجع به الوكيل على المرأة لان امر الخلع امر بالضمين بخلاف  
امر بالنكاح انه لم يكن امرا بالضمين فلهما بالمرء بالضمين صريحا والفرق بينهما ان الخلع يجوز على المرأة بغير امرها  
ففايده امرها الزوج عليها اما النكاح على الغير لم يجوز الا بامرها ففايده امره جواز النكاح فلا بدت الرجوع عليه  
الا بشرط مفسح به ولو ان رجلا امر رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امراه على عبد الوكيل او على غيره من  
كان جازيا والعرض للمرأة فان هناك العرض من تلك تقبض المرأة فلا ضمان على الوكيل له لم يضمن شيئا وليس له ان يخلع  
فانه لو خلع المرأة من زوجها على عرض او بعد من غيره فمهلك ذلك بطلت قبضه المرأة من زوجها فالويلي اضاف  
لقمة العرض لمن في باب الخلع لو بطل المال بطل الخلع لم يعلق الطلاق بوجوب المال فاذا لم يطل الخلع فالضمان  
على الوكيل لم يخلع هو الذي عقد الخلع واداه الى ماله نفسه وفي باب النكاح لو بطل المال بطل النكاح  
لم ينعقد النكاح بوجوب المال نفسه فاذا كان بطلان المال بوجوب بطلان النكاح فمالا يجب على الزوج ولم يجب  
على الوكيل في الما اذا ضمن صريحا ولو ان الوكيل في باب النكاح زوجها بالف درهم من ماله او قال بالي هذه  
كان المال على الزوج ولم يجب على الوكيل بخلاف العرض لمن العقد متعلق بعين تلك الدار واما وقع على الذي  
مطلق فيجب المهر على الزوج لمن الوكيل في ضمن شيئا والعرض كان متعينا للعقد متعلق العقد به فموجب  
دفعه اليها ومثله لو كان هذا في الخلع فان الوكيل يضمن المهر واداه الى ماله او الى نفسه لم يملك في باب الخلع  
انما يرد بقبوله واداه الى نفسه يكون البطل عليه بخلاف النكاح فان النكاح بوجوب المال لنفسه ولو ان  
الوكيل بالنكاح ضمن المهر جازماته والمرء بالخيار ان يثبات اخذ الزوج وان يثبات اخذت الوكيل ولم يرجع  
الوكيل على الزوج لما ذكرنا ان امر بالنكاح لم يكن امرا بالضمين فوقع الفرق في هذا الباب بين الخلع والنكاح

من جوه

وهان لم يرد الخلع امر بالضمين والمرء بالنكاح لم يكن امرا بالضمين والثاني ان الوكيل بالنكاح اذا اضاف النكاح  
الى ماله نفسه لم يرد ان يرد له الضمان بخلافه اذا اضاف الى ما يتعين العقد مسلم الى الزوج والاضافة الى ما لا يتعين  
لم يرد له شي ولم يرد الزوج وفي باب الخلع اضافة الى ماله نفسه لم يرد له الضمان والثالث ان في باب النكاح  
اذا ضمن الوكيل المهر للمرأة بالخيار ان يثبات طابعت الزوج وان يثبات طابعت الوكيل وفي باب الخلع اذا ضمن بدل  
طالب الزوج الوكيل الوكيل يرجع على المرأة وفي هذا الفرق بعض اشكال وجوه الفرق لم يذكر في شرح  
المراجع ان سمعت الشيخ الهام يقول ان في باب الخلع الطلاق يعمى عن المال فان الطلاق قد يكون للمالك وقد يكون  
غيره وهذا هو وجه المال بوجوب الوكيل واداه الى ماله نفسه وقد وجدنا محلا ثبت عليه المال فلا يتحول  
الغيره بخلاف النكاح فانه لم يرد عن المال اما المسما اذا وجدت التسمية او مهر المثل اذا عدت التسمية  
فاذا ضمن الوكيل ما ردها من اياه الضمان لمن المهر كان في ذمه الزوج وصار الوكيل كالوكيل في الزوج خلاصا  
فالمرأة بالخيار ان يثبات طابعت المهر او ان يثبات طابعت الكفيل وحكم الصلح مردوم العبد عن ماله الخلع في جميع هذه  
الموجبه ولم يفرق بينهما القائلان للمرأة والوكيل الزوج **باب** من النكاح ايضا في تزويج المرأة على المرأة وفي الملاءمة

قال الشيخ الهام في قوله نعم اردت ان يثبت ان يفرق بين زيادة المهر قبل القبض وبين زيادته بعد القبض ويفرق بين  
حق المالك بين حقيقة المالك والاصل في الباطن في الاعان فمبني على حاله القذف ان كانا من اهل الاعان وقت القذف فلهما  
والفقد واما في قطع النسب ان كانا من اهل الاعان في وقت الوصل في وقت الفصل فلهما **واما** في احد  
الزوجين اذا ملك رقبته صاحبه او شقصا منه ففسد النكاح **واما** في النكاح من المالك عن النكاح  
ولم ينع نكاحا قدح **واما** في النكاح اذا زاد قبل القبض زيادة متصلة بدخول المهر ولم ينع التمتع  
بالطلاق قبل الدخول واذا زاد بعد القبض ان كانت منفصلة لم يدخل في المهر ومنع التمتع بالطلاق قبل الدخول  
وان كانت متصلة عند الوكيل لم ينع ومنع منع **واما** في النكاح ان المهر اذا صار مضمونا  
في يوم الزوج اعتبر قيمته وقت العقد واذا صار مضمونا في يوم المهر اعتبر قيمته يوم القبض **واما** في النكاح  
المع على المهر وعلى المكاتبه يجوز وعلى الحره لم يجوز وعلى هذه المصولة في باب النكاح اذا عرفنا هذا فنقول  
اذا تزوج امرأة فجاءت بولد فنفاه الزوج فلا ضمان في نفسها والزم الواراه ثم تزوجت المرأة بزوج اخر  
ثم ان الزوج الاول ادعى الوار الذي نفاه ببيت النسب منه وجب له عليه انه لم يرد له فانها فان جازت هذه  
المرأة بولد عند هذا الزوج الثاني فنفاه الزوج الثاني فهو على وجهين فان جازت به اقلت منها شيئا من ذلك  
ادعى الزوج الاول فانه لا ضمان له والزم الواراه ولم يقطع النسب منه واما قلنا انه لا ضمان له قد يخصص  
لمنه لو لم يبق معها علامه الزنا ولكن الولد لم يرد له اياه ولم يقطع النسب منه واما قلنا انه لا ضمان له قد يخصص



من الزوج الاول لما كذب نفسه تبين انها كانت محصنة وبارز الولد اباه فان العلق كان في وقت لم يكن المراه  
محصنة في ذلك الوقت لانه كان معها علامه الزنا وهو ولد غير نسب فكان علقها بوصف لا يفتي باللعان  
فلا يقطع النسب من الزوج اما اذا جاز به اكثر من ستة اشهر من الوقت الذي ادعى الزوج الاول  
فانه يلاعز ويقطع النسب ويلزم مولد امه لانها علقت بعد ما صارت محصنة ولم يكن معها علامه الزنا  
فاذا كان العلق في ذلك الوقت يقطع النسب باللعان اذا تزوج الرجل مكانه وجاز صداقها بما ربه عينها  
ثم تزوج امه باذن المكاتبه صكاح الامه جازي لان عكاح الامه على المكاتبه جائز ثم اذا اطلقها فلهذا على  
وجهين وكل وجه على ثلثه اوجه اما ان تزوجها قبل ان يسلمها الى المكاتبه او تزوجها بعد ما سلم اليها  
ولا تخلو اما ان تطلق المكاتبه ثم الامه او تطلق الامه ثم المكاتبه او تطلقها معا وذلك كله قبل ان يدخل واحد  
منهما اما اذا اطلق الامه ثم المكاتبه فان الامه تنصفها نصفان وعلى الزوج ربع مهر الامه وسقط ثلثه اربع  
مهرها وانما ولنا هذا لانه اذا اطلق الامه قبل ان يدخلها سقطت عنه نصف صداق الامه وبقي على  
الزوج نصف صداقها فاذا اطلق المكاتبه صارت الامه وما بقي من صداقها ستمها نصفين لان الزيادة في المهر  
قبل القبض تمنع التنصف ويسقط عن الزوج في الحاصل ثلثه اربع صدق الامه وبقي عليه ربع مهرها  
اما اذا اطلقها جميعا فالجواب هكذا لانه اذا اطلقها فقد وقع الطلاق على الامه لان الطلاق مقدم على ذلك  
فاذا وقع الطلاق على الامه سقط عن الزوج نصف صداقها والامه والنصف الباقي ستمها نصفان فالجواب  
في هذا الفصل الاول سوا اما اذا اطلق المكاتبه ثم الامه سقط عن الزوج جميع صداق الامه ولا يقع  
الطلاق على الامه لانه اذا اطلق المكاتبه صارت الامه ستمها نصفان فاذا امك الزوج نصف الامه انتقض النكاح  
بما فيها وانما سقط عنه المهر لان الفرقه جاز من قبل من له المهر وهي المكاتبه لانها تخرج من ملكها او  
ثم تدخل في ملك الزوج فصارت كجارية امته من زوج الامه قبل ان يدخلها سقطت المهر عن الزوج فان  
قبل ليس ان الطلاق من قبل الزوج فلم يجلو كان الفرقه جاز من قبله فيلزم لان الطلاق قد يسقط المهر  
وقد يسقط ان كان الطلاق بعد الدخول فلم يكن الطلاق سميما يسقط المهر لم يحاله وهو الفرقه من  
قبل الجواه وهو الزوج عن ملكها هذا كله اذا تزوج الامه قبل ان يسلمها الى المكاتبه اما اذا سلمها ثم  
تزوجها وطلق الامه ثم المكاتبه او تطلق المكاتبه ثم الامه او خالعهما معا فالجواب في هذه الفصول واحد  
والامه المكاتبه وعليها نصف قيمه الامه يوم مضت لان المهر زاده في الجارية واذا اطلقها الزاده في الامه  
ثم طلقها الزوج وليس للزوج على المهر شيئا لكن اخذ نصف قيمتها يوم دفعها اليها ولو تزوج الامه  
قبل التسليم الى المكاتبه ودخل بها ثم طلقها جميعا قبل ان يدخل المكاتبه او تطلق الامه او تطلق المكاتبه او تطلق  
المكاتبه او تطلق الامه

فالجواب في هذه الفصول واحد والزوج ملجئ ان شاء اخذ نصف الجارية وان شئت ترك الجارية واخذ من المكاتبه  
نصف قيمتها يوم دفعها اليها وهذا كله في الامه ستمها نصفان في المهر والكلها وانما قلنا ان الزوج ملجئ لانه لو  
دخلها صارت المكاتبه قابضه للامه لانه تزوجها باذنها وصارت الامه معينه لان الوطى يقض في الشخص  
في الجاه المأثرون لاجل لو اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيبا فاولاد ان يردوها ليس له ذلك بل يرضى بالعيب  
لانها صارت معينه حكمي بوطئها كذا حكمنا وكان الزوج ملجئ ان شاء رضى بالعيب وان شاء اخذ نصف  
قيمتها والمهر ستمها نصفان في الوطئ جميعا لان المهر زاد من حيث في يد الزوج قائمه حتى لا يردوها  
فقدنا او المهر على الزوج من هذا لتصير المكاتبه قابضه لها فاذا ثبت ان الصداق حدث في الزوج وجب  
ان تكون ستمها نصفان والاشكال ها هنا في موضعين احدهما ان الزوج هو الذي وطئها والنقصان حصل بوطئه  
فلاذا ثبت له الخيار والثاني انه اذا ترك الجارية واخذ نصف قيمه فقد سلطت الجارية للمراه والمهر تابع لها  
لما لم يسلم جميع المهر للمكاتبه والجواب عن الاول ان قال الوطى مباح للزوج فلا يعتبر فعله وصار  
كالنقصان الحادث باف سماويه والجواب عن الثاني ان الزيادة حدثت قبل القبض وصار كان العقد وقع على  
ذلك كله فصارت الجارية تزوجها على تلك الجارية وعلى تلك الزيادة فاذا سلمت الجارية للمكاتبه لم يلحق بالنقص  
فلم يكن في الزيادة معنى موجب التسليم للمراه تكون ستمها نصفين ولو تزوج بها ثانيا على جارية ثم تزوج  
الامه وسلم اليها ثم طلق المكاتبه فان نكاح الجارية لم ينتقض بالنقص القاضي لم ينصف الجارية او دفع للمكاتبه  
لانه اذا اطلق المكاتبه صارت نصف الامه ملكا للزوج ملكا مشتبهها لان الجارية ما دامت عند المكاتبه فهي مضمونه  
عليها فاذا ثبت ان الزوج ملكا مشتبهها فلا ينتقض النكاح المأثرون ان المكاتبه اذا اشترى امواته لم ينتقض  
النكاح لان ملك المكاتبه ملك مشتبه وليس ملك موكرا كذا حكمنا ولو طلق الجارية قبل ان يقضى القاضي له  
وبلذ دفع اليه المكاتبه وقع الطلاق عليها لان النكاح قائم ونقصه نصف الجارية فيسقط عنه  
ثلثه اربع مهرها لانه اذا اطلق المكاتبه صارت الجارية ستمها نصفين ومهرها ايضا ستمها نصفان لانه حدث  
قبل القبض فاذا اطلق الجارية نصف الباقي فيسقط عن الزوج في الحاصل ثلثه اربع المهر فان لم تطلق الجارية  
حتى يقضى القاضي لم ينصفها سقط عنه مهرها كله وكانت الجارية بينه وبين المكاتبه نصفين لان الفرقه  
جاءت من هذا الوجه بالملك جاز من قبل المراه فصارت كجارية امته من زوجها قبل ان يدخلها سقط  
عن الزوج صداقها كذا حكمنا ولو تزوج الجارية قبل ان يدفعها الى المكاتبه على ما يدعي ودخلها  
وولدت اولاد ثم طلق المكاتبه قبل ان يدخلها فلان الامه ولد للمراه وعليها نصف قيمتها يوم الدخول  
والمهر ستمها نصفان لان المكاتبه صارت قابضه الامه بدخول الزوج والمهر زاد من حيث احد ما صارت قابضه الامه



والزيادة المنقولة بعد القبض عند التقصف واما المهر بينهما فصحيح انه يجب في بد الزوج قبل  
الدخول بها وقال في الكتاب لا سبيل للزوج على الجارية ولا على ولدها ولا على مهرها فقوله لا على مهرها  
طعنا في القلم انه قول عيسى ومهر الجارية بين المكاتبة وبين الزوج نصفان ولو تزوج مكاتبة على جارية  
ودفع اليها ثم طلق المكاتبة ولم يقض القاضي لم ينصف الجارية ولم تسلم اليه المكاتبة حتى تزوجها باذن  
المكاتبة فالنكاح باطل منه ملك الجارية ملكا مستتبها وملك المكاتبة منع ابتداء العقد وبطل العقد  
للتقدم وان شئت قلت ثبت له حق الملك وحق الملك يمنع ابتداء العقد وبطل نكاحا قد صح ولو كان  
تزوجها اولا بعد ما دفع اليها ثم طلق المكاتبة لم يقض النكاح لم يمت له حق الملك فلا يبطل نكاحا قد صح  
وضرب لهذا المثله في الاصل قال لو ان رجلا اشترى جارية من رجل فلام ولم يدفع اليه الغلام حتى ملك  
الغلام انقض البيع في الجارية فلو اراد ان يزوجه من يابعه لم يجوز ولو كان تزوجها قبل ملك الغلام  
لم يبطل النكاح بموت الغلام ما لم يقض القاضي او يسلم اليه وكذلك اذا اشترى جارية شرافا سدا ثم تزوجها  
من البايع جاز النكاح فاذا مات البايع لم يبطل النكاح ولو اراد ان يزوجه منه حق ما كان البايع ثم اراد ان يزوجه  
من اول البايع لم يجوز وكذلك اذا تزوج مكاتبة ابوه لم يفسد النكاح ولو اراد ان يزوجه مكاتبة  
ابيه بعد ما مات ابوه لم يجوز وكذلك لو تزوج امه ثم اشترى مكاتبة لم يفسد النكاح سمها ولو ان المولى  
طلقها بطلت منه بغير ما اشترى المكاتب ثم اراد ان تزوجه بطلت منه بغير النكاح ولو تزوجها  
كلها على سبيل الاستشفاء وكذلك المكاتب اذا تزوج بنت مولا ثم مات المولى لم يفسد النكاح ولو تزوجها  
بعد موت السيد لم يجوز للنكاح وكذلك المكاتب اذا تزوج امه نفسه لم يجوز ولو تزوج امه انسان ثم اشترى  
لم يفسد النكاح بينهما وهاتان المسلتتان لم يذكرهما هاهنا فنثبت بهذا كلام ان الملك المستتب منع ابتداء النكاح  
ولا يبطل نكاحا قد صح وهذا من حاله البقا اليس من حاله الميراث المترى انه لو سبقه المحدث في الصلوة  
لم يفسد الصلوة ولو شرع في الصلوة وهو محدث لم يجوز صلواته وهذا كالم لحفي وهو ان في حاله الميراث المحدث  
والشبهة وقع في عدم العقد فلا يبيح بالشك في حاله البقا ان وقع الشك في الزوال فالزوال بالشك والتمسك  
**ان النكاح ايضا ما يستلزم الصداق وما يزيد** قال الشيخ الامام رضي الله عنه  
اورد الباب لفرق بين الاختلاف في القيمة وبين الاختلاف في القدر اذا وقع الاختلاف في القيمة او المهر  
فالقول قول الزوج بالانفاق واذا وقع الاختلاف في قدر المهر فعلى المختلف عند اي حصة محمد القول قول  
المرأة الزمان مهر مثله وعند اي يوف القول قول الزوج في الزوال والتمسك في الزوال بالشك والتمسك في الزوال  
اختلاف معروف **والاصح** هذا الباب ان المضمون بالعقد معتبر قيمته يوم العقد والمضمون بالقبض معتبر  
يوم القبض

**والاصح** ان الوزن في الوزنيات فيما في تبعضه مضمونه عن القيمة وفيما ليس فيه تبعضه مضمونه عبارة  
عن القدر والوزن في المذروعات عبارة عن الصفة من الارح سبي عن طول الثوب وعرضه وذلك  
منه للثوب اذا عرفنا هذا فنقول بطل تزوج امرأه على ثوب يساوي عشرة دراهم ثم انقضت قيمته  
حتى صارت تساوي ثمانية دراهم فلها الثوب لا غير ذلك العقد قد صح على ذلك الثوب ثم التسمية في وقت  
العقد ووقت العقد كانت التسمية صحيحة ولو تزوجها على ثوب يساوي ثمانية دراهم فلم يقضه حتى صار  
عالي يساوي عشرة دراهم فلها ان يقض الثوب زيادة درهمين لان التسمية مارة من العشرة تسمية العشرة  
عند اتمامها رجة المهر عليه وفي قولنا قولها مهر المثل والاختلاف في مقدار الثوب وقت العقد كانت ثمانية  
معتبر قيمته يوم العقد واعتبر ما بعده استنبه في الكتاب وقال المولى انه لو تزوجها على ثوب قيمته  
مايه درهم فلم يقضه حتى عفن فغير منه ولم يبرئ منه وصار حال يساوي خمسة دراهم فالمرأة بالخيار ان  
تأخذ الثوب او شيئا لها غير ذلك وان شئت اخذت قيمته يوم تزوجها فان اختارت اخذه وقيمته  
خمس دراهم لم يكن لها الا ذلك استدراك نقصان العين على نقصان السعر ان الفرق بينهما من وجه اخر ان في باب  
نقصان السعر خيار المرأة وفي نقصان العين لها الخيار ووجه الفرق ان في باب نقصان السعر الثوب على حاله  
لم يغير واما ذلك مطلقا بالناس وتراضيه وامطلاحهم وتراضيه لم يجوز على الزوج وفي نقصان  
العين امر المعقود عليه فكان لها الخيار ولو تزوج امرأه على ثوب يساوي عشرة دراهم فصارت قيمته ثوب  
ثمانية دراهم وقيمتها ثوب ثمانية دراهم او غير ثوبها بغير ثوبها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فعليه ان يرد نصف القيمة  
يوم القبض وهو عشرة دراهم لم يمت له دخل في ثوب المرأة بالقبض معتبر قيمته يوم القبض وكذلك وانقص  
الثوب حتى صار حال يساوي خمسة دراهم ثم قبضه وهاك في غيرها او كان النقصان في العين فاختارت اخذه  
وقيمتها خمسة دراهم ثم هلك في يدها لم يمت له ثوبها او كان النقصان في العين فاختارت اخذه  
صار مضمونا عليها بالقبض معتبر قيمته في ذلك الوقت ولو تزوج امرأه على ثوب يساوي عشرة دراهم ثم مات المهر فقل  
الزوج كانت قيمته القدر ثم وقالت للمرأة كانت قيمته الف درهم فالقول قول الزوج في قولهم جميعا في العقد  
للزوجة اما اذا اقامت البينة على ما تدعي من الفضل مما تصارفا على المهر واخفا في القيمة فالمرأة لو عت  
زيادة في القيمة والزوج منكر فالقول قولهم مع يمينه وعلى المرأة البينة ولو قال الزوج تزوجتني على مهر  
المسود وقيمتها الف درهم وقد مات وقالت للمرأة تزوجتني على مهر المسود وقيمتها الف درهم فقلت  
والقول قول المرأة والمقدار مهر مثالي على اختلاف في ثوبها المثل في المعقود عليه فصار في الاتفاق الزوج  
تزوجتك على الف درهم وقالت هي لم تزوجتني على الف درهم ولو تزوجها على ثوب خمر قيمته ثوب ثوب







مقام الموكلة في هذه المسائل فكذلك الاول يقوم مقام المهر ولو ان مقتوها لم يرجح صحتها ووجه ابوه  
امراه وهما نصرانيان فاسلمت المراه فان والزوج يعرض عليه الاسلام ان اسلم والفرق بين  
المعتوه وبين امراته انه لا يتوقع اسلامه بنفسه اذ اسلم عاينه بل يتقرب اليها فيقوم اسلام ابوه  
مقام اسلامه والفرق بينهما حتى لا يبقى المسلم تحت ذاك الكافر والصحيح يرجح اسلامه بنفسه لان  
عاينه يتقرب اليها فان كان الوالدان قد ماتا جعل وصيه خصما خاصا عنه ويفرق بينهما لانه لم يرجح منه  
للاسلام ولا اسلامه من يقوم مقامه واو وجدت المراه زوجها عتيقا والزواج معتوه فالقاضي له ان يكره  
بخاصة عنه ان لم يكن له والد ولو وجد ولو وصي ثم يوجله سنه كما في غنى المعتوه خلاف ما اذا وجدت زوجها  
عتيقا وهو صغير لم يفرق بينهما حتى يدرى ويوجله سنه بعد ذلك لان الصغير بائع من الوصول اليها  
اما العتمة وفرض ما قدمه فوجله هناك في الحال ولا يوجله هاهنا ولو ان رجلا قد ذف امراته فلا عني القاضي بينهما  
قلما فرغ من اللعان فلم يفرق القاضي بينهما حتى صار احدهما معتوها فان القاضي يفرق بينهما ولا ينتظر  
لانهما لو كانا عاقلين لم يحتاج الى كلامهما بل يفرق بينهما فذلك اذا صار احدهما معتوها المتزوي بينهما ولو  
من اللعان وطلب من القاضي ان لا يفرق بينهما لم يلتفت الى كلامهما ويفرق بينهما وهذا لما لو قلنا بان  
لم يفرق بينهما اول الزوج فيبقى فيقدفها مرة اخرى فمختصان في القاص اخر يلاعن سنها وارجعوا الى بل لا عن  
بين الزوجين مرة واحدة وبهذا على المحدث رحمه الله في المصل ولو ان القاضي لم يفرق بينهما حتى زنت المراه  
لم يفرق سنها وكذلك لو وجد الرجل القذف او ضربته هي جاز القذف لم يفرق سنها لانهما ما راعا حال توقع سنها  
اللعان مرة اخرى الدليل على الفرق سنها انه لو فرق سنها ثم صادف المراه معتوه لم يجوز لها ان تزني ولو زنت  
او ضربت يد القذف او ضربت الرجل القذف كان له ان تزوجه في قول الحنفية ومحمد بن حنبل في قول النكاح ولو زنت  
من اهل اللعان وهما لم يخرجوا من اهل اللعان ولو اتعتن الرجل لم يكتنعن المراه حتى صار الرجل معتوها  
فان القاضي يفرق سنها ولو اسر المراه باللعان لم يفرق حكمه والمكلم لا يصح له الخضم والزوج ليس بمقاضيها اذا  
صار معتوها ولو اتعتنا جميعا ثم وجدت المراه او الرجل وكلاهما بالفرقة وغاب فرق القاضي سنها لان الوكيل قائم  
مقام الموكلة ولو ان سلمات زوج صبويه مسلمة زوجها ابوها ثم ان ابويها ارتدا عن الاسلام فان الصبية لم يبين عن  
زوجها ويبيح عليها اذا ماتت لانها كانت مسلمة قبل ارتداد ابويها فلا حكم بزوال الاسلام عنها مادامت  
عقلها من علقها بالاسلام باقية وهما هنا العاقلة باقية وهي دار الاسلام فان الدار بعد اسلام الاسلام فلو ان  
ابويها من علقها بالاسلام باقية وهما هنا العاقلة باقية وهي دار الاسلام فان الدار بعد اسلام الاسلام فلو ان  
ابويها من علقها بالاسلام باقية وهما هنا العاقلة باقية وهي دار الاسلام فان الدار بعد اسلام الاسلام فلو ان  
ابويها من علقها بالاسلام باقية وهما هنا العاقلة باقية وهي دار الاسلام فان الدار بعد اسلام الاسلام فلو ان

ثم ان الملبس بحق الصبي به الحرب لم يبين من زوجها وان كانت في دار الحرب ولا تصير الصبية مكرهه سوامات  
اسلمة او ماتت بعد ما اتت من الملبس حيث ماتت في دار الاسلام فالاولى على حكمها ولا تصير مكرهه  
لحق الملبس به في الحرب ولو ان مسلما كبيراً تزوج نصرانية صغيرة ثم ان ابويها تجسدا وقعت الفرقة بين الصبي  
ومن زوجها لهما ماتت تبعاً لهما في حق التجسس والدار ليست بدار انصاري فلم يبق ثبوت انصاريه ولو تجسس  
لدارها ولم يخرج عن نصرانيته وقد ماتت ابويها قالوا لو على دين انصاري لانه تابع لدين ابويها ثم فرج على  
هذا الكتاب وقال الصبي انا تجسس ابوها فارتد مسلم ان من زوجها لم يجر ولا يوكلا في حنبل لانها صادفت  
بجوسيه تبعاً له الصبي اذ ارتد ابوها فزوجها القاضي من مسلم او وخرجها من النكاح لانها مسلمة تبعاً  
لدار فان الدار دار الاسلام المتزوي ان صبيها لو سببت من دار الحرب فليس معها ابوها او لدارها كانت مسلمة  
بالدار حتى لو ماتت يبيح عليها ولو كانت للمراه معتوه ولها زوج فان ارتد ابوها وهي في دار الاسلام لم يبين من  
لما ذكر في الصبي ولو ارتد ابوانا وحققا بالمعتوه به في الحرب فهو على وجهين اذ ركت وهي معتوه صارت مكرهه  
تبعاً لابيها لان حكمها حكم الصغيره وان ادركت وهي عاقلة صارت مسلمة بنفسها فارتد ابوها لم يبطال اسلامها  
بنفسها وكذلك الصبي اذ اعتنق الاسلام ووصفته ثم صادف معتوه فهو على هذا ولو ان مسلماً تزوج نصرانية  
صغيرة لهما ابوان نصرانيان فكل من الصبيبه وهي لم تعقل النصرانية ولم ديناً من الدين فالنكاح بينهما وبين زوجها  
باطل لان النكاح مبناه على الدين فان لم يكن لها دين فلا نكاح سنها وكذلك لو تزوج صبيبه مسلمة فادركت صبيبه  
وهي عاقلة وهي لم تصف الاسلام ولم تعرفه فانما يبين من زوجها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله قد شرط شرطين  
ان تصف الاسلام وان تعرفه وكبير من الناس لو طلب منه وصف الاسلام لم يمكنه ان يصف لكن اذا وصفه الاسلام  
من لدارها وهي تعرف ذلك فالنكاح سنها على حاله ولو كانت عاقله او وصف بين يديها بقول اعرف ذلك تبين  
من زوجها لانهما دينها ولم يله ولم يجوز النكاح لان كون لها دين اوله ولم يسهلها في المسلمين جميعاً اذا  
كانت غير مدخولة في الفرقة ماتت من قبلها وان كان الزوج دخلها في حال الصغر قلنا المهر المسلمان  
النكاح كان جائز في المصل ولو ان هذه الصبيبه قد عقلت ولكنها لا تعرف الاسلام لم يبين من زوجها لانها مسلمة  
باسلام ابويها وكذلك اذ عقلت وهي تصف النصرانية لم يبين من زوجها لم يبيح في النصرانية ولو ان  
هذه النصرانية بعد ما عقلت وصفت المجوسيه ورائت بها بان من زوجها في قول الحنفية ومحمد بن حنبل في قول  
ابن حنبل في هذه المسئلة فرج مسئلة اخرى وهي ان ارتد النكاحي كونه اذ ارتد عنها وعنده كون ارتد انما اعلم عليه  
الاصلاح في هذا الباب ان القضاء على الغائب قصداً لم يجوز له اذا كان متصلاً بالقضاء على الحاضر فيزيد قضاءه على الغائب

**باب ما يقع عليه البيه بان المراه والزواج الذي يفرق بين المراه وزوجها قال الشيخ الامام**  
الاصلاح في هذا الباب ان القضاء على الغائب قصداً لم يجوز له اذا كان متصلاً بالقضاء على الحاضر فيزيد قضاءه على الغائب



اذا ادعى رجل نكاح امرأه وانكرت المرأة فاقام عليها البينة انه تزوجها واقامت المرأة البينة  
انه تزوجها قبل ان يتزوجها وادعت ابطال نكاح نفسه بنكاح الغايبة في قول الحنفية لا تقبل  
ببينة وتقبل بينة الزوج ويقضي نكاح الحاضرة وفي قول ابو يوسف وعمر بن قيس في الميقاتين جديدا  
حتى حضر القاضي ان انكرت دعوى الحاضرة بقبول بينة الزوج وادعت النكاح واقامت البينة  
نقض بنكاحها وبطلت بينة الزوج وقال بعض الناس بقبول بينة المرأة ويقضي بنكاح الغايبة  
وبطل نكاح الحاضرة وروي عن ابى يوسف انه قال يقضي بنكاح الحاضرة وبطل بنكاح الغايبة دليل  
بمحنيهم وذلك لان بينة المرأة قامت بخبر الخصم عن الغايبة لم يוכל الحاضرة باثبات نكاحها وبينة  
الزوج قامت عن خصم حاضرها كانت ببينة اولي القول من بينة المرأة وهذا كما قالوا في رجل مات وترك  
جارية لها ولدا فقامت البينة ان هذا الولد من المولى واقامت الورثة البينة ان الولد من زوج كان زوجها  
المولى والزوجه غايبة فبينت الماه او بالقبول من بينة الورثة لهذا المحنى كذلك ها هنا ابو يوسف وعمر بن قيس  
يقولان بان الباب باب الفروع وفي الفروع يؤخذ بالاحتياط فلو قلنا بينة الزوج وفضينا بالنكاح فاذا  
حضرت الغايبة واقامت البينة على نكاحها تبين ان نكاح الحاضرة كان باطلا هو جرحا لخطا في ذلك  
وتوقف البينتان الماتري من المرأة اذا دعت الحرة على زوجها واقامت شاهدين ولم يركبا بعد حال  
من الزوج وبين المرأة وكذلك اذا قامت شاهدا واحدا دعت ان الشاهد الحرة في المصداق حال  
بينهما في الموضع الذي شهد شاهدان عدل من اولي الحال بينهما اما بعض الناس يشترى بان الحاضرة  
قصدت ابطال نكاح نفسه ولم تستعمل الا ذلك الاثبات بنكاح الغايبة والقضاء على الغايبة اذا كان  
متصلا بحق الحاضر يجوز وان لم يكن كذلك الماتري انه لو كانت دارا في يد رجل ادعى ان هذه الدار دارك اشترتها  
من فلان الغايبة وقال لغيرها ملكي فاقام المدعي البينة بنقض الدار له على الغايبة وان كان البايع غايبا  
وكذلك اذا ادعى بينة على غايبة وادعى الحاضر كفيدها واقام البينة على ذلك فان القاضي يقضي بالدين في ذلك  
لو ان عبدا قد دفع رجلا ثم ادعى العبدان مولاه اعتقه والمولى غايب فالقاضي يعتقه اذا ثبت الحق على  
الحاضر وهو ايجاب الحد عليه كذلك ها هنا والجواب قلنا انما نقضي على الغايبة اذا كان القضاء على الغايبة  
هو القضاء على الحاضر وفي مسألة الشري ثبت ازالة ملك الغايبة وفيه ان ملك الحاضر ايضا وفي الكفاية  
اثبت الدين على الغايبة وذلك لان دين ثبت على الحاضر ايضا وفي الحق القضاء بالحق قضاء على كافة الناس  
اما هنا نقضي على الغايبة بالنكاح وفي ذلك ابطال نكاح الحاضرة فهذا القضاء خلاف ذلك القضاء  
وجده رعايه او وفان في البينة محسن ادهى على الغايبة وهو النكاح والمخير الحاضر وهو بطلان

فقبلت نفسها في حق نفسها ولم تقبل في حق غيرها وهذا كما توافقنا وكان جلا بان نكاح امرأته او عبده من موهبة  
او موهبة فاقامت المرأة البينة او العبدان الزوج طلقها او اعتقه المولى قبل بينة في حق ابطال حق الوكيل ولا تقبل  
في اثبات الحق والطلاق كذلك ها هنا والذي قاله ابو حنيفة هو القياس والذي قاله ابو يوسف وعمر بن قيس هو الاستحسان  
ولو اقامت المرأة البينة على اقرار الزوج انه قد تزوجها واختها وهي غايبة والزوجه منكرو هذا المولى وسوا على الاختلاف  
الذي ذكرنا ومعنى قوله في الكتاب هذا المولى سوا على ما وصفت لك قوله في كل واحد منهم قوله على ما وصفت  
من الاختلاف ولو اقر الزوج ان الغايبة كانت امرأته فاقراه جائز لم يقر على نفسه واقراه على نفسه صحيح جائز  
لم يمتعه فيه ثم يسأل الزوج هل كانت بينك وبين الغايبة فرقة فان قال لم يكن بيننا فرقة فرق بينهما يعني  
بينه وبين الحاضرة لم يقر بفساد نكاحها وان قال قد طلقته واخبرني قد يقضت عدتها بنكاح الحاضرة  
جائز لم يفسد بفساد نكاحها فان حضرت الغايبة وانكرت الطلاق يقع الطلاق عليها باقرار الزوج وعليها  
العدة منذ اقرار الزوج بالطلاق ولها النفقة والسكنى ولكن نكاح الحاضرة لم يفسد لم يمتنع في كلام الغايبة معنيين  
احدهما وجوب النفقة والسكنى والمخير طلاق نكاح الحاضرة والقول قولها في النفقة والسكنى لم نعرفنا ان النفقة  
والسكنى واجبهما فالقول قولها حتى لم يفسد نكاحها ذلك وفي ابطال نكاح الحاضرة لم يصدق هذا كما قالوا اذا قال  
الرجل امرأته اذا حضرت فانت طالق وقيل انه معك قالت حضرت وكذبها الزوج يقع الطلاق عليها ولا يقع على  
ما جرت به عادتها ولو ان الغايبة جات بولدين مستنيين منذ اقرار الزوج بطلانها بدت النسب منه وبطل نكاح  
الحاضرة لم يمتنع اذا جات بولد فقد طهر الفراش بينهما وبين الزوج باليقين او بالنسب لم يثبت له بالفراش ولو قلنا  
انه لم يفسد نكاح الحاضرة يكون ذلك جرحا بين الختيم في فراش واحد وهذا يجوز بخلاف النفقة والسكنى فانه  
ليس في ايجابها اثبات الفراش ولم يمتنع ان عرف كونهما معتد بقوله ولا يصدق في ابطال حق غيره انما  
ها هنا طهر الفراش مشاعره وعيانه استشهد به القياس مسلمة قال الماتري ان الرجل اذا قال امرأته ثم قال  
اخبرتني ان عدتها قد انقضت وذلك في مده سقضي في مثلها العدة وكذا يتم المرأة حاله ان تزوج اختها واربعها  
سواها ولها النفقة والسكنى فلو جات بوار بنت النسب من الزوج وبطل نكاح اختها واربع سواها لم يمتنع  
فطهر لها الفراش سقير كذلك ها هنا ولو ان رجلا ادعى على امرأته نكاحا واقام البينة على ذلك واقامت المرأة  
البينة انه تزوجها او ابنتها قبل تزوجها فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الختيم وكذلك لو اقامت البينة  
على اقراره بنكاح المأمة فانه لم يفسد نكاح الحاضرة لجواز ان المأمة كانت امرأته ثم طلقها قبل ان يدخل بها ثم تزوج  
هذه الحاضرة ولو اقامت البينة على اقراره بنكاح ابنتها ففرق بينه وبين الحاضرة لم يمتنع اقراره  
بحرمه بغيره واقراه على نفسه جائز وهذا بخلاف ما اذا اقامت البينة على اصل نكاح البنت فان القاضي

في كل واحد منهم قوله على ما وصفت



ليس من البين على نكاح البنت لانه محتاج الى ان يقضى بنكاح الغايبه والقاضي لا يقضى بالنكاح على الغايبه  
والما هنا البين قامت على اقراره فكون على اقراره على نفسه خاصة ولا يتصور الى غيره فيفسد نكاح الحاضر  
ولا يصدق على نكاح الغايبه ولو اقامت البين انه تزوج امها او ابنتها ودخل بها ففرق بينه وبين الحاضر لانه  
اذا ثبتت اقراره بالدخول فقد اثبتت اقراره بالحرم الموبده واقراره بالحرم على نفسه جائز ولا يكون وهذا  
اثبات النكاح على الغايبه وكذلك لو اقامت البين على اصل النكاح والدخول بغيره وبين الحاضر وانما  
يقع الفرق بينهما بشهادة الشهود على الدخول على النكاح من شهادة الشهود على النكاح حق لزوم الغايبه  
فلا يقضى به والشهادة على الدخول ليس فيها حق لزوم الغايبه وانما فيه حق الحاضر والغايبه جميعا فاما حق  
الحاضر فهو بطلان النكاح وحق الغايبه المهر ان شئت اخذت المهر وان شئت تركته بخلاف ما اذا اقامت البين  
على اصل النكاح دون الدخول لم يثبت حق على الغايبه فلا يقضى به وكذلك لو شهد انه تزوج الغايبه وقبلها  
او لم يمسها لشهوه او جامعها فما دون الفرج او شهد واعلى اقراره بذلك بغير منهما واثبت به نكاح الغايبه  
فصارت حرة المسلم في الحاضر على ما ثبت مراتب اذا اقامت البين على النكاح لم يقبل سواء اقامت البين على  
نكاح البنت او نكاح المم لما ذكرنا ان في اثبات نكاح الغايبه وفيه قضاء على الغايبه واذا اقامت البين على  
اقراره بالتزويج والدخول او اقامت البين على الدخول خاصة او اقامت البين على النكاح او اقامت البين على  
النكاح والدخول فانه قبلها لشهوه او لم يمسها لشهوه واثبتت البين سواء شهد واعلى نكاح المم او البنت  
لما اذا اقامت البين على اقراره بالنكاح دون الدخول فان الشهادة على البنت تعبد على المم لم يقبل لان اقراره  
بنكاح البنت اقرار بحرم موبده لان مجرد نكاح البنت يوجب حرم المم اما مجرد نكاح المم لم يوجب  
تحريم البنت فله شهد واعلى اقراره بحرم موبده ولو ان رجلا تزوج امه ثم اقر بوجوه ذلك فلا نكاح  
رجل قبل وطلقا في انقضى عند ذلك تزوجته فقالت المرأة صدقت ان فلانا تزوجني لكن ما طلقني  
وانا امراته في الحال فان القول قول الزوج ولا تصدق المرأة على ضار النكاح لان اقرارها على النكاح دليل  
على جوازها فان الظاهر ان المتعاقدين يقصدان عقدا صحيحا ولا يقصدان عقدا فاسدا المتزويج رجلا ولو  
عبد رجلا ثم قال بعت غير امره او العبد اذ ابيع شيئا ثم قال انما محجور لم ينفذ الى قولها والبيع بينهما باطل  
لانه محض المولى او الموكلة كذلك هاهنا النكاح بينهما صحيح فله حضر الزوج الغايبه فاذا حضره خوانش  
اوجه اما ان ينكر النكاح والطلاق جميعا او يقبل النكاح وينكر الطلاق او يقرهما جميعا اما اذا انكر  
النكاح والطلاق جميعا فالنكاح بينهما على حاله لم يفسد لانه لم يظهر لها زوج اما اذا اقر بالنكاح وانكر  
الطلاق فالقول قولها في النكاح والطلاق والمرأة امراته وبقولها بين الزوج والحاضر نكاح الحاضر

قد ظهر بتصادم جميعا ولم يظهر الطلاق فكانت امراته فان كان الزوج قريبا فلا تقرب من الواحدة حتى سقطت عرتها  
لانه وطئها بالشبهة هذا اذا صدق المولى الزوج المولى اما اذا كذبت والكاذب نكاحه فالحكم امراه للمهر لانهما لم  
يصدقان عليها ولم يطل نكاح الحاضر باقراره انه كان لها زوج قبله لم يزوج ان تزوجها بعد انقضاء العدة انما  
اذا اقر بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة كما نزع الزوج الحاضر وقالت المرأة لم يطلقني مستصوبا كان الزوج والحاضر  
في الحال وبقولها بين الحاضر من الزوج لما اقر بالنكاح صارت امراته فلا يصدق على طلاق ما في الشبهة  
فوقه الطلاق في الحال وجبت العدة من ذلك الوقت وتبين انه كان تزوج مستصوبا الخبر وليس هذا المستصوب  
المولى ان العدة يجب عليها ونكاح الحاضر على حاله والفرق بينهما ان هناك الطلاق بيد الزوج قاله قول  
انه كان مطلقا فصار يبرح الى نفسه ونكاح الحاضر من حقه وانما يطل نكاحا امها هاهنا الطلاق باق بمهر هذا  
الزوج وانما كان يبرح به فلا يصدق الغايبه في حق غيره فيجعل كانه طاقا في الحال وله هنا طهر عده الاخت  
وهاهنا طهرت عده نفسها وامر عده الاخت ليس من امر عده نفسها فان العدة اختلقت في فساد نكاح الاخت  
في عده الاخت فاذا اشبهت المهر بطل نكاح اختها واجمع المسلمون ان نكاح المرأة في عده لا يجوز وان طهرت  
لم يفرق بينهما في المعنى وان كان بينهما فرق في الظاهر لان في تلك المسألة تصدق المرأة في حق نفسها خاصة وهو المتقدم  
والسكوت وهما ايضا في صدقته في حق نفسها وهما في نكاح الزوج ولو ان اقرانها زوج اخر  
قبلي فطلقها ولم يسم الزوج وقالت المرأة لم يطلقني فالقول قول الزوج للمعنى الذي ذكرنا فلو جاز رجل وقال ان  
زوجها تزوجتها قبل ذلك وقالت المرأة الذي اقررت بنكاحه هذا وانكرها الزوج فالقول قول الزوج لانه لم يبرح  
بغيره بقا باقراره فانه اقر بالنكاح لم ينس ان محجورا في قولها وانما هو امره اذا اقر بالزواج الحاضر هذا الزوج  
ليس له ذلك في قولها حصة من المم لان من سلم انه لم يمسها في النكاح وفي قولها في عده ان خلاف الزوج الحاضر  
بالعده ما يعلم ان قد تزوجتها قبل ذلك لان خلاف يري وان تلك الفرق بينهما بحق بينها وبين الحاضر وهي امره الغايبه  
ولو انكرت المرأة ايضا هذا الغايبه فله ان يمسها في المم ليس له ذلك لم يخالف الزوج على علمه فان كل من البين  
فلم ان خالف المرأة فاذا انكثت عن امره يقضى بنكاحه وكذلك لو تزوج امره ونكاح امره ان قد تزوجها  
وبعد هذا الزوج ليس له ان يخالف المرأة بالمخالف الزوج المم في الذي ذكرنا وهذا قياس قول الحنفية وهو ليس  
لهذا القصد في الكذب لكن اخذوا ذلك في السنن الفقهاء قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا تزوج رجل  
امرأة على عيب والعبد ابو المراه جاز النكاح وعقب العبد في الحال فله ان يمسها في المم بعد النكاح فان جاز رجل  
واقام البين انه عبده فان القاضي يقضى بالعبد المستحق وتبين انه لم يمسها في المم وان كان الزوج في  
اشبه هذا العبد فهو على وجهين اما ان يقضى القاضي بالقيمة على الزوج او لم يقضى اما ان يشترط في القاضي

عائشة



ليس صحيحا البتة على نكاح البتة لانه محتاج الى ان يقضى بنكاح الغايبة والقاضي لا يقضى بالنكاح على الغايبة  
ولها ما عدا البينة قامت على اقراره فكون على اقراره على نفسه خاصة ولم يتصور الخبير فيفسد نكاح الملقح  
ولا يصدق على نكاح الغايبة ولو اقامت البينة انه تزوج منها او ابنتها ودخل بها بغير بينة وبين الحاضر لانه  
اذا ثبتت اقراره بالدخول فقد اثبتت اقراره بالحرم الموبده واقراره بالحرم على نفسه جائز ولا يكون في هذا  
اثبات النكاح على الغايبة وكذلك لو اقامت البينة على اصل النكاح والدخول بغير بينة وبين الحاضر وانما  
يقع القوم بينهما بشهادة الشهود على الدخول على النكاح لم يشهدوا الشهادة على النكاح حق بلزم الغايبة  
فلا يقضى به والشهادة على الدخول ليس بها حق بلزم الغايبة وانما فيه حق الحاضر والغايبة جميعا فاما حق  
الحاضر فهو ابطال النكاح وحق الغايبة المهر ان شئت اخذت المهر وان شئت تركته خلاف ما اذا اقامت البينة  
على اصل النكاح دون الدخول لان في اثبات حق على الغايبة فلا يقضى به وكذلك لو شهد انه تزوج الغايبة وقبلها  
او سلمها لشهوده او جاورها فمادون الفرج او شهدوا على اقراره بذلك بغير بينة وبينه في نكاح الغايبة  
فصارت هذه المسألة في الحاصل على ما ثبت مراتب اذا قامت البينة على النكاح لم يقبل سواء قامت البينة على  
نكاح البتة او نكاح المم لما ذكرنا ان في اثبات نكاح الغايبة وفيه قضاء على الغايبة واوقامت البينة على  
اقراره بالتزويج والدخول او اقامت البينة على اقراره اخصا او اقامت البينة على النكاح او اقامت البينة على  
النكاح والدخول فانه قبلها لشهوده او سلمها لشهوده فثبتت البينة سواء شهدوا على نكاح المم او البتة  
اما اذا قامت البينة على اقراره بالنكاح دون الوطى فان الشهادة على البتة تقبل وعلى المم لم تقبل لان اقراره  
بنكاح البتة اقراره بحرم موبده لم يجز نكاح البتة بوجوب حرم المم اما مجز نكاح المم لم يوجب  
نكاح البتة فلم يشهدوا على اقراره بحرم موبده ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم اقر بعد ذلك فلا كان  
زوجا قبل وطئها فكذلك انقضت عدته وتزوجت فكانت المرأة صدقت ان فلانا تزوجني لكن ما طلقني  
وانا امراته في الحال فان القول قول الزوج ولم تصدق المرأة على فساد النكاح لم يزد اقامتها على النكاح دليل  
على جوازه فان الظاهر ان المتعاقدين يقصدان عقدا صحيحا ولم يقصدان عقدا فاسدا لهذا ان نكاحا دليل  
عبد رجلا ثم قال بعت بغير امره او العبد اذا اباح شيئا ثم قال انما يجوز له ان يملك في البيع بينهما  
المعسر المولى او الموكلة كذلك هذا النكاح بينهما صحيح فلم يحضر الزوج الغايبة فاذا حضره غوان  
اوجه اما ان ينكر النكاح والطلاق جميعا او يقر بالنكاح وينكر الطلاق او يقر بهما جميعا اما اذا انكر  
النكاح والطلاق جميعا فالتكاح بينهما على حاله لم يضره اقراره اما اذا اقر بالنكاح وانكر  
الطلاق فالقول قول الزوج في انكار الطلاق والمرأة امراته وتفرق بينهما وبين الزوج الحاضر في نكاح الحاضر

قد ظهر بتصادقهم جميعا ولم يظهر الطلاق وكانت امراته فان كان الزوج قرضا المملوك في حقه فمقتضى  
لانه وطئها بالشبهة هذا اذا صدق المرأة الزوج المملوك اما اذا كذبته والكذب نكاح فالحال امره المملوك لانه  
صدقان عليها واطسطل نكاح الحاضر باقراره انه كان لها زوج قبله لم يضره انه تزوج بها بعد انقضائه امره اما  
اذا اقر بالنكاح والطلاق وانقضاه بعد كذا زوج الزوج الحاضر وقالت المرأة لم يطلقني مطلقا في الزوجين  
في الحال وتفرق بينهما وبين الحاضر لم يضر الزوج لما اقر بالنكاح فصارت امراته فلا يصدق على طلاق ما في النكاح  
فوقع الطلاق في الحال وجبت العدة من ذلك الوقت وتبين انه كان تزوج من غيره وليس هذا كالمسألة  
المروا ان امره يجب عليها ونكاح الحاضر على حاله والفرق بينهما ان هذا في بيد الزوج فالقول قول  
انه كان مطلقا فاما يرجع الى نفسه ونكاح الحاضر من حقه فلا يطل نكاحها اما ما هنا الطلاق لم يكن بهذا  
الزوج وانما كان يرد عده ولا يصدق الغايبة في حق غيره فجعل كانه مطلقا في الحال ولم يضره ان كان مطلقا  
وما هنا فظهرت عده نفسها وامر عده الممخت ايسر من امر عده نفسها فان العلم اختلافوا في فساد نكاح الممخت  
في حق الممخت فانما اشتبه الممخت بطلان نكاح اختها واجمع المسلمون ان نكاح المرأة في عدتها لم يجز وان شئت  
لم يفرق بينهما في المعنى وان كان بينهما فرق في الظاهر لم يضر ذلك المسألة تصدق المرأة في حق نفسها حاصره وهو التقدير  
والسكوت وهذا ايضا ومصدق في حق نفسها وهو ان نكاح الزوج ولو ان الزوج اقر ان لها زوجا آخر  
قبل فطلقها ولم يسم الزوج وقالت المرأة لم يطلقني فالقول قول الزوج للمعنى الذي ذكرنا فلو جاز رجل وقال ان  
زوجها تزوجت قبل ذلك وقالت المرأة الذي اقرت به فالحال هذا وانكرت الزوج فالقول قول الزوج لم يضر  
لم يضره اقراره فانه اقر بالنكاح لم ينس ان يجوز والمقر ان ينس ان يجوز فلو اقرت المرأة ان يكون هذا الزوج  
ليس هو ذلك قولها حسمه من امره لم ينس ان ينس في النكاح وفي قولها ان يكون هذا الزوج الحاضر  
بالعلم لا ما علم ان قد تزوجت قبل ذلك بخلاف يروي ان تلك بغير بينة بينها وبين الحاضر وهي امره الغايبة  
ولو انكرت المرأة ايضا لهذا الغايبة فلو اقرت المرأة ليس ذلك على خلاف الزوج على علمه فان قال الزوج  
فلم انكح المرأة فاذا انكحت عن غيري يقضى بنكاحه وكذلك كذا في نكاح امره ولها زوج انه قد تزوجها  
وبهذا الزوج ليس له ان يحلف للمرأة انه يحلف الزوج للمعنى الذي ذكرنا وهذا في قول من يوجب حرمه وليس  
لهذا الفصل رواه في الكتب لكن اخذنا ذلك في السنن الفقهاء قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا تزوج الرجل  
امرأة على عيبه والعبد ابو المرأة جز النكاح وعقب العبد في الحال بما قد ملكتم بعد النكاح فانها رجل  
واقام البينة انه عيبه وان القاضي يقضى بالعبد المستحق وتبين انه لم يصدق بل علم بملكه ولو ان الزوج تزوج  
اشترى هذا العبد وهو على وجهين اما ان يقضى القاضي بالقيمة على الزوج او لم يقضى بها اذا اشترى هذا العبد

الحاضر



فان زوج يسلم العبد اليها من القاضى لو قضى عيسى العبد بقضى القيمة وعين الشئ من قيمته فلا جناح الى القضا  
 بالقيمة مع وجوده لكن لا حق مالم يسلم الى المراه او يقضى لها القاضى به لانه طهر من المراه لم تملكه بالعقد وانما تملكه  
 اما بالقضا او بتسليم الزوج اليها حتى ان الزوج لو اعقده او باعه او كاتبه قبل قبضها او قبل قضا القاضى جاز لانه  
 تصرف في ملك نفسه وعليه فدية العبد من تزوجه امراه على عبد ثم استحق العبد فاما اذا قضا القاضى على الزوج  
 بالقيمة ثم ان الزوج اشترى ذلك العبد فله ان يملكه بالقيمة ولو سبيل لها على العبد لانه اذا تراضيا على ذلك من القاضى لا يقضى  
 بالقيمة صارت منزلة التسمية لها وتقل حقيقتها من الرقبة الى القيمة هذا كمن اشترى شيئا فاسره او عظمه  
 فقدم ملكه بالقبض لكن لا يبيع حتى لا يسترداده وان المشرى ردهم انقطع حق البايع عن العبد وليس له ان يملكه  
 ولو ان المشرى اشترى العبد من غيره فله ان يقضى عليه بالقيمة رد العين لانه اعدت من قيمته وان فتمت بوجدها  
 عليه بالقيمة يرد القيمة كذا كذا هذا والله اعلم

**باب الخاطبة**

قال الشيخ الامام رحمه الله في الباب لفرق بين من ملك العقد على الواحد وبين من ملك العقد على الاثنين ويفرق  
 بين من يملك فيها وفور وبين من يملك فيها قصور رجل زوج رجلا امراه بغير محض منها هذه سلم كتاب النكاح وهي  
 على ثلثة اوجه اما ان يقول الزوج اشهد وانى قد تزوجت فلانه يملغها فاجازت او قال رجل اجنبي اشهد وانى  
 زوجت فلانه من فلان يملغها فاجازا او قالت امراه اشهد وانى زوجت نفسي من فلان يملغها فاجاز  
 فالجواب في هذه الفصول اربعة اوجه اوله يجوز في قول الزوجين وهو وهو قول ابو حنيفة وهو قول ابو حنيفة وهو قول ابو حنيفة  
 مسائل تفقوا انه يجوز احد عاين رجلا او قال امراه زوجت نفسي من فلان فزوجت نفسها منه يملغها فاجاز  
 او قال الرجل حلا زوج فلانه منك فقلت فاجازت او قال الرجل حلا زوج فلانه من فلان فقال تزوجت فلانها  
 فاجازا يجوز النكاح في هذه الفصول عند علمائنا وهي مذكورة في كتاب النكاح ولو ان رجلا ورجلا ابان يزوجه  
 امراه ووكلا امراه ذلك الرجل ابان يزوجه من رجل فزوجها منه جاز النكاح في قول علمائنا من باب النكاح  
 حقوق العقد واحد الزوج الى العاقد فيجوز ان يكون العاقد واحدا او يكون معي الكلامهما وكذلك لو احدى  
 ان يكون وليا من الجانبين كما اذا زوج ابنه اخيه من اخيه وهما صغيران فلما الخيار اذا ادركا فلو ان الوكيل  
 وكلم احدهما ولم يوكلم الاخر فزوجها فبطلت الزمان فاجاز النكاح فاما النكاح باطلا في قول حنيفة ومحمد  
 لانه كلامه خرج على وجه طلب الجواب والجواب المتوقع المخلص لم يوجد وكذا لو ان رجلا زوج نفسه  
 امراه بمحض الشهود وكان هو المخطب عليها فبطلت فاجازت النكاح باطلا على الخلاف ولو ووكلا امراه  
 رجلا ابان يزوجه من رجل فزوجها من نفسه لم يجوز لانه امرها وقع على غيره ولو قالت زوجت نفسي  
 فزوجها من نفسه جاز النكاح لان يكون من جانب وليا من جانب وكذا اذا زوج بنت عمه

وكلا

وهي مغيرة جاز اذا لم يكن لها اول اقرب منه ولو كانت كبيرة فقال لها اني اريد ان ازوجك من نفسي فبطلت  
 فزوجها من نفسه بمحض الشهود جاز لانه لم يكونا بمنزلة التوكيل لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما نكحتكم  
 ولولم يستامرها ولكن زوجها من نفسه فبطلت لم يجوز النكاح على خلاف الرواية ذكرها اذا كان  
 للرجل امه فزوجها من رجل فغير اذن الزوج وقبلت منه انسان ثم ان الاول اعقبت امه وهو لم يزوجها من  
 اما ان زوجها برضاها او بغير رضاها فان زوجها برضاها ثم ردت النكاح قبل ان يجير الزوج النكاح جاز ردها  
 وبطل النكاح واجازه الزوج بعد ذلك لم تجز لانه اذا زوجها برضاها ثم اعقدها صار كأنها على الزوجت نفسها  
 ولو زوجت نفسها من رجل وبعدها من رجل ثم ردت النكاح قبل ان يجير الزوج جاز كذا كذا هذا والله اعلم  
 النكاح حتى تبلغ الزوج فاجاز جاز النكاح وليس لها ان تزوجه بعد ذلك كالحرة اذا زوجت نفسها من رجل قبل  
 عن الزوج رجلا اجاز الزوج ثم انما ردت النكاح لم يصح ردها كذا كذا هذا والله اعلم  
 للمريم فالحرة اذا زوجت نفسها فلاحيا رلها اما اذا زوجها المولى بغير رضاها ثم اعقدها فلها ان تزوجه النكاح  
 اذا كان يورثها لانه او قبلها لانه ما ردت حرة ونكاح الحرة ثبت لبرضاها وان شئت قلت ان المولى علمنا  
 ان العواقر في العقود الموقوفة بمنزلة الموقوفة عند العقد مثال ذلك امراه زوجت بغير رضاها ثم وطئها رجل  
 بالشبهة حتى وجبت عليها الفدية ثم اجازت ذلك النكاح لم يجوز وصار كأنه تزوجه في الفدية كذا كذا هذا والله اعلم  
 الحرة في النكاح الموقوف صار كأنه تزوجه في حاله الحرة فان كان برضاها جاز النكاح ولو كان بغير  
 رضاها لم يجوز لانه باجازه وكذا لو ان رجلا زوج ابنته وهي صغيرة وبعدها من الزوج قابل فادركت الصغيره  
 قبل ان يجير الزوج ثم اجاز الزوج لم يجوز لبرضاها او رضاها سكوتها اذا علمت لانه اذا ادركت فقال توقف  
 النكاح صار كأنه تزوجه بغير رضاها قال في الكتاب المثنوي ان رجلا ابان عبرا ابنته الصغيرة على انه بالخيار  
 لثمة ايام فكبر الغلام في الايام الثلثة قبل ان يجير ابنته بغير رضاها بطل النكاح في قول علمائنا من باب النكاح  
 وروى عن ابو يوسف انه قال اذا ادرك الغلام جاز البيع وبطل الخيار وروى عن محمد بن عيسى انه اخبر ان الخيار  
 تحول الى المهر فان رد في الايام الثلثة بطل البيع والم جاز البيع عند مضي الايام وجه الرواية التي قال يجوز  
 البيع الم باجازه الغلام لانه الغلام اذا ادرك قبل تمام البيع صار كأن البيع وجد من المهر باوخر ولو باع  
 بعد بلوغه لم يجوز البيع الم باجازه الغلام كذا كذا هذا وجه رواية ابو يوسف ان الغلام اذا ادركت ثلثه  
 فصار تحول الوفاة اليه كتحول المهر ولو ان رجلا باع شيئا على انه بالخيار ثم مات قبل ان يرد الخيار بطل  
 الخيار وتم البيع كذا كذا هذا وجه الرواية المثنوي المحدث وهو ان المهر من الوكيل لا يرد الوكيل الا على  
 علم انه بالخيار لثمة ايام ثم عز عن الوفاة او مات ثلثه تحول الخيار الى الوكيل كذا كذا هذا والله اعلم  
 وهي ثلث عشر سنين



فان اعتقها قبل البلوغ فاختارت نفسها او زوجها فاختيارها باطل لان الصغير لم يست من اهل الاختيار  
فلو ادركت فلها الخيار وليس لها اختيار البلوغ وانما ثبت لها اختيار الوفاق لانها ملكت من امر نفسها  
فان لم يكن ملكا من قبل كان لها الخيار لقول النبي عليه السلام لم يبره ملك بضعك فاختارها انما مادامت  
صغيرة لم تكن من اهل الاختيار فاذا ادركت صارت من اهل الاختيار عند البلوغ ولو زوج عبده وهو  
صغير لم يعتقه المولى ثم بالغ فليس له خيار العلق بخلاف الامه لان نكاح العبد لا يكون له وله فلم يملك سببا  
لم يكن ملكا قبل ذلك لم يستفد بالعلق شيئا يستوجب الخيار بخلاف الامه لان نكاحها المولى فان لم يكن له  
والولد كذلك فاذا اعتقها فقد ملكت امر نفسها فلها الخيار ولو ثبت خيار البلوغ لان ابيه المولى عليها  
او فرس وليه للاب والجد ثم خيارها فكانت ملكا لها ولان رجلها زوج ابنته وهي صغيرة من رجل  
فاذا تزوج بمحبوب فان القاضي لم يفرق بينهما لان الفرقه حق المراه ورضاها اذا بلغت فلا يفرق بينهما  
فلو لم يكن صغيرا ولكنهما معتوقهما لم يرجع بينهما فان الولد خصم في ذلك فان اراد الفرقتهما يفرق لانه  
لم يتوقع منها الرضا فلا معنى للتأخير وان لم يكن لها وار ورأى القاضي ان يجعل لها خصما في ذلك فقول  
لان الفرقه لا تتبع الابن المضمين ولو ان محوسبا تزوج بمحوسبه وهي بنت عشرين سنين وهي تفتق الاسلام  
زوجها ابوها فان الزوج فان الاسلام يعرض عليها فان اسلمت وله فرق بينهما فان الاسلام يرجع بينهما لان  
اسلام الصبي الذي يعقل الاسلام يصح عندها اذا كانت ابنة الرجل امته وهي بنت عشرين سنين قبلت جازت الكتابه  
لقوله تعالى وكاتبوه ان علمتم فيهم خيرا فاذا راي في كتابه الصبي خيرا له جاز لان في الكتابه منفعه لها لانها  
تقضي العلق جاز ان تزويها لو وهب لها هبم جاز فلان المولى زوجها بغير رضاها لم يجوز النكاح لان حكم  
المكاتبه الصغير منزله المكاتبه الكبيره ولو زوج المولى المكاتبه الكبيره بغير رضاها لم يجوز انكاحها  
وهذا لان الكتابه من بعض المالك ومالك المكاتب ذلك البعض فصارت بمنزله امه بين ابنتي زوجها احدها  
لم يجوز انكاحها فانما اذا لم يجوز نكاح المكاتبه فلا يجوز نكاحها من وجهين اما ان تعجز او تعق فلوانما تجرت  
بطلان ذلك النكاح لانه قد حرم عليها المولى فصارت كاهله تزوج بغير اذن المولى ثم ان المولى باعها من رجل  
بطلان ذلك النكاح لما ذكرنا انه قد حرم عليها لذلك الرجل والحقود عليهم في باب النكاح هو الولد كذلك فانها  
اما اذا اعتقت فلا خيار لها في الحال لانها ليست من اهل الاختيار فان اجاز المولى جاز فان قبل حبس كانت اقرب  
الى المولى لم يجوز النكاح باجارتها فلما اعتقت وخرجت عن ملكه لم جاز باجارتها فبطلان ذلك فانها مادامت  
مكاتبه فانها تتصرف تصرف الاحرار فيتوقع المولى ان يفتقها فلما اعتقت قبل ان تدرك صارت  
محبوره عن تلك التصرفات فلا يجوز تصرفها بعد ذلك والمولى وليها فاذا اجاز جاز لكن اذا ادركت

اسلم

و

فانها خيار العلق وليس لها خيار الادراك وذلك لان وليه المولى على المكاتبه فوق وليته على بنته ثم هناك  
لها خيارها كذا هاهنا ولكن ثبت لها خيار العلق لانها ملكت بضعها وقال النبي عليه السلام ملكت بضعك فاختار  
كان ينبغي ان ثبت لها الخيار في الحال لانها ليست من اهل الاختيار ولو كان مكان المكاتبه الصغيره  
مكاتب صغيرا وزوجه موله فلم يجوز حتى عجز فاجاز المولى جاز كما حرم لان بضعه لم يحل للمولى بخلاف الجارية واعق  
جان العلق ايضا وله خيار البلوغ اذا بالغ كما اذا تزوج بغيره او حرم فلوا جاز هذا المكاتب النكاح في حاله الكتابه  
ثم متى ادرك لم يكن له خيار العلق على ما ذكرنا ولما كان له خياره ذلك النكاح في حاله الكتابه ووليها  
المولى عليه او فرس وليه للاب والجد والجد اذا زوجا الصغيره لم يكن له ذلك هاهنا والله اعلم بالصواب  
**باب الموكله والنقض في التوكيد وذلك قبل الجارة** قال الشيخ الامام رضي الله عنه  
اورد الباب لفرق بين من ملك الفسخ بالقول ومن العقد وبين من ملك الفسخ بالعقد ومن العقد بين من ملك  
**واما اصل** ان كل من ملك العقد ملك الفسخ بالقول ويعقد اخر هو اولى في ذلك العقد فكل من ملك العقد ملك الفسخ  
بالقول ويعقد اخر **واما اخر** ان كل من كان ولي العقد كان ولي الجارة **واما اخر** ان الزوج اذا جحد بين الخطين  
اما في الخفاب او في الجواب او فيما جحد بها لم يجوز العقد فاذا عرفنا هذا جئنا الى المسائل فنقول الاول ان كل رجل  
رجلا ان تزوجه امراه فزوجها امراه بغير اذنها خالف عنها ابوها او غيره فلم يجز النكاح حتى يقض الوكيل  
غير محضر منها ولو من زوجها منقضه جاز ولو لم يجوز هذا النكاح ابدان الموكله اذا امره بالتزوج فقد اقامه  
مقام نفسه ولو ان الموكل تزوج بنفسه والمسلم بحالها ثم يقض قبل ايجازه المراه جاز نقضه وكذلك الوكيل  
الذي قام مقامه وصار وليا لهذا العقد جاز نقضه انما استشهد في الكتاب قال المولى ان رجلا تزوج ابنته وهي  
صغيرة من رجل بغير اذنه وقبل عن الزوج قال ثم نقض اب الصبيد النكاح قبل ان يجزى الزوج ان نقضه جاز  
بغير محضر من الزوج او بغير محضرها استشهد بالولي على الوكيل ثم هذه المسائل على اوجه في وجه  
يجوز نقضه قصدا وحكما وفي وجه لم يجوز نقضه قصدا وحكما وفي وجه يجوز نقضه قصدا ولم يجوز حكما  
وفي وجه يجوز نقضه حكما ولم يجوز قصدا اما الوجه الذي يجوز نقضه قصدا وحكما ان رجلا او وكل رجلا بان تزوجه  
امراه فزوجها امراه بغير محضر منها وخاطب عنها مخاطب فله ان يقض هذا النكاح قصدا ان يقول نقضت هذا  
النكاح قبل ايجازه المراه لما ذكرنا انه تمام مقام الموكل ويجوز ان يقض حكما ايضا وهو ان تزوجه اخت هذه المراه  
مسقوض نكاح هذه المراه حكما بنكاح اختها لان الموكل لو تزوج بنفسه اختها اسقوض نكاح المولى اذا كان  
مبلغا لهما كذلك الوكيل الذي قام مقامه وسوا في ذلك اذا تزوجه الاخت المخرج بغير رضاها او بغير رضاها طارئا  
اذا تزوج بنفسه اختها قبل ايجازها بغير رضاها اسقوض نكاح المولى كذلك هاهنا



اما الوجه الذي يجوز ان ينقضه قصدا وحكما ان الرجل اذا كان فضوليا فزوج امرأته من رجل ومخاطب عنها  
مخاطب او زوجها برضاها ثم قال ينقض ذلك النكاح لم يجوز ينقضه لانه واجب للزوج حق الجاه ولا ضرورة  
للعاقبة في ذلك فليس له ان يطل على اجازته وليس هذا كرجل باع مال الانسان ثم ينقض البيع قبل ان يجبر صاحب  
لم تلزم العهدة وله ان يتجر عن وجوب العهدة وينقض البيع ما هاهنا لم تلزم العهدة بالنكاح ولم تلزم فذلك  
شيء فليس له ان ينقض النكاح ولو زوجها اختها لم ينقض النكاح الاول ايضا لكن كلا النكاحين الموقوفين على  
اجازته الزوج فايهما اجاز الزوج جاز ذلك بطل الآخر واما الوجه الذي لم ينقض قصدا وليس له ان ينقض  
اذا وكل رجل من زوجة امرأته بعينها فزوجها منه بغير رضاها وقبل عنها فبطلت بطلها حتى ينقض  
الوكيل ذلك النكاح جاز ينقضه لانه قام مقام الموكل في هذا العقد وصار وليا فله ان ينقضه قبل تمامه وكذلك اذا  
انكح هذه المرأة نكاحا ثانيا بعد النكاح الاول كان فسحا الاول فالمرأة اذا اجازت النكاح الاول لم يجوز لها  
اجازته لمفسوخ وان اجازت النكاح الثاني جاز ولو انه زوجها اختها لم ينقض النكاح لم ينكح اختها لم يكن  
بامر الزوج لم ينكح امرأته النكاح الاول خامه فلا ينقض ذلك النكاح واما الوجه الذي يجوز له ان ينقض  
النكاح حكما ولم يجوز له ان ينقضه قصدا فهو ان الرجل اذا تزوج امرأته بغير رضاها ثم ان الزوج وكل رجلان  
يزوجه امرأته فاراد الوكيل ان ينقض هذا النكاح لم يجوز له لم يكن وليا في هذا العقد ولو فوجدها اختها  
استنقض هذا النكاح لم ينكح امرأته فصار كان الموكل والذى تزوجهها ولو ان الوكيل تزوجه امرأتين اخدهما اخت  
للاول لم ينقض النكاح الاول لم يكن ما مورأته بنكاح امرأتين ولو ان رجلا تزوج رجلا امرأته لرجل غير انه  
برضا المرأة ثم ان الرجل وكل هذا الرجل ان تزوجه امرأته فجاز ذلك النكاح فهو جائز وهو جواز الاستحسان  
وهذا بمنزلة ما سبق ذكره في اول ابواب النكاح ان العبد اذا تزوج امرأته بغير اذن مولاه ثم ان المولى اذن له في  
النكاح فجاز العبد ذلك النكاح جاز بالاستحسان كذلك هاهنا ولو ان رجلا تزوج رجلا امرأته بغير اذن  
ومخاطبة عن امها او غيرها ثم جدد نكاحا فبطل الزوج والمرأة النكاحان فيما بينهما ان شأنا اجاز الاول  
وان شأنا اجاز العقد الثاني لم ينقض العقدين جميعا موقوفان على اجازتهما والنكاح الثاني لم يكن قضا الاول  
لم يكونا وليين للعقد فلا يكونا وليين للفسخ ولو كانت هي المخاطبة وعن الزوج فضولي والمسلم حالها  
فالعقد الثاني يفسخ الاول ثم هاهنا في النكاح بالقول فذلك العقد لم ينكح عليه كذا العقد ولو ان  
رجلا امر رجلا ان تزوجه امرأته على الف درهم فزوجها امرأته على خمسين دينارا بغير اذن امها او ابها  
ثم تزوجه اياه على الف درهم بغير اذن امها صار العقد الثاني فسحا الاول لم ينكح في هذا العقد ففسخ كان  
الزوج هو الذي فعل في النكاح الثاني موقوف على اجازة المرأة ولو كان زوجها اياه بالف درهم

غير اذنهما ثم تزوجه اياه بخمسين دينارا فالعقد الاول موقوف على اجازة المرأة لانه كان بغير اذنهما  
فلا يفسخ الاول الثاني لم ينكح بغير اذنهما وبغير اذن الزوج فان كان الثاني لمخاطبة المرأة بصير فسحا  
للاول وفي العقد الثاني موقوف على اجازة الزوج ولو ان رجلا وكل رجلا بان تزوجه امرأته ووكلا آخر  
بان تزوجه امرأته فزوجها كل واحد منهما امرأته بغير امرها وهما اختان والنكاحان وقع معا فبطل  
احدهما فجازت فبطلت باطل في الوكيل فبطل امر الزوج ولسانه كلسان الزوج فصار كان الزوج  
هو الذي تزوجه معا ولو تزوجه معا كان كاحدهما باطلا كذلك هاهنا وان كان احد النكاحين برضا والاخر  
بغير رضاها لم يجوز ايضا في النكاح ثم من جهة الزوج واجتماع العقد لا ترى انه لو تزوج حرة وامره  
لحرة بغير رضاها وامره باذن مولاه فبطل النكاح الامم فاسد لم ينكحها مع الحرة فلا ينقض نكاحها وان  
كان نكاح الحرة بغير اذن مولاه وانكحها ولو كان الموكل الرجل خمسة نفر فزوجهم كل واحد منهم امرأته  
ووقع العقد جميعا معا فبطلت باطل في الوكيل فقام مقام الموكل فصار كان الموكل هو الذي  
تزوج خمسة في عقده ولو ان الرجلين لم يوكلا بالنكاح ولكنهما زوجا رجلا اختين كل واحد منهما  
زوجا على حدة في عقدين منفصلين والعقدان جميعا كانا برضا الاختين فبطلت موقوفان على اجازة الزوج  
فايما اجاز الزوج جاز وبطل الآخر لم ينكح بمقام الزوج موقوف على اجازته كل عقده على حدة  
فلو انهما زوجا رجلا في عقده واحد فوقف كل كلام على حدة على طالع الجواب فايهما قبل الزوج جاز  
ولو ان اختين قات كل واحدة منهما زوجت نفسها فقبلت نكاح احدهما جاز النكاح لم ينكحها خرج  
منفردا ولم يجتمع في عقده واحد فوقف كل كلام على طالع الجواب فايهما قبل الزوج جاز ولو ان الزوج  
هو الذي بدا فقال تزوجتك وقبلت احدهما لم يجوز لم ينكح في الفساده ثم جهم في كلام  
واحد فلم يتوقفوا واستشهد في الفساده فقال لم تزوج رجلا لو قال الحسن نسوة معا قد تزوجتك  
على الف درهم فقالت احدهما قد رضيت ان نكحها ونكاح من غيري كلف باطل وكذلك زوج من بين حرة وامره  
فقال لرجل قد تزوجتك كل واحد بالف درهم وكان ذلك يفوز بالحرة فقال الرجل قبلت نكاح الامم فالنكاح  
باطل لم ينكح بغير رضاها في الخطأ ونكاح الامم مع الحرة لم يجوز ولو قبل بعد هذا نكاح الحرة جاز لم ينكح الحرة  
لم دفع له فبجوز اذا رضيت به الحرة ولو ان رجلا تزوج رجلا امرأته على الف درهم بغير اذن امها  
فمخاطبة عنها مخاطب ثم جدد نكاحا بخمسين دينارا فبطلت المرأة فجازت النكاح الاول ثم اجاز الزوج النكاح  
الثاني فان اجازة النكاح الثاني باطل الاول موقوف على اجازة الزوج لم ينكحها اذا اجازت النكاح الاول فقد  
انفسخ النكاح الثاني والزوج اجاز عقد امسوخا فلا ينقض النكاح الاول اجازة الزوج النكاح الثاني



لمنه اجازة منقضا فلا اثر له بان تم ونقي الاول وقفا على اجازته وكذلك اذا جازى النكاح الثاني  
اول ثم اجاز الزوج النكاح الاول فالنكاح الثاني موقوف على اجازة الزوج والجملة في ذلك ان احدا الزوجين  
اذا سبق باجازه احد النكاحين كان ذلك منه نسخا للنكاح الاخير ولو اجاز بعد ذلك النكاح الثاني فاجازته  
باطلة لمنه اجازة منقضا فاجازته وسكوتة سواء ولو اجاز احدهما النكاح الاول و اجاز الآخر النكاح  
ووقعت له اجازتان معا بطل النكاحان جميعا لان ذلك احدهما باجازه ثم نكاحه رد نكاحه الآخر فبطل النكاحان  
معا ولو علم ان اجازة احدهما وبطل اجازة الآخر كانت ولم يدرك اي الاجازتين سبق ان صادقا على احدهما  
واذ عينا انها هي الاولى واجتمعا عليها جاز ذلك النكاح لمذا البيان اليهما فلمها ان يتفقا على الواحد منهما اذا  
علمنا ذلك ولو لم يعلم ايتهما كانت او لم يجوز واحدهما لمذا النكاحين مقتضى محالهما ولم يدرك ايها هو  
فلا يجوز اتفقا فلهذا لاتفاقهما يقع على عقد منقوض ولو اجاز احدهما النكاحين واجاز الآخر الثاني  
اولا ولو جاز ذلك العقد ان اجازة الآخر لم تنسخا اجتماعا على اجازة في احد العقدتين وتفرد احدهما بالاجازة  
فما اجتمعا عليه صح وما تفرد به احدهما لم يصح ولو قال الزوج اجزى النكاحين وقالت المرأة اجزى النكاحين  
ايضا جاز النكاح طمنا بصادقا على اجازة النكاح والاشتباه وقع في التسمية وجعلها التسمية لم تبطل  
النكاح ثم في قولك حنيفه بنظر المهر مثلهما لم يزد على اكثر المهرين ولم ينقص عن المهر ولو طلقها قبل  
ان يدخل بها فلهما نصف المهر وعلى قولك خوفه عند اهل المهر مثلهما اذا تزوجتا على الفدية او خيس  
دينارا استشهد في الكتاب فقال الزوجان رجلا لرجلا بان تزوجه امرأة بعينها وذلك اخر ذلك  
ووكلت المرأة ايضا رجلين هكذا فالتقا الوكلا بعضهم بعضا وعقدوكيلا الدراهم بالدراهم وعقدوكيلا  
الدنانير بالدنانير ووقعت العقدان معا فالنكاح جائز لمنه كان باذنها وصار كانه تزوجها على الفدية  
وما به دينار فعلى قولك حنيفه بنظر المهر مثلهما لم يزد على اكثر ولم ينقص عن الاقل وعندها يلزم المهر  
ولو علم ان احدهما كان اول او لم يعلم ان ايها اول فلهما من كل تسمية النصف لمنه ليس احدهما اول من الآخر  
ولو اختلفا في الاقل منهما صار كاخلاف الزوجين في المهر في قولك حنيفه القولا قولها الى تمام مهر مثلهما  
وفي الزيادة القول قول الزوج كما ذكرنا في شرح الجامع الصغير ثم رجونا الى اول المسئلة وفي الاصل الستة  
المسئلة واعادها ووضع النكاح على ما به دينار او هي عين المسئلة الاولى فنقول اذا قال الزوج اجزى  
احد النكاحين وقالت المرأة اجزى احد النكاحين خرج النكاح منهما معا فالنكاحان موقوفان لمن كل واحد  
لو اجاز ما اجاز ما جاز ولو اجاز غير ما اجاز ما جاز بطل النكاحان جميعا فاذا لم يتسقا هذا ولا ذاك  
وقد عرفنا النكاحين موقوفين فيهما على حالهما ولو قال الزوج اجزى النكاحين وقالت المرأة اجزى

ولم تسميه اوقات هذا لانه هذا جاز النكاح ووقع الاشتباه في المهر وكان على خلاف ذلك فقلت  
للمرأة اجزى النكاحين وقالت الزوج اجزى احد النكاحين اوقات اجزى هذا او هذا كان كذلك ايضا ولو قال الزوج  
اجزى احد النكاحين وقال الزوج هذا او هذا اوقات المرأة اجزى ما اجاز الزوج فان النكاح باجازه  
ووقع الاشتباه في التسمية ولو قال الزوج اجزى احد النكاحين ثم قالت للمرأة اجزى احد النكاحين  
النكاح في قولك حنيفه وفي قولك خوفه ونحو النكاح موقوف على حاله دليله وذلك ان الزوج  
اذا اجاز احد النكاحين انقص من خرفنا اوقات المرأة اجزى احد النكاحين انصرفت له اجازة الى ما اجاز  
الزوج دون ما يحمله له اجازة كن قال العبد وليس له يقع العتق عليه مثل الحايط وطهوه احدكما  
بعق عبده لم يزد على القول بصرف الحق كذا كذا ههنا ابو يوسف وعنه يقول ان كلام المرأة مختلف  
مختلف انها اجازت ما اجازة الزوج ومختلف انها اجازت غير ما اجازة الزوج وقد عرفنا النكاح موقفا  
لهم على ما عرفنا اذا زوج الرجل العبد رجلا امرأتين في عقده بغير امره ولم يامر بوجه ثم تزوج امرأتين  
اخرتين في عقده بغير امره ولم ياذن بوجه ايضا وذلك باذن النسوة وبرضاهن ثم عتق العبد فان اجاز  
نكاحه الى ايدين او الى خريين جاز له وقت العقد كان عبدا والعبد ملك اكثر من اثنين فقد توقف نكاح  
الثنتين على اجازة وكذلك لو اجاز نكاح واحد من المولى وواحدة من الخبيث وهو جاز ايضا ولو اجاز  
نكاحه المراه او المثلث بطل ذلك انه لم يتوقف النكاح ما سبق لمنه كان عبدا وقت العقد ولم انجى نكاح  
لما به اذا بطل نكاح الثلث لم يطل نكاح الثلث في حق الثلث لم يمنع اجازة الباقي لم يزد على ذلك كان موقفا  
على حرة الدليل على ان العبد لوقت العقد ان رجلا لو مات له اربع نسوة فزوج رجل امرأة بغير امره  
ثم ماتت احد نسائه او طلقها انقضت عدتها ثم اجاز لم يجوز له ان يعقد نكاحا على اجازة لمنه كان  
لم يميز حاله الا قد كان عقدا لم يميز توقف على اجازة وهذا مجمله وكذلك لو تزوجه اثنتي  
بغير امره ثم ماتت امراته او طلقها وانقضت عدتها ثم اجاز لم يجوز وكذلك لو زوج العبد لثلاث في عقد  
في امره وبغير امر سيده ثم عتق العبد ثم اجاز لم يجوز وكذلك لو كان الرجل امراه فزوج رجل اربع نسوة  
في عقد واحد ثم ماتت امراته ثم اجاز لم يجوز نكاح واحد منهن واو كان زوجا اربع نسوة في عقد  
متفرقة فاجاز نكاح الثلث جاز وكذلك لو ماتت امراته فان اجاز نكاح الثلث جاز لمن نكاح الثلث كان  
موقفا على اجازة وقت العقد فان اجاز نكاح المراه لم يجوز شي منهن وصار كانه تزوجهن في عقد واحد  
لم يجوز ان يختار نكاح واحد منهن بعد ذلك المسكاه جديد باب من نكح ابنته او ابنته او ابنته او ابنته  
قال الشيخ المصنف رحمه الله عنه اورد الباب ليعرف بين خيار الفراق وبين خيار الرد او خيار العتاق



وميار العتاق فارق خياره دراك من لثمة اوجه احدها ان خيار العتاق سعلق بعلم الخيار ومختار الآخر  
الحاسر سعلق بقضا القاضي وخياره دراك سعلق بعلم الدراك وامتد الى المجلس ويتعلق بقضا  
القاضي فاذا عرفنا هذا فنقول رجل زوج امته من عبده جاز النكاح ط سيقام شرابه وطيب المهر  
لمنه لو وجب جاز على نفسه وهذا المجوز وقال بعضهم يجب ثم يسقط لان المهر يجب حقا للم تعلق ثم  
يسقط والاول اظهر فلو اعقها المولى ولم يعلم بالخيار حتى مضى على ذلك زمان ثم علمت ان لها الخيار فلها  
الخيار في مجلس العلم فانها ملكت من امر نفسها فام لم تكن ملكة من قبل فكان لها الخيار لقول النبي علم الله  
لم يره حين اعقب ملكت بضوفا ختاري ولها الخيار مادامت في مجلس علمها لان الخيار يثبت تخيير  
الشرع فصار خيار الخيرة وفي العبد خيار له لان النكاح كاف له فلم يملك شيئا لم يكن ملكا من قبل فان لم يعلم  
ان لها الخيار حتى ارتدت مع زوجها ولحقا بداء الحرب ثم رجعا مسلمين اليها ثم علمت فلها الخيار في مجلسها  
ذلك لان سائر حقه لا يبطل بارتدادها فذلك الاختيار والالتزام الزوج لو خيرها فلم يعلم حتى ارتد ثم اسلم  
ثم علمت فلها الخيار كذلكها هنا ولو انما علمت في دار الحرب فاختارت نفسها جاز الخيرة اذا علمت في دار  
الحرب جاز اختيارها لنفسها كذلكها هنا وكذلك لو ان حرييا تزوج امه حريم في دار الحرب ثم اعقت  
فلها الخيار وان لم تعلم ان لها الخيار حتى خرجا اليها مسلمين ثم علمت كان لها الخيار ايضا ما ذكرنا ولو ان حرييا  
تزوج حريمه في دار الحرب ثم سبيا جميعا معا وصار املاوكين فمعا على النكاح فان اعقت هذه فلها  
الخيار في هذه الرواية وروى عن ابو نوح انه قال خيارها لم يعلم حين تزوجها كانت حرة وحق النكاح لغيره  
ان لم يوجبه الخيار ثم وان جرى عليها الرق فلا خيار لها اما وجه ظاهر الرواية فهو انما صارت امه صار  
نكاحها موطا فاذا اعقت ملكت امر نفسها فلها الخيار وكذلك مسلمة تزوجها مسلم ثم ارتد ثم سبيا  
وصارت امه والوجه اخر كما كان لم يشترق ثم اسلمها فمعا على نكاحها فان اعقت لم يملكها فلها الخيار  
وفي رواية ابو نوح خيارها لم يحد النكاح ورد وهي حرة فلم يثبت لها الخيار وفي ظاهر الرواية لها الخيار كالمسلم  
المولى ولو ان امه لها زوج اعقها موطا ولم يعلم بالخيار حتى ارتد ولحقا بداء الحرب ثم اسلمها فاسلمها فالوجه  
حر والمراه صارت امه ثم علمت ان لها الخيار في العتق والموطا فلا خيار لها لان الخيار يثبت لها قبل بطلان الخيار  
نفسها فاذا جرى عليها الرق بعد ذلك يبطل ملك نفسها فاذا زال العتق الذي يثبت لها الخيار لم يجله بطلان الخيار  
للمتزوجان رجلا او حرة في الشفعة فلم يعلم بذلك حتى باعه ثم علم فلا شفعة له لمن الشفعة وجبت له لاجل ملكه  
الذي يثبت لها الخيار لم يجله بطلان الخيار ولو اعقها موطا فلها الخيار في العتق الثاني لانها ملكت امه  
نفسها بالعتق الثاني فلها الخيار وكذلك لا يبطل خيارها في العتق الاول كما اذا اختارت زوجها او قالت

عن مجلس العلم ثم ارتدت وسبيت واعقت فلها الخيار الجديد ط سعلقك امر نفسها بهذا العتق ولم يكن  
ملكه لنفسها في الرق الجديد مع جواز النكاح فكان لها الخيار ولو ان رجلا وامراه كانا حريين مسلمين ولها ابنة  
صغيرة فارتد الاب عن الاسلام ولحق بداء الحرب وحلف امراه وابنته في دار الاسلام فتزوجها عنها من رجل  
جاز النكاح فان الاب اذ الحق بداء الحرب سرت بطلت وطبته وصار الع وليها فان ارتدت امها وزوجها بعد الحقا  
بداء الحرب بالصغيرة فلحقها بالصغيرة ط يبطل النكاح فمما سنها من الزوج والمهر ارتدا بعد الحقا بداء الحرب  
بالصغيرة صارت الصبيبة مودة ابوها فصار كان الزوج والمراه ارتدا جميعا معا فالنكاح سنها على حاله  
وان سبق جميعا فالاب والزوج حران بحراز على الاسلام واما المهر والصبيبة فمما ملوكان والنكاح على حاله  
فان اعقت الصبيبة ثم ادركت فلها خيار العتق وليس لها خيار الدراك وان كان الع هو الذي زوجها لم يجر  
عليها الرق صار نكاحها موطا وصار كان المولى زوجها فاذا كان هكذا فلها خيار العتاق دون الدراك لو كان  
مكنا الصبيبة صبيبا والمسلمة بحال لم يثبت لها الخيار لان خيار الدراك قد بطل بخيار العتاق لم يثبت للعتاق وانا  
بطل خيار الدراك السبي ط انه بالسبي تدرت رقبة تبطل كحق كانه قبل ذلك وصار كعبد صغير زوجة مولا  
ثم اعقته ثم ادركت فلا خيار له في خيار العتاق وخيار الدراك والاعلم

**باب النكاح ايضا**

قال الشيخ المهر منى المهر عنه او رد الباب لمفرق من زيادة حقيقة وبين زيادة حكمية وبفرق بين نقصان حقيقي  
وبين نقصان حكمي فالحقيقي هو القيمة والحكمي هو السعر اذا تزوج الرجل امراه على الف درهم حاله او الف درهم الحرس  
فقولوا الحريمه سطر في مهر مثلها فان كان مهر مثلها الف درهم او اكثر فلها المهر حاله وان كان مهر مثلها اقل  
من الف درهم فلها الف درهم الحرس وفي قوله وفروها لها الف درهم الحرس في الوجهين جميعا وهذه فرع  
مسلمة كتاب النكاح ان رجلا تزوج امراه على الف او الفين بمهر مثلها في قوله حلفه كذلكها هنا سطر في  
مهر مثلها وفي قولها في تلك المسئلة المقل واجبة كذلكها هنا لها المقل وهو الف درهم الحرس لان المهر المقتضى  
من طرق الحكم ولو تزوجها على الف درهم حاله او الفين في قوله حلفه في مهر مثلها ان كان مهر مثلها الفين  
او اكثر فلها المهر وان شئت اخذت الف درهم وان شئت اخذت الف حاله وان كان مهر مثلها اقل من الف  
فلها الف درهم الحرس وان شئت اخذت الف درهم حاله وان شئت اخذت الف درهم وقال ابو يوسف ومحمد الخيار الزوج  
على كل حال او حلفه قول بان يجب مهر مثلها لهما العتق كماله الف درهم الحرس ثم هناك ان كان مهر مثلها  
الف درهم او اكثر فالضرر الحق بها فلها الخيار ان شئت رضيت بالف حاله وان شئت رضيت بالفين الحرس ط  
لزوج عنده انه لو تزوجها على الف درهم او الفين بمهر مثلها لكن لم يزد على الفين في نكاحها رضيت بالفين  
لها هذا المهر فان الحرس كما في المقدار قص في العتق والمهر كمال في العتق وان شئت رضيت

لو











فصار كلاهما واحدا عروضا هذه المسألة من تلك قال اجزى كتاب هذه صواب الجواب  
 فيها كالجواب في العرق ولو قال في العرق هذه حرة وهذه صابرا كلاهما واحدا في العرق منهما والبرهان  
**ما من الفرة في المرض الذي تنوار ثا بعد ما فارها والذي لا يتوارثان**  
 قال الشيخ الامام رضي الله عنه اورد الباب لفرق بين اسباب الفرق وبعضها تترث وفي بعضها لا تترث  
 وان كان سبب الفرق من شخص واحد **والاصل** ان احد الزوجين اذا وجد منه الفرار او القصد الى الفرار  
 عن ميراث صاحبه بعد ما تعلق حقه به لم يفي برضاه فانه يترث ما دامت في العدة اذا تروى الرجل  
 فاعقبت في مريضه فوجب لها مال فاختلفت نفسها في مرضها حين علمت بان لها الخيار ثم ماتت في ذلك المرض  
 في القياس ميراث الزوج منها وهو قول الجمهور في رواية الامام والاصل في الاستحسان ان ميراث ان ماتت في  
 في العدة وجه القياس وذلك لسراخت بالفرار عرفناه بالثا والثا انما جاءت في باب الطلاق والطلاق  
 يكون من الزوج ولم يكون من المرأة فاذا لم يكن من قبلها طلاق لم يكون قاره من ميراث الزوج وجه الاستحسان  
 ان المرأة قصدت اضراء الزوج وابطلت ميراثه بعد ما تعلق حقه بها فصارت بمنزلة الزوج اذا طلق امراته  
 في مرضه وابانما من غير سواها ورضاهما سوا كانت الفرة بطلاق او غير طلاق كذلكها هنا وكذلك لو كان  
 صغيره زوجها عمها او غيرها فادركت فاختلفت نفسها وهي مريضه او قبلت ابن الزوج او اباه او ثا وهي  
 مريضه او طاعت ابن الزوج او اباه وهي مريضه فالجواب كما ذكرنا في القياس لسراخت الزوج وفي الاستحسان لميراث  
 ولو كان الزوج عينا فاجله القاضى سنة فلم يبعها اليها فاختلفت نفسها بعد مضي السنة وهي مريضه ثم ماتت من  
 مرضها ذلك فلا ميراث منها للزوج لان الفرة جات من قبل الزوج فان فرقة الغنيين طلاق فصار كان الزوج  
 طلقا غير رضا فلا يكون له منها ميراث واذا علمت ان زوجها محبوب وخيرها القاضى في الحال فاختلفت  
 نفسها وهي مريضه فلا ميراث للزوج ايضا لان الفرة من الجواب طلاق فصار اصله من قبل الزوج وكذلك  
 لو قد فيها والتعنا وهي مريضه ثم فرق القاضى بينهما ثم ماتت وهي في العدة فلا يترث منها لان الفرة باللعان طلاق  
 باين فصار كأنه اما غير رضا هذا كله اذا جات الفرة من قبلها اما اذا جات من قبل الزوج فانه يترث منه  
 الا اذا رضيت بذلك فحينئذ لم يترث لان الطلاق وقع باختيارها ولو ان الزوج الى منها فمضت اربعة اشهر  
 والزوج مريض فان كان في اول الابل حيا لم يترث وان كان مريضا وقت الابل تترث منه وهذا كالتعلق بالطلاق  
 مضي اربعة اشهر ثم حكم هذه المسائل في اخر الباب لم يخلو اما ان تعلق الطلاق بفعل نفسه او بفعل المرأة او بفعل  
 المجنب ثم حكم على وجهين اما ان يكون التعلق في الصحة والجنث في المرض او المعاق والجنث كلاهما  
 في المرض اما اذا تعلق الطلاق بفعل نفسه فانه يعتبر من وقت الجنث لان وقت الجنث كان مريضه فور المرأة

لان الطلاق وقع بفعل الزوج في مرضه صار كأنه قال انت طالق في ذلك الوقت اما اذا كان التعلق بفعل  
 المجنب يعتبر كلاهما ان كان التعلق والجنث كلاهما في المرض فلها الميراث لان الزوج قصد ابطال حقتها  
 فصار فارا من ميراثها اما اذا كان التعلق في الصحة والجنث في المرض فلا ميراث لها لان الزوج حين  
 علق الطلاق بفعل المجنب لم يقصد به الفرار ويوجد منه قول ولا فعل لم يكون به فارا والابلاء  
 من جهة هذه لما اذا كان التعلق بفعلها ان كان فعلا لها منه يترث سوا كان التعلق في الصحة  
 والجنث في المرض او كلاهما في المرض لانها التي اطلت حق نفسها اما اذا كان فعلا ليس لها منه يترث  
 فان كان التعلق في المرض والفعل في المرض فلها الميراث بالجماع لانها مكرهه في ذلك الفعل لان الزوج لم يخالها  
 في ذلك الفعل فصار كأنه اكرهها حتى سالت طلقها اما اذا كان المعاق في الصحة والفعل في المرض  
 في قول حنيفة والى قولها الميراث وفي قول محمد لميراثها والمسألة قد ذكرناها في شرح الجامع الصغير  
 وكذلك على هذا المذهب اذا قد فيها في حال الصحة واللعان في حال المرض عندنا وحنفية والى قولهم في عندنا  
 محمد لم يترث اما عندنا لم يترث اذا قد فيها فقد لحق العار والشنار بها فهي كالمكرهه في دفع العار عن نفسها  
 ولو انهم اكرهها بان يطلق نفسها تترث كذلكها هنا واجمعوا ان القذف واللعان اذا كان في حال المرض وماتت وهي في العدة

## كتاب الدعوى والبيّنات

قال الشيخ الامام رضي الله عنه اورد الباب ليفرق بين دعوى الملك وبين دعوى شبيه الملك بين دعوى الاستيلاء  
 ثم دعوى الملك ببيع الى الملك ويجعل في الحكم كالمعاق اذا صادت الملك بعت والم فلا ودعوه الاستيلاء  
 تقع في الملك في غير الملك توجب فيه ما جرى من العقود اذا كانت العقود محتتمل الفسخ وتنظم الاعتراف بالوطي  
 ودعوه شبيه الملك دعوه الرجل جارية ابنه ببيع على اختياره ولبيته بان كان الولد صغيرا ملكه نقل الجارية من  
 وقت العلوق الى وقت الوطية الى ملكه بالشر فذلك ملكك نقلها بالدعوه بعد الكبر فاذا عرفنا هذا  
 فنقول ان كان الرجل جارية فباعتها فولدت عند المشرك نقلت من شتمه اشهر وادعاه اب البائع  
 فان جاب البائع لم يصدق على ذلك ولم يثبت نسبهم منه لانه لم عليه من وقت العلوق الى وقت الوطية  
 والمعنى في ذلك ان البائع انما يصدق للتعاويذ فاذا باعها للمسلم فقد زال تاويله فاذا زال المعنى الذي كان يثبت  
 النسب بطل حق دعواه الا ترى ان النسب انما يثبت من الموت لحق الملك فاذا زال ملكه بطلت دعواه وهو  
 انما اذا اشترى جارية فباعها فولدت عند المشرك ثم ادعاه اب البائع الثاني لم يثبت النسب منه لان العلوق  
 لم يكن عنده وانما كان النسب يثبت من حق الملك فاذا باعها بطلت دعواه كذلكها هنا وان ثبتت قلت  
 ان الجارية انتقلت الى المشرك انتقالا ظاهرا والاب يدعي انتقالا باطنا ولا يبطل الملك الظاهر بالباطن



وهذا كله اذا كذب البايع والمشتري ولو صدقاه جميعا بعت النسب منه لان البايع والمشتري تضاد قاعا على فساد  
البيع والمشتري ان يرجع على البايع بالثمن والبايع باخذ من يبيع قيمه الجارية فانها صادرة له ولو لم يدعوه  
ولو صدق البايع وكذب المشتري لم تصح دعوته لان في صدق البايع ابطال البيع والمطلوب صدق في نقض ما تم  
منه بعتهم ولو كذب البايع وصدق المشتري بعت النسب الولد منه وتصير الجارية ام ولوله وليس للمشتري  
ان يرجع على البايع بالثمن لان تصديق المشتري على نفسه جائز وعلى البايع لا يجوز ولو اراد المشتري ان يأخذ  
القيمة من البايع ليس له ذلك لان من حجه البايع ان يقول لك على البايع الثمن والبايع على القيمة فاذا كان دمه  
على البايع ليس له ان يأخذ من يبيع له ثمنه ان في سائر الولدين اذا كان لولده على رجل دين وللغير على اخر دين  
فليس المطالب ان يأخذ الدين من الغير المطلوب كذلك هاهنا ولو كانت الجارية ولدت ولدين في بطن واحد  
ثم ان الولد باع احد الولدين وبقيت الجارية واخذ الولدين في ملكه ثم ان البايع ادعى الولدين جميعا بعت نسبهما منه  
لان الجارية لم تخرج عن ملكه فتاويل الاب باق فثبت نسبهما منه لانها توانان فاذا ثبت نسب احدهما ثبت نسب  
وإما في الجارية ام ولوله بالقيمة وعق الولد الباقي اما الولد الذي باعه على حاله لان البايع لم يصدق في ابطال البيع  
وابطال البيع وقد يجوز ان يثبت النسب من الغير وهو رقيق على حاله كذلك هاهنا هذا اذا كذباها اما اذا صدقاه  
صار كامرطاهر وبطل البيع في الولد الاخر وعق الولد ان على الاب ويرجع المشتري بالثمن على البايع ولو صدق  
البايع خاصة فلا يصدق في ابطال حق المشتري ولو صدق المشتري خاصة عق الولد الذي عند المشتري ايضا ولا يرجع  
على البايع بالثمن لان اقراره على نفسه جائز ولم يصدق على البايع ولو انه باع الجارية واخذ الولدين ففقد السلبه  
على ابيه اوجه اما ان صدق البايع والمشتري او كذباها او صدق البايع غير المشتري او صدق المشتري دون البايع  
اما اذا صدقاه جميعا بعت النسب واستقر البيع وعلى الاب قيمه الجارية لانها اذا صدقاه صار كامرطاهر وصار  
كانه ادعاه قبل البيع اما اذا كذباها جميعا فان نسب الولدين ثابت عند ابويهما وتصير الجارية ام ولوله وعليه  
قيمة الولد الثاني الذي لم تبعه وفي قول محمد بعت نسب واحد منهما ابو يوسف يقول ان الولد هو المتبوع في ثبات  
النسب الجارية تبعه فلا يبطل حقه في المتبوع لم يغيب حديثه في البيع الا ترى ان رجلا لو باع جارية له فولدت  
عند المشتري لم قل من ستم اشهر فاعق المشتري الجارية او ماتت ثم ادعى البايع نسب الولد بعت النسب  
لهذا المعنى ان الولد هو المتبوع والجارية تبعه كذلك هاهنا وانما يرجع على الاب قيمة الولد الذي عند البايع لانه  
قد اتلفه وعليه ضمانه لانه لم يحصل له مكانا بخلاف ما اذا كانت الجارية عنده انه لم يفهم قيمة الولد لانه  
اذا ضمن قيمة الجارية دخلت قيمة الولد فيه اما هاهنا لم يحجب عليه قيمة الجارية فانفرد حكم الولد بنفسه  
كم بدوه بين اثنين جات بولد فادعاه احدهما بعت النسب منه وعليه نصف قيمة الولد لانه يحجب عليه نصف قيمة  
الولد

فانفرد حكم الولد بنفسه كذلك هاهنا محمد يقول ان نسب الولد انما يثبت من الاب لتاويله في الجارية  
فادعاهما فقد زال تاويله ولا يثبت النسب منه اما اذا صدق البايع وكذب المشتري بعت النسب الولد  
في قولهم جميعا لانه اذا ثبت العلة الذي عند البايع تصديقهم بعت نسب المخير لما ذكرنا انها توانان والولد الذي  
هو عند المشتري ملوك على حاله لان البايع لم يصدق في ابطال حق المشتري وعق الذي عنده غير شئ  
ولم ضمان على الاب لان من حجه الاب ان يقول اني صادق في دعوتي لتصديقك اني فاك على قيمه الجارية اذا  
سلمت الجارية لي فاذا ابعثتها فقد صنعتها مني ولا شئ على ولا صدق المشتري وكذب البايع بعت نسب  
الولد من جميعا منه وتصير الجارية ام ولوله في شئ والاب الذي في يد المشتري جارية في شئ لان البايع  
بالقيمة البايع والمشتري يدعي الثمن على البايع وليس له ان يأخذ منه واذا فوا في الولد الذي هو عند البايع في  
قوله يوسف بعق القيمة وفي قول محمد حق غير شئ لان عند ابوي يوسف نسب الولدين كان ثابتا قبل تصديق  
المشتري بدعوه الاب وكانت القيمة واجبه عليه فاذا صدق المشتري لم يسقط عنه القيمة التي وجبت  
ومن اهل محمد ان النسب لم يثبت بدعوه الاب فاذا صدق المشتري بعت نسب الولد الذي عند المشتري فاذا ثبت  
نسبه بعت نسب المخير كما وعق بقرايته البايع وصار كانه ملك اخاه ولو ادعى الجدة ولا جارية ابن ابنه  
فان كان الاب رجلا لم يصح دعوته ولم يثبت النسب منه لانه مجبور بالاب وان كان الاب ميتا صححت دعوته لان  
الجدة تقوم مقام الابن عند خلا مكانه وكما ان الاب اذا ادعى النسب ثبتت منه وكذلك الجد اذا قام مقامه  
ولو كان الاب نصرانيا والمسلم والمخالف مسلم فادعاه الجدة صححت دعوته لان الاب النصراني لم يولد له  
على الاب المسلم وصار كانه ميت وكذلك لو كان الاب عبدا او مكاتباً بعت النسب منه اذا كان له تاويل من وقت العلق  
الحقوق الولده وان كان الاب مرتدا فان دعوه الجدة موقوفه ان اسلم الاب بطلت دعوته وان لم يسلم حتى  
او قتل او التحق بدار الحرب صححت دعوته في قوله حنفية هاهنا وفي قوله يوسف ومحمد لم يصح دعوه الجدة  
لان حكم المرتد حكم المسلمين في تصرفاته عندها وكذلك لو ادعاه الاب المرتد كانت دعوته موقوفه لان  
الدعوه عقد من العقود التي لا تترى الا ترى انه يضمن قيمتها اذا صححت دعوته وصار كالمباذله وعقو المرتد  
موقوفه ان اسلم صححت دعوته وان قتل او مات او التحق بدار الحرب بطلت دعوته في قولهم دعوته جارية لانه  
لم يوقف تصرفاته عندها فان قيل في قوله يوسف ومحمد اذا عقد الاب المرتد في مال وله عقدا فاقعد  
موقوف عندها ايضا ذكر في الجارية الصغير في باب الوكالة فلم يجعل دعوته هاهنا موقوفه قبيك  
لانها ثابتة بالنسب على السهولة فانه يثبت في الملك وتاويل الملك المرتد لم يخالوا اما ان يكون له حقيقة الملك  
او حق الملك علا في عقده عولما واره ان ذلك يثبت على الولد به وولده موقوفه مكان عقده اجنابه موقوفه



على ما ذكره ان ذلك عقده على ما تقسم جائز فاذا لم ينفذ على ما تقسم يفتى على الملك ومملكه قائم  
لم يزل اذ لم ينفذ على ما ذكره في تلك السنة ولو ان الجرد والوالد كلهم احوار مسلمون فمات الوالد  
ثم وضعت بعد موت الوالد قلة من ستم اشهر ثم ادعاه الجرد فدعوته باطله لان علوقه كان في وقت  
لم يجوز دعوه الجرد فيه والاصل الجرد انما ثبت بالنسب منه اذا كان له تاويل في اليومين جميعا يوم العلوق ويوم  
الدعوه فان لم يكن له تاويل في احد الوقتين لم يثبت النسب منه لان النسب يثبت مستند الى وقت العلوق فيستلزم  
قيام ولأيته في الوقتين جميعا لا تترك له لو اشترى جارية حاملا فولدت عنده لقلبت عنه اشهر فادعاه  
اب المشرك لم يصح دعوته لانه لم يكن له وقت العلوق كذلك فها هنا ولو جازت بولاد ستم اشهر صحت دعوته  
ولو كان الاب نصرانيا وقت العلوق ثم اسلم فولدت الجارية ولما فادعاه الجرد لم يصح لما ذكرنا وكذلك كان الوالد  
وقد العلوق مكاتباً فادى وعق او كان عبداً وصق ثم ادعى الجرد والجارية حافره لم يصح لما ذكرنا ولو كان الوالد  
عبداً او مكاتباً او كان نصرانياً وعق او اسلم ثم ادعى والجارية ابنة انجاب به لما قلنا ستم اشهر من وقت  
العق والمسلم لم يصح دعوته ولو جازت به ستم اشهر فصاعداً بعد الاسلام والعق صحت دعوته لما ذكرنا  
اذا اشترى جارية مكاتباً في ملكه فباعها وعق حاملاً فقبضها المشرك ثم اشترىها البايع بعد ذلك وضعت  
في يد البايع لم يثبت نسبه اشهر من دباعها ولا اقل هذا ليعلم ان العلوق كان في ملك البين ولم يكن في ملك المشرك  
ثم ادعاه الجرد لم يصح دعوته لان زوال ملكه ازال تاويله لانه لو ادعى بعد زوال الملك كان له يصح فاذا كان كذلك  
منع الاسناد فلم يصح وكذلك لو ادعى عليه خيار الشرط او اخبار الرويه او لعق من المعالي مسخا كان او ملكا جديداً  
فلجواب واحد وكذلك لو باعها بغير فاسد او قد قبضها المشرك ثم استردها لها اذا خرجت عن ملكه  
زالت اويله فاذا رجعت اليه بعد ما يملكه لم يصح دعوته بعد ذلك ولو صدق البين صارت الجارية ام ولد له  
بالقسم والولوحه بغير قسم ومثبت النسب منه ولم يقض البيع فيما بين البايع والمشرك لان البين صدق في  
حق نفسه والجارية في ملكه في الحال فاذا صدق صار كاسر ظاهر وقوله لم يقض البيع فيما بين البايع والمشرك  
اي لم يثبت به فساد بعه ولو كان الاب معتوما والجرد عاقل مسلم فادعاه الجرد بدينه منه النسب من الدعوه  
لم يثبت له فساد بعه ولو كان كافرا او مكاتباً او عبداً ولو لم يدع الجرد حتى افاق المقتوه  
ثم ادعاه لم يصح لانه قد زالت اويله كما اذا كان الاب كافرا مسلم او عبداً وصق ثم ادعاه الجرد لم يصح ولو لم يدع  
الجرد ولكن ادعاه الاب بعد ما افاق والجرد كان وقت حيوه فالقبيل من ان لم يصح ولم يثبت النسب كما في الاب  
النصراني والعبد للمعنى الجامع منهما انه لا يثبت له في الموضوعين جميعا وفي الاستحسان يصح لان الجنون لم يثبت عنه  
قال ولده المترك انه يثبت منه وان كان معتوما وجب بفقته عليه ان كان فقيرا لانه لم يصح دعوته حال حياته لان

لان الجنون لم يثبت له فاذا افاق صار اكلامه حكم الصحيح فوجب ان يقبل قوله وان كان الرق الكفر لم يثبت عنه  
عن قال ولده المترك انه لم يثبت منه فاذ كان خلفا **الدعوى واليمينات**  
قال الشيخ امام في الامم عنه اورد الباب لفرق بينهما اذا ثبت على صاحب البر القول والفعل سنا اذا ادعى ملكا بينهما  
**والاصل في الباب** ان المانع بالبر يكون فاذا ظهرت البر للغايب بتصادقهما او بقيام البيه عليه دفع الخصوم  
عن نفسه اذا ادعى الجرد او ثوبا في يدرج او اقام على ذلك البيه واقبل الذي في يده ان الدار لفلان الغايب او دعيتها  
فانه لم يدفع الخصوم عن نفسه بهذا القول بل بقوله البيه وفي قول ابن ابي لي دفع الخصوم بغير بيه وقال ابن سبويه  
لم يدفع الخصوم وان اقام البيه والمسلمه موضعها كتاب الدعوى فان اقام الذي في يده البيه ان المدعى اقرا ان الدار  
الغايب ولم يرد الشهود على ذلك لاختصاصه منهما لانه اذا ثبت اقرار المدعى ان ملك الدار للغايب فقد اقر ان ذلك  
في يده ليس بخصم والخصم هو الغايب لانه ومنه اليه من جهته ولو ان الشهود شهدوا ان فلانا الغايب دفعها اليه  
ولكن لم يدرى ان الملك للغايب ام لم يدفع الخصوم عن نفسه بهذه البيه لانه ثبت ان الدار وصلت اليه من وجهه  
الغايب وان يدرى الحاضر ليست بيده من المترك انه لو ادعى ان هذه الدار لفلان اشترىها منه وقال صاحب اليد  
او دعيتها ذلك الجرد دفع الخصوم عن نفسه لانها تصادق ان الملك للغايب وان يدرى الحاضر ليس بيده من وانا  
في حفظ الا اذا قال المدعى وكفى بالعبس منك في يده فثبت خصما لانه اثبت عليه الفعل وهو التسليم  
لان الوكيل قام مقام الموكل واوان الذي في يده الدار قال او دعيتها رجل لم يسمه وادعاه على ذلك البيه ان ذكر  
الشهود انهم يعرفونه بوجهه دفع الخصوم عن نفسه في قول حنفية لانه حال الخصوم على من عكن اتباعه  
وان ذكر الشهود انهم لم يعرفوه لم يقبل في قول حنفية لم يدفع الخصوم عن نفسه لانه لم يذكر الاسم والنسب  
وانهم يعرفونه بوجهه وقال ابو يوسف ذاك موكل الراي القاضي ان راه محتاط فلا يدفع وان راه امينا يدفع  
ولو قال صاحب اليد او دعيتها فلان وقال الشهود او دعيتها اياه رجل لم يعرفه لم يقبل في قوله ومده لم يملك  
مشهدا دعيها ايضا لم يقبل لانهم شهدوا على الجمهور فدخل الموضع كان هو المدعى وهما لا يدران ذلك ولو قال صاحب  
اليد او دعيتها رجل لم اعرفه وقال الشهود او دعيتها فلان لم يقبل لانه اذا قال اعرفه فقد كذب الشهود  
فلا يقبل ولو ان المدعى اقرا انه دفعها اليه رجل لم يسمه وشهد الشهود على قرار المدعى بذلك لاختصاصه  
وان كان المدعى والذى الدار في يده والشهود لم يعرفونه لم يدرى اقرار الخصم غيره واقرا به على نفسه جابر وان  
كان اقر خصم بمجهول اذا كانت الدار في يدرج في رجل ادعاه ان الدار في يده وادعاه البيه انه غصبها مني الذي  
هي في يده واجرتهم منه او رهنها منه او ادعاه مني وادعاه الذي في يده البيه ان الدار لفلان اخبر  
او دعيتها فانه لم يدفع الخصوم عن نفسه وهو خصم لانه اذا ثبت عليه الجارة او الغصب فقد اثبت عليه



قبضه من يده وابع عليه رد ما قبض فاذا اقام البيئته انه اودعها فلان الغائب صار  
مساقتا بطل كلامه وكذلك لو اثبت الشرا من جهة فقد اثبت قوله ان الدار صارت لهذا المدعي ووجب  
على نفسه حق التسليم اليه والمصلحة فيه ان المدعي اذا اثبت قول الذي في يده او فعله باثبات الحق له صار  
الذي في يده مساقضا في كلامه فلا يقبل بينته بعد ذلك لو قضى القاضي لهذا المدعي ثم حضر الغائب لم يصيب  
مقضيها عليه من القاضي فلو كان ذلك كانت الدار في يده ولم يقض على الغائب من صاحب اليد لم يكن خصما عنه  
وكذلك لو لم يثبت المدعي الفاعل على صاحب اليد وصاحب اليد لم يثبت البيئته انه اقلان حتى اصبح خصما وقضى  
ثم حضر الغائب فهو على حجة من البيئته انما سمع على صاحب اليد على الغائب فلم يصور الغائب مسقا  
عليه بالبيئته اذا كان العبد في رجل فاقام العبد البيئته انه عبد الذي في يده وانه اعنقه واقام الذي يده بيئته  
انه عبد فلان اودع عليه فان القاضي يقض بعنقه ولا يقبل بينته الذي يده العبد ان العبد اثبت الحق بقوله  
الذي هو في يده فاذا اثبت الحق من جهة لم يدفع الخصوم عن نفسه كما قلنا في المدعي اذا اثبت عليه الغصب  
او الحارة صار الذي في يده خصما ولم يدفع الخصوم عن نفسه كذلكها هنا فاذا قضى القاضي بعنقه ثم حضر الغائب  
فاقام البيئته ان العبد عبده اودعه الذي يده لم يقبل بينته وليست هذه المسئلة كالمسئلة الاولى والى ذلك  
بينهما من وجهين احدهما ان القضا بالحق قضاء على جميع الناس انه يتصل بالحق حقوق لعامة المسلمين  
مثل الشهادات والجنائات وغيرها واذا كان القضا بالحق قضاء على كافة الناس صار الغائب مقضيا عليه  
فلا يقبل بينته بعد ذلك اما القضا بالملك فهو قضا على الذي يده العيز خاصة فاذا حضر الغائب واثبت البيئته  
قبلت منه انه لم يضر مقضيا عليه والثاني هو ان البيئتين لو اجتمعنا واحداهما على الحق والآخر على الملك  
كانت بينة الحق او بطلت بينة الملك فاذا اقامت البيئته على الملك بعد ما قامت بينة الحق فهي باطله  
اما في المسئلة الاولى واجتمع البيئتان بغير البيئته الغائب لانه اذا تصابق الحقائق جعلت الدار بينهما  
فاذا حضر بعد ذلك قبلت بينته ايضا اذا كان عبدا في يد رجل فاقام رجل البيئته انه ربه الذي هو في يده  
وبعض منه او يصدق عليه وبعض منه او رهن عنده وبعض منه واقام الذي هو في يده انه اودع عليه  
فلان فان الذي في يده لم يدفع الخصوم عن نفسه من المدعي اثبت الحق من جهة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
ينبغي ان يكون هذا جواب الاستحسان وكان القياس ان يدفع الخصوم عن نفسه لانه قال بعد هذا في باب من يواب  
اليبوع ان المدعي اذا اقام البيئته انه اشتراه من الذي هو في يده وقبض منه والذي يده اقام البيئته ان فلانا  
الغائب اودع عليه فانه يدفع الخصوم عن نفسه والمخوف في ذلك ان المدعي اذا اثبت الشرا والقبض لم يبق له  
على الذي في يده حق فصار كانه اقام البيئته على كل من رسل والذي يده اقام البيئته على الوديع من جهة الغائب

فانه يدفع الخصوم عن نفسه في هذه المسئلة اذا اثبت العبد او القبط او الصدقة من جهة صاحب اليد  
لم يبق له على صاحب اليد حق ذلك العقد فصار بمنزلة اثبات الملك للمسلم ومذبحي ان يكون الجواب فيه  
والجواب في البيع سوا في القياس فاما ان يقال فيه روايتان او يقال استحسانها هنا وجه الاستحسان  
ان العبد لا يقع له بالقبض فصار البيئته على العبد والقبض عنده البيئته على الشرا بدون القبض  
ولو اقام البيئته على الشرا من صاحب اليد بغیر اثبات القبض بقوله صار الذي في يده خصما ولم يقبل بينته صاحب اليد  
كذلكها هنا ولو ان عبدا في يد رجل اقام البيئته انه عبد فلان وانه اعنقه واقام صاحب اليد البيئته ان فلانا  
ذلك اودعه اياه في القياس ينبغي ان يقبل بينته العبد لم يحضر الغائب في الاستحسان قبلت بينته وحال بين  
العبد وبين صاحب اليد ولم يقض بعنقه لم يحضر الغائب اما في القياس لم يقبل بينته العبد لما ذكرنا في المسائل  
للمتقدم ان صاحب اليد اذا اثبت الوصول اليه من جهة الغائب فانه يدفع الخصوم لم يدعي كذلكها هنا وجه  
الاستحسان انه محال بينه وبين العبد استعظاما لما استرقا قال الاحرار فقبلت بينة العبد ومحال بينه  
وبين العبد ان في بسم العبد معنيين اثبات الحق وابطال يد صاحب اليد فقبلت بينته في ابطال يده  
واثبات له لولاه لانه خصم ولم يقبل في حق اثبات الحق لانه ليس خصم وهذا كما نقول في رجل وكل رجل  
ان يحمل امراته او عبده من موضع الى موضع فاقامت المرأة البيئته ان الزوج ملقها والعبد اقام البيئته ان المولى  
اعنقه فانه بينته بقبلت في ابطال حق الوكيل ولم يقبل على الحق والطلاق كذلكها هنا محال بينه وبين صاحب  
اليد ويؤخذ من العبد كيف نظر الغائب في ابطال حقه اذا حضر ثم اذا حضر الغائب يقال العبد اقام البيئته  
فان اعاد اليه يقضى القاضي بعنقه والمسئلة اليد من تلك البيئته ما ثبت الحق وانما بطلت للحيلولة فلا بد له  
من البيئته لاثبات الحق فلان العبد اقام البيئته ان فلانا اعنقه وهو ملكه وقال الذي في يده فلان اخر  
اودعه فان قول الذي في يده لم يقبل له بالبيئته لانها لا تتصادق ان الملك واحد فان اقام الذي في يده البيئته  
على يد غيره فانه قياسي استحسان في القياس لم يقبل بينة العبد وفي الاستحسان قبلت في حق المملوك لما ذكرنا  
في المسئلة الاولى ولو ان العبد لم يقل اعنقني فلان ولكن قال انا حر لم يملك القول قوله ان الدار دار حر وليست  
بدار قهر وعليه فكل من كون في دار ما كون حراما لم يظهر رقه ولو اقام صاحب اليد البيئته انه اودع عليه فلان  
لم يدفع الخصوم بهذا القدر لانهم لم يشهدوا على ملك الغائب ولما كان في يده لم يثبت اليد اذا كان عبدا عن نفسه  
المترى ان لا يوراي غلاما في يد رجل وهو جبر عن نفسه لم يجوز ان يشهد بانه عبده لم يسمح اقوال العبد  
بانه رقيق او ربي منه ما يدل على الوق ولا يقبل بينته انه اودعه فلان لم يشهدوا على ملكه فان شهدوا ان العبد  
اقلان اودعه اياه لم يقبل بينته لانا قبلنا قول العبد بالظاهر والبيئته بينة الباطن ثم اذا حضر الغائب لم يثبت  
الا حارة البيئته



من الحاضر اتصبا خصما عنه لم يدعي اليه ادعائه لنفسه ولم يتوصل اليه ذلك بالاثبات كما ان الغايه فان تصب  
خصما عن الغايه ولو اقام البيئه انه حر المصل فيه قياسا واستحسانا كما ذكرنا انه يوقف العبد ومحال  
بينه وبين الجور فاذا حضر الغايه يوم العبد بعاده البيئه لم يثبت الصق على الغايه والحاضر  
لم يكن خصما في ذلك وانما قبلت بينته في حق الجليله ولم كذلك اذا اقام صاحب اليد البيئه انه عبد فلان  
اودعه ثم حضر فلان لم يورث اقامه البيئه ثانيا لم الحاضر يدعي اليه لنفسه ولم يتوصل اليه ذلك بالثبوت  
الملك الغايه فان تصب الحاضر خصما عن الغايه ولو ان عبدا في يد رجل اقام اخا البيئه انه عبده اشتراه من الذي  
في يده بالغدرهم ونفذه المثل و اقام صاحب اليد البيئه انه عبد فلان اودعه اياه فانه لم يرفع الخصوم على نفسه  
لما ذكرنا انه ايت عليه حق التسليم ثم اقامه الغايه فان حضر فلان يقيم المدعي البيئه ليسلم العبد الى  
الغايه لم ينعما صادقا انه العبد بل ثبوت حق المدعي ثم هو يتصب خصما للمدعي فاذا اقام المدعي البيئه  
على الشرا من صاحب اليد قبلت بينته من الغايه استفاد اليد والملك باقرار المقر فصار كانه وكيله في  
وطنه اذا وجدت بينته بين ان قراره كان باطلا فذلك بطلت بينته على الغايه وان كان يدعي الشرا  
من جهته ثم اراد الغايه ان يقيم البيئه على اطلاق نفسه لم يقبل من البيئه سموت عليه فصار هو المقتضى علم  
فلو ان الغايه حضر بعد ما اقام المدعي شاهدين من قبل التزكيم سلم اليه بتصادقهما على ذلك وصير هو  
خصما للمدعي لم يحتاج الى اعاده البيئه من الذي يدره صدق في قول الخصوم الخ وغيره ولم يصدق في ابطال  
حق المدعي فصار الغايه عنزه الوكيل لصاحب اليد فاذا اذكت البيئه بقضي المدعي ان يقيم الغايه البيئه انه  
عبده اودعه عند صاحب اليد و اقام البيئه انه عبده ومقتضى العبد له وصار هو اولي من المدعي وحكي عن  
محمد بن سماعيل انه كتب الى محمد بن الحسن رحمه الله ان هذا المستقيم ونبي في ان يكون بينهما نصيب لما ذكرنا بعد  
هذا في هذا الباب في سله اخرى في ابواب الدعوى في اخر هذا الباب وما الفرق بين هذه وبين كلتي المسلكين  
فرد الجواب ان الفرق بينهما والجواب ان العبد بينهما نصفان في هذه المسلك ايضا وهذا روي عن محمد بن سماعيل  
خاصه والردايه المعروفه ما قالها هنا انه تقف به للغايه من المدعي اقام البيئه على صاحب اليد ولم يقيم  
البيئه على الغايه والغايه اقام البيئه على هذا المدعي فالبيئه التي اقيمت عليه اول من البيئه التي اقيمت عليه  
واما وجه تلك الروايه من الغايه اذا حضر العبد صادرت يده كيد صاحب اليد لم يورثه كيد صاحب اليد  
لم يقبل بينته لم يورث اقام البيئه على يده فاذا اذبت ان يده كيد صاحب اليد صار كانه اقام البيئه على  
صاحب اليد فصار بينتهما جميعا على انسان واحد فاستويا ففعل بينهما نصيب او نقول بان اقرار ذي  
اليده للغايه كالعدم في هذا الموضع المأثري انه يصير خصما لم يدعي الشرا عليه ولو جعل قراره مقتضى

لخرج من ان يكون خصما فعرفنا انه جعل قراره كالعدم فصار الغايه كالحاج والدي يدعي الشرا  
ايضا خارج والمصل ان العبد اذا كان في يد رجل فادعاه رجلان واقاما البيئه بقضي به بينهما  
نصفين كذا كانا والدليل على ان قراره غير معتبر ان الغايه لو اقام البيئه على ذي اليد يقبل  
ولو وجب الاقرار بان لا يقبل من البيئه على المقر باطله وقيل ان هذه الروايه هي المدعي هكذا في كل  
في بعض النسخ وهي نسخته الى حفص رحمه الله ولو ان المدعي اعاد البيئه على الغايه كان ثبوتها  
من الغايه صار صاحب اليد فان لم يدعي الغايه حتى قضى القاضي للغايه بطلت خصومه للمدعي  
بعد ذلك من البيئه سمعت عليه وكذا لو اعاد هو فيل القضا للغايه فقصه لم يطل دعوى الغايه  
لمنه اذا اعاد البيئه عليه كان الغايه مقضيا عليه دون صاحب اليد والمستحق عليه لا يستحق عليه  
للمستحق المستحق اذا ادعاه المستحق من جهته او التمتع في الفصل الاول ان المدعي البيئه وقضى  
القاضي لم يورث الغايه مقضيا عليه حتى انه اذا اقام البيئه بعد ذلك لم يقبل بينته من البيئه  
لم تسمع عليه وانما سمعت على صاحب اليد ولو ان المدعي اقام شاهدا واحدا على الشرا ثم حضر الغايه فان القاضي  
ردفع العبد اليه وبكلف المدعي ان يقيم شاهدا اخر فان اقام شاهدا اخر نقض له بالعبد من الشهاده الثانيه  
استندت الى المدعي فصار كل الشاهد يبرح جميعا شهرا على صاحب اليد ويصير الغايه مقضيا عليه فاذا ذكرنا  
ان كلتي الشهادتين لم تسمع عليه ولو حضر الغايه بعد ما اذكت بينته للمدعي ليسلم العبد اليه لم يورث  
بوجه القضا عليه فصار في هذه المسلكه على يده او جرم اما ان حضر فلان اقامه البيئه او جرم اقامتها  
قبل التزكيم او حضر بعد التزكيم وقد ذكرنا جوابها ولو ادعي المدعي ملكا بيده وادعي صاحب اليد انه  
اودعه فلان ولم يكن اقامه البيئه وانتصبت خصما فلما اقام المدعي شاهدا وشاهدين وجب صاحب  
البيئه على الوديعة قبل انه ظهر انه ليس بخصم بل ان توجه القضا عليه ولو ان القاضي قضى به للمدعي  
ثم اقام صاحب اليد البيئه على الوديعة لم يقبل منه يريد نقض قضايه فلا يصدق ثم اذا حضر الغايه  
بعد على جهته لم يورثه يصر مقضيا عليه ولو ان رجلا في يده عبدا فادعاه رجلان كل واحد منهما اقام البيئه  
اودع الذي يدره فاقروا صاحب اليد انه لهما فان قراره لم يخلو من ثبوت او جرم اما ان يكون قبل ان يسمع القاضي  
شهادته وشهود او بعد ما سمع الشهاده قبل التزكيم او بعد السماع وبعد التزكيم فاما اذا اقر قبل  
سماع البيئه فان القاضي ردفع العبد الى المقر لم يصير المقر مدعيا عليه والآخر مدعيا لم يورث في  
وقت كاف للملك ولم يكن له حديم حق فجار قراره واما اذا اقر بعد ما سمع القاضي شهادته وشهود  
قبل التزكيم فان القاضي ردفع العبد الى المقر لم يصير المقر خصما في التزكيم فاذا اذكت البيئتان



بجعل العبد سنها نصفين ولم يصدق فباطل ذلك الخي اما اذا اقر بعد ما ركت البيعتان بجعل العبد سنها  
صغير ولم يصدق في تحويل الملك ولم في تحويل المصوم لانه اذا ركت البيعتان لم يحتاج الى المصوم بعد ذلك  
فصار اقراره لهما بجعل سنها نصفين ولم يثبت الحقوله ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا ثم اقر به  
لم يثبتها فقال له ادفع الى المقر له وقال للآخر اقم شاهدا اخر فان اقام شاهدا اخر قضى به المدعي ويصدق  
المدعي عليه في تحويل المصوم ولم يصدق في ابطال حوكه او منعهما اذا اقم اليه شاهدا اخر قضى به له  
ولو اقام كل واحد منهما شاهدا قضى به سنها الا ان سنانا الذي لم يقره الدعوى على المقر له واقام  
شاهدين خرسا واعاد الشاهد الذي اقام شاهدا اخر فينبى بقبضه به له ولو اقام يدين المقر له لانه اذا  
استأنف الدعوى فقد عرض عن المصوم الاول وفي الحال المقر له صاحب اليد والخارج اول من صاحب اليد  
ولو ان الرجل الذي يقر له جاء بشاهدا اخر واقام للمقر له شاهدا اخر واقام شاهدين اخرين يكون سنها  
مخلافه اذا اقام الذي لم يقر له شاهدا اخرين انه يقضى بالكل لانه يتصور منه استيناف الدعوى لم  
خارج والمخبر صاحب اليد ولو سحر من المقر له استيناف الدعوى وقضى سنها صغير وجعل كان  
البيعتين قائمتا على ذي اليد وهذه المسئلة قال محمد بن سماعه ثبني ان يكون على قياس هذه المسئلة سنها  
صغير ولكن الفرق بينهما ان الغايه في احضار تلك المسئلة واقام البيعة فقد ظهر ان المدعي اقام البيعة  
على غير خصم ان الملك الغايه اما ههنا اقام كل واحد منهما البيعة على صاحب اليد وعلى صاحبه وهما حاضران  
وقبل بيعتهما كل واحد منهما وجعل سنها صغير ولو ان عبدا في يد رجل اقام رجلا من كل واحد منهما البيعة العبد  
بجعل العبد سنها نصفين في اذا اراد احدهما ان يقيم البيعة على صاحبه ان العبد لم يقبل بيعة من كل واحد منهما  
صار مقضيا عليه في نصف العبد من كل واحد منهما اذا اقام البيعة وقد استحق جميع العبد من صاحب اليد  
فاذا قضى القاضي سنها نصفين فقد استحق كل واحد منهما على صاحبه نصف العبد واذا امار كل واحد منهما مقضيا  
لم يقبل بيعتهما واورايت بيعة احدهما ولم تنكبينه الاخر ويقضى بالعبد الذي ركت بيعتهما ان الاخر  
اذا جاء بيعة عايله قال القاضي بالعبد لانه لم يصر مقضيا عليه لانه لم يستحق على المدعي عليه شيئا من ملك البيعة  
فصار القضاء كله لمحدها فاذا لم يصر مقضيا عليه قبلت بيعته ولو ان عبدا في يد رجل ادعاه رجل وقدم  
الى القاضي فانكر صاحب اليد من عبد القاضي باعها من اسار ثم ادعاه وعجاب المشتري فلما رجعا  
اقام البيعة الى بيعت من فلان واودع عليه لم يقبل بيعته وهو خصم وصح للمسئلة في المبتدأ على الحقيق  
واجاب على الاسماء وانما لا يصدق لانه اقرانه كان خصما ثم ادعى البيع واخراج نفسه عن المصومة  
بعد ما بوجت عليه خصم القاضي فلا ملك دفع عن نفسه لقوله وكذلك اذا اقام البيعة لم يقبل لانه

انا يخرج عن المصوم بعد ما صح البيع من الغايه والقاضي لم يقض بالبيع من الغايه من غير  
خصم فاذا قضى القاضي المدعي ثم حضر الغايه فاراد ان يقيم البيعة على المشتري الذي كان في يده  
لا يقبل لانه ابدت الملك من ماله في يد صاحبه اليد وقد بطل ملكه فبطل الشراء من بيعة من ملكه  
تابع ملك صاحبه اليد فاذا بطل العمل بطل التبع ولو ان الغايه ابدت الملك من جهة صاحبه اليد  
ولكنه اقام البيعة انه لم يقض به لانه لم يصر مقضيا عليه ولو ان القاضي لم يقض ببيعه لمدعي  
حتى حضر الغايه وصدقه بصدق في تحويل المصوم ولم يصدق في تحويل الملك لانه لو ان المدعي  
لم يكلف باعادة البيعة وكذلك لو اقام شاهدا واحدا يقيم شاهدا اخر ويقضى له وكذلك ان رجلا  
في يده عبد اقام عليه رجل البيعة انه عبده واقام صاحب اليد بيعة انه باعه من فلان بالقبض ولم يقض  
فانه لم يدفع المصوم عن نفسه كما لو اقام البيعة انه باعه منه واقبضه ثم ادعاه والمعنى ما ذكرنا فصارت  
مسألة هذا الباب على ثلاث مراتب في وجه يكون صاحب اليد خصما اقام البيعة اوله في كما اذا ابدت القول علم  
وفي وجه ان اقام البيعة يدفع المصوم عن نفسه وان لم يقم لم يدفع وفي مسئلة اول الباب وفي وجه لم يكون  
خصما اقام البيعة اوله في كما اذا اقام البيعة انه اشتراه من فلان وصاحب اليد يقول او دعني ذلك الرجل  
**باب من الدعوى والبيات** قال الشيخ المصنف في الدعوى انه اذا ابدت القول علم  
يفرق بين القرار والشهادة **والأصل** الباب انه متى كذب شهوده في بعض ما شهدوا او في جميعه بطلت شهادته  
لانه اذا كذبهم صيرهم فسقة وشهادته الفساق لم تقبل والمقر له متى كذب للقر في بعض ما اقر به لم يقبل لانه  
صيره فاسقا واقرار الفاسق جاز واذا كذب في عين ما اقر به بطل لانه رد اقراره فارتد **والأصل** ان التوثيق  
بين شهادة الشهود وبين دعوى المدعي في المعنى الذي يحتاج القاضي للقضا به والتوثيق من شهادته الشهود  
في اللفظ الذي لا يوجب الاختلاف في المعنى شرط اذا اعدا او في يد رجل انه اشتراه من فلان وهو ملكها واقام  
البيعة فشهدوا انها رايه فالشهادة باطله لان المدعي ادعى ملك الشراء وهو ملك مقيد والشهود شهدوا على الملك  
للمرسل للمرسل القوي من الملك المقيد لان في الملك الموصول يستحق المار عامدا بالاولادها فصار كالشهود  
بالاكثر ما يدعيه والشهود اذا شهدوا بالامر ما ادعى بقبل شهادتهم لانه كذبهم وصاروا فسقة لا تتركهم  
لو ادعى على رجل الف درهم مشهودا بالشهود بالف وخمس مائة فشهدوا بامرهم بالامر في الكتاب ان لا يدعى اقرارا  
كانت اقراره قال الجوز شهادتهم حتى شهدوا انها خرجت من يد الذي اقر انها كانت له الدليل عليه انه اذا  
ادعى الملك بسبب وهو الشراء المشهود شهادته لم يملك المطلق وقد شهدوا بالشهود وعلى من الملك دليل  
ملك هذا الملك في يده المتصله والمنفصله جميعا وان الباعه يتراجعون بعضهم على بعض وهو انما اذا كانا



بدليل انه على هذا الزايد المتصل من المنفصل فلم يكن الشهاده موافقه للدعوى وقبل ان يقبل  
وكذلك لو ادعى الميراث وشهوده شهدوا على الملك الميراث قبل هذا الميراث ولو كان المدعى يدعى الملك الميراث  
والشهود شهدوا على الميراث او الشرا او الهب فلم يذكر لكن الجواب عنهما انه سأل انى معنى ادعى فان قال هذا  
السبب الذى شهدت الشهود بقبول الميراث فلا بد ان قال لغير هذا السبب فقد كذب شهوده ولو ان المدعى  
ادعى الشرا وشهد شهوده على الهب لم يقبل شهادتهم لم انه كذب شهوده لما اذا وفق فقال اشتريتها  
منه ثم جرد الشرا وطلبت منه حتى وجهها منى واقام على ذلك البيه بطلت منه لم انه لم يظهر تناقض  
في كلامه وكذلك لو ادعى الهب او لا وشهد الشهود على الشرا لم يقبل الا اذا وفق فقال وجهها منى ثم جرد  
الهب فاشتريتها منه ولو ان رجلا في دارة دار فادعى رجل انها له واقام شاهدين شهدا احدهما انها دارة  
ورثها من ابيه وشهد الاخر انه ورثها من ابيه لم يقبل هذه الشهاده لم انه لم يمكن التوفيق بينهما لم انه لو ادعى  
احدهما فقد كذب الاخر وكذلك لو شهد احدهما انه اشتراها من فلان وهو ملكها وشهد الاخر ان فلان ان  
وجهها لم يقبل لهذا الميراث فان قيل اليس انهما قد اتفقا على ملكه فلم تقض بالملك قيل اتفقا في الملك  
لم يولد به اذا اختلفا في السبب لا ترى ان احدهما لو شهد به بالف درهم من ثمن العبد والاخر بشهره بالتمام  
من ادر اشبعه لم يقبل كذلكها هنا اذا ادعى دارا في يد رجل واقام البيه انها له وقضى له القاضي بها ثم اقر  
المقضى له انها دار فلان لم يحق له حق فيها وصدرت فلان انها له فقال المقضى عليه انه كذب شاهدين حتى ذكرنا  
لفلان لم يحق له فيها فان قضا القاضي لم يطل هذا الاقرار والدار المقوله ولا شيء على المقول لم يحتل ان الدار صادقة  
لفلان بعد القضا ببيع او هب او غير ذلك والقضا بدت مقين فلا يسقط بالشك وكان الفقير ابو جعفر رحمه الله  
يقول هذا الجواب نعم اذا اقر بعد ما غاب عن مجلس القاضي فاما اذا كان عند القاضي في المجلس الذى قضى له واقر  
بالدار لفلان لم يحق له فيها فمدعى ان يبطل قضا القاضي لم انه لم يوجد بعد القضا سبب تخويل الملك لفلان فقد  
اقر ان القاضي قضى له وهو غيب ما لم وقال بعضهم لم يبطل قضا القاضي وان اقر في ذلك المجلس لم يحتل انه قد باعه  
من رجل على ان يبايع بالخيار لم يمت ايام فلما قضى القاضي له لم يفرق عن ذلك المجلس حتى مضت وتحت اليك النكته  
فصار للملك لفلان فاذا احتل هذا الوجه لم يبطل قضا القاضي ولو ان القاضي قضى بالدار للمدعى وقال المدعى هذه الدار  
لفلان ولم يكن له قط فان صدرت المقوله بذلك برد الدار الى المقضى عليه لانها تصادق ان الدار لم يكن للمدعى وان  
الشهود شهدوا بالباطل وان القضا باطلا لقرارها ولو قال المقوله قد كان الدار لك ولكنها وهبتا منى  
بعدما قضى القاضي لفلان الدار المقوله لم يقر له والمقر له كذب في بعض ما اقر به فلم يبطل القرار والقضا ماض  
لم انه لم يصادق على طلاق القضا وضمن المقوله الدار المقضى عليه لم انه قد استهلكها باقراره فاقاره

بالعنان على نفسه جاز واقاره بابطال قضا القاضي لم يجوز وقضا القاضي في حق المقر مجب وفي حق المقر باطل فيكون  
ضامنا لبقيةها وهذا في قولهم جميعا نعم في القول مثل سوب البيه والره عن السبع الفاهم وكذلك هنا اذا كان  
الضمان مرجع الى القول نعم في قولهم جميعا ولو لم يقض القاضي بشهاده الشهود حتى اقر المدعى ان الدار لفلان  
فان القاضي لم يقضى بها لم انه احتل انها صادقة لفلان من جهة المقر واحتل ان علم كان لهذا المدعى فكلما احتل هذا  
لم يقضى القاضي له بالشك وليس هذا كالذى قضا القاضي ثم اقر ان هناك قد صح القضا فلا يسقط بالشك وهذا  
اشتباه وجه القضا فلا يسقط بالشك ولو اقر انها لفلان ما انى بعضا منهم او وهبها بها الشهاده وقبضها  
موسوب بكلامه قبل لم انه اذا وصل الكلام فقد ظهر مراده في اوله فان غفر حكم اوله على ما فسر في اخره فلم يوجد منه  
الكذب المتناقضه اذا كانت الدار في يد رجل يبيع انما له واقام رجل البيه انما دار ابيه مات وتركها لفلان  
لم وارث له غيره وقضى القاضي له ثم جرد الادعى انه اشتراها من ورثته في حياته ومدة الميراث في ذلك بطل القضا  
وتوكلت الدار على المقضى عليه لم انه ادعى الشرا والعراثة صادقة ان شهاده الشهود على الميراث كانت باطله  
لم انه اذا باع ابوه في حياته لم يكون ميراثا بعد وفاته فقد كذب شهوده وبطل القضا وقال المدعى الشرا اقم البيه  
انها كانت لفلان وانك اشتريتها منه فاذا اقام البيه يقضى له على صاحب اليد ولم يمكنه ان يلجأ بقرار الوارث  
لم الوارث قد كذب شهوده وبطل القضا لم ولو ان رجلا اقر فقال هذا الشيء لفلان لم يحق له فيه فقال المقر له ما كان له  
وانما هو اقلان فصدقه ذلك الرجل القياس ان يكون هذا دارا لم قراره وهو قول من لم يقر له اقراره المقر له وهو ملك  
الملك نفسه املا وقد كذب في جميع ما اقر به فان دارا قراره وفي الاستحسان يكون الدار المقر له الثاني ولم يكون ذلك  
ردا للاقرار وان لم يقر به في بعض ما اقر به لم يقر له اقراره يقضى اسيرين لحدتها في ملك نفسه والثاني لم يقر له اقرارا  
قال الرجل ليست له ولكنها لفلان وقد صدرت منى الملك الذى كان في يده فاذا تصادقا لم يملك لهما كون الثاني ولم يقر  
الاول لم يقر الثاني وقد سلط على التصرف فاذا قال الثاني هو اقلان جاز تصرفه ولا كذلك الشهاده اذا قال لم يملك  
لم هناك كذب الشهود في بعض ما شهدوا به وبطلت شهادتهم ولو قال المقر له ما كانت له قط وسكت ثم قال  
هي لفلان لم يملك ويكون هذا رد للاقرار لم انه اذا سكت وقد اعطى كلامه حكم الصحة بالرد فارتد ثم اذا قال هو لفلان  
وقد اقر في غير ذلك نعم استشهد لهذا الكتاب في مسلمه اخرى وعوان رجلا لو قال في خبرك على الف درهم  
من شئ بعد فقال لم ولكن لي عليك الف درهم فترض ان اخذها منه وانما يابنها منه لم يصادق قاعا على الضمان  
واختلفا في السبب فاختلا فيها في السبب لم يبطل الضمان ولو سكت ثم قال لي عليك الف درهم فترض ان اخذها  
لم يرد الادعى لم انه بالسكون ارتد الى قراره كذلكها هنا وليس هذا كذا في باب النكاح وهو ان الوارث اذا قال  
لم اجو النكاح ولكن زدي في خيسر فان هناك سر النكاح لم يفسد النكاح فصح النكاح في السبب لم يطل







وله فيه فان اقر به سماع البيهقي كان القضا عليه وعلى الاخ الغائب حتى ان الاخ الغائب اذا حضر واقام البيهقي  
لم يثبت له ذلك بل ثبت حق له في الورثة حصصا من الجميع والقضا عليه قضا على  
جميع الورثة ولو اقر به سماع البيهقي لم يصح اقراره في حق الغائب حتى انه اذا حضر وادعى تقضي له نصف  
الدار لم يثبت له اقامه الجنب بيته بل ظهر للميراث فالظاهر ان اسحقا على صاحب اليد فاقتراره بعد ذلك  
في ابطال حق الغائب لا يصح اذا كانت الدار بين يديه فخرمات احدى فاقام عليه رجل بيته انه اخوه ووارثه  
لم يعلم له وارث غيره ففرض له القاضي نصيب الميراث ثم جاءه وادعى انه ابن الميراث وكذب الاخ وصدة الشريك  
فادان يدخل مع الشريك في نصيبها بتصديقها ليس له ذلك في القاضي جعل نصيب الميراث في يد الاخ  
ولم يبق في يد الشريك من نصيب الميراث شي فاقترارها حصل على نصيب الاخ فلا يصح ولو كان اخذ الميراث  
بغير قضا القاضي كما اذا كان في يده وادعى انه اخ لم يثبت له بيته فارجع وادعى انه ابن الميراث  
فصدقه الشريك وكذب الاخ فانه يأخذ منها ثلث ما في ايديهما لان من زعم الشريك ان الوارث  
هو ابن الاخ عنزله الغائب والغائب اذا غصب ما لم يكون بين الشريكين فالغصب يكون من النصيب  
جميعا ولم يكن من نصيب بعضهم دون بعض فكذلك هاهنا الاخ اذا غصب ثلث الدار يكون غاصبا  
من نصيب الشريك وما بقي في ايديهما بقي من نصيب الشريك وله ان يشاركهما فيما في ايديهما بخلاف الفصل  
الاول في القاضي لم يقض هاهنا بالثلث للاخ وانما ترك في يده لعدم المنازع استشهد في المصالح بهذه السلسلة  
مسلمة قال الراي الذي في يديه الثلث هذا الثلث لي ورثته عن والدي ولم يكن له في الميراث وقال  
الشريك قد كان في يده وهذا ابن اخيه لم يورثه غيره لم يكن لابن اخيه ان يدخل معها في نصيبها فباخذ منها  
ثلث ما في ايديها والمخني يادكونا ان الوارث في الثلث صار غاصبا في حقه فكان ذلك على جميع الشريكين  
بعضهم ولو ان القاضي قضى بالثلث للاخ باقاه البيهقي ثم انهم اقتسموا الدار بقضا القاضي او بقضا القاضي  
فاصاب كل واحد منهم منزل ثم جاءه ابن وادعى وكذب الاخ وصدة الشريك فللابن ان يشارك الشريكين  
في اخذ منها ثلث منزل كل واحد منها من القسم في مختلف الجوانب فانه حصل من نصيب الاخ ثلثه  
في ايديها لكل واحد فباخذ مثله من نصيبها على سبيل المبادلة وهما قنوان ان الابن احق بنصيب الاخ منها  
والقواني حق المقنن فادوم فان من اقر لرجل شي لم يملكه ثم ملكه بعد اقراره يوم ان يسلم الى المقر وكذا  
هذه العروة في غير ما ولو كان المال متفق الاجزاء كالدراهم والدنانير وسائر الكماليات والموزونات  
والسلسلة فالحال لا يثبت على ما في ايديها من القسم هاهنا لم يقرر النصيب وليس معنى المبادلة  
ولم يكن من نصيب الاخ في ايديها شي حتى يورث التسليم الى الابن استشهد في المصالح مسلمة المصالح وهوان

لثمة نفر اشترى او كرمه بغيرهم فاقسموها فيما بينهم فلكل واحد منهم ان يبيع نصيبه من الميراث على من يشاء  
ومثله وان لثمة نفر اشترى واعقارا او عروضا او حيوانا فاقسموها فيما بينهم فاداد احدى ان يبيع نصيبه  
من الميراث يجوز وكذلك لثمة البقر والغنم والساج والعروض كلها وكذلك في مسكنات هذه اذا مات الرجل  
وتركت له عتاقه وترك دارا فاقام بواليه البيهقي انه مات وترك هذه الدار ليرثها لهم وهم عصبة لوارثه  
غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم ان احدى مات فارجع وادعى انه اخ الميراث وانه وارثه ففرض القاضي ثلث  
الدار له ثم ان الاخ باع ثلث الدار وسلم الى المشتري ثم ان المشتري وادعه عند البائع وعاب ثم جازع اقام البيهقي  
انه ابن الميراث واختصا منظر ان اختصا القاضي اخر سوي القاضي الذكر ففرض له اخوه فانه يقضي بالنسبة لم يقض البيهقي  
لم يقض المشتري لانه اقام البيهقي على شئ من البيهقي واسحقا ثلث الدار ففرض بالنسبة لم يقض البيهقي حاضر وهو الاخ  
ولم يقض له بالملك من حصصه غائب وهو المشتري لم يورثه كبره وجوز ان يقبل البيهقي على النسبة وان لم يقض كما  
قالوا في جلاء عاقل فلانا وكلهم يقض كل يورث في هذه الملة واحضر انسانا وادعى عليه فاقام البيهقي على الوكالة  
نقطة بالوكالة وانما ثبت الحق كذلك هاهنا فاذا حضر المشتري في يده يقض البيهقي ويرد الى الابن ولو انما اختصا  
القاضي الميراث فانه يقضي بالنسبة يقض البيهقي لانه علم ان ما قضى الاخ باطل فاذا بطل سواه بطل بيته فيسلم  
الى الابن ولو ان رجلا مات وترك لثمة اعبد فيمته سوا او مال غيرهم فاقام رجل البيهقي انه اوصى بالعبد الذي  
تقاله سالم وقال الوارث لم يورثه ولكن اوصى بزيه فليس له ان يورثه فان القاضي يقضي لصاحب البيهقي بسالم  
لانه البيهقي اقوى من المقرر من الاراء يجوز على نفسه خاصة والبيهقي يجوز عليه وعلى غيره وكان صاحب البيهقي  
بالوصية ولو اراد المقر له ان يأخذ بزيه باقرار الوارث ليس له ذلك من جهة الوارث ان يقول انما اقررت له الوارث  
والوصية نقاذه من الميراث والقاضي جعل ثلث المال وصية لغيره فلم يكن له وصية ليرثه ان رجلا لو اشترى  
عبدا وافران العبد للبائع ثم اسحق العبد من يد المشتري فله ان يرجع على البائع بالثمن لانه قد كذب رد عليه  
اقراره كذلك هاهنا ولو عاد سالم الى الوارث بوجه من الوجوه ان كان يبيع في ملكه فانه يسلم بزيه الى المقر  
لان اسحقا المستحق كان باطلا بزيه فاذا عاد الملك القديم خرج بزيه من الميراث واذا هلك بزيه بطلت  
وصيته لانه كان امانة عنده وان استهلكه ببيع او هبته غرم قيمته لانه ما يبيع على حق الوصية بالثمن بالبيع  
اذا مات الرجل وترك عدا لم يورثه غيره فاقتر الوارث ان الميراث اوصى بهذا العبد لفلان انه اجاز الوصية  
واقام رجل البيهقي انه اخ الميراث فادعى دين فصار الدين اولى من الميراث ويبيع العبد في دينه ويرفع  
ثمنه الى صاحب الدين لم يرفع صاحب الدين اقوى ولو ان الوارث اشترى ذلك العبد لملكه بوجه من الوجوه فادان  
المعصية ان يأخذ باقراره لم يكن له ذلك في القاضي اذا باع العبد جاز ببيع الوارث كان معصية فصار



وبيع القاضي تركه لميت جائز في حال عيونه الوارث بخلاف تلك المسئلة فان هناك القاضي يقض بالبيع وعلما  
قد مضى البيع فافترة الشهادة في الاماكن التي انما لو ظهر ان شهود الدين عبيد لم يطل البيع ويؤخذ الثمن  
من الغريم ويدفع الى الموصي وفي المسئلة الاولى لو ظهر ان شهود الموصي لم يعبى سقط القاضي الوصية ويورد  
العبد الى الموصي بل لا قرار بزيج ميت ان القاضي اذا باع العبد بالدين جاز بيعه وتحويل حق الموصي من الدين  
الى الثمن ولو ان الوارث وصل اليه الف درهم من مال صاحب الدين فان وصل ذلك الف عينها اليه او صدقة  
او ميراث فلموصي لم يأخذ ذلك الف لان حقه قد تحول من العين الى الثمن وقد وصل الثمن الى الوارث ومنع  
الوارث ان الموصي احق بها ولو لم يصل اليه ذلك الف عينها ولكن وصل اليه مال اخر من جهة الغريم ان وصل اليه  
مخا لحيوة الغريم اليه او صدقة او غيرهما فلا سبيل للموصي عليه انه لم يصل اليه عين حقه ولكن وصل اليه  
مال اخر ولو وصل اليه بعد وفاته لميراث او وصيه فالموصي احق به يستوفي من ذلك قدر الثمن الذي بيع العبد  
به من زعم الوارث ان الغريم اخذ الف لغريم حق وصار الف ديناً عليه فاذا مات صارت التركة مشغولة  
لذلك الدين وله وصيه له وله ميراث العبد فضا الدين واما في حال حياته فلا يصح ما لم يشغول بالدين لم يقل  
تلك الف عينها الى الوارث لم يدفع اليه ولو دفع العبد الى مدعي الدين فهذا على وجهين اما ان يدفع اليه صلحاً  
او بيعاً فان قال بعت منك هذا العبد بدينك كذا فليكن كذا بيعاً فان وصل العبد الى الوارث بوجه من الوجوه  
لم يكن للموصي عليه سبيل ولو دفعه اليه صلحاً والمسئلة ثالثة ان يأخذ العبد والفرق بينهما وذلك ان السلم  
سعلق بالدين لا تترك له لو صالح من دين على عين ثم تبين انه لا دين عليه بطل الصلح والبيع سعلق بالدين لا تترك  
انه لو باع عبد الدين لم عليه ثم تبين انه لا دين عليه لم يطل البيع فلما كان الصلح سعلق الدين من زعم الوارث ان  
الدين عليه حاله فقد عاد الى ملك القديم فهو موقوف على الوصية حكم اقراره ومن زعم ان العبد للموصي  
قابل للبيع اذا سعلق بالدين جاز البيع وان كان من زعم الوارث ان الدين عليه هاهنا فاذا وصل العبد الى  
الوارث لم يصلح حق الموصي اليه لان حقه انتقل الى الثمن ولو لم يصل الى الوارث في حال حيوته ولكن وصل اليه  
بعد وفاة الغريم ميراث او وصيه وقد اخذه صلحاً فلموصي لم يأخذه لانه عاد الى حاله المولى وان اخذه  
بيعاً ثم ورثه الميراث فانه يباع فيستوفي منه الموصي الف درهم جميع دين الغريم وليس له ان يأخذ غير  
العبد لانه لم يطل البيع لما ذكرنا وانما يأخذ من ثمنه الف درهم من زعم الوارث ان ذلك القدر دين على الوارث  
فياخذه الموصي باقرار الوارث ولو ان رجلاً مات وترك ثلثه اعبداً قيمتهم السوا فتشهد الشهود ان للميت  
اوصى بهذا العبد لفلان وقال الوارث لم يومئذ ولكن اوصى بعبد اخر رجلاً اخر فلم يقض القاضي بالبيعة  
حتى اعق المقلد العبد الذي اقر له الوارث جاز عقبه لان الوارث سلطه على عقبه حيث اقر له

فاذا قضى القاضي العبد الذي اقام البيعة فالمقلد اذ لم يقره فمعه العبد الى ان يعققه الوارث لانه لم يقره انما اعققه  
ملكاً فاسد ومن اعق عبيداً ملكه ملكاً فاسداً جاز عقه وبغير القيمة فلو عاد العبد الى الوارث في حال حياته المستحق  
او كاشفته بعد موت المستحق لميراث او وصيه يرد اقيم المقلد لانه لم يقره انما اعققه في حق وهذا الفصل  
لم يذكر ولو انه لم يعق حتى قضى القاضي بالوصية لصاحب البيعة وابطال وصية المقلد ثم اعق المقلد العبد الذي  
اقر له الوارث لم يرد عقبه لان القاضي ابطال وصيته وخرج ما يخرج من ملكه فصار لانه اعق عبيداً غيره فلو ان الوارث  
اشترى العبد من صاحب البيعة واصل اليه بوجه اخر فالمقلد ان اخذ عبيده ولم يجوز ذلك الحق لانه ملكه ابتداء  
باقرار الوارث لان قراره حق المقر بوجه مكانه اقر له لان ومن اعق عبيداً ملكه لم يرد عقبه بخلاف ما اذا  
مات رجل وعليه دين خيط بتركته فاعق الوارث العبد ان ابر الف بالميت من الدين سقط عقبه والفرق بينهما ان  
هناك لم يرد عليه الرو والمقضى انما لم يرد لحق الغرماء واذا انما الحق ففما الحق اياها هاهنا اذا قضى القاضي العبد لغيره  
فقد ابطال ملكه وعقبه فافترق من هذا الوجه والفرق في حقيقته ولو توفي هذه المسئلة وبين المشتري من الغاصب  
اذا اعق ثم اجاز المالك البيع نفذ الحق وهاهنا سبيل المالك هو الوصية وقد ورد عليها القبض والبطال اذا كان  
الرجل لثمة من البنين وجارية قد وارت منه وقد مات ولها وقيلت الجارية مولاها بعد اعققت الجارية من تحت القبيل  
موا وموت عن ام ولها اعتاق وعليها القصاص لقول النبي صلى الله عليه وسلم العبد قدور وله سعاية عليه بخلاف المرد  
فان لم يمتاوها حتى اقر احد البنين انه كان للميت ابن من هذه الجارية بعد موت المولى فالقصاص يسقط لانه اقر  
ان ابنه ملك بعض دم امه من القصاص موزون على فراض الله تعالى وله قود لابن على امه واذا اقر احد المولى بسقوط  
القصاص يسقط بعد ذلك فلو ان احد وجيبي امان تصدقه الجارية او تكذبه فان كذبه فانما تسعي في ثلثي قيمتها  
لأنه من المولى جازي وله ثلثي قيمتها المقر شين ابطال القصاص دعوى المال فاقوله باطل القصاص حتى  
ودعوى المال عليها لم يجوز وانما تسعي في ثلثي قيمتها لانه من حقها ثلثا الدم وقد سقط القصاص من وجهتها وبقي  
الدين من الجناية وحدت في حاله الرق وجناية الرقيق توجه القيمة وان حصل التلف في حال الحرية وان تصدقته الجارية  
وعليها ان تسعي في ثلثي قيمتها للابن بن المولى الجارية والثلث الباقي بينها وبين ابن المولى يقسم على ستة وعشرين  
لان من زعم المقر ان القيمة على اربعة اسهم سهم للولاء الميت وثلثه اسهم لها والبنين فاذا مات ذلك ابن صار  
نصيبه ميراثاً بين المرح وبين البنين الثلثة للام السدس الباقي بينهم على ثلثة لا يستقيم فاصوب لثمة في ثمة  
سبعة ثمانية عشر فاذا صار لاربعة ثمانية عشر صار كل ربع ثمانية عشر وذلك كله اثنان وسبعون كل اربعة  
ثمانية عشر فاذا مات المرح فللام من ذلك السدس ثلثة ونقي خمسة عشر سبعة عشر ثلثة ثلثة كل واحد منهم خمسة  
لأنه اقام صدقاً في نقصان نصيب البنين الجارية فكل الجارية تمام ثلثي قيمتها للابن بن المولى الجارية



لما نالوا عطيتنا لكل واحد منهم ميراثا من ميراث الخ كان ذلك ثلثه وعشرين فثمانية عشر ميراثا من ميراث  
 الربع وخمس ميراث الخ ولو اعطينا ميراثا من دون الخ كان ذلك اربعا وثلاثين ميراثا من ميراث الربع وعشرين  
 من ميراث الخ من غير ذلك فانه في نقصان نصيبها والثلث الباقي تقسم بينهما وبين المقر على مقدار  
 نصيبهما نصيب المقر ثلثه وعشرين ونصيب الجارية ثلثه اسم فذلك ستة وعشرين فيسقط لثمة اسم المقر  
 الباقي من ذلك حقها وتسعى ثلثه وعشرين المقر ولو كان البنون اربعة والمسلمة بحالها فثمة واحد منهم  
 بعد موت السيد وهو معروف انه ابنه فاقترحا للبنتين الثلثة ان الجارية ام البنين المبيت وهذا الظلام ابنه يعني  
 ابن بن المقتول وكذب البنان الخوان فلهذه المسلمة على اربعة اوجه اما ان تصدق الجارية والظلام او كذبا جميعا  
 او صدقة الجارية وكذبا للظلام او كذبا للجارية وصدقة الظلام اما اذا كذبا جميعا فيسقط القصاص عن المقر  
 لانه اقرا من ابنتها وورث من القصاص وسعت في ثلثي قيمتها الجارية لانه لم يصدق في حقها ولا شئ عليها المقر  
 ولا للظلام اما المقر فانه اقرب بسقوط القصاص وادعى عليها المال فاقترحه بسقوط القصاص صحيح ودعوى المال باطل  
 وكذلك الظلام لانه كذب المقر وكذلك كذبا للجارية وصدقة الظلام فالجواب هكذا في موضوع المسلمة فيما لا ينز  
 ليس عروفا انه ابنه فلا جرح عليها بتصديق ثلثي القصاص كان بين ثلثه اخوه في الظاهر وبطلان نصيب المقر  
 بالغزو ولو صدقوا جميعا فانما تسعى في ثلثي قيمتها الجارية وثلثي ثمة القصة وربع القصة المقر لانه ورث من  
 دم ابيه الربع ظاهر الحق حذفيه وثق نصف السدس كون سنها ومن البنين المبيت على ستة اسم السيد لانه  
 فيسقط عنها وسعت في نصيب الظلام والظلام ولو صدقة الجارية وكذبا للظلام يسعى في ثلثي ثمة الجارية  
 لانه لم يصدق في حقها والربع المقر لانه الجارية صدقة وبطلان حق الظلام بالتكذيب فنصف السدس الذي بقي  
 الختام نصيب المقر تقسم بين الجارية وبين المقر على ثمانية اسم ثلثه اسم الجارية وخمس المقر من ثمة المقر  
 ان نصيب البنين المبيت من ابنه وبين الجارية على ستة اسم سهم من ذلك الجارية والباقي للابن ان الجارية اذا  
 كذبت فقد رد اقراه فارتد وعاد سراثله من اخيه والدم كان بينهم اربعة نصيب البن وهو الربع صار للام  
 والاخوه الثلثة نصيب الم السدس والباقي لم يستقم على ثلثه فاصرب ثلثه في ستة يكون ثمانية عشر كما ذكرنا  
 في المسلمة المتقدم للام ثلثه ولكل ابن خمسة لان البنين الجارية استوفيا اكثر من حقها لانهما لم يصدقان  
 عليها فمضى حقها فتقسم على ذلك فان قالت الجارية انا ادخل في الربع الذي اخذه المقر واقاسمه في نصف السدس  
 حتى يكون النمر عليها جميعا لمن البنين الجارية قد اخذا اكثر من نصيبهما ليس لهما ذلك من الجارية المقر انا  
 اخذ الربع من ميراث المبيت الاول فليس لهما على ميراثي الا اربعة اربعا واما لهما الميراث من البنين الدعاء علم الصواب  
**ادعوه الجليلين الولد من الجارية يكون من رجلين** قال الشيخ رحمه الله في الدعاء  
 اورد الباب لفرق بين دعوه الاستيلاء وبين دعوه المالك فدعوه الاستيلاء اقوى من دعوه المالك وقد ذكرنا هذا في

رجلان اشتريا جارية فولدت عندهما ولدا فادعى احداهما الام وقال انها ابنتي وادعى الاخر الولد  
 انه ابنته فهذا على وجهين اما ان جاءت به طلق من ستة اشهر من وقت الشراء او جاءت به لاكثر من ستة اشهر  
 وخارج الكلام بينهما معا فان جاءت به استتمت اشهر فصاعدا فدعوه مدعي الولد اولى وبعث النسب  
 ودعوه مدعي الام باطله لان دعوه مدعي الولد دعوه استيلاء فاستندت الى وقت العلوق ودعوه مدعي  
 دعوه مدعي الام فتمتصرت على الحال السابق اولى فادابيت النسب مدعي الولد من غير طلق وقت العلوق  
 وصارت للجارية ام ولده من ذلك فيخرج نصف قيمتها ونصف عقرها لصاحبها وبسبب الخراج والام  
 ولا يصدق فان قال الشريك انما اغرم كشيئا من قيمه الجارية لانك قد اقررت ان الجارية ابنتك وانه لقيمها  
 لم تكتف الى قوله لان من حجة ان يقول بانك قد اقررت ولكن كذبت في اقرارك ودد على اقرارك فصار كاني  
 لم اقر بذلك لانه لم يظهر لدعوى اثر اما اذا جاءت به بالولد طلق من ستة اشهر من وقت الشراء فنسب كل واحد  
 منهما ببيت من الذي ادعاه لان دعوه كل واحد منهما دعوه ملك فمقتصر على الحال ولا يستند في كبر احدهما  
 او من الخ وبعثان وبطلان الجارية ام ولده مدعي الطلاق فتمتصرت عن ذلك البرق ثبوت نسبهما  
 من الخ فلا ترد رقيقته ولا تغرم العقول لانه لم يقر بوطيها فان دعوتهم دعوه ملك فصار كالمعتاق فلا تفتن  
 الاعتراف بالوطي في الذي ادعى الولد فان عليه في قولهم جميعا لان شريكه اقرا انما ابنته حرة الاصل لقيمة لها فصار  
 شريكها عن الضمان عن القضا واما الذي ادعى الام فلا ضمان عليه في قولهم حرة لانه لم يقر بوطيها وفي قولهم نصف قيمتها ام  
 ان الجارية ام ولده وان كان الشريك قد استتمت كانه ولده وقيمة لم الولد عنده وفي قولهم نصف قيمتها ام  
 ان كان موسرا وسعى في نصف قيمتها ان كان محسرا ولو انما اشتريا جارية فولدت عندهما بنتا وكبرت  
 البنت وولدت بنتا اخرى ثم ادعى احد الشريكين الكبرى والاخر الصغرى معا فواضا على وجهين اما ان تدعى الجارية  
 بعد الشراء استتمت اشهر فصاعدا او ولد طلق من ستة اشهر فان ولدت استتمت اشهر فدعوى كل واحد منهما صحيحة  
 لان دعوه كل واحد منهما دعوه استيلاء فلم يكن احدهما اولى فان قيل دعوه مدعي الكبرى استبق لان علوقه اسبق  
 فلكون مدعي الصغرى مدعي بنت ام ولده قيل لا حين ما ادعى كان المالك طاهرا وتبين في الباطن ان ذلك  
 فصار كالمغرور والنسب ببيت في حاله الفرو بالعملة لان هاهنا طقمه لم يزل الشريك اقرا انها ابنته فاذا  
 صحت دعوتها بنت نسب كل واحد منهما من مدعيه والجارية نصير ام ولده مدعي الكبرى لان دعوتهم دعوة  
 استيلاء وبغرم نصف قيمتها ونصف عقرها للشريك لانه قد استنفاها عليه نصف الجارية وبطلان عقول لانه  
 وطى جارية مشتركة بينهما وبغرم موسرا كان او محسرا لانه ضمان جسد المال وانه ضمان تبدل الخ تولى الخ  
 ملكا منها فجميعا ومكاسبها ولو كانت الجارية وهي الحرة قد ماتت فالجواب كذلك لانه ضمان جنس المال



والثلف حصل العلق ومع انما ماتت بعد التلف فلوان الجارية فلتت واخذت معها وقسمها نصفين  
فان مدعي الكبرى لم يضمن قيمه الجارية لان القاتل اذا اخذتم ممتلكاتها صارته للجارية في الحكم كانها خرجت عن ملكها  
فان لم يضمن قيمة الجارية لم يدخل في دعواه الولد في ذلك عليه نصف قيمة الكبرى ام ولد في قولها ان كان موسرا وسوت  
الكبرى في نصف قيمتها ام ولد اذا كان موسرا وفي قولها نصفه نصف من ما ذكرنا واما مدعي الصغرى فلا يضمن قيمتها  
لان من زعم الشريك انها ولدا بنته وان لم يضمن نصف العقر للكبرى لم يضمن نصف العقر لشريكه  
وهو يقول انها حرة وهي حق له وصار كمن اقر رجل بمالك فقال المقل ليس لي وانما هو لفلان فانه يكون لفلان  
كذلك هاهنا اذا جأت بالولد قلنته اشهر من وقت الشرا فان دعوه مدعي الصغرى اولى منها دعوة  
استيلاء وكان اسبق في الحكم ويضمن نصف قيمة الكبرى لانها صارت ام ولده لم يضمن نصف عقرها واما الذي  
ادعي الكبرى لم يثبت النسب منه انه ادعي ولدا امه غيبه ولكن الجدة صارت ام ولده باقراره ويضمن نصف قيمتها  
لشريكه موسرا كان او موسرا ولم يضمن العقر لانه دعوته لم ينعظم الاعتراف بالوطي وان كانت الجدة ماتت او قتلت  
ولا شيء عليه لان دعوته بقصر على الحال وفي الحال لم يحسن شيئا ولو ان رجلين اشتريا جارية فوالت في قلب  
من ستم اشهر فادعاه احدهما بعت نسبه منه وصير الجارية ام ولده ويضمن نصف قيمتها لشريكه موسرا  
كان او موسرا ولم يضمن العقر لان دعوته لم يستدل الوقت العلق ولم ينعظم الاعتراف بالوطي وحكم الولد حكم  
عبد بين شريك اعققه احدهما لان ضمان الولد يدخل في قيمة الام لان دعوته اقصر على الحال فصار كانه اعققه  
فالحال فوقع الفرق بين هذه المسئلة وبين افا جأت بالولد لست اشهر فصاعد من وقت الشرا في موضع  
احدهما انه لم يثبت العقر هاهنا وهذا كجب العقر لان ذلك دعوة استيلاء مستند الاعتراف بالوطي والثاني في قيمة  
الولد ان هاهنا حكم الولد حكم عبد بين شريك اعققه احدهما وهذا كمن لم يضمن ما ذكرنا والله اعلم بالمصالح

**باب في الدعوى بالبينات التي يكون بعضها اقل من بعض والغصب وغيره** قال الشيخ الامام عليه السلام  
اور بالبينات في دعوى الغصب وبين دعوى المالك المصلا فيه ان يثبت الانسان بقبول ما في يد غيره واثبت  
على ما في يده نفسه **واما الاخر** ان لا يثبت دعوى المالك البينة جعل بينهما صفين اما ان يثبت احدهما على الآخر فانقض  
دعواه والاشنان اذا تنازع في دار وهي في ايديهما جعل كل نصف كدار على حده فاذا عرفت هذا فقول اذا كانت  
الدار في يد رجلين فاقام كل واحد منهما البينة انهما واقام اجنبى البينة انهما فاجعل كل نصف كانه دار على حده  
قال لاني لا اريد ان اجعل الدار اجل خان احدهما زيد والمخرع وفاقع بين دعوى زيد والجنبى فيما يدعي عرو وقد  
اقاما البينة فاجعل ذلك النصف بين زيد وبين جنبى نصفين ثم ما قد استويا في الحجة وكلاهما قد  
اقام البينة على ما في يد غيره ثم يجمع بين دعوى عرو ودعوى جنبى فيما في يد زيد واجعل ما في يد زيد بين  
الجنبى وبين عرو نصفين فصالحا للجنبى النصف من الدار ولكل واحد من زيد وعرو ربعها ولو كانت المسئلة كالحا

لكن لجنبى اقام البينة انها داره غصبها منه زيد فاما لجنبى البينة ارج الدار لعرو وربعها وفيما في يد زيد  
يجمع بين دعوى لجنبى وبين دعوى زيد فيما في يد عرو وكان لجنبى اولى بها من زيد لان لجنبى اذا اثبت  
الغصب على زيد صار اثبات الغصب عليه كاثبات الشرا من جهته ولو انه اثبت الشرا من جهته لكان لجنبى اولى  
كذلك هاهنا المترك في الدار لو كانت كلها في يد عرو فاقام زيد البينة انهما واقام لجنبى البينة انهما غصبها منه  
ما كان لجنبى اولى من زيد وكذلك حكم النصف مقضى بذلك النصف كله للجنبى ثم يجمع بين دعوى لجنبى ودعوى عرو  
فيما في يد زيد مقضى بذلك النصف بين جنبى وبين عرو نصفين لان لجنبى لم يثبت على عرو حقا فاستويا فيما  
في يد زيد فاجعل بينهما نصفين فصالحا لجنبى عرو عيا دارا في يد ثالث سواهما احدهما يقول هو موسر والآخر  
نقول غصب مني صاحب اليد او ادعتها عنده يقض بها منهما نصفين ذلك هو هذا كتاب الغصب وكذلك اذا ثبت لجنبى  
على زيد فعلا اخر كالدعوى والشرا فالجواب ما ذكرنا انه اذا ثبت عليه فعلا فقد ابطال بئنته واستحق عليه جميع ما فيه  
ولو كانت الدار في يد زيد وعرو فاقام لجنبى البينة انهما غصبها منه زيد واقام زيد البينة انهما داره غصبها منه  
الجنبى واقام عرو البينة انهما داره كان نصف الدار للجنبى ولكل واحد منهما ربع الدار لان بينه وبين زيد  
استويا في اثبات الغصب من كل واحد منهما على صاحبه فلما اعتبرت الغصب ونقيت دعواه موسر ولو ادعوا المالك  
موسرا كان نصف الدار للجنبى ونصف الدار بينهما نصفان ما ذكرنا ولو اقام لجنبى البينة انهما داره غصبها منه  
واقام زيد البينة انهما داره غصبها منه عرو واقام عرو البينة انهما داره غصبها منه ارج الدار لجنبى ثلثه ارج الدار  
لعرو والرج لم يجمع بين دعوى لجنبى ودعوى عرو فيما في يد زيد مقضى به بينهما نصفين ثم يثبت لجنبى  
على صاحبه وقا وكل واحد منهما اثبت المالك في ذلك النصف فاجعل بينهما نصفين ثم يجمع بين دعوى لجنبى ودعوى  
زيد فيما في يد عرو مقضى بذلك النصف كله للجنبى ثم اذا ثبت الغصب على زيد فقد ابطال بئنته فصالحا لجنبى ذلك  
من زيد وان ثبت الغصب على عرو لانه وجد البينة رافع ولو اقام لجنبى البينة انهما داره غصبها منه زيد واقام  
البينة انهما داره غصبها منه عرو واقام عرو البينة انهما داره غصبها منه لجنبى فنصف الدار للجنبى ونصفها  
لعرو وفيما في يد زيد يجمع بين دعوى لجنبى ودعوى عرو فيما في يد زيد مقضى بذلك النصف كله لعرو  
لان حرا اذا ثبت الغصب على لجنبى فقد ابطال بئنته ودعواه فصالحا لجنبى ذلك ثم يجمع بين دعوى  
الجنبى وبين دعوى زيد فيما في يد عرو مقضى بذلك النصف كله للجنبى ثم ابطال بئنته زيد باثبات الغصب عليه  
ولو اقام لجنبى البينة انهما داره غصبها منه زيد واقام زيد البينة انهما داره غصبها منه لجنبى وعرو واقام  
البينة انهما داره غصبها منه لجنبى فنصف الدار لعرو ونصفها بين لجنبى وزيد نصفان ثم يجمع بين دعوى  
الجنبى ودعوى عرو فيما في يد زيد مقضى بذلك كله لعرو لانه قد ابطال بئنته لجنبى بالبينات الغصب عليه



ثم حجج بيل دعوى المجنبي ودعوى زيد فيما في يد عمرو وقد استويا في ذلك لان كلا واحد منهما ابنت الغصب  
على حاجته ويجوز ذلك النصف منهما ما يصفين ولو اقام زيد البيعة انما داره غصبها منه عمرو واقام عمرو  
البيعة انما داره غصبها منه زيد واقام المجنبي البيعة انما داره غصبها منه زيد وعمرو فنصف الدار الاجنبي  
والنصف الباقي بين عمرو وزيد فثبت ان يدعي المجنبي ودعوى عمرو فدعا في يدي زيد وقد اثبت  
على واحد منهما الغصب على زيد فيجعل ذلك النصف منهما نصفين حجج بين دعوى المجنبي ودعوى زيد فيما في يد  
عمرو وقد اثبت كلا واحد منهما الغصب على عمرو فيجعل ذلك النصف منهما نصفين فصار في الدار الاجنبي نصف  
الدار ولكل واحد منهما ربع الدار وان شئت قلت بان دعوى زيد على عمرو بالغصب ودعوى عمرو على زيد بالغصب  
قد استويا ولو اعتبرت الغصب وصار كان كلا واحد منهما ادعاء ملكا مرسلا والمجنبي يدعي الغصب فالجواب ما ذكرنا  
فان قيل لم يكون جميع الدار وقد اثبت الغصب على كلا واحد منهما فيلزم اذا اقام البيعة انه غصبها منه زيد  
وعمر وقد اثبت على كلا واحد منهما غصب النصف فلم تثبت غصب الجميع فانصرف غصب كل واحد منهما الى باقيه  
خاصة ولا ينصرف الى باقيه صاحبه بخلاف المسائل المتقدمة لان هناك اثبت على زيد غصب جميع الدار فقد  
اثبت بيئته بينه وبين زيدا وهما ابنت عليه غصب نصف الدار التي في يده لم يغير والله اعلم بالصواب  
**باب ما يكون الرجل خصما فيه من النسب والاولاد وما يكون خصما** قال الشيخ الامام رضي الله عنه  
اورد الباب لفرق بين السبب وبين النسب بفرق بين سبب حمله على نفسه وسبب حمله على غيره **والاصل**  
فيه ان كل سبب او سبب لو تصادقا عليه ثبت فاذا انكر احداهما يكون خصما في حق سبب الغصب علمه وكل  
سبب او سبب لو تصادقا عليه لم يثبت فاذا انكر احداهما لم يكون خصما الا اذا ادعا عليه حقا بسببه او  
اثبت به فحالا ثبت النسب منها ما السبب والنسب السبب الذي يقبل البيعة عليهم ان يقول هذا اخي وابني  
او زوجي او مولاي قبلت بيئتهم لم يوصدقه الاخر جاز تصديقه واذا جاز تصديقه صحت دعوى المدعي انه  
ابنت النسب لنفسه وكذلك دعوى الولد اذا ادعى ان العبد كان له وانه اعققه او ادعى المدعي انه كان عبده وانه  
اعققه قبلت بيئتهم في الفصلين جميعا لم يوصدقه ولو صدقه على ذلك صح تصديقه فاذا جحد صار خصما في اقام البيعة  
واما الوهم الذي يقبل البيعة عليه اذا قال هذا اخي او اختي او خالي او ابني انما اثبت النسب لغيره  
المترتبة له لو صدقه المدعي عليه لم يوصدقه بل يوصدقه لغيره وانما يوصدقه لغيره لان النسب يثبت على  
النسب فكان ثبوت النسب بعض حقه فاذا كان كذلك انتصب خصما له لم يوصدقه لغيره لان النسب يثبت على  
الغالب وهذا كما قالوا في اقام البيعة ان له على الغائب دينا وان هذا الحاضر كذا في نفسه فانه يقضي بالدين على الغائب  
وبالاقبال على الحاضر كذا كما حاشا ولو انهما تصادقا على ذلك صح التصديق في حق الميراث

ولم يوصدقه في حق ابيات النسب لان الميراث توجه اليهم والغصب يوجه الى غيره فلا يوصدق في ذلك  
المروايه عن ابي يوسف انه قال يثبت النسب ولو ان صبيا صغيرا في يد رجل يزعم ان هذا ابنته المتقطعة فاقام رجل  
او امرأه البيعة انه اخوه قبلت البيعة ويقضي بالموافقة ويدفع الى المدعي انه ابنت لنفسه حق الحصان فيلزم  
ولا توصدق الحاشيات هذا الحق لاثبات النسب فكذلك ادعى المدعي انه اخوه في يد رجل انه عبده واقام المراه البيعة  
انه اخوها حلالا قبلت باخوتها وقضيت بعقده لما ذكرنا انها ابنت لنفسها حق الحصان واولادها  
من العرب مات ولم ابن فادعى رجل انه كان عبدا لم يبيعه وانه اعققه وانكر المراه البيعة لغيره  
وكذلك لو ان الحق مات وترك ابنا وابنه فادعى ابن العزى انه اعقب ابنته هذا ابن ابنته هذه البنت وانما يوليها  
فيجوز ذلك للبنت والابن واقام البيعة تقبل بعنته خلاف ما اذا ادعى انه ابن له او جده لم تقبل بعنته بل  
لو صدقه انه مولاي لم يوصدقه لان الحق صدقه انه اعقب ابنته بغير تصديقه فكذلك اذا اقام البيعة وهناك يوصدقه  
لم يثبت النسب فكذلك اذا اقام البيعة وهذا اذا كان الرجل املا عرو ولا يملك ابنته كلاهما معقانا لغيره واحده  
من ابنته يقرر على التساوي لولا ان كان الرجل املا عرو ولا يملك ابنته كلاهما معقانا لغيره واحده  
معه فثبت في دعواه واقاربه اذا كان يقرر على استيناف الوط فاما اذا كان له بنت من قبله مختفاه لم يثبت  
معق لغيره اخرى فاقام البيعة ان هذا مولاي لم يثبت بيئته انما تقبل بيئته انه اراد اثبات الوط بقوم ابيه وعولته  
على كسب الوط لم يثبت انه لو اعقب عبده فوطوه لقوم لم يقوم ابيه وكذلك لا للولاء وهو عنونه هذا في جميع  
ما وصفناه ولو ان امرأه اقام البيعة ان هذا ابنتها والرجل يحد قبلت بيئتها وكذلك لو ان رجلا ادعى على امرأه انها امه  
وجحدت المراه واقام البيعة عليها تقبل بيئته ويقضي بانها امه لما اذا اقام البيعة انها ابنتها فثبت اقام  
البيعة على الولد والوطره فعلمت به النسب وقد علمنا انه اذا ثبت فعلا ثبت به النسب قبلت بيئته  
وانما اورد هذا الاشكال في هذه المسألة وهو ان المراه هاهنا تحبب النسب على الغير فان النسب ثبت من المراه  
لم يثبت ان امرأه لو كان في يدها صبي اعقب عن نفسه قال هذا ابني لم يثبت النسب بخلاف الرجل فكان يثبت ان  
لم يقبل هذا البيعة كما في الاخ والاخت والعلم وان ابن المراه اذا اقامت البيعة تقبل بيئتها ثبتت الفحل  
وهو الولد والنسب يثبت من المراه بالوطره وان كان يثبت من المراه اولاد الزنا والملا عنده والله اعلم  
**باب ما يكون الرجل خصما فيه من النسب والاولاد وما يكون خصما** قال الشيخ الامام رضي الله عنه  
اورد الباب لفرق بين السبب وبين النسب بفرق بين سبب حمله على نفسه وسبب حمله على غيره **والاصل**  
فيه ان كل سبب او سبب لو تصادقا عليه ثبت فاذا انكر احداهما يكون خصما في حق سبب الغصب علمه وكل  
سبب او سبب لو تصادقا عليه لم يثبت فاذا انكر احداهما لم يكون خصما الا اذا ادعا عليه حقا بسببه او  
اثبت به فحالا ثبت النسب منها ما السبب والنسب السبب الذي يقبل البيعة عليهم ان يقول هذا اخي وابني  
او زوجي او مولاي قبلت بيئتهم لم يوصدقه الاخر جاز تصديقه واذا جاز تصديقه صحت دعوى المدعي انه  
ابنت النسب لنفسه وكذلك دعوى الولد اذا ادعى ان العبد كان له وانه اعققه او ادعى المدعي انه كان عبده وانه  
اعققه قبلت بيئتهم في الفصلين جميعا لم يوصدقه ولو صدقه على ذلك صح تصديقه فاذا جحد صار خصما في اقام البيعة  
واما الوهم الذي يقبل البيعة عليه اذا قال هذا اخي او اختي او خالي او ابني انما اثبت النسب لغيره  
المترتبة له لو صدقه المدعي عليه لم يوصدقه بل يوصدقه لغيره وانما يوصدقه لغيره لان النسب يثبت على  
النسب فكان ثبوت النسب بعض حقه فاذا كان كذلك انتصب خصما له لم يوصدقه لغيره لان النسب يثبت على  
الغالب وهذا كما قالوا في اقام البيعة ان له على الغائب دينا وان هذا الحاضر كذا في نفسه فانه يقضي بالدين على الغائب  
وبالاقبال على الحاضر كذا كما حاشا ولو انهما تصادقا على ذلك صح التصديق في حق الميراث



وكذا اذا اقام البيعة له غصبها من فلان او استأجرها منه او وصلت منه فوجدها بهذا كله وجد واحد  
لانه قد اثبت الوصول اليه من غيره وكذا لو اقام البيعة من فلان او دعها اليه او غصبها من فلان او سرقها  
من فلان ولم يشهد بالشهود ان فلان فقالوا لم يدرى انها فلان فانه يدفع الخصوم عن نفسه لانه اثبت  
لنفسه يد اياها فظلم حيث اثبت وصولها اليه من غيره ولو اقام البيعة انها دابة فلان ولم يشهد وان  
فلان او دعها اليه او غصبها منه فان الذي يدعي خصم من الشهود لا يشهد وانها وصلت اليه من يد الغائب  
وانما شهد على ملك الغائب وصاحب اليد ليس بوكيل للغائب ولا يقبل بيئته باي بات الملك الغائب وانما يقبل  
بيئته اذا اثبت لنفسه يد اياها فظلم وعمله لو اقام المدعي عليه البيعة على قرار المدعي انها فلان فلا خصم  
بينهما لان قراره بغير دعائه خاص ولم يتعدى الى غيره فلما شهدت الشهود على قراره انها فلان فقد  
بطلت دعواه انما لم تبطلت سفاهة الشهود لانه لم يثبت هذا على اصل وقال المدعي ان الدابة كانت  
لفلان اشتريتها منه وقال الذي يدعي او دعها ذلك الرجل واشترى منها منه او غصبته منها فليس  
خصوم ولا يحتاج صاحب اليد في ذلك الى اقامة البيعة لانهما تصادقا في الخصم غائب اذا كانت الدابة في يد  
رجل اقام رجل البيعة انما دابته سرق منه واقام الذي يدعي البيعة ان فلان او دعها فانه قول  
لخصمه وان يوفى هو خصم وقال محمد بن محمد بن خصم بينهما وجهان كما في العصب اذا كان الدابة في يد رجل  
اقام رجل البيعة انما داره اشتراها من صاحب اليد واقام صاحب اليد البيعة ان فلان او دعها اليه ففقد المسلم  
على وجه من ايا ان يقيم البيعة على الشراء والعيب واقام البيعة على الشراء بدون القبض فان اقام البيعة على الشراء  
بدون القبض فان صاحب اليد خصم ولم يدفع الخصوم عن نفسه باقامة البيعة من فلان او دعها لانه  
اوجب عليه التسليم اذا ثبت الشراء منه فصار كما اذا ادعى عليه الغصب وان اقام المدعي البيعة على الشراء  
والعيب واقام صاحب اليد البيعة من فلان او دعها اليه دفع الخصوم عن نفسه لانه اذا ثبت الشراء  
والعيب فلم يبق على صاحب اليد من حقوق العقد سوى مقبلة دعواه في الملك المرسل ولو اقام البيعة على  
الملك المرسل وجبت بينه الذي يدعي باي بات الوديعة من غير تناقض في كلامه ولان المدعي اذا اثبت  
الشراء مع العيب فمن حجه صاحب اليد ان يقول اني لما سلمت اليك صارت اليك اخبرني فلعلمك اخرجهما من  
ثم وصل اليدي بايداع الغير فلا يكون مناقضا ولو كان البائع صدق للشراء والعيب ولكن يقال  
او دعها فلان واقام على ذلك البيعة فكذلك الجواب انه يدفع الخصوم عن نفسه لانه وان اقر على الدار المأجرة  
فقد اثبت لنفسه يد اياها فظلم وكذلك لو ادعى دارا في يد رجل انها له وصدقه صاحب اليد وقال له  
لانه قد ادعى عليها فلان او قال له دعها فلان وهو الذي اقام البيعة على الوديعة قبلت بيئته في التسليم

ودفع الخصوم عن نفسه لانه بيروا ان يده ليست بيديهم وانما هي يد حقه وان لم يقيم البيعة على الوديعة  
ففيه المدعي لانه لم يثبت يد الغائب فالظاهر انه هو المانع فيسود دفعه الى المدعي لانه اقرار وصار حقه عليه  
وحق الغائب اجلا فاذا دفعه المدعي ثم حقه للغائب وصودق في ايداع فانه سفلون كان وقت اقراره بدي الوديعة  
فقال او دعها فلان وهي لك فللغائب ان يأخذ الدار ويقال للمدعي اعد البيعة انها دارك لان الغائب اذا حضر وصدقه  
فقد استند بقدمه الوقت لقراره وكان قراره له اسبق من قراره للمدعي فصار الغائب اقل لان يقيم البيعة عليه  
ولو كان بدا وقال هذه الدار لك فقد ادعى عليها فلان ولم يكن له بينه وبينه على الوديعة فدفع الدار للمدعي ثم حضر الغائب  
فليس له في الدار سبيلا في يده البيعة وهذا الفصل مذكورا هنا ولكن ذكر في آخر الكتاب وانما فلان انه لم يأخذ  
الدار لان قراره قد حصل ونفذ قراره وكان الحاضر اولي طم يقيم الغائب البيعة ولو كان القاضي يعلم بان الدار لهذا  
المدعي فقال الذي يدعي او دعها فلان الغائب واقام البيعة على ذلك فلا خصوم بينهما لان علم القاضي  
كقيام البيعة ولو اقام المدعي البيعة كان الجواب هكذا وكذلك لو علم القاضي ادعاء الغائب لم يأخذها من يده حتى  
يحصر الغائب لان علم الغائب كقيام المدعي ولو اقام المدعي على ادعاء الغائب لم يسمع من يده ذلك ها هنا ولو علم  
القاضي ان الغائب غصبها من المدعي ودفعها الى صاحب اليد فانه يفتى بها له ولم يفتى الى خصمه لانه اذا علم  
ببطلان يد الغائب وساد بفضه فقد ظهر بطلان يد الحاضر ايضا والقاضي نصب لم يصل الحقوق الى اربابها  
فعليه ان يصل الحق الى المستحق لخلاف ما اذا علم انها للمدعي ولم يعلم الغائب وصاحب اليد اقام البيعة على  
الوديعة لم يسمع من يده لانه لم يعلم بفساد يد الغائب لجواز انها وصلت اليه من جهة المدعي وانما لم يعلم  
بقسامة المدعي على وجهه ولم يجعلها للمدعي حتى يحضر الغائب والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه  
**ما لا يكون الجرح فيه خصما ما ادعى فيه الخصوم والوقا له من الذي تقول المدعي انما كان**  
قال الشيخ امام رضي الله عنه **اصل الباب** ما ذكرنا ان اليد اذا ظهرت للغائب تصادقها دفع الخصوم عن نفسه  
اذا كانت الدار في يد رجل فاقام رجل البيعة انها اشتراها من عبد الله بالف درهم وقال صاحب اليد او دعها  
عبد الله ولا خصوم بينهما ولم يحتاج صاحب اليد الى اقامة البيعة لانهما تصادقا في اليد لعبد الله وهو غائب  
فان كذب المدعي في الوصول اليه من عبد الله فله ان يحلف على المساق بالعلم تعالى لقدا ودعها فلان  
كما قال في القول قول المدين مع المدين اذا اتهم فان حلف دفع الخصوم وان نكل صار خصما لان النكول  
منزله لقراره واذا اراد استخلاف فقال ما او دعها عبد الله ولكن غصبته منها صار مناقضا في كلامه  
فيطلب ان يصبغ خصما فاذا دفع بها المدعي باقامة البيعة كان ذلك قضا على الغائب حتى ان الغائب اذا حضر  
وانكر البيع منه لم يفتى في قوله لان البيعة قامت على الخصم الحاضر ومضمون ذلك نقاذا على الغائب



ولو ان المدعي ادعى المشر من عبد الله وقال صاحب اليد او دعيا عنها عمرو وكذا عبد الله باسم عبد الله  
فانه يدفع الخصوم عن نفسه بهذا ويكون خصما له ما يبيع الوكيل الله من جهة الذي ادعى المدعي المشر  
من جهة ولم يدرك ان عمر كان وكيل عبد الله او لم فان اقام البيينة ان عبد الله دفع المدعي وادفع الخصوم  
عن نفسه لم انه افلها الادفع المدعي ولم يظهر الدفع الى صاحب اليد ولو اقام المدعي على دفع عمرو اليه  
وقال الشهود لم يدرك ان عمر ادفع المدعي باسمه فلا خصوم بينهما لم انبت انه وصلا له من يد غيره  
ولو لم يكن له بيينة وطلب من المدعي بالله ما تعلم ان عمر ادفعها اليه كانه ذلك لم في استغلامه فايده  
جواز ان يبين فيصير مقرا بدفع الخصوم فان حلف قطع دعواه وكان صاحب اليد خصما وان تكلم صارت  
ان المدعي للطلب ودفع الخصوم عن نفسه **باب ما يكون خصما فيه لو هلك في يد** قال الشيخ الامام في القصة  
اورث الباني الفرق بين البيعة وبين الضمان بين ضمان العرق وبين ضمان الدين **اصل الباب** انه اذا ثبت الدين  
على صاحب اليد المصنف خصما على كل حال كالوايت عليه الفول ولو ايت الجيز في يد وهو ايت اليد للغياب  
لم يتصب خصما اذا عرفنا هذا مقول اذا كان عبدا في يد رجل فمات في يد غايه اقام البيينة انه كان عبدا  
واقام صاحب اليد البيينة ان فلانا او دعني او اعارني او اجريته او غصبته منه فصاحب اليد يدفع الخصوم  
عن نفسه هذه البيينة ان المدعي ايت الحق عليه وهو وجوب القصة في الذم وصار كانه ايت عليه الغضب  
ولم انه لو نكهرت اليد للغياب يكون هذا مودع الغاصب ولم يتحصن عن الضمان على كل حال فاذا اتفق حكم القاضي  
بالقصة ثم حضر الغائب فارد صاحب اليد ان يرجع عليه بالحقه من الضمان لم يملكه لم انها مرجان على المودع  
صدق القاص في ذلك لم صار وكيل له بل حفظ ويرجع عليه بالحقه من الضمان لم يملكه لم انها مرجان على المودع  
والجور بالضمان على ما عرف ولو كان في يد عاربه او غصبها لم يرجع من الاستعير اسكها لم تنفع نفسه والغاصب  
يسكه لنفسه فلا يرجع ان بالحقه من الضمان على المغير والمقصود بينه هذا اذا صدق فيما يدعيه  
ولو كذبه الغائب في ذلك وعلى صاحب اليد البيينة في الجارة والوديعه في العاربه والغصب لم انه لم فايده وكذلك  
في حق الميراث حلفه اذ لم يكن له بيينة ان حلف برى وان تكلم يرجع عليه ولو كان العبد ابقا والسلمة بحالها  
فان المدعي يضمن صاحب اليد ممتعه ولم يقبل منه كما ذكرنا لم في ذلك حلفه في هذا هلاك حكم فلو عار العبد  
بعد ذلك في الموضع الذي يثبت لصاحب اليد الرجوع عليه وهو الوديعه والجارة صار ملك العبد للغياب  
لم في قول الضمان عليه فملكه حراجا لضمانه وفي الموضع الذي يثبت له الرجوع كالعاربه والغصب صار العبد  
لصاحب اليد لم في الضمان عليه عبدا في رجل فقبت عيمه واخذار منه فاقام رجل البيينة انه عبده  
واقام صاحب اليد البيينة ان فلانا او دعني قبل ذهاب العيز فلا خصوم بينهما في العبد ولم في المشر

فيها

لان المتبوع هو الشخص وقد ظهر ان يد له حفظ فلما دفع الخصوم في المتبوع دفع في التبع ايضا وهو المشر  
ويمكن القضا بالمشر الى بعد القضا بالشخص لم لم يجوز ان يكون الشخص لواحد والعين لآخر خلا في ما اذا  
كانت جارية مولدت ولدا ومات وبني الولد فانه يدفع الخصوم عن نفسه فيه وسق في يد اقام  
البيينة ولم يرجع في الجارية وبغرم ممتها لم ان الولد منفصل عن المم وصار متبوعا وكان له حكم على جده  
لم تترك ان يجوز ان يكون الجارية لرجل ولها لآخر كمن اشترى جارية بشر افسد فاولدت في يد ولدا وماتت  
فلما بع ان يخذ الولد وممتة المم ولو فقبت عيبتها فخذ المشر والمشر لم ماتت فان البائع ان يخذ ممتها  
وسق المشر المشر لم انه لم يصلح ان يكون الجارية للمشر والمشر لم في يد ويصلح ان يكون الجارية لرجل ولها لآخر  
كذلك ها هنا فقد وقع الفرق بين البيعة وبين الضمان اذا كانت جارية في يد رجل فقبت لها عبد لرجل فخير المولى بين الرجوع  
والفدا ودفع العبد لم جازا واقام البيينة ان الجارية لم واقام صاحب اليد البيينة انه او دعها فلان فانه مقرر  
ان كان المدعي اختار اخذ العبد الذي قام مقام الجارية فلا خصوم بينهما لم حضر الغائب لم العبد قام مقامها فصار  
كان الجارية على مالها واما اذا اراد تفويض صاحب اليد بدفع الخصوم عن نفسه لم انه اذا اراد تفويضه فقد وجبت  
القصة في رتمه فيصير خصما لذكرها فان قيل اذا اقر صاحب اليد ان المم كانت لغيره لم كانه حق خصوم مولى العبد  
الجاني وهو مقرر بانها كانت لغيره قيل لم ان الشئ اذا كان في يد فهو مأجور بمحصنه المشر انه لو غصبها منه عاصب  
كان له حق الخصوم في استردادها كذلك ها هنا ولو كان العبد لم يدفع بالشخص لكن قطع العبد به فدفع به  
والمسلمة بحالها دفع الخصوم ها هنا لم العبد ها هنا كالمشر اليد لم في المتبوع باق فاذا دفع الخصوم في المتبوع  
دفع في التبع كما في المشر والمشر لم **باب ما يكون الرجل خصما لقاره ان الخصم هو** قال الشيخ الامام في القصة  
**اصل الباب** انه اذا اقرانه كان خصما ثم ادعى مرة نفسه عن الخصوم لم يصدق داره في رجل جازا وادعي  
ان الدار له واقام على ذلك البيينة وقال صاحب اليد كانت هذه الدار ادرى وحيها من فلان واجبضتها لم ثم ادعيها  
واقام على ذلك البيينة لم دفع الخصوم عن نفسه لم انه اقرانه كان خصما ثم ادعيه بيينة اثبات العقد للغائب فلا يقبل  
واذا قضى للمدعي كانه ذلك القضا عليه وعلى الغائب حق اذا حضر ومقر صاحب اليد لا يلتفت اليه وكذلك اقام البيينة  
على ذلك لم في الغائب تنبع ملك صاحب اليد فاذا بطل اصل بطل التبع وكذلك لو قال صاحب اليد قد بعته من فلان  
ومصها مني ثم ادعيها ولو اقر المدعي بما قاله من العبد والسبع فلا خصوم بينهما لتصادقهما ان اليد  
الغائب وكذلك لو علم القاضي بذلك فلا خصوم بينهما ولو اقر المدعي انها كانت في يد فلان ولم ادري ان فلانا دفعها  
او هذا لم وقال صاحب اليد دفعها الى فلا خصوم بينهما حتى حضر الغائب لتصادقهما ان اليد كانت للغائب  
اذا اختتم الرجلان في دار عند القاضي فطلب القاضي من المدعي البيينة فلما قاما من عند القاضي ومكثا اياما ثم قدما الى

القاضي



واقام المدعي البيعة اعتمادا و اقام المدعي عليه البيعة انه و هيها من فلان بعد ما قاما من عند القاضي  
وفوضها ثم اودعها اياه فصاحب اليد خصم والقضا فزع عليه وعلى الغايب وكذلك البيعة والصدقة لما ذكرنا  
ان قيم ابيات العقد للغايب ولو اقر المدعي بذلك واقام البيعة على اقراره فلا خصوم بينهما ما لم يحضر الغايب  
لتصادقهما ان اليد للغايب وكذلك اذا علم القاضي بذلك وقد ذكرنا **باب ما يكون الجرح خصما لا قرار من غير معاينة القبض**  
قال الشيخ الامام في المصنف **باب ما يفرق بيننا** اذا كان تصرف الغايب جائزا وبيننا اذا كان فاسدا **واما العاجل**  
ان التصرف يد على اليد من تصرف وتقليب في شئ فهو في يده في الحكم فاذا تصرف الغايب حكما او حقيقة  
فقد طهرت يده وزالت الخصومة عن الماضي فاذا عرفنا هذا فقول الدار في يد رجل اقام رجل البيعة انما لم  
واقام صاحب اليد البيعة ان فلانا اقرانه اسكنها اياه ولكنها لم يره دفعها اليه وقد علمنا ان الدار كانت  
في يد هذا الذي كان يده يوسد فلا خصوم بينهما وكذلك قال الشيخ في نوادر في يد من كان يوسد  
لان فلانا اشهدنا ما اخبرنا به ونحن نعلم اليوم في يد صاحب اليد فلا خصوم بينهما لما اقر الغايب بظهر  
بشهادة الشهود والغيب بظهر بالمعاينة فصارت يده بت كلاهما بشهادة الشهود وهذا كما قالوا في كتاب البيعة  
اذا اقام البيعة انه قد وهب مني الشئ في يده وفي القاضي بالبيعة فان لم يشهدوا بالقبض لما ذكرنا ان البيعة طهرت  
بالبينة والغيب بظهر بالمعاينة كذلك ها هنا ولو ان الشاهد قد اشهدنا فلان على ذلك ولم تكن الدار في ذلك اليوم  
في يد هذا ولا في يد الغايب وانما كان في يد فلان الاخر فصاحب اليد خصم له اقراره بتسلم شئ لم يكن في يده فاسد  
والشهادة على القاضي بقبول ولو ان الشاهد في فلان لم يذكر في يد من كانت الدار يوسد والدار في يد الساكن  
الذي يدعي شهادته اليوم وقال المدعي اقيم البيعة ان الدار لم تكن في ايديهما وكانت في يد ثالث فان بيننا المدعي  
لم يبق ان اقام البيعة على الغير والشهادة على النسيب بقبول **باب ما يقضي القاضي فيه بالقرار والبيعة وما يقضي به في اليد والاداء**  
قال الشيخ الامام في المصنف **باب ما يفرق بين شخص هو في يده نفسه وبين شخص هو في يد غيره** ويفرق بين القول  
والبيعة **واما في الباب** ذكرنا ان متى ظهرت اليد للغايب اندفعت الخصومة عن الماضي اذا عرفنا هذا  
فقول اذا ادعى رجل على رجل انه فقا عين عبده والعبد غايب والمدعي مقربا له حتى واقام البيعة انه عبده وان  
هذا فقا عينه لم يقض بالارش لم يلزم الارش باج الرقبة والعبد في يد نفسه فلا سبيل للقضا بالارش بعد  
القضا بما الرقبة ولو قضا بما الرقبة كان ذلك قضا على الغايب الا ترى ان العبد لو حضر وادعى له حر  
الملك كان القول قويا وهو اول بارش عينه ولم يقض بالارش المدعي لم يثبت بينة الرق على الغايب في  
القضا بالرق وضاع على الغايب فلا يقض به له المحضر منه وقد قال في الكتاب قال بعض فقهاءنا يقض له بالارش  
ولو نفذ القضا على العبد حتى ان العبد اذا حضر وانكر الرق بطل القاضي ذلك القضا لان عبدا البيعة انه عبده

ولم يبين هذا القايك ونذهب في ذلك من الارش وجب في ذمة القاضي بدليل انه لو اقر جاز اقراره ويقض عليه بالارش  
وكذلك البيعة عليه بقبول واما ما صحنا بانه لا يسمع قالوا ليس بالقرار كالبينة من اقراره فقد على نفسه ولا يتصور  
الغيره ويجوز للقرار بغير خصم ويجوز البيعة بغير خصم ولو ان المدعي ادعى انه فقا عين بوزونه واقام البيعة  
والبرزون ليس حاضرا فان القاضي يقض عليه بالارش العين وهو ربح القيمة من الدابة لم يذللها فهي ملكه كان في يد  
المدعي لم يذللها بظهر عليه يد غيره فلا يكون في القضا بالارش قضا على الغايب من الدابة لو كانت حاضرة لم يكن خصما  
فحضورها وغيبنتها عنزله خلاف العبد فانه لو كان حاضرا فجد الرق فانه يتصاخصما فاذا كان غايبا  
احتاج الى حضوره ايضا فاذا قضى القاضي بالارش المدعي يقض بربح القيمة من في عين الغرس والبقريج وفي  
النقصان في العبد نصف القيمة هكذا ورد النقاش في الصحابة والسلف فلو جاز رجل البرزون في يده يدعي الملك  
لنفسه فانه لو خذ منه ودفع الى الذي وضع له بالارش لم يلزم القاضي اذا وضع له بالارش فقد قضى له ملك الدابة فلا يكون  
لصاحب الدابة لم يبق البيعة فاذا اقام البيعة يقض له بربح ارشهم وهذا سواء في سلبه الخارج وزيادتها اذا اقام البيعة  
فانها هنا بقبول بيننا صاحب اليد وهو اول والجواب عن هذا ان هذا استيناف الدعوى من البرزون وان كان  
في الحقيقة في يده فهو في الحكم فانه في يد المدعي الاول حيث قضينا بالارش له ببينته لم يثبت قضا على غيره  
فلو ان صاحب الارش اقام البيعة ان البرزون له فبذلك يقض القاضي للذي في يده كان اوله لم يثبت استئناف الدعوى  
صارت انما اعرض عن الخصوم الاول فصارت هذا ابتداء الخصومة منه واجدها قايض للمخرج خارج فبيننا القاضي اول  
**باب في الشهادة في اميات الذي يقضي للذي هو في يده** قال الشيخ الامام في المصنف **باب في الشهادة في اميات**  
اذا كانت الدار في يد رجل فادعاه رجلان احدهما ابن اخ لصاحب اليد واقام كل واحد منهما البيعة فسمع القاضي  
بينتهما ولم تقض حتى مات صاحب اليد وابن الاخ وارثه لم يورثه غيره فصارت الدار في يده ثم زكيت البيعتان  
فالقاضي يقض بالدار بينهما صفان لم يقدح سماع القاضي البيعتين ولا بطلان كدعوتهم ومن حق كل البيعة ان  
يقض بها منهما نصفين فان قيل اذا مات صاحب اليد وصارت الدار لابن الاخ فقد استغنى عن البيعة  
فلم يبق الا ان ابن الاخ صار مدعي عليه قيل لم يلزم في القضا لابن الاخ بالبيعة من المنفعة ما لم يكن له بها  
لم يلقه له بالميراث ثم ظهر على الميراث دين يقض الدين من تلك الدار ولو قضى له بالبيعة لم يقض الدين  
من تلك الدار فلا يملك حقه بكون الدار في يده وهذا كما قلنا ان رجلين اوقاما البيعة على شئ في يد غيره  
فأقر الذي في يده لم يذللها بظهره كذا ها هنا ثم اذا قضى القاضي بالدار بينهما نصفين فاقام الجاني  
على ابن الاخ بيعة ان الدار له لم يبق له من ذلك احد منهما صار مقضيا عليه بالنصف ولا يقبل بينته بغير ذلك  
ولو زكيت شهود الجاني يقض له القاضي ثم ان شهود ابن الاخ زك جرد القاضي لم يقض له بشئ

جميعا



انما القات ابطال بينته حيث قضى الاجنبي ولو ان ابن الخ اعاد البيعة فقه به انه لم يصير مقضيا عليه  
وانما القات كان على الميت ولو اراد الاجنبي بعد ذلك ان يقيم البيعة لم يقبل بينته لم يصير مقضيا عليه في جميع  
الدار ولو زكيت شهود ابن الخ في المبدأ فلو اريد به مثل الجواب الاول ولو ان الاجنبي اقام البيعة وابن  
الخ لم يقيم البيعة حتى مات العم ثم اقام البيعة تقبيل بينته لم يزل يقول بينته قايده وهي ما ذكرناه في كتاب  
السويع في باب الطويل من هذا الكتاب ولو زكيت البيعتان بقضيهما ولم يكون ابن الخ اولى فان قيل  
لم يكون ابن الخ اولى وهو اقام البيعة على الاجنبي فالاجنبي اقام البيعة على العم ولو لم يقيم البيعة على  
ابن الخ لصار ابن الخ اولى كما في مسلم الغائب في الباب الطويل وهو ان عبد الله بن جابر اقام البيعة  
انه عبده اشتراه من صاحب اليد بالف درهم و اقام صاحب اليد البيعة انه عبده فلان اودعما ياه فانه  
لم تدفع الخصومة عن نفسه من المدعي ايت عليه حتى التسليم ولو اقام المدعي البيعة ثم حضر الغائب  
يوم يتسلم العبد اليه فاذا زكيت بينته المدعي بقضيه ولو ان الغائب اقام البيعة قبل ان تزكيت بينته  
للمدعي بقضيه به كانه ولم يكون بينهما نصفان لم يزل المدعي اقام البيعة على صاحب اليد والغائب اقام البيعة  
على المدعي فكان هو اولى وكذلك هاهنا فيك روى عن محمد بن سماعة انه في مسلم الغائب بقضيهما نصفان  
كما في هذه المسئلة ولم يفرق بينهما وقال بعضهم بقضيهما كلها لم يزل الخ كما قضى هناك للغائب ابلغ ظاهر الرواء  
فرق بينهما ووجه الفرق ان الاجنبي وان اقام البيعة على العم لكن ابن الخ كان حاضرا يدعي معه فقد سمعت  
بينته الاجنبي عليه فصار كأنهما اقاما معا اما في ذلك المسلم بينته الاجنبي سمعت على صاحب اليد على  
القائ والغائب اذا حضر و اقام البيعة كان هو اولى لم يقيم عليه البيعة وصار كأنه تغرد باقامه  
البيعة ولو ان ابن الخ لم يقيم البيعة حتى وقع القات للاجنبي بالدار ثم ان ابن الخ اقام البيعة على الاجنبي  
داره ورثها من ابيه فانه بقضيه بالدار لم يزل الخ على صاحب اليد لم يزل الخ اقام البيعة القات  
والبيعة تقبل من الخارج وابن الخ صار مدعي مقبل بقضيه لم ولو لم يقيم الاجنبي البيعة في حال حياة العم  
فابن الخ اقام شاهدين على العم ثم مات العم ووارثه ابن الخ ثم اقام الاجنبي البيعة بعد موت العم فانه بقضيه  
للاجنبي وبطلت خصومه بين الخ لم يزل الاجنبي اذا اقام البيعة على ابن الخ بعد موت العم فقد انشا الخصومة  
الحال وصار ابن الخ صاحب اليد فلا تقبل بينته خلاف ما اذا اقام الاجنبي البيعة في حال حياة العم و اقام ابن الخ  
في حال وفاته بقضيه بينهما نصفين لم يوجه لم يزل الخ الى انشا الخصومة لم يزل الخ صاحب اليد وكذلك لو اقام كل واحد  
منهما البيعة بعد وفاة العم فالاجنبي اولى منهما مدعيان الحال واحد منهما خارج ولو اقام كل واحد منهما شاهدا  
واحدا على العم ثم مات فبالا واحد منهما بشاهدا اخر على حقه بقضيه بالدار منهما نصفين في الشهادة الثانية

استندت الى الاول فصار كأنهما اقاما الشاهدين على العم فلم يكن لغيرهما اولى من الخ ولو اقاما البيعة  
بعد موت العم و اقام الاجنبي البيعة بقضيه بالدار للاجنبي لم يزل الخ اعرضنا عن تلك الخصومة وصارت هذه  
خصومة مستانفة مقضية بالدار للاجنبي ولم يقبل بينته الخ ولو ان الاجنبي هو الذي جابشا هذا خروقه  
القات لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه  
جنته حتى لو جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه  
ولو جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه لم يزل الخ جابشا هذا خروقه  
هذا جميع الوجوه وقياسه والله اعلم **باب الرجل يفتي بعضه عبدا او يفتي بعضه قال الشيخ الطام**  
**الاصناف** ان الظاهر يكون جهة دفع الاستحقاق ولم تكون جهة الاستحقاق اذا ادعى رجل رقبته رجل  
انه عبده وقال المدعي عليه انا حر المالك والقول قوله من كل انسان في يد نفسه فلا بد من الحد فيه حق البيعة  
ومن الدار دار الخ ودار وليست بدار قهر وغلبة فالظاهر ان من كان فيها يكون حراما بغير خلاف ولو  
اقام المدعي البيعة ان نصف العبد فالقات بقضيه نصف المدعي ولم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
في النصف تبين ان لم يكن حراما ولم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
فانه اذا ظهر الرق في نصفه علم ان النصف الاخر ليس له ولها من اهلها ان الحرية لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
انما حال النصف الاخر يكون موقوف لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
ولو ادعى جميع الرقبه وشهد الشهود على النصف تقبلت انه ادعى ما شهد الشهود وزياده وانما تقبل اذا  
كذب شهوده في بعض ما شهدوا به ولم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
هو حر بطلت الجنابة لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
وان قال هو عبد يقال له المولى ادفع نصف العبد واذه بنصف الارش والنصف الاخر موقوف لمن جاءه شكوك الاجنبي  
ولكن جنى عليه وفي ماله نصف الارش ونصفه موقوف لم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي  
ظهرت في النصف ولم يظهر حريته في النصف الاخر والناس كلهم احرار في ارضهم الشهادة والحدود والعقل والقصاص

**كتاب الاقرار** **باب الاقرار بالشركة** قال الشيخ الطام **فصل**  
اورد الباب لفرق بينهما اذا انكر المقر شركة شريكه وبينما اذا لم ينكر **والاصناف** ان المقر عام في حقه  
كان ما اقربه حق ولم يصدق في ابطال حق الغير **واما الخ** ان المال اكن بالشركة فما حكمه كحكم حساب  
وما بقي من حساب واذا التفت لغيره يضمن واورد ايضا ليعرف بين العلاك والاستهلاك فاذا عرفنا  
هذا فقول كبر في يد رجلين فبهم الف درهم فاقرا حدهما لاجنبي بنصفه ولم يزل الخ في النصف الاخر شي لم يزل الخ في النصف الاخر شي



ليصدق على الشريك في النصف ظاهر وهو صدق في حق نفسه وليصدق في ابطال حق الشريك في اخذ  
الشريك للنصف والنصف الباقي من المقر والمقر له اثلاثا ثلثاه المقر له وثلثه المقر له من زعمه ان نصف  
الكيس للاجنبي والنصف الاخر بينهما وبين شريكه لكان احدهما الربع الا انه لم يصدق في نقصان حق شريكه  
المعروف فاذا اخذ الشريك نصف الكيس فمن زعم المقر انه اخذ النصف في حق فصار منزله القاصي يكون  
الباقي بينهما وبين المقر على حساب نصيبه ما لم يكن اذ اهلك بين شريكين تقسم الباقي على ما تضمنه اقراره  
ومن زعمه ان اموال اربعة اسهم سيمان الاجنبي وسهم له وسهم للشريك الا انه لم يصدق في حق الشريك  
فما بقي بقسم على موجب اقراره للاجنبي سيمان والمقر سهم ولو قال المقر للاجنبي الكيس بيني وبينك نصفان  
او قال لك نصفه ولي نصفه فان نصفه تقسم بين المقر وبين المقر نصفين لم يصدق في حق نصيب شريكه ومن زعمه  
ان نصيبه ونصيب المقر له سوا الا انه لم يصدق على الشريك فيقسم الباقي نصفين لم يصدق في اقراره تضمن هكذا انه  
ما من جزا الا اوائت فيه سوا فما ذهب ذهب الحساب وما بقي بقى الحساب بخلاف الفصل الاول من هناك اقر  
بنصيب شريكه الا ان من زعمه ان المقر له سهمين وله سهم وللشريك سهم فصدق في حق نفسه ولم يصدق  
في حق شريكه وفي الفصلين قسم اموال على موجب اقراره واذا كان الكيس بين رجلين اقرارهما ان الكيس  
بين وبين الاجنبي نصفان وحق الشريك فيه وقال الشريك بل الكيس بيني وبين الاجنبي اثلاث لم يصدق في  
ثلاثين والمقر له صدق المقر بالنصف وكذا المقر بالثلاث فان المقر له ان يأخذ من المقر بالثلاث خمس ما فيه  
ويضمه الى ما في المقر بالنصف فيقسمه نصفين وهذا قول محمد خاصة ولما في قياس قول ابو يوسف يأخذ من المقر  
الثلث ومن الاخر النصف وقوله كذب المقر بالثلاث فيما يدعي لنفسه من الزيادة محمد رحمه الله يقول ان صاحب الثلاثين  
يقول المقر له اني قد اقرت لك الثلث الكيس ان لو كذبني شريك فيك فلما صدقني شريك فيك فقد دفع عني نصف  
موتك في حق النصف سهم ولي سيمان فصار ما في يده على سهمين ونصف فوقع الكسر فضعف فصار ما في يده خمسة  
واذا صار هذا خمسة وما في يد صاحب النصف على خمسة اسهم فيأخذ المقر له من يده سيمان وهو خمس ما فيه  
ويضمه الى ما في يد المقر بالنصف وذلك خمسة فمصارفهم فيجوز بينهما نصفين لكان احدهما الثلث ابو يوسف  
يقول ان اقرار كل واحد منهما لجوز فيما في يده فله ان يأخذ من كل واحد منهما ما اقر به ولو ان الاجنبي ادعى ان المال  
كله في كذبهما فيما ادعيا لم نفسه فانه يأخذ من المقر بالثلاث خمس ما في يده ما ذكرنا ويأخذ من المقر بالنصف  
خمس ما في يده ايضا من محمد المقر ان يقول اني اقرت لك النصف فلو كذبني صاحب لكنت ادفع اليك نصف  
ما في يدي فلما صدقني صاحب فيك بالثلاث فقد دفع عني ثلث موتك فاحتاج الى حساب له ثلث ونصف وذلك  
ستة اجعل ما في يده على ستة وقوله لو كذبني صاحب لكان لك ثلث اسهم فلما صدقني فيك فقد دفع عني ثلث

ثلث نصيبك ذلك سهم واحد سمي لك سيمان ولي ثلثه اسهم وهذا قول محمد رحمه الله وفي قياس قول ابو يوسف  
الجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى انه لو كان له من احد النصفين من الاخر الثلث ثم اخرج محمد رحمه الله  
لتأيد قول نفسه انه لو اخذ من كل واحد منهما مقدارا اقر له صار المقر له اكثر من نصيبه قال ابو يوسف ان كل واحد  
او اقر له بالثلث فيأخذ الثلث من هذا والثلث من هذا فصير نصيبه ثلث نصيب كل واحد منهما فيكون خلاف  
اقرارهما من يروى في اقراره بالثلث له وبالثلثين لنفسه فقد اقر لنفسه ضعف نصيب المقر له ولا يجوز ان يكون  
نصيبهما على السوا ولو اخذ كل واحد منهما خمس ما في يده صار له سيمان وفي كل واحد منهما اربعة حصص نصيب المقر له  
او قاله نصيب كل واحد منهما يكون نصيبه صدق ذلك مع ان هذا اولى والجواب اني كوفي وهو ان من حجة  
ان يقول كل واحد منهما ان الزيادة حصلت في سهمه على من حصة المقر له اقراره كجانبه نصيبك في نصيب شريكك  
فكان المقر له بما في يدك فقد سلم لك شريكك اذا كان الكيس بين رجلين فاقرا احدهما ان لفلان ثلثيه ولي ثلثه  
واقرا شريكه ان لفلان ذلك ثلثه ولي ثلثاه وقال الاجنبي الكيس كله لي فانه يأخذ من المقر اقراره بالثلث خمس ما فيه  
الذي الذي ذكرنا في الفصل الاول واخذ من المقر بالثلثين ثلثه اخماس ما في يده من حصة المقر بالثلثين ان يقول  
اقرت لك الثلثين وهو اربعة سيمان في موضعين فصدقني صاحب في سهمين الا انه لم يصدق في حق واحد منهما في يدي واحد  
في يده فيقسم على السهم الذي اقرانه في يده وفي ما اقرت لك ثلثه اسهم ولي سيمان فيلزم ثلثه اخماس ما في يده  
وفي قياس قول ابو يوسف يأخذ الثلثين من هذا والثلث من هذا اذا كان الكيس في يده ثلثه فله اربعة سيمان  
احد الباقي ان ثلثه اربع الكيس لزيد وربعه له واقرا شريكه خزان لزيد خمس اسهم اسداسه ونقصه سدسه  
وقال المقر له الكيس كسبي فانه يأخذ من المقر اقراره ثلثه اربع ما في يده خمس ما في يده ومن الاخر ثلثه اخماس  
ما في يده والطريق فيه ان يجعل الحكم كان الكيس في يد المقر له ان كان في الحقيقة الا ان كان في يد المقر له اكثر  
من الثلث الذي في يده فوجب ان يقع ما في يده اليه حتى يبين اقرار كل واحد منهما فاذا اظهر اقراره بطل حقه منه  
الثلث من ذلك المقر له كان في يده في الحقيقة فاذا اردت معرفة ذلك فاجعل كل نصف على اثني عشر حاجتك الى  
السدس والربع فاضربته في اربعة يكون اربعة وعشرين مجازا لكل واحد نصفه وذلك اثنا عشر ومن زعم  
الذي اقر له ثلثه اربع ما في يده ان لزيد ثلثي عشر سبعة اسهم وله ثلثه اسهم لكن يقول ان صاحب ما اقر له  
بالثلثين هذا قد تحلل عني نصف موتك في كل واحد منهما ونصف وثلثه يكون سبعة ونصف ثلثه يكون  
للمقر له وذلك سيمان ونصف وفي كل سهم هذه الخمسة بينهما لزيد سيمان والمقر له ثلثه واما الشريك الاخر  
فقد اقر لزيد خمس اسداس ما في يده وذلك عشرة ولي سيمان الا ان المقر له اقر له فقد وصل اليه من يده اربعة  
اسهم ونصف وفي ما في يد المقر خمسة ونصف وله سيمان فيكون سبعة ونصف وثلثه المقر له اقر له ثلثه







فالنصف الباقي يكون للشريك كذا هاهنا اجعل كذا النصف الذي دفعه كانه في يده والنصف الذي بقي للمقر له الثاني ولو ان  
 لم يقر الثاني بالنصف لكنه اقر بالثلث وقال الكيس بيني وبينك ومنه والثلث فان كان دفعه الى الاول بقضا  
 القاض فالنصف الذي بين يده وبين الثاني صفان من القاض ما دفعه الى الاول بالنصف فحقه كذا بعض المال من  
 طريق الحكم فالنصفان يكون من النصفين جميعا والباقي منهما صفان من من زعمه ان نصيبك ونصيبك سوا  
 ولودفع الى الاول غير قضا القاض فالثاني اخدمه تمام المال وسعى بعد المقر السدس ثم اذا دفع الى الاول غير  
 قضا القاض فهو الذي استهلكه فاجعل كذا الكيس كله في يده مدفع اليه كذا المقر السدس والاصل  
 في هذه المسألة انه متى دفع الى الاول بقضا القاض جعله كذا الزيادة لم يكن ومتى دفعه غير قضا جعل  
 في الحكم كانه في يده ولو انه دفع النصف الى الاول والثلث الى الثاني ثم اقر للثالث بالشركة فقال الكيس بيني وبينك  
 وبين الثاني والاول ارباعا هذه المسألة على اربعة اوجه اما ان دفع الى الاول والثاني غير قضا القاض او دفع الى الاول  
 والثاني بقضا او دفع الى الاول بقضا والثاني في حق قضا او دفع الى الثاني بقضا والخامس في غير قضا اما اذا دفع  
 اليهما غير قضا القاض فقد دفع الى الاول نصف ما في يده ودفع الى الثاني لثا لجميع وذلك ستمائة في يده السدس فمدفع  
 هذا السدس الى الثاني وبغيره لم يبق السدس ايضا حتى يكون للثالث ربع ما لم اقر له بالربع فاجعل كذا الكيس كله  
 في يده ما لم هو الذي استهلكه حيث دفع اليهما غير قضا القاض والثلث ان اخذ تمام حقه اما اذا دفع الى  
 الاول النصف بقضا القاض ثم اقر للثاني ما يحجب عليه النصف ما في يده واذا دفع نصف ما في يده بقضا في يده ربع  
 الكيس يكون منه وبين الثالث نصف ما لم يدفع الى الاول والثاني بقضا صار كانه هلكا لم يكن في يده  
 لهذا المقدار فجعل ذلك القدر ستمائة نصيبين واما اذا دفع الى الاول النصف غير قضا القاض ثم دفع الى الثاني  
 تمام الثلث بقضا قاض في يده السدس في دفع الى الثالث كله وبغيره لم ارض مقدار الثلث السدس من  
 الثلث الذي دفع الى الثاني بقضا القاض اجعل كانه لم يكن واجعل النصف الذي دفع الى الاول كانه في يده فاذا  
 ضمنت ذلك السدس الذي في يده بصير ثلثين من زعمه ان الثلثين بينهما وبين الاول وبين الثالث الثلث  
 فاذا قسمت الثلثين بين ثلثه نفر صار لكل واحد منهما سدس مع الثلث سدس اما اذا دفع النصف الى الاول  
 بقضا القاض ودفع الى الثاني غير قضا القاض فسق في يده ربع الكيس ومدفع الى الثالث سدس الكيس وبقي  
 نصف السدس من الاول ما اخذ النصف بقضا جعل كذا النصف ما كان وبقي النصف كانه في يده كله من الربع  
 الذي دفع الى الثاني غير قضا القاض كانه في يده وفي يده الربع حقيقة فكان ذلك النصف منه وبين الثاني  
 والثالث الثلثان لما ان اخذ زيادة على حقه ثم حقه السدس وقداخذ الربع فالثلثان لا يخذل حقه  
 وهو السدس ولو انه دفع النصف الى الاول غير قضا ودفع الثلث الى الثاني بقضا ثم اقر للثالث والاول

والثالث تصادقا وكذا الثاني وكذا الثاني لهما طان الثالث ياخذ نصف ما بقي في يده ويضعه الى ما في يده  
 فيقسمان نصيبين في قولك يجوز في قول محمد رحمه الله ياخذ الثلث ما بقي في يده ويضعه الى ما في يده والاول قسمان نصيبين  
 لم يقر له رحمه الله وهو ان من جهة المقر ان يقول ان ما دفعت الى الثاني غير مضمون وكذا كذا دفعت الى الاول لم  
 قد صدقك بشارك في ذلك النصف فصار كان ما دفعت اليهما بقضا القاض فاجعل في يده يكون بينهما نصيبين  
 لم يستويا لما اقررت بان نصيبك ونصيبك سوا ياخذ نصف ما بقي في يده محمد رحمه الله يقول ان من جهة المقر  
 ان يقول لو كذبت في الاول لكنت ياخذ نصف ما في يدي فلما صدقني فيك دفع مائة نصيبين عني وبقي النصف  
 في يدي سهم وكذا نصيبهم فلهذا علمنا انه ياخذ الثلث ما في يده ولو كان المقر دفع النصف الى الاول في غير قضا  
 القاض ودفع الثلث الى الثاني غير قضا القاض ثم اقر للثالث وللثالث حالها فان الثالث ما اخذ من المقر عن  
 جميع المال وهو ثلثه اربع ما في يده ويضعه الى ما في يده والاول قسمان نصيبين في قولك يجوز في قول محمد  
 ياخذ منه عشر الجميع وهو ثلثه اربع ما في يده ويضعه الى ما في يده والاول قسمان نصيبين او كذا يقول ان من  
 زعم المقر ان يقول ما دفعت الى الثاني غير مضمون لم يدفع اليه غير قضا القاض ولم يشاركه كذا ذلك لم يشاركه  
 ما كان في يده وقد اقرت كذا ربع المال للمال في موضعين نصفه في يده والاول قد صدقك بالاول والثاني  
 حق المشاركه ايم فخذ من ربع النصف وهو ثلث الثلث في يده السدس ثم اذا دفع الى الاول النصف والى الثاني الثلث  
 والثلث من السدس ثلثه اربعة واذا اردت ان تعرف ذلك فانظر الى حساب ثلث سدس وذلك اربعة وعشرون  
 فالثلث من ذلك ثلثه والسدس من اربعة فكان الثلث ثلثه اربع السدس محمد رحمه الله يقول ان من زعم المقر  
 ان يقول ان الاول لو كذبت فيك لكان ما في يدي بيني وبينك وبين الثاني الثلثا ايم ما صدقني الاول بخلاف نصف  
 سهمك في كذا نصيبين ولي سهمان وضع فيكون خمسة وقد اقرت لك خمس النصف من في حكمه اربع  
 يدي نصف المال خمس النصف يكون عشرة اكملة في يده سدس المال فمذهبهم في خمسة حتى يبين لك فيكون ثلثون  
 وعشرة ثلثه وهو نصف المال في خمسة عشر وفي يده السدس وذلك خمسة عشر اكملة اعماس في يده  
 وهذه المسألة فرع لمسألة كتاب القرار دار بين رجلين اقر أحدهما ان الدار بينهما وبين فلان الثلث فلجعل  
 ما في الثواب السهم زيد فقال أحدهما الدار بينهما وبين زيد الثلث وقال الثاني مني وبينك وبين زيد وعمر و  
 اربع في قول محمد رحمه الله الذي اقر له جميعا وهو زيد في الذي اقر له جميعا في يده ربع ما في يده  
 اقر ان الدار بينهما اربع فاذا اخذ منه الربع نعم الى الذي اقر له حاصه فجعل ذلك سهمين نصيبين والى الذي في يده  
 اقر له سدس يقسم بينهما وبين زيد وعمر نصيبين وفي قول محمد رحمه الله الذي اقر له جميعا وهو زيد ياخذ من الذي اقر له  
 جميعا خمس ما في يده ويضعه الى ما في يده وفي يده اخر خمسة نصيبين في يدي السدس المتقدم







ولو انه قال في ذلك وقال رددها على صاحبها ثم قال بعد ذلك استعملتها او حلفه الم بن فذلك انه يصدق  
على اخذ الفهم من الجب واما ما في تركه الاب ايضا لم اذا قال صاع فقد برى من الفهم الم تركه لو ان  
لم ينف عليه ثم نكوه واقاره بالاستهلاك عن ثلثة اقراره بالدين لو ارثه بعد ابري من ضمانه فلا يصح الم يمين  
مقوم على استهلاكه حتى ترتفع التهمة **باب اقرار باستيفاء المال الوارث او من كفي الوارث للمرض او ابريه**  
او رد الباب لم يفرق بين استيفاء حقيقي وبين استيفاء حكمي و يفرق بين ابري المريض الوارث وبين ابري الاجنبي  
**والاصل** ان المريض اذا اقر براءة الوارث او من كفي الوارث او من كفي الوارث او من كفي الوارث او من كفي الوارث  
وذلك في معنى الوصية الوارث تكون باطلا ببيان اذ كان ارجل على رجل الف درهم ولقد ورثه كفي  
او كان الدين على احد الورثة ورجل اجنبي كفيك بامر الوارث او بغير امره فاقر في مرض موته باستيفاء الدين  
من الوارث او من الاجنبي فانها ثمان سائل اربع في الاستيفاء وارب في المبرأ فاما الم اقرار بالاستيفاء  
لم يجوز في الوجوه كلها فانه لو كان الدين على الوارث والاجنبي كفيك فاقر بالاستيفاء من الكفيل او من الوارث  
او كان الدين على الاجنبي والوارث كفيك فاقر بالاستيفاء من الوارث او من الاجنبي فاقر به باطلا في اقراره براءة الوارث  
وفيه منفعة الوارث فلا يصح كالوصية وهذا انه اذا استوفى الدين من الكفيل او من الوارث فقت البراءة  
عن الدين فلا يجوز في الاحوال كلها وسوا كانت الكفالة بامر الوارث او بغير امره فانه اذا استوفى الدين من الكفيل  
بري المصيل ان كان بغير امره اما اذا ابرأ احدهما ان كان الدين على الاجنبي والوارث كفيك فابرأ الوارث او الاجنبي  
اما اذا ابرأ الوارث لم يشك في ذلك اذ ابرأ الاجنبي من الوارث بغير امره ثم ان ضمان الكفيل تابع لضمان المصيل واذا  
كان اصل الدين على الوارث والاجنبي كفيك عنه فان ابرأ الوارث لم يصح ولا يشك وان ابرأ الكفيل فهو جائز لان ابرأ  
الكفيل يعيب براءة المصيل بخلاف الفصل ولان ابرأ المصيل يعيب براءة الكفيل اذا جاز ابرأه الاجنبي يجوز  
من ثلث ما لم يملكه اصطناع بالمعروف واصطناع بالمعروف في مرض الموت وصية والوصية نفادها من الثلث  
وكذلك اذا كان الاجنبي كفيلا فاحال الكفيل المريض على ان ابرأه منه فقبل المريض الموالي فهو كالمبرأ ايضا ويرى  
الكفيل واصل الدين على الوارث باق والاحتياط عليه قام مقام الكفيل وسائر الورثة بالخيار ان يشاءوا اخذوا من الوارث  
لم يملك الدين عليه قايم وان شاءوا اخذوا من المحتال عليه لم يملك المقام الكفيل وان لم يكن الميت بالآخر جاز الموالي  
من الثلث فحسب ولم يجوز في الثلث من المبرأ معروف والمعروف من المريض جواز من الثلث فان شاءوا والورثة  
اخذوا الكل من المصيل لم يملك في حقه وان شاءوا اجازوا الموالي واخذوا من المحتال عليه الثلثين لان في قدر  
قد جاز ويرى الكفيل من ذلك القدر ولو ان المريض لم يبرأ الكفيل ولم يحتال عليه لكن اقران هذه الالف التي في يد  
وديعه لهذا الكفيل والمصيل فاقر به باطلا في هذا عن ثلثة اقراره بالاستيفاء وقد ذكرنا ان اقراره بالاستيفاء

من الوارث او من كفي له لم يجوز كذلكها هنا لو جاز اقراره بالوديعة فاذا مات ولم يعرف الوديعة صار  
فما صاعا على الكفيل فاذا كان كذلك لم يجوز وكذلك اذا اقر بخلاف جنسه من دنا يبرأ جارية او عوض لم يجوز  
لم انه اذا مات بعد ذلك لم يجز للوديعة كون مضمونا عليه ويقع عليه الاستيفاء فباعتبار هذا المعنى لم يجوز  
اقراره بالوديعة عوضا كان او غيره وهذا لان ما يبرأ الوارث على التخليط فاذا كان كذلك يتوهم لم يجوز وان  
كانت الوديعة قايمه وقت الموت واقر بالغصب والمغصوب قايم وقت الموت لم يجوز ايضا لان اقراره كان باطلا  
لنوع وقوع الاستيفاء فاذا كان اصل اقراره باطلا لم يجوز ذلك وكذلك لو اقر به هذا كله للمصيل لم يجوز للمعنى الذي ذكرنا  
في الكفيل اذا كانت عبدة في مرضه ثم اقر باستيفاء بدل الكتاب ببيع اقراره من الثلث لان الكتاب اذا كانت في مرضه صار  
اقراره بالاستيفاء اقرار منه بالحق ولو اقر في مرض موته بحق العبد لم يجوز اقراره من الثلث كذلكها هنا وكذلك  
لو اقر بوديعة من جنسه او من خلا جنسه لم يجوز من ثلثة ما ذكرنا انه يقع به الاستيفاء في ابي الحال فلهذا فانه اقر بالاستيفاء  
**باب اقرار المريض باستيفاء الدين والمكاتبه في الصحة وعليه دين يخطب بآله** **والاصل** ان المريض اذا اقر باستيفاء دين  
يرى الم الاستيفاء وبينما يورث الى التخصيص ببعض المال من الاستيفاء **والاصل** ان المريض اذا اقر باستيفاء دين  
لم يملك له في حال الصحة او ما يورث الى الاستيفاء جاز وان كان يورث الى التخصيص الغريم من المال لم يجوز اذ كان على المريض  
دين مستغرق ببيان اذ اكتب رجل عبدا له في صحته على الف درهم فاقر في مرضه باستيفاءه من الغريم وكذب  
غير ماوه فالمريض يصدق على ذلك لان الدين يصل اليه بالقول بالوصف فانه ليس له الحق للطالبه في الحقيقة  
ولم يستيفاه فظهر بالقول بالوصف فاما اذا مات المريض في المرض لم يجوز اقراره بالقبض لم انه اذا مرض فقد تعلق حق  
الغريم عين الم بالمشاهدة فلا يجوز ابطال حقه الم بالاستيفاء بالمشاهدة لان الغريم لم يملك القول بطلان القول  
ولان حق القبض اذا مات له في الصحة كان ما ذكرنا في قبضه فالمرض لم يملك حق الاستيفاء لم يملك له ان يكون ادنى من ابرأ  
العبد لما ذكرنا اذا جدد عليه موته فاقر بالاستيفاء حق وجب له في حاله لاذن جاز اقراره وان صار مجورا عليه كذلك  
ها هنا المريض ورد عليه نوع جبر لكن لم يملك اذ لم يستيفاء الدين الذي وجب له في الصحة بخلاف الوارث انه لم يجوز  
اقراره من ثلثة على التخليط ولو اقر بوديعة في يده لمكاتبه او لغريمه مقدار دينه فهو على ثلثة اوجه اما ان يكون  
عسمة من الغريم ولا تتركه لو قال اقرضني الغريم هذا الف كان صدقة فانه في معنى الاستيفاء فكذلك الوديعة وكذلك  
اذا قال اقرضني المكاتب وان كان قرض المكاتب لم يجوز لكن يصير مضمونا على المستقرض وان كانت الوديعة اجود من  
الدين فهو جائز لان هذا استيفاء بتراضها والاستيفاء اذا كان بتراضها جاز وان كان اجود من الدين قولنا هذا  
استيفاء بتراضها لم يورث المريض ببيع بالاستيفاء الموجود ولا شك فيه والكتاب ايضا علم من طريق ابرأه ان يرضى بذلك



لأنه لو لم يرض بذلك لم يكن له أن يسترد الوديعة من المريض إذا كان عليه دين الصحة لم يجز إقراره لغيره  
بالوديعة وإنما صدقنا المريض في إقراره لأن إقراره يورث الاستيفاء ولو لم يكن فيه تخصيص المقر له بشئ  
من المال فيكون رافيا من طريق الدلالة فإن قال الغريم والمكاتب بذلك لم يورث الضرر لأنه لم يتوصل  
إلى العيس ولم يسلم له الدين أيضا وأما إذا كان ردك من الدين فإقراره باطل لأن المريض لم يرض بذلك أنه دون حقه  
فصار إقراره تخصيصا له بعين المال وهو ممنوع عن ذلك ولو أنه أقر بما به دينه في يده أنها وديعة لغريم  
أو مكاتب لم يرض فإقراره باطل لأن هذا ليس بإقرار بالصحة بل إقرار له بالوديعة والمريض إذا كان عليه دين  
فإقراره لغيره باطل سواء أقر له بالوديعة أو بالغصب لأن إقراره باطل بحق الغريم بعد ما ظهر حقه في ذلك المال  
ولو قال لخذت من مكاتبتي هذا أو من غريمي هذا الف درهم نهرجه قضا حتى أوقال لخذت هذه الجارية  
شرا حتى ثم مات وذلك الشيء قائم بعينه ولا يدرك ما إذا صنع فهذا على وجهين أما أن صدقه المكاتب أو الغريم  
أو كذبه فإن صدقه بذلك صحة الجارية مثله الدين جاز إقراره وبعق المكاتب ويبرأ الغريم من هذا القرار  
بما استيفاه وإقرار المريض بالصحة ما وجب له في الصحة جاز وإن كانت قيمه الجارية أقل فالغريم أو المكاتب  
يلحقان أن يشاد في الزيادة التي تمام الدين وإن شاؤا أخذ الجارية وأعطى دينه تاما لأن المريض إذا كان عليه دين  
لم يجز له أن يستوفي دون حقه فعلى الغريم أن يقض حقه تاما وأما في الدراهم النبهرجه فكأن الدراهم ترد عليه  
ويأخذ حقه لأنه لم يجز أن يسكن الدراهم ويؤخذ منه النقصان لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أجدها ورديتها سواء  
فلا يجوز أخذ الفضل فلا بد من أن يرد عليه ويأخذ تمام حقه هذا إذا صدقه المكاتب أو الغريم بذلك أما إذا كذب  
في ذلك وقال أوفع اليه على وجه القضا أو البيع ولكن أودعته ودينه على حاله فالدين على حاله ولما لا يترك  
أقر به المريض لغريمه لأن المريض كان مصدقا في الاستيفاء ولم يكن مصدقا بعد ذلك فكأن كذبه المكاتب أو الغريم  
بذلك كان إقرار المريض بالمخالفة وإقرار المريض بالمخالفة يجوز إذا كان عليه دين من الناس من يخفى هذا الطرف  
ويقول هذا الجواب نعم في الجارية ولا يصح في الدراهم لأن من كان له على جلد دين فلم أن يستوفي النبهرجه إذا  
قد بع عليها وإن لم يرض الغريم بذلك كذا هنا إقراره بالصحة النبهرجه جاز ومنهم من قال الجواب لا يرد  
في الكتاب هو الصواب لأنه لا يستيفاه يظهر منه بالقبض وإنما ظهر بالقرار في حاله المرض والظاهر أن  
هذا إقرار بعين المال لأن الغريم لما كذبه فقد رد إقراره بالصحة لأن إقراره بما يرد به صار إقرارا له  
الدين وذلك لأنه لم يعلم **أقرار المريض بالصحة الدين أبو الجراحات والبيع في الصحة**  
**والمريض عليه دين** أو رد الباب يفرق بين استيفاء وبين إقرار المريض ويفرق بين ذلك وهو مال  
وبذلك ليس بال **الأصل** أن المريض إذا كان عليه دين الصحة فإقراره مرفعه بالصحة الدين فإن كان ذلك

بدل وهو مال الزجب في الصحة جاز إقراره وإن وجب في حاله المرض لم يصح إقراره وإن كان ذلك بدلا ليس  
بمال فهو مصدق في استيفائه سواء وجب في الصحة أو في المرض لأن الغريم لم يرض له في أصل ذلك المال  
ببإيمانه أو مرض الرجل عليه دين الصحة فقطع رجل يده عمدا فصالحه على أن يرد دينه ثم أقر استيفائه  
ثم مات وليس له مال غيره جاز إقراره لأن حق الغريم لم يتعلق بأصله وكذلك لو كان القطع خطأ فإقرار  
بإستيفائه وكذلك لو قتل رجل عبده عمدا أو خطأ فصالحه من العبد على مال ثم أقر بإستيفائه جاز أما  
في العبد فلا يشك أنه ليس بمال وكذلك في الخطأ لأن ذلك بدل الدم والدم ليس بمال حتى الغريم كان متعلقا  
بالرقبة وقد خاتمت الرقبة والدليل على أن ما وجب على القاتل بدل الدم لا يدل أن الغريم لم يرض له في أصل ذلك المال  
وإن كان هو يساوي أكثر وإن القصاص جاز فعمده والكفارة في خطاه وجب على القاتل في ذلك فحينئذ لو كان  
هذا بدل مال وجبت القيمة بأقرب ما بلغت واستوى عمده وخطاه ولم يبق الكفارة ولم يبق في ذلك غريم  
ولم يبق على القاتل صلت أن هذا بدل الدم والدم ليس بمال ونفي هشام عن محمد رحمه الله في رجل أقر بقتل  
عبد رجل خطأ والعبد المجاري فلم يأخذ المولى القيمة منه لم يرد عنه فلا ركه في قوله حنيفه ما لم يقبض  
وهو عليه المولى فأبو حنيفة رحمه الله جعله من الدين الضعيف لأن الفرق بين العبد والخطأ في حكم آخر  
وهو أنه لو صالح في العبد بقتل رجل جاز وفي الخطأ لو صالح على أقل من المثل لم يجز إذا كان عليه دين  
فإن لم يكن عليه دين جاز لأنه لو عفا عن العبد جاز وكذلك إذا صالح عن العبد على المثل وفي الخطأ إذا أبرأ  
لم يجز وكذلك إذا خطأ أيضا رجل قتل امرأة في الصحة أو في المرض والجواب فيها وأما ما قرئت لهواة  
في مرض موتها أنها قد استوفت جميع مهرها من الزوج فإن ماتت قبل أن يطلقها الزوج فإقرارها باطل  
سواءت الدين في الصحة أو في المرض لأن الزوج وأرث وإقراره بالصحة الدين من الوارث باطل ولو  
قبل أن يطلقها أو طلقها بعد الدخول وماتت بعد انقضاء العدة صح إقرارها لأنه تبين أن إقرارها حصل  
للأجنبي وحق الغريم لم يكن متعلقا بأصله وهو البضع كبدل الجارية فلو كانت المرافقة أقرت استيفاءها  
فأبى فإقرار الزوج أن يأخذ نصفها باعتبار أنه طلقها قبل الدخول وقد أقرت بالصحة المهر فليس له ذلك  
والغريم أولى به لأن المهر إذا كانت مصدقة في الاستيفاء ولم تكن مصدقة برد النصف فغرمها أوها الدين  
فإن التوذيث ثابت منها وإن كان الطلاق إينا لم يصدق في حق الغريم لأن القيمة بأقرب ما قيمه في العدة فأنما  
الدين في يدها وثبت منها ولو أقرت في حق الزوج أخيرا لم يرضه في المثل لو الطلاق كان في يدها



فاذا بطل الميراث جاز المقرار في الاول احاطه وتيقن ان في حق الغرماء لم يبع لكونها متهمه في حقهم  
ولان رجل اخضب من رجل عبدا فابق ثم اقرمولى العبد في مرضه باستيفاء القمه من الغاصب وعليه  
دين الصحة هذه المسئلة على ما في الاوجه اما ان يكون الغصب والتفويض في المرض وكما جزم على وجهين اما ان يعود العبد بعد ذلك ليعود فان كان الغصب  
الغصب في الصحة والتفويض في المرض وكما جزم على وجهين اما ان يعود العبد بعد ذلك ليعود فان كان الغصب  
والتفويض في حال الصحة جاز اقراره سواء عاد العبد او لم يعد لم لما تضمنه في الصحة فقد ملك العبد الغنميين  
فصار كانه باعه اليه في الصحة ولو باعه عبدا في محتمة ثم اقر في المرض باستيفاء جاز اقراره كذلك ما هنا اما اذا  
كان الغصب والتفويض في المرض لم يحرم اقراره سواء عاد العبد او لم يعد لم لما تضمنه في المرض تعاقد حق الغرماء برقبه  
العبد وهذا دين فخلق باسمه حق الغرماء بالمشاهدة فلا يبطل الاستيفاء متاخره واما اذا كان الغصب  
في الصحة والتفويض في المرض فان ظهر العبد بعد ذلك بمجر اقراره وان لم يظهر العبد جاز ان التفتيش يستند  
الى وقت الغصب الذي انتم عجبتمتم يوم الغصب فصار كدين الصحة وان ظهر العبد لم يجوز اقراره لان القضا  
لم يستند الى الغصب وانا هذا قليل من وقت الغض لم يملك القليل في ذلك الوقت المتروك له لو قدر على العبد  
وقد اخذ القمه بقول الغاصب كان له حق الاسترداد فان كان هكذا تبيين ان هذا دين بيت في حال المرض  
وحق الغرماء متعلق باسمه ولا يبطل بقوله وذكر في المصلح لم يشبه هذا ما كان مال المريض في صحته  
اراد ان يجعله في مرضه اخيه ديننا وجبه في الصحة فاقربا باستيفاء فهو معتدق في الحق والاستيفاء  
وليس معتدق في ان يجعله له اخيه اذا كان عليه دين في الصحة يحيط بماله والفرق بينهما انه اذا مرض  
وفي يد مال تعلق حق الغرماء بذلك المال فلا يصح اقراره في ذلك المال اما اذا بيت له الدين في الصحة ثم مرض  
فاقربا باستيفاء جاز لم يملك حق الغرماء بعين المال لان العين زالت عنه ملكه في حال الصحة  
ولم يكن للغرماء فيه حق وانا بيت حقهم في ذمته فبالمرض تعلق بماله وهو دين يعرف بالوصف  
لما المشاهدة جاز اقراره بالاستيفاء صحيح باع عبدا من رجل عتق ذمته فلم يقبضه المشتري حتى مرض  
البائع فاقربا باستيفاء الثمن جاز اقراره وان كان العبد في يده وعلى المقردين لان الدين بيت في مال  
الصحة وزال ملكه عن العبد وانا كان له حق الجبس وحق الجبس صحة فصار بمنزلة العفو عن  
القصاص وبرا الكفيل نحوها وكذلك لو كان له على رجل دين في يده رهن فاقربا باستيفاء ذلك الدين  
جاز اقراره للمعنى الذي ذكرنا كذلك ما هنا ولو باع عبدا في مرضه موته بالفرد ثم وسمته الف درهم  
ولم يال له غيره وعليه دين فاقربا باستيفاء المثل مات كائن في قياس قوله حيفه ولو كان حيا  
لم يصدق في اقراره يقال للمشتري اما ان يعود جميع الثمن فيكون للغرماء واما ان يقض البيع وقول

وفي قول محمد اقراره بالاستيفاء في قدر ذمته لم يبع وفي الزيادة صح ونحوه المشتري اما ان يقدر ذمته واما  
ان يقض البيع ابو حنيفة وابو يوسف يقولان بان الثمن بالعبد وكل جزء من اجزائه بدل جزء من اجزاء العبد ولو انه  
اصطنع بالاعتراف لم يجوز في العبد اذا كان عليه دين كذلك لم يجوز في يده محمد رحمه الله بقول المقدد عمة العبد  
تعلق حق الغرماء به فلا يصح اقراره باستيفاء واما الزيادة على قدر ذمته فهو مال حصل بغيره وقوله وصارت  
الزيادة على القمه ها هنا بمنزلة بدل الجناية والخلع ونحوها فبالثمن بالجميع العبد بدل لانه اذا استحق  
يرجع على البايع جميع الثمن وعلى العبد انه لو طرح بذلك فقال بدر القمه ثم الزيادة ليست بشئ لم يجوز  
فاذا ثبت انه بدل جميع العبد لم يصح اقراره في حق الغرماء عبيد في رجل وقال له رجل مريض عليه دين الصحة  
قد كان هذا العبد الذي يدرك ليعتقه منك وبضت الثمن وصدقه صاحب اليد بذلك ثم مات فاقرار المريض باطل  
وقال المشتري اما ان يقض البيع او فذلك الثمن من اخرى ثم ما صادقا ان العبد البايع وانا ظهر البيع بتصادقهما  
في المرض وصار كانه باعه في الحال في الاشياء حال الوقت الظاهر حتى تبين انه كان ماله في ذلك وقد قلنا ان المريض اذا  
باع شيئا في مرضه ثم اقر باستيفاء الثمن لم يجز اقراره كذلك ها هنا ثم ان كان المشتري للخيار لم يملكه الغرماء برقبه  
فان شئت احتل الغرماء من اخرى وان شئت لم يحتل وتقض وكذلك لو كان العبد في يد البايع فقال سلطت اليك ثم اودعتني  
فانه لم يصدق على مرض الثمن لم يملكه عرف بالمشاهدة المتروك ان المريض اذا انكر البيع فان العبد يبقى له وثبت ان  
حق الغرماء متعلق برقبه العبد وكذلك اذا مات العبد في يد البايع والمشتري بغير مرض البايع بعد تصادقهما على  
البيع او بعد ذلك فلم يملكه ولو لم يملكه طهرت حياه العبد في مرض البايع فقد تبين ان حق الغرماء متعلق به بالمرض فلا  
يبطل حقهم بالقول ولو ان العبد مات في يد المشتري قبل مرض البايع ولم يعرف حياته بعد مرض البايع ثم تصادقا  
على ان يكونا جاز اقراره لم يملكه لم يظهر تعلق حق الغرماء برقبه العبد وانا طهرت الثمن وهو دين يعرف بالوصف فجاز  
ان يبطل الوصف حال المتروك للمريض اذا قال كنت اشتريت مني عبدا بالف درهم في صحتي وبضت الثمن وصدقه  
لم خروجه ذلك كان صدقا وكذلك للمريض اذا قال لرجل قد كان بيني وبينك خلطة وكان لي عليك الفضة في الصحة  
فقبضته منك اما ان صدقا كذلك ها هنا اذ لم يكن اصل ذلك للمريض في مرضه صدق على استيفاء المال  
مريض اقر باستيفاء ثمن عبدا بعه في الصحة جاز اقراره لما ذكرنا فان وجد المشتري العبد عيبا فزده بالعيب  
على البايع بقضا القاض في مرض موته او رده على وصيه بغير وقاته واراد ان يصرف مع غرماء الصحة  
بالثمن ليس ذلك لان بعض الثمن ظهر في المرض وصار كدين المريض في مرضه دين الصحة ثم سطر ان كان العبد  
في يد المشتري فقال انا ابيع من العبد حتى اصل الحق كذا في ذلك باع العبد ويكون المشتري احق بثمنه من بايو  
الغرماء لم يملكه في ثمن هذا لم يملكه لو لم يردده لم يجبر على ذلك لم يملكه اذ انقضى البيع والبيع في يده ليس له حق الجبس

مريض



فصار منزله الرهن والمرتهن أولى بمقتضى المهرول من سائر الغرما كذلك هذا والقانع نقض نفعه فان لم ينعكش الشر  
المول يدفع الكمال المشي وان لم ينعكش الشر المول فالزيادة لغرم المرض وان باعها في ذلك فانه يدفع اليه  
ذلك القدر وليس له ان يستوفي البقية مالم يستوفى الغرمه حقوقه لم يحق له طرفة المرض وحق الغرمه في الصحة  
وهذا اذا كان العبد يده ولوانه حين فسخ البيع رد العبد بطل حقه وصار حقه دساع على الميت والغرماء ان  
يستوفوا سائر التركة وطحق فيه المشي لما ذكرنا ان دينه دين المرض ثم باع العبد مضرب الغرماء باق من دينهم  
وللمشترى يضرب الغرماء حقه والعبد ثابت لاتهم فيه لانه لو كان منه ولم يرد له فان لم يذكر وانما يتهم في سائر التركة  
فكان سائر التركة لسائر الغرماء ونش العبد بينهم بالخصص اذا باع عبدا في صحته ثم مرض فقال في مرضه كنت ابرأته  
في حال الصحة فلا يصح في ذلك خلافه في اقراره بالاستيفاء والفرق بينهما ان المريض اذا اقر بالاستيفاء فملك القرار به  
وهو غير ماذون بالبراءة على اقراره ولو لم يكن عليه دين جاز اقراره من ذلك مالم يكن البراءة في مرض الموت امطاع  
بالمعروف واصطناع للحروف في مرض الموت وصية فكون جوازها من الميت وكذلك لو اقر في مرضه انه وهب عبدا  
في حال صحته وضمنه الف درهم وضمنه منه ومات في يده وصدق بذلك الموهوب له فالموهوب له نفع حقه لانه ملك  
العبد في الحال فلا يملك الاقرباء وكذلك لو اقر انه ابرأ فلان عن صحة عبده غصب منه في حال صحته فذلك لا يقر  
بالبراءة عن ذلك الكتاب ولو اقر بالاستيفاء بذلك الكتاب ان كانت الكتابه معروفة في حال الصحة فامر بقص ذلك الكتاب  
في حال المرض يصدق لانه ملك الاستيفاء وملك القرار به كما في البيع وان كانت الكتابه غيبه معروفة وانما ظهرت  
باقراره فان قال كاتبك في حال صحته واستوفيت بذلك الكتابه لم يجوز اقراره في حق الغرماء وكان منزله الاقرار بالحق  
وسعى العبد في جميع قيمته لانه لو كانت في المرض واقر بالاستيفاء بذلك الكتابه لم يجوز في حق غرماء الصحة كذلكها  
**باب الاقرار الذي يقرب المريض للوارث فيقرب الوارث لغيره** اورد الباقين بين  
القرار والعبد اورد لم يفرق بين اقرار الوارث على مورثه ومورثه وبينما اذا اقر على مورثه معصرا ويفرق بين  
اذا كان المقدم الثاني وارثا اخر وبينما اذا كان اجنبيا سانه اذا اقر الرجل في مرضه بعبد يده لم يرد ورثته  
ولم قاله غيره فقال الوارث ليس هذا العبد لانه لو كان ثلثا مات المريض فالعبد الاجنبي وبضمن الوارث قيمته  
لسائر الغرماء والورثه وتنسقط حصه نفسه من اقرار المريض لوانه ان كان غيبا باركن هذا تسليط له على المتصرف  
والمريض ملك تسليط غيره على المتصرف وان الوارث قدم ذلك العبد باقراره لم يساير الورثه ان يقسموا ملكه بعد موته  
فكان لهم حق الفسخ وحق الفسخ لا يمنع المتصرف فاذا تصرف فيه نفذ تصرفه لكن ضمن قيمته لانه لو كان الورثه حق في  
تقبضه فاذا ابطال قيمته خرم قيمته ويخرج من حصته من القيمة قامت مقام العين والعين كانت مشركه  
وكذلك قيمتها والدليل على ان حق الفسخ لا يمنع نقاد المتصرف ان المريض لو باع عبده من الوارث معافا سدا وسلمه

اوله  
فالمرضى حق الفسخ ولو ان المشي اقر غيره جاز اقراره وبضمن ان لا يسقط حصه نفسه لانه لو لم يفسخ هذا اذا  
كان المقدم الثاني اجنبيا ولو كان وارثا صح ايضا ما ذكرنا لانه يضمن قيمته لسائر الورثه بطرح حصته حصته  
الوارث الاخرى والوارث الاخر اقراره لضمن عليه ولم يذكر هذه المسئلة اختلافا فاما في كون قول في قول في قول  
المول اقراره باطل فانه ذكر في كتاب الاقرار ان المريض اقر لاجنبي بعد ثم اقر لاجنبي لوارث الوارث في قول في قول  
المول اقراره باطل وجعل كانه اقرب لوارثه حكما فهاهنا اقرب لوارثه ثم اقر لوارثه لوارثه اخر فهو اولي ان يجوز  
في قوله المول لكن الجواب الروي ذكره الكتاب قول لو كان في مرضه وهو قول محمد بن اسلم وكذلك الجعبي المازني الهب احتاج  
الى القبض وفي اقراره احتاج الى القبض ولو كان على المريض دين محيط بآله والمسلم عاها غرم الوارث المقدم  
جميع قيمته ولا يسقط عنه شيء سوا اقر الوارث او الاجنبي لانه اذا كان عليه دين فلا نصيب للوارث المقدم حتى  
نصيبه من الغرم اول من الوارث ولو ان المريض وهب العبد لوارثه ثم وهب الوارث هذا العبد لوارث اخر ثم مات المريض  
فالعبد سلم الى الثاني والمول يغرم جميع قيمته المستحقة منه ولا يسقط حصه الوارث الثاني بخلاف ما اذا اقرب الثاني  
وصدقه سقطت حصته وحصة الثاني من هناك الثاني اقرار العبد لم يكن ميراثا عن الميت سقطت عن الميت حصه  
الثاني في قراره انه لم يكن ميراثا لاماهاهنا من نفعه انه فان ميراثا عن الميت لانه يقول انما هلك العبد من جهتك  
بالعبد وانت استهلكته فعليك ضمانه فان قيل اليس ان الضمان واجب عليه بسبب هذا العبد وقد فصل بين العبد  
اعينه فلماذا يكون له حق مطالبه حصته من القيمة ذلك لانه وسلك اليم بسبب آخر وبذلك مستأنف فلا يسقط  
حصته عنه ولو ان المريض وهب العبد لبعض ورثته وبضمه الوارث ثم اقر هذا الوارث ان المريض قد اقر بهذا  
العبد لهذا الوارث المخر او قد وهبه منه قبل هبته الى وضمه منه فان كان للمقدم الثاني صدقة واخذ العبد منه  
فالعبد يكون ميراثا لجميع الورثه لان الثاني اذا صدق الاول بذلك قد اقر ان العبد وسلك اليم من حصه المريض الاقرار  
الفاصل بين الاقرار والعبد في المرض لوارث باطل وكذلك لو كان المقدم الثاني غيبا لوارث وعمل الميت دين في الصحة  
خيطة بآله فالغرماء يرجعون عليه بذلك العبد لان اقرار المريض وحبته في حق الغرماء لم يصح ولهم ان يسعوه ان كان  
العبد قايما وان كان هالكا فخير للخيار ان يشاءوا ضمنوا الاول بضمه وان يشاءوا ضمنوا الثاني ايضا بضمه لان كل واحد  
فعل فلا يستوجب الضمان فائتمنا منه الغرماء لم يرجع على صاحبه بغيري اما اذا ضمنوا الثاني لم يرجع على الاول  
لان من زعم ان الميت ملكه ولا يصح للاول فيه واما اذا ضمنوا الاول فقد قال بعض الناس ينبغي ان يرجع على الثاني  
لانه اذا ضمن الاول فقد ملكه وصار الاول بمنزلة الغاصب والثاني بمنزلة الغاصب الغاصب ولو ان رجعا  
والصحيح انه يرجع كما ذكرنا في الكتاب لانه لو اقر ان الملك كان للثاني فملكه الضمان لكان له الرجوع على  
كما قال في باب بعد هذا في رجل اقر بعبده في يده اخر فلان ان المقر اسر العبد والمقر ان يذره باقراره المتقدم لذلك

الثاني



كذلك هاهنا الاول ملك العبد الضمان وقد كان اقرا العبد للثاني فنفذ اقراره على نفسه ولم يكن له على الثاني سبيل  
 ولو ان المقر له الثاني كذب في اقراره وقال العبد عدي وليست اعرف شيئا مما تقول فلا ضمان على الثاني قايما كما  
 والضمان على الموهوب له الاول للفرع ما لم يلفه باقراره وان لم يكن عليه دين ضمن الورثة ويرفع عنه قدر حصته  
 وحصه الثاني لمن زعم ان العبد غيبي موروث عن الميت على ما ذكرنا في الفصل الاول من الاول هو الذي الفه باقراره  
 فصارت هذه والمسلم له ولو سواهم نعم وممته للفرع وان لم يكن عليه دين ضمن الورثة المقر حصة وممته  
 الثاني وليس هذا كما اذا وجب له والمثاني لمن زعم الثاني ان الميت ما اقر في وانما صار له اقرارا فصارت عليه مائة  
 اياه هذا كما اذا وجب المريض الوارث ثم اقر الموهوب له كما ذكرنا ولو ان المريض اقر الوارث ثم ان المقر له اقر الوارث  
 فالجواب ما ذكرنا ان الثاني اذا صدق لم يورث على الميت دين كان الفرع الحق به سباح في دينهم وان لم يكن عليه دين  
 فهو ميراث الورثة كلهم فان فكك يد الثاني كان الفرع بالخيار ان يشاء ضمنوا الاول امان هاهنا لم يحتاج الى بعض الوارث  
 الاول وكان كل واحد منهما جانيا في حق الفرع الثاني بالقبض والاول بالتسليم على البعض من الثاني انا فبضمه باقرار  
 الاول وان لم يكن عليه دين فالورثة بالخيار ان يشاء ضمنوا الثاني وان يشاء ضمنوا الاول فان ضمنوا الثاني ضمن جميع  
 قيمة العبد ويخرج عنه حصة نفسه حصة ولا يطرح حصه الاول من الاول بقربا بطلان حصة من زعم ان اقرار  
 الميت لهذا الوارث باطلا وان ضمنوا المقر له الاول يطرح عنه نصيب الاول والثاني ايضا امان نصيبه ليس كذلك  
 نصيب الثاني فانه مقر بان اقرار الميت غيبي جازي لم يورث اقراره وان الاول لم يقر باطل حقه فلم يكن ذلك ليلا  
 من جملة الاول والثاني ولو كذب الوارث المقر له الثاني وقال العبد عدي ولم يقر به الميت فلا ضمان على الثاني الا اذا  
 وضمن له ولقعه العبد لسائر الورثة ويخرج عنه حصه الاول والثاني لمن زعم معنى الثاني ان العبد عدي  
 وليس ميراث عن الميت ولو ان مريضا اقر بعد لبعض ورثته ثم مات المريض فلم يقض القاض بنقض اقراره  
 حتى اقر الوارث لغيره جاز اقراره قبل القبض وبعد القبض وهو ضمان للقيمة لما قلنا ان الوارث ملكه  
 باقرار المريض ان الورثة حق النفس المترك للمريض لو صح من مرضه لم ينقض ذلك اقراره فصار هذا كما اذا  
 اشترى شيئا شرا فاسدا جاز تصدقه فيه ما لم يفسد عليه كذلك هاهنا وكذلك اوجب لبعض ورثته وقبضه  
 ثم تصرف الموهوب له قبل قضا القاض جاز تصرفه وضمن قيمته **باب** اقرار ما يكون قصاصا وما لا يكون قصاصا  
**المصدر** في هذا الباب اسماء من اتفقوا على الويرج اخلاف في السبب او اتفقوا على الضمان واختلفوا في السبب  
 كان المقر له ان اخذ ذلك المقر اما اتفقا في العين والضمان سبيل عليه وان اتفقا على السبب اما الاول  
 من الزعم لم يكن على اصل اقراره ولو ان على المقر وهو يورث بالورثة ما اذا اقر الرجل في حقه هذه اللف  
 وديعه كعندي فقال المقر له ليس هذا بوديعة عندي لكن لي عليك الف درهم قرض او ثمن بيع وانكر المقر له

فارد المقر له ان اخذ تلك اللف لم يكن له ذلك ثم رد اقراره في العين ثم ادعى عليه دين في دمه فرد اقراره  
 جازي ودعواه الدين مع المبالينهم وهذا اخلاف في السبب والضمان جميعا وكذلك اقرار ما في يده لم  
 مضاده وكما ان اصله امانه فالجواب ما ذكرنا ولو قال المقر له على الف درهم قرض فقال المقر له لي عليك الف درهم  
 ثمن بيع لم ان اخذ منه اللف قصاصا بما ادعى انهما اتفقا على الضمان واختلفا في السبب في اخذها من السبب  
 لم يطل اقل الضمان لا يترى انما اذا قال هذه اللف عندي وديعه فقال عليه كاذب غصبت مني ان اخذها مني  
 اتفقا على تلك العين كذلك هاهنا ولو قال المقر هذه اللف غصبته منك وقال هذه اللف قد اقترضتني فقال المقر له  
 لم يكن لي عليك الف درهم ثم مع لم ان اخذ منه الف درهم لم يمتد اتفقا على الضمان واختلفا في السبب فان راى المقر له  
 ان اخذ هذه اللف بعينها ليس له ذلك نعم لم يصادق ان تلك العين له وانما تصادقا على وجوب الضمان وجب الضمان  
 في دمه ولو ادعى المقر او ديعه فقال المقر له ما هو وديعه ولكني اقترضت قرضا لم ان اخذ ذلك اللف بعينها لم يمتد  
 تصادقا ان هذا اللف اخذ من المقر له واختلفا في السبب وليس للقران يدفع غيرها لما ان يصدق المقر له على  
**باب من اقرار ايضا** **المصدر** ان كل كلام يستقل به اتمه لم يحتاج الى  
 ربطه بغيره وكل كلام لم يستقل بذاته يرتبط بغيره بيانه اذا قال الرجل خذ لي عليك الف درهم فقال الحق  
 او اليقين او الصدق فان هذا اقرار منه باللف لمن هذا الكلام لم يستقل بنفسه فلا بد من رده الى الكلام الاول  
 لم يخرجه من خارج الجواب فصارت كانه قال الذي يدعيه حق او يقين او صدق وكذلك لو قال حقا او يقين او صدقا  
 كان اقرارا وكذلك اذا قال الحق الحق او اليقين او الصدق الصدق لمن اللف الاول اقرار والثاني تكرار والتكرار  
 انما يكون لتأكيد الكلام وكذلك لو قال الحق الحق او الصدق الصدق ولو قال البتة يكون اقرارا لمن البتة محقق  
 مع غير احدها الصدق يقال فلان يترى عينه والثاني التقوى قال الله تعالى ليس البر ان تولدوه ووهكم الله  
 فاذا كان مشتبهما لم يكون اقرارا ولو قال البر الصدق او البر الحق يكون اقرارا لم يترج معنى الصدق بقوله  
 بغيره ولو قال البر البر او قال بر البر لم يكون اقرارا لم يترج معنى الصدق بقوله بغيره  
 يتصور الصدق صدق لمن يكون اقرارا لم يترج معنى الصدق بقوله بغيره  
 الصلاح بهذه اللفاظ ابطالها بان قال الصلاح او الحق الصلاح او الحق الصلاح لم يكون اقرارا لمن الصلاح عند  
 الفساد وليس ذلك من اقراره ثمن لمن الصلاح لم يستعمل في النعوت فانه لم يقل قولا صالحا كمن قال قول  
 صالح وجر صالح وانما صالح فاشتمع معناه فلا حكم بالشك **باب من اقرار بالبيع في فساد وغيره فساد**  
 اوردا الباب ليعرف من اقراره بالعق والتدبير وبين اقراره بالملك الكاسه **والاصل** ان اقراره في حق  
 المقر دهم **والاصل** ان الحق والتدبير لا يحتملان النقص والملك والكتابة محتملان المتعاض سانه اذا كان في كلام



ولخرجاربه فشهد كل واحد منهما على صاحبه انه اعق ملوكه والمخر منكر لذلك ثم ان كل واحد منهما  
اشترى ملوك صاحبه بملوك نفسه عتقا جميعا لمن كل واحد منهما اقر بحريه ما اشترى ولم يكن اقراره جائز  
قبل ذلك لانه لم يملكه فاذا ملكه نفذ اقراره لم يردوم في حق المقر وكاتمه اعتقه في ملكه ووجب على كل واحد منهما  
قمة ما اشترى منها صادقا ان العتق فاسد فاقراهما على انفسهما جائز في فساد البيع واجاب القمه وطبقه فان  
عقد البيع من الحق قد نفذ وهو بعد نفوده لم يحتل المقض وان بعض كل واحد منهما ما اشترى فالجواب ان  
لم يرد اذ اشترى كل واحد منهما وقد نفذ اقراره بالعتق والحق محتاج لنفوده الى القبض فكذلك لو اقر كل واحد  
منهما على صاحبه انه مبرملوك ثم تباعا صار كل واحد منهما مديرا من البايع ووطا كل واحد منهما موقوف من  
من زعم كل واحد منهما انه مديور عن صاحبه والاقرار في حق المقر بدوم وله عتق كل واحد منهما بموت مشتريه  
وانما عتق موت بايع لم يرد بقرانه دونه بنفسه وانما اقر بتدبير البايع فعق موت البايع استشهد في الكتاب  
لها من السنتين فقال لا ترك ان رجلين لو اشترى كل واحد منهما من صاحبه جارية بخرية فلما تقابضا اعتق كل  
واحد منهما جاريته التي اشترىها ثم ادعى كل واحد منهما على صاحبه فساد البيع وقال انك شرطت في جاريته ان  
اييه ولا عيب فانه يضمن كل واحد منهما لصاحبه فمئة جاريته لانهما صدقان على انفسهما في حق القمه فيكون  
في نقص العتق كذا هاهنا ولو ان رجلين طرعا جارية والاخر غلام فشهد كل واحد منهما على صاحبه ان الملوك  
الذي في يده لفلان ثم انهما تباعا فالبيع جائز ويأخذ المقر له بالجارية من الذي اشترىها ويأخذ المقر له بالجد العبد  
من الآخر والبيع جائز بخلاف مسئلة الخروا المديور بها هاهنا اتفاقا على جواز البيع فان العقد على ملك غيبي جائز  
الم تولى ان صاحبه لو اجاز يجوز فصار كأنه تباعا ثم اقر كل واحد منهما بما اشترى لغيره وطج القمه هاهنا  
لم يرد سلم لكل واحد منهما ما اشترى وانما احدهما باقراره وليس كالعق والتدبير لمن هناك فراجعا ان البيع  
كان فاسدا اما هاهنا بخلاف فانهما اقر انهما تباعا عتقا جاريه فان كل واحد منهما بقول ما اشترى ليس  
لذي بايع ولا يقض بقوله ما لم يستحق من يده استشهد في الكتاب بالقرار بعد الشراء على الاقرار قبل الشراء  
قال لا ترك انهما تباعا غلاما بجارية وتقا بضا ثم ان كل واحد منهما بايع ما اشترى ثم اقر كل واحد منهما بغير ما بايعا  
ان ما اشترى من صاحبه كان لفلان فانهما يقران قمة ما اشترى باقرارهما وله صدقان على نقص البيع  
والبيع الاول كان جائزا فكذلك اذا كان الاقرار قبل الشراء ولو اقر احدهما ان صاحبه مبرملوك واقر الآخر  
ان الجارية القية يد صاحبه لفلان ثم تباعا فللمقر له ان يأخذ الجارية وصار الغلام مديورا من الذي اشترى  
موقوف الوط والبيع سميما جائزا ولم يرد وواحد منهما على صاحبه بشي لانهما صدقان على فساد البيع  
من الذي اقران الجارية لفلان في تقييد لان البيع فلم يجز القمه ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالكتابة

في البيع

ثم تباعا جاز البيع واذا ادعى العبد ان الكتاب يثبت ما بالبينة والعبد من هذا التصوم وسواء اذ لم  
لخصوم حيث اقران البايع كان كاتبه فان اقام البينة او كفل عن الميسر بطل البيع فان عجز عن اقام البينة  
وحلفا لهما حاز البيع ويكون كل واحد منهما للذي اشتراه لان الكتاب قد انفسيت لانه جهل قابض بالكتابة  
لان البايع انكر وحلف ولم يغني عن ادعى لنفسه والكتابة ما تحتل الفسخ والرد بخلاف الحق والتدبير ولو  
شهد احدهما على الآخر انه مبرمعه وشهد الآخر على صاحبه انه كاتب عبده يجوز البيع سميما ايضا لانهما هما  
على فساد البيع لان الذي اقر بالتدبير للعبد يكون مديرا باقراره واما الآخر فالعبد عبده ولم يكون مكاتب لانه  
جهل قابض بالكتابة وبطل الكتاب لم يرد من قابض استشهد في الاصل قال لو ان رجلا اشترى من رجل  
عبدا بالزهدم ومضمم ثم ان المشري اقران البايع كاتب العبد بملك البتة وحلف البايع فالعبد عبده ولا يكون  
مكاتب باقراره ومثله لو قال ان البايع اعققه عتق في حقه وله يصدق في نقص البيع والفرق ما ذكرنا والله اعلم  
**باب اقرار العبد بالعب الذي يرد به والذكي يرد به** قال رضي عنه اورا الباب فرقت بين الندا وبين  
الصفه **الاصول** ان الندا لم يوجب التحقيق في المنادى الصفه بوجب التحقيق في النفاذ اذ قال المجازيتم  
ياسارقه بالقمه يا زانية ما يجوز ثمة باعها فوجدها المشتري زانية او سارقة او باقة او مجنونة وانكر البايع كونها  
في يده هكذا فاراد المشتري ان يحج عليه بقوله ليس له ذلك لانه اخرج الكلام مخرج الشك والشك لم يرد به  
التحقيق في المشتوم المترك انه لو قال انك بياض خير لم يرد به للقيمة وان شئت قلت اخرج الكلام مخرج  
النفاذ والنفاذ يرد به التسمية ولم يرد به للقيمة ولم يوجب التحقيق المترك ان الرجل قد يكون اسمه حكيم وليس فيه  
من الحكمة شي ويكون اسمه دينارا وهو مفلس ولو انه قال هذه لبقه او هذه السارقة فعلت كذا ثم باعها  
فاراد المشتري ان يحج عليه بذلك وليس له ذلك لانه اخرج الكلام مخرج المجازات والمجازات يرد بهما التحقيق  
ولو قال هذه لبقه او هذه السارقة او هذه المجنونة ولم يرد على هذا اقرار منه بذلك لانه اخرج الكلام  
مخرج النعت والصفه فيكون اقرار منه وكذلك اذا قال هذه سارقة او هذه لبقه كان اقرار منه بالصفه والله اعلم  
**باب اقرار الوارث بالعق بعد موت الميت ثم موت بعض من اقرببه** **الاصول** ان الوارث لم يرد به دليل  
للاستيناف والكلام اذا كان موصوفا جولا لو تكلم به بجملة واذا كان مفصوفا يعطى لكل كلام حكم على حده  
اذا ترك الرجل ثمة عبدا فمئة كل واحد منهما بملكيته ولم يرد به ما لم يرد به وتترك ابنا له وارث له غيره فقال ابنه لعق  
ابن هذا من يرد به وهذا وهذا اعتقوا جميعا لان الوارث لم يرد به وقد وصل الكلام بحرف الجمع فصار كأنه قال اعق ابني  
هو ابنا لثمة ولو قال هكذا اعتقوا جميعا من ثمة ماله وعلى كل واحد منهما ان يسعى في ثمة لثمة هاهنا  
فان مات واحد منهما قبل ان يورث شيئا فان الباقيين سعي كل واحد منهما في ثمة ارجح فتمته واما فان كان له لوم ميت



واحد منهم يسع كل واحد منهم في ثلثي حصته فحتاج الى جعل كل واحد منهم على ثلثه اسمهم فيسعى كل واحد  
في سهمين ويسقط عن كل واحد منهم سهم واحد فيكون للورثة من السعاية ستة اسمهم والعبد ثلثه لكل واحد  
منهم سهم فاذا مات واحد منهم قبل ان يورث شيئا فان الذي مات صار مستوفيا الوصيته متفلا لما عليه من السعاية  
فوجب ان يكون النقصان في نصيب الورثة والعبد من جميعها من المال اذا كان بين الشراكا فلف بعض المال فان ذلك  
النقصان عليهم يكون والباقي قسم بينهم على قدر نصيبهم كذلكها هنا قد تلف بعض المال فوجب ان قسم الباقي  
على قدر انصيبهم وقد ذكرنا ان نصيب الورثة ستة وصيب كل عبد منهم فذلك ثلثه فاجعل المال على ثلثه  
كل عبد اربعة اسمهم فيسقط عن كل عبد سهم واحد ويسعى في ثلثه اسمهم فلهذا قلنا ان كل عبد يسعى في ثلثه  
ارباع حصته ولو مات العبد ان بقي الواحد فان هذا الواحد يسعى في ستة اسباع حصته من حصته الوارثة ستة اسمهم  
وحصه العبد سهم ولم يبق من المال للعبد واحد فيقسم على مقدار نصيبهما فيسقط من نصيب سهم واحد  
ويسعى في ستة اسمهم فان اشكل عليك فاعتبه بالوصية بالمال ان لو ترك ثلثه الف درهم فاعطى ثلثه ثلث  
لكل واحد بالف فان لكل واحد ثلث الف ولو ان واحدا منهم اخذ الف من ذلك واستهلكها حتى لا يقدري عليه  
فان الفين من الوارثة والموصي لها على ثلثه اسمهم للوارثة ستة اسمهم ولكل واحد منهما سهم من الوارثة فان  
حقه الفين مضروب بالثلاث الموصي لها كان حق كل واحد منهما ثلث الف فاجعل ذلك على ثلثه اسمهم فصار  
الفان ستة اسمهم وثلث الف سهمان فيقسم على ذلك المقدار ولو ان الموصي له اخذ الف اخر واستهلكها  
ولم يقدري عليه فان الف الباقي تقسم بينه ومن الموصي له اخر على سبعة اسمهم ستة اسمهم للوارثة وسهم الموصي  
ولو قال الوارثة اعتق الى هذا وسكت ثم قال اعتق الى هذا اخر وسكت ثم قال اعتق الى هذا اخر حتى يهلكوا كل  
والثاني نصفه والثالث ثلثه ثم اذا قال اعتق الى هذا فقد اقر جميع الثلث له من العتق في المرض من الثلث خرج  
وهو يخرج منه فاعتق ثم قوله اعتق الى هذا اقرار منه ان الثلث بين الاول والثاني نصفان فاقراره للثاني نصف  
الثلث جائزه رجوعه عن الاول باطل فلا يصدق على نقصان حق الاول فلما اقر للثالث فقد اقر ان الثلث بينهم  
الثلاث فاقراره للثالث بثلث الثلث جائز فرجوعه عن الاولين باطل وقد حصل للثالث من العتق نصفه  
وللاربعاء والثلث لثلثه فان باين واحد منهم سقران مات الاول فالسعاية الثاني والثالث على حالها  
ولم يغير الحكم من الاول لو كان حيا لم ينج عليه شي من السعاية فلم يكن في حياته ثلثه وحياته سواها حقا  
وان مات الاوسط دون الاول فلا سعاية على الاول وصعق من الثلث قدر ثلثه وسبعين اربعة اسباع  
درهم ويسعى فيما بقي من حصته ان يقول للوارثة انك الفت ثلثي ثلثي فمة الاول وذلك ما بين من زعم الوارثة  
ان نصيب كل واحد بايه وقد عتق كل باقراره وحصته ثلثاه وقد تلف باقراره قدر المائتين فاجعل الثلثين

نك

الثلثين اتلفها باقراره الاول كانما غيره وقد تلف باقراره الثاني مقدار بايه وخمسين درهما لانه عتق  
نصفه وذلك بايه وخمسين ومن زعم ان حصته بايه درهم فاجعل كل الخمسين التي اتلفها غيره ايضا  
فمقدار الذي اتلف باقراره الاول والثاني ما بين حصصهم درهمان فمضم ذلك الخمسة الفان في ثلثها  
فصبي كل خمسة بايه وخمسين درهما فاجعل هذا المقدار مال الميت وقد هلك بعض المال عتق الاوسط  
فبي ان تقسم هذا الباقي على مقدار نصيبهما وقد ذكرنا ان نصيب الورثة ستة اسمهم وصيب العبد الثلث  
سهم فذلك سبعة اسمهم فصار للعبد من الوصية سبع المال الباقي والمال الباقي خمسة بايه وخمسون  
سبع ذلك ثلثه وسبعون واربع اسباع درهم مسقط عنه ذلك المقدار ويسعى في الباقي وذلك لو مات  
فلا سعاية على الاول والاوسط يسعى في نصف حصته ولم يغير الحكم من الوارثة الف ثلثي الاول باقراره وذلك  
ما بين فمضم ذلك الخمسة الاوسط فصبي ماله خمسة بايه ونصف حصته بايه وخمسين وذلك خرج من ثلثها  
ويريد ايضا فلهذا قلنا انه لم يغير الحكم ولو مات الاخر والاوسط لم يسعى الا في شئ ما ذكرنا انه لم يصدق  
في حق الاول والله اعلم **باب** الاقرار بدعي ان يعتق عبدا ولد له حيا وصحته او في مرضه ثم مات قبل ان يسق  
**الاصول** في ان النسبة في الجهول ثابتة والعق في الجهول يصح اذا كان للرجل عبد ولعبد ابن ولعبد  
ابن فقال احداهما ولاي ولدي وبمراييان مادام حيا لانه هو المجهول فالبيان اليه في اعيانهم بين بنت نسبه  
وعتق باعده لانه ابن ابنته وان مات قبل ان يبين فلهما كبر فوق ربيع ويسعى في ثلثه ارباع حصته ويعتق من ابنته  
ثلثه ويسعى في ثلثي حصته ويعتق لابن ان الاصغر ان من كل واحد منهما ثلثه ارباع ويسعى كل واحد منهما في ربع  
حصته وهذا الجواب انما يخرج على قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليهما وكذلك سائر مسائل الباب اورد على قولها  
واما على قول الخفيف يعق من كل واحد منهم ربيع ويسعى في ثلثه ارباع حصته كما اذا قال احدكم حر ثم مات  
قبلك بمن من العتق في الجهول جائز والنسبة في الجهول ثابتة فقلنا بانه يوقى من كل واحد ربيع واما  
على قولها يعق في جهول احوال فلو عتق ربيع لانه لو عتاه عتق ولو عتق ابنته او ابن ابنته لم يعق وقد عتق  
في حاله لم يعق في ثلثه احوال ويعتق ربيع واما الاوسط فقد عتق منه ثلثه لانه لو عتاه عتق ولو عتاه  
اباه عتق ولو عتاه احد ابنيه لم يعق ويعتق في حاله لم يعق في حاله لم يعق في ثلثه وان شئت قلت ان  
خصمين وهما ابناه من الاب اذا عتق عتق الابن ايضا فاذا كان له خصمان وهو ابنته وبنو ثلثه واما  
الاصغر ان فقد عتق احدهما لم يحاله لانه ان عتاه عتق وان عتاه اباه او جد عتق واما الاخر عتق ثلثه  
احوال لم يعق في حاله لانه لو عتاه او اباه او جده عتق وان عتق اخاه لم يعق واحوال العتق في حاله فاحده  
فصار لانه يعق في حاله لم يعق في حاله يعق نصفه هذا النصف الى تلك الرقبه فيقسم عليها



فصيب كل واحد منهما ثلثه ارباع ممتة ويسعى في ربع ممتة وان شئت قلت ليس له الا خمس واحد  
لانه لم يخصه ابوه وجده فلم يبق له خصم واحد معق نصفه فاذا علق احداهما لم يحاله وعمق من الآخر  
نصفه مقسم رقبة ونصف ممتة فصيب كل واحد منهما ثلثه ارباع رقبته وهذا اذا كان القول منه  
في حال الصحة او حال المرض وهم يخرجون من الثلث وان لم يكن له مال غنيم واذا كان الورثة كل واحد  
الجواب وان لم يحيزوا فان الثلث تقسم بينهم على مقدار وصيتهم فالاول يضرب بالربع والثاني بالثلث  
والاصغر ان كل واحد منهما ثلثه ارباع ممتة محتاج الى حساب الثلث وربع فاضرب اربع في ثلثه  
فمكون اثني عشر فاجعل كل رقبة على اثني عشر فوصية الاول ربع ممتة وذلك ثلثه ووصية الاوسط ثلثه  
وذلك ربع ووصية الاصغر ثلثه ارباع ثلثه ارباع وذلك تسعة فصار سهام الوصية خمسة  
وعشرين فاجعل الثلث للمالك ثلثا المائتين وثلثا تسعون فصار جميع الثلث خمسة وسبعين تقسم  
بينهم على اربع من المال اربعة اعباد فربعة ثمانية عشر وثلثه ارباع سهم معق من الاول ثلثه ارباع سهم  
في خمسة عشر وثلثه ارباع سهم وعمق من الاوسط اربع اسهم ويسعى في خمسة عشر وثلثه ارباع سهم  
ومن الاوسط من كل واحد منهما تسعة اسهم ويسعى في تسعة وثلثه ارباع سهم فصار لهم خمسة وعشرون  
والورثة من السعالي خمسة وعشرون هذا اذا ارثيت بالكر وان لم ير فيه فاضرب اربع في خمسة وسبعين  
لان الحساب انكر على اربع فصار للمالك كل رقبة خمسة وسبعون فالاول كان وصيته ثلثه مضروب  
في اربع فصار اثني عشر يسقط عنه ذلك المقدار ويسعى في الباقي الى تمام خمسة وسبعين وذلك ثلثه وتكون  
والاوسط كانت وصيته اربع مضروبة في اربع فصار ستة عشر يسقط عنه ذلك ويسعى في سهم  
وخمسين واما الاوسطان وصية كل واحد منهما تسعة مضروبة في اربع فذلك ستة وثلاثون يسقط  
من كل واحد منهما ذلك المقدار ويسعى في سبعة وثلاثين فحصلت لهم الوصية ثمانية سهم والورثة ثمانية  
سهم فاستقام على الثلث والثلثين وهكذا ينبغي اذا كان لرجل عبد وابنه ابنتان ولكل واحد من  
البنين ابن فكانوا خمسة فقال المولى احد هؤلاء بنين مات قبل ان يمس في قول الوصية رحمه الله  
عمق من كل واحد منهم خمسة ويسعى في الباقي على اعتبار الورثة كما اذا قال احدكم حر وفي قوله  
عمق من الاول خمسة ومن الاوسطين من كل واحد منهما ربعه ومن الاسفلين من كل واحد منهما ثلثاه  
لان الاكبر ان عناه المولى عمق وان عني اربعة الباقي لا يعق معق في حال ولا يعق في اربعة احوال  
معق خمسة ولان اربعة من المائتين واما الاوسطان يعق من كل واحد منهما ربعه لان كل واحد  
منهما ان عناه عمق وان عني اياه عمق وان عني السبعة الباقي من اربعة واخاه او ابن اخيه لم يعق

فقد عاق في حالين ورق في ثلثه احوال احوال الحق كماله واحده معق من كل واحد منهما ربعه وان  
لكل واحد منهما ثلثاه ثلثه واما الاسفلان معق من كل واحد منهما ثلثاه فان احدهما حر والثاني يعق ثلثه  
احوال العوض اليه او اليه او اليه ولم يعق في حالين ان الوصية لعمه او ابن عمه فكانه عمق في حال  
ورق في حالين معق منه ثلثه فاقسم رقبته ثلثا بينهما نصفين فاضاب كل واحد منهما ثلثاه وان شئت  
قلت ان احدهما يعق على كل حال لما ذكرنا والآخر يبا زعم اثنان وهو بالهم معق منه ثلثه مقسم رقبة  
ولث سهم هذا اذا كان القول منه في حال الصحة واما اذا كان في حال المرض وطال له غنيم ولم يجز الورثة  
فالثلث تقسم بينهم على قدر وصاياهم الاكبر يضرب بالخمسة وكل واحد من الاوسطين يضرب بالربع وكل واحد  
من الاسفلين يضرب بالثلثين محتاج الى حساب الثلث وربع وخمس فاضرب خمسة في اربعة فصار  
عشرون ثم اضرب عشرون في ثلثه يكون ستين فاجعل كل رقبة على ستين ووصية الاكبر خمسة وذلك  
اثنا عشر ولكل واحد من الاوسطين ربعه وذلك خمسة عشر ووصية كل واحد من الاسفلين الثلثان وذلك  
اربعون فاجمع سهام الوصية وذلك ثمانية واثنان وعشرون فاجعل هذا الثلث للمالك ثلثا ذلك فصار  
جميع المال ثمانية وستة وستين فاذا قسم المال بين العبد واخاه فلا يستقيم فاقسم بينهم على خمسة اسهم  
عمق من الاول اثنا عشر ويسعى في الباقي ومن كل واحد من الاسفلين اربعون ويسعى في الباقي ومن كل واحد  
من الاوسطين خمسة عشر ويسعى في الباقي ان لم ير من الاكبر فاضرب خمسة في ثلثاه وستة وستين  
فصير الفا وثمان مائة وثلثين سهما صار كل عبد ثلثاه وستة وستين فاما كبر كانت وصيته بائني عشر  
في خمسة فصار ستين يسقط ذلك ويسعى الى تمام ممتة واما الاوسطان وصية كل واحد منهما خمسة عشر  
مضروبة في خمسة فصار خمسة وسبعين يسقط ذلك المقدار ويسعى الى تمام ممتة واما الاسفلان كانت  
وصية كل واحد منهما اربعين مضروبة في خمسة فصار ثمان مائة وستين يسقط عنه ذلك المقدار ويسعى الى تمام ممتة  
وان رجلا له عبد وابنه ابنتان ولكل واحد من البنين ابن ولكل واحد من البنات ابن فكانوا سبعة اعباد  
فقال المولى احد هؤلاء بنين مات قبل ان يمس في قياس قول الوصية رحمه الله عمق من كل واحد سبعة  
ويسعى في ستة اسباع ممتة واما في قوله عمق من الاكبر سبعة لانه لو عناه عمق ولو عني الستة  
الباقي لم يعق معق في حال ولا يعق في ستة احوال واما الابنتان كل واحد منهما يعق في حالين ولا يعق  
في خمسة احوال لانه لو عناه عمق ولو عني اياه عمق ولو عني الستة الباقي لم يعق في حال الحق كماله ولانه  
فكانه عمق في حال ولا يعق في خمسة احوال معق من كل واحد منهما سدسهما واما الابنتان فكانا اسفلين  
كل واحد يعق في ثلثه احوال الوصية اليه او اليه او اليه ولم يعق في اربعة احوال معق من كل واحد



والا المستفلان لندما حوله محاله مان عنه او باه او جده او اب جده فعق والمخوف في اربعة احوال  
واحق في ثلثة احوال ان لا تصرف الاخيه او عمه او العم ابهم فكانه يوق في حال ولا يوق في ثلثة احوال  
مصدق ربيع فرقيه وربع تقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما خمسة اثنان ويسعى في ثلثة اثنان فتمت  
هذا اذا كان القول منه في حاله الفهم وان كان القول منه في المرض ولا مال له غيره ولم تجز الورثة يضر به كل واحد  
منهم جميع وصيته واما الاول فمضرب سبع فتمت وكل واحد من البدين بسدس قيمته وكل واحد من البدين  
البدين خمس قيمته وكل واحد من السفولين خمسة اثنان فتمت فمحتاج الى حساب لم يخرج من السبع  
والسدس والثلث فاضرب سبع في ستة فكون السدس اربعين ثم اضرب اربعين في خمسة اثنان فكون  
فكون ثلثين وعشرة ثم اضرب ثلثين وعشرة في ثمانية فكون الفا وستماية وثمانين اجعل كل رقبه على ذلك فكل رقبه  
بضرب سبعه ذكر وهو مائتان واربعون والمائتان ضرب كل واحد منهما بالسدس وذلك مائتان وثمانون وكل  
واحد من السفولين مائة وخمسين وهو ثلثا ثمانية وستة وثلثون وكل واحد من السفولين بضرب خمسة اثنان فتمت  
وذلك الف وخمسون فاجبه ذلك كله واجعله ثلث اعمار وثلثاه متلا ثم بنظر الجميعه وتقسيم بينهم  
على سبعه من الجديده فان لم يستقم ورضيت بالكرس بضرب كل واحد بصيته ويسعى في الباقي وان لم يرض  
بالكرس فاضرب سبعه في اصل الحساب ثم خذ على ما ذكرنا في المسائل الاولى في اقرار في القضاة في البيع الذي يرد ولا يرد  
او رد الباي لفرق بينا يصدق في التصايب خصما وبينما لا يصدق في التصايب خصما اذا اشترى الرجل جارية  
بشرقا فاسدا وقبضها خصم الباي يريد اخذها فقال المشتري وعبثها من فلان وقبضها مني ثم اودعها  
لا يصدق على ذلك الباي ان ياخذ منه لان الباي بهت له حق المخذقا لمشتري اذ ابطال حقه باقراره لغيره  
فلا يصدق على ابطال حقه ولا انه اقرانه كان خصما ثم اراد دفع الخصوم عن نفسه فلا يصدق على ذلك حقه  
فلو اراد ان يقيم البيعة على ما اودع في قبضه لم يردا ببات العقد الغاي وهو لا يملك ذلك اما اذا علم  
القاضي بذلك صدقة الباي او قامت البيعة على اقرار الباي وحلفه المشتري فكل الذي دفعته عنه الخصم  
وغرم قيمته لان الحكم في البيعة الفاسد هكذا ولو لم يظهر اليه للغاي واخذها الباي ثم حضر الموهوب  
وصدق المشتري في ذلك فله ان ياخذها لان تصديقه استند الى وقت اقراره وصار كانه صدقه في ذلك الوقت  
وظهر ان استرد الباي كان اخر حق فله ان ياخذها منه فاذا اخذها فللباي ان ياخذ قيمتها من المشتري  
لان المشتري اخطاها حيث اقر بها لغيره والمشتري شوا فاسدا اذا استهلك المشتري وجب عليه قيمته  
اذا اخذها رجل دفع الى رجل جارية ووطم معها ثم جاء الموكل اذ ان ياخذ الجارية فقال الموكل  
بعثها من فلان ثم اودعها فانها لا يصدق ما ذكرنا ولو اقام البيعة على البيعة لم يقبل ما ذكرنا ولو اخذ

ولو اخذ الموكل ثم حضر الغاي فصدق الموكل ان اخذها لم تصديقه استند الى وقت اقراره ثم مضى  
ان اقر الموكل بقبض الثمن وهو قائم في يده يسلم الموكل وان كان مالكا لم يضمن له انه ظهر ان معه كان  
بامر الموكل ان اقر الموكل بقبض الثمن فله مقوله ان يدفع الثمن واخذ الجارية ولو ان عبد الموكل  
اسره العدو واشتراه رجل منهم بالف درهم واخرجه الى دار الاسلام فلم يوطه ان ياخذ الثمن وان قال  
المشتري قد وعبت من فلان الغاي فبعضه ثم اودعته لم يصدق على ذلك ولو طواه ان ياخذ بالثمن  
لما ذكرنا فاذا حضر الغاي فصدق له ان اخذها ثم يقال لو طواه ان شئت فخذ من الموهوب بالقمة وان شئت  
فاتركه فان من اشترى عبدا مسورا في دار الحرب ووهبه من انسان جارت هبته لان موطه ياخذ منه  
بالقمة كذلك هاهنا فصار للجواب في هذه الفصول الثلثة واجد ان صاحب اليد لا يصدق في دفع الخصوم  
عن نفسه باقراره مالم يحضر الغاي فاذا حضره ان ياخذ في الفصول كلها لان الموكل في الفصل الاول اخذ  
من صاحب اليد القيمة وفي الثاني الثمن في الثالث لم ياخذ من صاحب اليد شيئا لكن ياخذ من الموهوب لم العبد  
بالقيمة لو ان رجلا فدية عبدا دعي رجل انه قتله فله خطا فقال صاحب اليد ليس العبد لي ولكن اودعته  
فلان فان اقام البيعة على ذلك دفع الخصوم عن نفسه ولا فلا كما في مسألة الخمسة وليس هذه كالمسألة  
المقدمة لانه لم يقبل البيعة على ملك الغاي لان في ذلك ثبات القضا على الغاي بعد اقراره انه كان خصما  
وهاهنا انكر العبد لنفسه اصلا واقران الخصم فيه غيره فاذا اقام البيعة على ذلك قبلت بيئته ولا يكون  
خصما لان الظاهر ان العبد له وهو الخصم فلا يصدق في دفع الخصوم اليه بيئته وان حجز عن قامة البيعة  
غيره بين الدفع والفداء فان فداءه كان متطوعا وليس له ان يرجع على الذي اودعته عنه لانه فداءه بغير امره  
وان اختار الدفع ثم حضر الغاي فصدق فهو بالخيار ان يشا اجاز الدفع وان شيا اخذ العبد وفداءه بالديار  
اختيار الحاضر عليه لم يجوز ولو ان الغاي حضر وسأل القاضي ان يكلف صاحب الجناية على اعاده البيعة  
على الجناية فليس له ذلك لان العبد كان الحاضر في الظاهر وما وقع عليه عس اقضى على الغاي فانتصرت الحاضر  
خصما عن الغاي ولو ان رجلا جنى عبده جناية خطا وقال له بعتك من فلان قبل ان يعلم بالجناية قال القاضي  
لم يصدق لان حق الوالي ظاهر ويوع من فلان باطن لم يظهر بخير بين الدفع والفداء فان فداءه طهره رقبته  
وكان متطوعا وان دفع ثم حضر المقر فصدق فله ان ياخذ العبد ما ذكرنا ويرجع ولي الجناية على المقر القيمة  
لان المقر استهلكه بغير اختياره ولو اذ استهلكه بغير اختياره الجناية بغير القيمة او لغيره ايها كان  
اقره لو قال بعتك وقد علمت بالجناية صار بيعه اختيارا منه للفداء وكون العبد فدية على حاله فاذا حضر  
المقره ياخذ العبد وهو متطوع لانه اختار غير امره اذا اذن الرجل العبد في التجارة وتصرف في تجارة







ولو ان المقر له بالرق اعطى المقر من الميراث فان ميراثه المقر له من المقر قد اقر ان الملك لا يورث  
للمقر كان عبدا له واقراه على نفسه جازين وكذلك لو كان المقر ابن اخر فلا شيء له انه يستفيد من جهة ابيه  
وابوه لو كان حرا واقراه غيره اولى به بطلت خصوصته وكذلك خصوصه الابن ايضا ولو ان المقر مات او  
مات الميراث والمقرين اخر فان ميراثه لم ينسحب من اقراره في حق الميراث يجوز ان يبن حرا وانما يكون له  
الميراث في حال حياته لانه من زعم الابن ان اقراره بالرق باطلا وان حرا وان الميراث له وانما يجب  
للميراث فاما اذا مات الابن زال الميراث فصار الميراث للمقر له ولو لم يحول اليه وكذلك ان مات له عصبه سوى الابن  
كان للميراث له **باب من اقرار الميراث بالشرع والوارث من احد الورثة ومن غريب في موضع ولها شفيع**  
**المصل** ان اقرار الميراث بوارثه بملك في مرض موته والاقرار اذا كان بشرط يراعى شرطه فيه بمانه دار غير رجل  
واما ما ثبت في غيره الموت فقال اشترت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الرجل الغريب بالغدا ثم قبضتها  
ولم ادفع اليهما الثمن حتى اقر بالف درهم بالشركة بينهما فان للمريض بصدق في اقراره اما في حق الوارث  
لم يشك له وارثه واقراه المريض في مرض موته بوارثه باطلا واقراه الاجنبي ايضا لم يجوز له لو كان كان للاب  
ان يشاركه لانه تصادقا على الشركة فيورث ذلك الى قرار الوارث فلا يجوز ونقسم الدارين بين البين الثلاثة  
على سبيل الميراث فما اصاب حصه الابن المقر له فلا شفيع ان اخذ ذلك بالشفيع وهو المثلث لانه اقراره باعها  
اليه وان الشفيع فيها حق الشفيع فاقراه في نصيب نفسه جازين وفي نصيب البين باطلا فاذا اخذ من الشفيع  
المثلث الثمن يكون ذلك منه ومن الغريب نصيب لانه تصادقا ان لها على الميت الف درهم وانما يستوفى في ذلك  
فيكون منها نصيب فان كان الميت مال سوي الدار فما اصاب نصيب الابن المقر له فهو منه ومن الغريب نصيب حتى  
يستوفي الغريب حصته وذلك نصف الميراث من الابن اقر ان الغريب على الميت نصف الميراث وله دين والميراث  
لم يعد وصفا الدين لانه لم يقدم الغريب على الابن بل اقر بالشركة له فما من جرح حصل للغريب لم يحصل  
الوارث مثله والمقر اذا كان بشرط يراعى شرطه فيستوفي المقر له حق نصيب الغريب خمسماية فان قرى شي  
كان ذلك ميراثا لابن المقر له فان قال الغريب ابايعت منه نصف الدار خمسماية ولم ادرك النصف الاخرى من  
بايعه وصدق الابن بايه وقال عينا جميعا في قواني حنيفه وان يوفى رحمه الله عليها هذا والاول سوا ذلك  
للمقر يخرج من الفسار حدث خرج لشي الوارث فيه شركة فلا يثبت ذلك المقر له بقول غيره وهذا خلاف  
العصية للوارث والاجنبي ان الوصية للاجنبي جازية لمنه هناك تليك في الثاني الحال ويجوز تليك من الاجنبي دون  
الوارث وهما اقر بشرط حصل للوارث مثل ما يحصل للاجنبي والمقر بالشرط يراعى شرطه واما في قول محمد بن  
اقراره للاجنبي نصف الثمن جازين لمن القمه لجل الشركة وقد زالت حكم الشفيع وشركة الثمن كالفضل الاول  
على قولها

ر  
ق  
ق  
ق

وعلى قول محمد بن طهر سمع الاجنبي في النصف فيما هو هذا الشفيع بنصف الثمن ان شاء النصف لغيره فممن  
الاثنا فصار لهما من الدار نصف المقر له في نصيب الابن المقر له ان ياتيه بالشفيع فصار الشفيع  
ثالثا الدار النصف حصه الغريب والسدس حصه الابن المقر له اقر بالبيع ايضا وسدس الثمن يكون الابن المقر له  
بدل عما اخذ منه والاجنبي نصف الثمن دنا في تركه لغيره وان شاء استوفى من هذا النصف وان شاء استوفى في غيره  
من تركه ولو ان الابن صدق الغريب فقال انك يوت نصف الدار وانما يوت منه شيئا في قول له حصته وان كوف  
لم يصدق المريض في اقراره للميت الذي دنا ان المريض اقر بالشركة ثم تقسم الدار من البين الاثنا فما اصاب الابن المقر له  
وهو الثلث ياخذ الشفيع نصف ذلك وهو سدس الدار سدس الثمن وما وصل فقيه من الثمن سلم الى الغريب خمسماية  
من الابن اقر بالدين على المورث والميراث المورث فصار الدين خلاصا له اول الباب لمن كان بينهما صفين فان  
هناك الابن يدعي الشركة وهما هنا لم يدعي الشركة فلهذا افرقا وعند محمد رحمه الله الشفيع نصف الدار لمن ابيع فظهر  
في النصف ولم يمتعه فيه والنصف الباقي بينهما الاثنا وطسبيل الشفيع عليهما لمن اسفح لم يقر بالبيع النصف وقد  
اخذ الشفيع النصف فلا من دنا عليه وحق الغريب نصف الثمن في حله التركة **باب اقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج في حركات**  
اورد الباب لم يفرق بين المقر على نفسه وبين اقراره على غيره ويفرق بين المقر بالرق وبين المقر بالنسب  
**والاصل** ان اقرار المقر على نفسه جازين وعلى غيره لم يجوز له اقراره على غيره عزله الشفيع وشهادته الواحد  
على الغير لا تقبل اذا تزوجت المرأة رجلا ولم يدري ابي حرمه ام امه فولدت او ولد اثم اقرت انها امه لرجل  
فاقرارها بالرق جائز ما ذكرنا وكانت امه المقر له اذا صدقها ولم يصدق على ابطال النكاح واسترقاق المولود وان  
النكاح كان صحيحا وللولد دكانا حارا فلا يصدق على ابطال حقه وكذلك لو كان في بطنها ولا فان ذلك الولد حرا  
لانه علق حرا فلا يصدق على استرقاق الولد ولو ولدت بعد اقراره بغيره اثم اقرت انها امه لرجل  
قبل اقراره بالرق فلا يصدق على ابطال الحريم عنه ولو ولدت بعد اقرارها لستة اشهر فصاعدا فان الولد يكون  
رقيقا في قول له كوف وفي قول محمد بن حرا ابو كوف يقول انه لما جرى عليها الرق فالولاد الذي يولد بعد ذلك يكون  
واللهمة وواللهمة رقيق ولا يكون حرا الى اطلاق او بالاعتراف او بالاعتراف هاهنا ولا غرور اما بالاعتراف فلهذا  
وكذلك الغرور لمن الجبل كان يور الرق فارتفع الغرور ونقالات انه محتمل ان العلوق كان قبل اقراره بالرق ولم يعل  
لها ولدت وهي امه وهو ولد للهمة في الظاهر فلا حكم بحريته بالشك خلاف ما اذا اجازت ولدت بغيره اثم اشر  
من العلوق كان في حاله الحريم نقنا ادر عليه انا جعلنا رقيقه في حق الطلاق والعهدة لمن ذلك امر  
في المستأنف فكذلك في حكم الولد محمد بن حرا في حريم المولود في هذا النكاح بنفسه العقدين  
فلا تملك المرأة ابطال ذلك لانه تزييها لو اعقت فاخترت لم يبع اختيارها لمن الزوج اسبق عليها بنفسه

ر  
ق  
ق  
ق



ان يكون لها الخيار العتاق فلا يملك المراه ابطال هذا الحق ومسألة الخيار مسطوره بعد هذا ولوان الزوج الحرة  
ثم اقرت بالرق فهذا على وجهين اقرت بالرق قبل مضي شهرين فان ايلادها ايلاد مملوكه فتسبب عند تمام الشهرين  
واذا اقرت بعد مضي الشهرين فان ايلادها ايلاد حرة لان قرارا كان قبل مضي شهرين فلا ضرر على الزوج من اقرت  
على ان يفي اليها فيما بقي من المدة فاذا لم يفي اليها فقد رضى بالبدنونه واما اذا اقرت بعد مضي شهرين فان ايلادها ايلاد حرة  
لما لو قلنا ان ايلادها ايلاد مملوكه باستثناء الحال فيجوز ذلك ابطال حق الزوج واضرارهم وكذلك في الطلاق الرجعي  
ان اقرت قبل مضي حيزين جاز اقرارها على ما لم يضر على الزوج لانه لا يضر ان يراجعها فيما بقي من المدة وان اقرت  
بعد مضي حيزين فان حق المراجعة على حاله الى تمام ذلك حيز فان اقرت بعد مضي شهرين فان ايلادها ايلاد حرة  
ففي شهرين اقرت بالرق فانما حكمه ايلاد اول محضه الحرة لانه اذا اقرت بالرق بعد مضي شهرين من ايلاد اول  
وكونه حكمه ايلاد الثاني بمنزلة المملوك لانه اذا اقرت في ايلاد الثاني قبل مضي شهرين فان ايلادها ايلاد حرة  
فانما في شهرين اقرت بالرق فانما حكمه ايلاد اول حرة لانه اذا اقرت في شهرين اقرت بالرق فان ايلادها ايلاد حرة  
ثم اقرت بالرق فانما حكمه ايلاد اول حرة لانه اذا اقرت بالرق بعد مضي شهرين وفي ايلاد الثاني اقرت بالرق فان ايلادها ايلاد حرة  
بانت بالاولى جميعا لانه يعتبر حكمها عند اجتماع حكمها عند افراد وقد مضت المدة ان كانتا فوق وقت تظلمتان  
ثم هذه الرواية اذا اقرت المراه بالرق قبل مضي شهرين من وقت ايلادها ايلاد مملوكه فتسبب في شهرين  
علم الزوج باقرارها او يعلم وكذلك اذا اطلقها طلاقا رجعيا فاقرت بعد مضي حيزه فان عدتها الحيزه الباقية في هذه  
الرواية علم الزوج باقرارها او يعلم وفي رواية كتاب النكاح اذا كان الزوج لم يعلم باقرارها فان ايلادها تمام اربعه  
اشهر وعدتها ثلاث حيزه وهذه الرواية وهو النكاح من ان مضي هذه المدة بعد اقرارها بالرق انعقد سببها لوقوع  
الفرق فلا يكون معذورا بالجهل بوصف بالرضا كما لو طلقها بلفظ وهو يعلم انه يقع الحريم بينهما فانه يكون  
معذورا لذلك هاهنا وجه رواية الزيادة وهو ان يستحسن انما لو قلنا بانه يجوز اقرارها في حق الزوج ولم يعلم الزوج  
لحقيقة الضرر فيكون معذورا فلا يجوز اقرارها ما لم يعلم الزوج فاذا علم ولم يفي اليها قبل مضي الشهرين حيزه بوصف  
بالرضا فاذا لم يعلم بوصف بالرضا ولو قال لها زوجي اذ اقرارها من الشهر فانت طالق فمضى شهرين فاقرت بالرق قبل مضي  
شهرين فاذا مضي شهرين تطلق بتبين الزوج ملك الرجوع لانه لم يملك الرجوع عن ذلك التعلق وانما علق شرط  
الرجوع ولو صدقها كان في ذلك اضرار بالزوج بطلان حقه في الرجوع وكذلك اذا قال الرجل امرأتي بيدك  
في طلق من اذا ثبت او لم يثبت اذ ثبت لم اقرت بالرق فالجواب فيها واحد انه اذا اطلقها الرجل بطلاقين فان الزوج  
ملك الرجوع لما ذكرنا ان الزوج لم يملك الرجوع عن ذلك ومثله لو وكل الرجل وكيلة بان يطلق امراته بطلاقين  
ثم اقرت بالرق وطلقها الوكيل فبطلت حريته عليه لانه كان مملوكا من الوكيل عن الطلاق فاذا لم يعزل عن الوكيل

بقدره في ان يحرم عليه بذلك وارتفع الغرور لم يترك ان رجلا لو وكل وكيلة بان يطلق امراته بلفظ في مرض الموكل  
ثم طلقها الوكيل ثم مات الزوج فلها الميراث لانه كان قد رضى على موكله عن الطلاق وصار كان الزوج هو الذي طلقها  
حيث لم تمنعه كذلك هاهنا ولوان الزوج علق بطلاقين فعلمنا ان فعلت ذلك يقع بطلاقين ولكن لم تبس  
والزوج حق المراجعة سواء كان ذلك فعلا لها منه بد او لم يكن بد لانه لم يملك الرجوع عن ذلك التعلق ولو قلنا بانها  
بسبب ضرر الزوج لما ذكرنا فيما اذا علق الطلاق على راس الشهر ولوانه علق التمس بغير قسم سواء كان فعلا لها  
منه بد او لم يكن اذا اقرت بالرق لم فعل ذلك يقع بطلاقين ويحرم من الطلاق هاهنا وقع بفعله وهو راض به  
استشهد في المصداق قال الميراث انه اذا قال طرقت وهو صحيح اذا صليت الظهر فانت طالق او اكلت او شربت ثم قول  
ذلك في مرض موته كان فارادها الميراث وان كان ذلك الفعل بد له منه من الطلاق وقع برضا وكذلك هاهنا اذا  
تزوج الرجل امراته لم يعرف لها نسب فاقرت المراه انها بنت جد الزوج او اب الزوج وصدقها المقتول وكذلك الزوج  
بنت النسب وانفسح النكاح لانه اذا صدقها المقتول بنت النسب صارت تحت الزوج وكذا في المخت طبع بوجه  
من الوجوه وما يشبه هذا اقرارها بالرق من النكاح والوق بجهة عاز والنكاح والنسب لمجة فان فلما بدت النسب  
اقرارها انفسح النكاح حكما الميراث انما لو اقرت بالزنا فانما ترجع اذا كانت محصنة وان كان في غير النكاح كذلك هاهنا  
وكذلك في احسن معروفين توأمين تزوج رجل احديهما واقرت الاخرى انها بنت زوج اخوتها وصدقها المقتول  
في ذلك بنت نسبها وبنت نسب احدهما ايضا حكما وصارتا بنفس الزوج ونفس النكاح وان كان الزوج منكرا ان ذلك  
لان بات نسبها ووساد النكاح ميت حكما فان البذرية مع الزوجية لمجة عاز **المصداق** الميراث لو كان الزوج في الميراث  
**المصداق** هذا ان اقرار المريض في مرض موته بالزنا والوارث يجوز الاقرار بالتمتع فيه ببيان رجل حرة  
الموت وله امرأتان واخ فسمي الله احدها ان يطلقها للزنا ففعل ذلك ثم اقرها بدين طيه درهم من غير مهرها وقد  
استوفت مهرها واما قال في غير مهرها من المريض لو اقر امراته بمقدار مهرها جاز اقراره ثم مات ولم يترك الاربعين  
درهما فهذا على وجهين اما ان يموت قبل ان يقضى العدة او بعدها اما اذا مات بعد ان يقضى العدة فلم يرد عين كل المراه  
لانه ما انقضت عدتها لم يبق بينهما سبب التتمه وصار بمنزلة اقراره للاجنبي ولوانه اقر للاجنبي في مرض موته  
جاز اقراره كذلك هاهنا فلها ان تأخذ الاربعين الزيادة على الاربعين على حالها وان مات وهي العدة فليس لها  
الخمسه درهم لان سبب التتمه بينهما قائم لانه لم يتم في المقتول وهو قد راس الميراث وذلك في درهم لان الم  
اربعين درهم في ميراث الميراث من ذلك الربع وهو عشرة اكل واحد منها خمسة فلها ان تأخذ ذلك وانما اخذت  
هو الخمس من جهة الميراث وانما بسبب هذه المسألة الثانية اذا كانت التركة بواساوي  
اربعين درهما فيباع ثمن الثوب بخمس درهم ويدفع الى المراه ولو كانت تأخذ ذلك خمسة الدراهم كانت تعطى عين

الثوب



ولم يحتاج اليه وانما على وجه الميراث لم يبرأ منها قد بطلت حيث سألته الطلاق وطلقها ثلاثا لا  
انما متهمان في حق سائر الورثة ولم يتركهم فيه فصح اقراره لها بقدر ميراثها ولو ان رجلا حضر  
لموت وامراه وانما سألته ان يطلقها ثلاثا فطلقها لم يبرأ ثم اقر لها بدين مائة درهم من غير صداقها  
ثم اوصى رجل ثلث ماله بمات الرجل وترك ستيردها بهذا ايضا على وجهين اما ان مات قبل ان يقضى المهر  
او بعده فان مات بعد ان يقضى المهر فاستوفى كلها للمراه لم يبق منها سبب التهمه فصح اقراره لها  
والدين او ليس الوصيه والميراث وان مات وهي في المهر فلا يجوز اقراره لها بالمقدور سداها والموصى  
ان يأخذ ثلث ماله وهو عشرة دراهم من اقراره بالدين لم يبرأ من حق الموصى لم يبرأ من حق الموصى لم يبرأ من حق  
وهو ثلث ماله مستقر رجول فللمراه من ذلك الربيع وهو عشرة دراهم من ذلك العقد كان قبل الطلاق فلا تهمه فيه  
في معنى المثلثون في الاخر ولو ترك مكان ستين بوايسا وي ستيردها فلم يبرأ من ثلث الثوب ويباع ربيع  
الثوب للمراه فاستوفى من ثمنه عشرة دراهم لما ذكرنا ان الربيع حصل لها من جهة القرار والمريض اذا اقر  
بدرهم لم يبرأ من ثمنه ثوبه دينه له اذا رضى بثلث الثوب فيما خد برضاه والباقي من الثوب للاخر  
ولو اقر لها بدين اقر للاجنبي بدين واوصى ثلث ماله بمات ان مات بعد ان يقضى المهر فالمراه والغرم والمجنبي  
يحتاجان لمناهما استويا في الحجج وصار اقراره لها جميعا فان فصلت من ثمنها شي فلم يبرأ من المثلث والباقي  
للاخر واذا مات قبل ان يقضى بها فالغرم اولى من المراه ومن الموصى لم يبرأ من الموصى على الوصيه والميراث  
فاذا فصلت شي فلم يبرأ من ذلك الميراث والمراه ربح الباقي وما بقي فلا يخفى من اقرار المراه جازي بقدر  
ما تهمه فيه وبطلت الزيادة والله اعلم **باب الاقرار بالبيع من الداه والأمو والمأور محمد ذلك**  
اذا امر الرجل رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فاشترها المأور وقال اشترتها بالف وخمسمائة  
بعضي خالف في الشراء والجارية في فقال المأور بل اشترتها بالف درهم والبايع يقول بعثتها بالف درهم  
كما يقول المأور فانه سطر ان كان البايع لم يبرأ من ثمنه فالف درهم من القليلك مستفاد من جهة ومأور  
عن المأور على وجهه كرم انه قال اذا اختلفت ما بينك والسلمه قائمه بعثتها فالف درهم البايع فيكون  
الجارية للمأور ونقول ان البايع والمأور تصادقا ان الجارية خرجت من ملك البايع ودخلت في ملك المأور  
والوكيل يدعي انها خرجت من ملكه الى ملك نفسه فالف درهم البايع والمأور يصدق الوكيل في قول نفسه  
فلو اراد الوكيل ان يحلف البايع على ما يدعيه ليس له ذلك من فائدة الاستخلاف النكول وتحت النكول اقرار  
ولو اقر مراهانه باعه بالف درهم وخمسمائة لم يصدق على ذلك انه سبق من كلامه ما نأ فيه فانه اقر  
اولا انه باعها بالف درهم ولو اراد من المأور ذلك وحلفه على العلم بالله ما علم انه اشترها بالف وخمسمائة

بشخصان

لمن في استخلافه فأيده فانه لو اقر بذلك يجوز اقراره وتكون الجارية للوكيل فاذا انكر المأور ما حلفه وانما حلفه  
على العلم انه حلفه على فعل الغي فان حلف قطع دعواه وسكت الجارية له ولم يبرأ من البايع على الوكيل في الشراء  
سنة باقراره بالبيع والمأور يصدق فان في حق نفسه فلا يصدق في الزام الحمدة على الوكيل وان نكل  
عن الحمدة صارت الجارية للوكيل في طهر خلاف المأور والنكول على الوكيل في طهر وخمسمائة لم يصدق  
ونكول البايع انت لدرع الف درهم وبقرتك الف وخمسمائة ان شئت فصدقه وخذ الزيادة وان شئت فدعه  
ولو ان الوكيل قال اشترتها بمائة دينار وقال البايع بعثتها بالف درهم كما قال المأور فالقول قول البايع لان المأور  
والبايع تصادقا ان الجارية خرجت من ملكه الى ملك المأور فلا مأور ان يشتريها الجارية والعهد على البايع  
كما ذكرنا وليس ان يحلف البايع ما ذكرنا وحلف المأور على العلم كما في الفصل الاول لما نأها هذا اذا نكل المأور  
لخذ الوكيل الجارية بغرضي خلاف المسئلة الاولى والفرق بينهما ان هناك اقر على نفسه من حبس الثمن الذي يدعي  
البايع المأور اقربا لزيادة فوقع الزيادة على التصديق اما هنا اقر بخلاف حبس ما ادعى البايع والبايع جازي  
عما اقر له وادعى عليه لم يبرأ من الدين جازي ودعواه الف باطله والبايع ان اخذ من المأور الف درهم  
لم يبرأ تصادقا على البايع بالف درهم وصادقه كما كان جازي انما سألته فصار كانه ولي الشراء بنفسه لم يبرأ  
صار مقر المشتري الوكيل فصار هذا بمنزلة رجل اشترى جارية بالف درهم ثم اقر انها لفلان مسلم الجارية المأور  
بغير شي ولم تسقط الثمن عن المشتري كما ذكرها هنا ولو قال الوكيل اشترى قال البايع بعثتها منك الف درهم كما  
امر المأور وقد اقر المأور بذلك للبايع ان يحلف المشتري في البايع والمأور تصادقا ان الجارية خرجت من ملك البايع  
المأور المأور والمأور في وقع في وجوب العهد والوكيل منكر ففكون القول قوله مع عيینه وان حلف بغير دعواه  
فالعهده على المأور نعم تصادقا على البايع فتصادقهما كما يتد البيع ولو نكل الوكيل في هذا الفصل فالعهده  
على الوكيل لم يبرأ من قوله كما اقراره والبايع اذا اخذ منه الثمن يرجع الوكيل على المأور وليس للأمر ان يخرج عليه بانك  
انكرت وجوب الثمن عليك ان البايع ملكت بزعك لم يبرأ من قوله انت ملكت الجارية بعقدك وصار الحكم بينك وبينك  
كالحكم بين البايع والمشتري فاذا سلمت الجارية لك فلا بد من اخذ الثمن منك هذا كله اذا لم يقر البايع بقبض  
الثمن ولو ان البايع اقر بقبض الثمن ثم قال ان كان الثمن الف درهم وصدقه المأور فالقول قول الوكيل في البايع  
لما اقر باستيفاء الثمن فقد استوفى حقه وخرج من الوسط وصار كرجل من عرض في الاختلاف بين الوكيل  
والمأور فالوكيل يدعي انه اشترها بنفسه والمأور يقول بل اشترتها لي فالقول قول الوكيل لم يبرأ من قوله  
العقد فالبيان اليه ولو ان رجلا امر رجلا ان يشتري له عبدا بالف درهم فاشتره والعبد اخ المأور ثم قال  
اشترت بالف وخمسمائة او قال المشتري بمائة دينار وقال البايع بعثت بالف درهم كما قال المأور



عق العبد على موطن البايح والامر تصادقا ان العبد خرج عن طمك الى موطنه في المسئلة الاولى وهاهنا  
عق لانه ملك قريبي ولواراد الوكيل عن البايح ليس ذلك لما ذكرنا انه لم يقد ولواراد ان خلف الموقوف  
طلب اخذ العبد ليس له ان خلفه من العبد قد عق وطبع كوله في حق العبد في ابطال حقه واذا لم يصح كوله  
فلا فايده في استخلافه ولواراد ان يضمنه القيمة فلم ان خلفه من قيمه فايده فان خلفه من ماله من ماله  
على المودون الوكيل ما ذكرنا ان العقد لم يصادقهما وطبع صدق على الوكيل في ان يملك على المبيع في الوكيل في القيمة  
القيمة لانه اقران العبد كان له وانه المفع بالحق بصار كرجل اشركي عبدا وهو ذور حرم منه وعق لقوام  
ثم ما بعد ذلك هذا العبد لقلان قائم لا يصدق في ابطال الحق وصدق في ايجاب القيمة على نفسه ذلك هاهنا  
وللبايح ان اخذ القدر ثم من المودون العبد ترجع على المودون الوكيل ولواراد المودون ضمنه الوكيل  
القيمة ان رفح من القيمة مقدارا اخذ منه البايح من الثمن في القياس ليس له ذلك لانه اذا نكح عن المبيع قد  
ظهر ان العبد للوكيل وان الثمن واجب عليه وانه قضي دين الوكيل بغير امره فكان متبرعا وانا بغير القيمة  
لا يلافه عند الوكيل في الاستفسار له ذلك بطرح قدر الثمن من القيمة قامت مقام العبد والوكيل فربان  
العبد لم سلم لم يفي الثمن كذلك القيمة فالبايح لما ضمن الموكل فقد اقام مقام نفسه وكان للبايح ان اخذ الثمن  
من المشتري فقام الموكل مقام نفسه والثمن لم يصادق قضايا بما وجب عليه من القيمة وان شئت قلت  
ان الموكل كان مطابقا لثمنه ومن كان مطابقا لم يكون متطوعا المتري ان الوانته اذا حضي دين المورث  
لم يكون متطوعا ولو كان البايح اقر بعض الثمن ثم اختلفوا في الثمن على ما وصفنا فالعبد المشتري والوكيل  
وطبع عق العبد على البايح اذا اقر بعض الثمن فقد خرج من البين وبقي الاختلاف بين الوكيل والمودون  
فالتقوى قول الوكيل في اشتراك نفسه في ذلك ولوان المودون المشتري في ثمنه اخاه ولم يسم له  
الثمن فاشترى فاقتر البايح بعض الثمن فقال المشتري قد اشترته بما يه دينار وقال المودون اشترتها  
بالف درهم صدقة البايح فلا قول للبايح هاهنا انه اقر بعض الثمن وبقي الخلاف بين الوكيل والمودون  
فقال الوكيل اشترتها بما يه دينار وقال المودون اشترتها بالف درهم والقول قول المودون مع كونهما في الثمن  
وصار العبد حرا لانهما تصادقا ان العبد لا يملك ولا يملك هذا كالمسألة المقدمه لانه هناك قد بين الثمن له  
فاذا اشترته بغير ما صار مخالفا وما هاهنا لم يبين له الثمن فلا يكون مخالفا لو اشترته بالف درهم  
او بالدينار فلما ملكه المودون عق لقرابته والقول قول المودون انه انكر زيادة الثمن وينبغي ان يكون هذا الجواب  
على قول حنفية ولي يوفو رحمه الله عليهم وفي قياس قول محمد ينبغي ان يخالفوا بتدوان القيمة بين الوكيل  
مع البايح بمنزلة المشتري ولو اختلف البايح والمشتري والسلعة هاهنا كان القول قول المشتري والمخالفا  
في قولها

وطبع عق قول الوكيل والقول قول المودون في الثمن ولوان البايح لم يقر بعض الثمن ولا يملك الوكيل في الثمن  
الوكيل اشترته بالف درهم وقال المودون اشترتها بخمسين دينارا هاهنا وضع المسلم في المصداق البايح صدق  
احدهما فانه سطران صدق الوكيل في العبد على الوكيل ويأخذ البايح الثمن من الوكيل والعبد لا يملك ان الشرا لو كان  
بالف درهم او خمسين دينارا لكون المودون لم يمدوا له الثمن وصدق بقرابته ونقا الوكيل قد اقر لك المودون  
دينارا فان شئت صدقة وان شئت فاتركه وان صدق البايح لا يصدق بقرابته الوكيل من العبد والمودون  
على المودون البايح طبع صدقهما واما على الوكيل لانه لم يظهر العقد قوله ودين من الثمن ولم يخصصه الوكيل  
على احد لانه لم يدعي العقد لنفسه خلاف المسألة المقدمه  
**مسألة في ايراد الذي يختلف فيه المطلق وهو جاز**  
قال الشيخ امام رضي الله عنه **الاصح** في هذا الباب ان الشهود متى اتفقوا على المعنى الذي يحتاج القاض الى القضا به  
وصدقهم المشهود له فالسهادة جازية ومتى اختلفوا في المعنى الذي يحتاج القاض الى القضا به او كذبهم المشهود له  
فالسهادة باطله ببيان عيده في رجل ادعى رجل انه عبده وشهد شاهدان ان صاحب اليد اقرانه اشتراه منه  
وشهد له اخرانه اقرانه للمدعي فان قال المشهود له قد اقر بما قال الشاهدان فكفي لم ابيع والقاض يقض له بالعبد  
لم الشاهدان قد اتفقا على اقراره ان العبد له وان اختلفا في اللفظ فجاءت شهادتهما لما ان احدهما يقول بزيادة  
وهو دعوى الشرا وكذلك قدح في شهادتهما من السهادة ابيات المودون ابيات الشرا  
فاذا اتفقا على المعنى الذي يحتاج القاض الى القضا به بقرابته وكذا لو شهد احدهما ان صاحب اليد اقرانه للمدعي  
وهبه منه وشهد له اخرانه اقرانه تصدق به عليه او باعه منه جاز اقراره لم القاض في يحتاج الى القضا  
بالبيع او بالصدقة وانما يحتاج الى القضا باقرار صاحب اليد ان العبد للمدعي فاذا صادقا على ذلك جاز  
ولان المدعي قال ان المشهود عليه لم يقرانه اشتراه بغير او لم يقرانه بقرابته منه او تصدقت به عليه  
كان تكذيبا منه للشاهد صريحا ونفى له شاهد فلا يقض له ما لم يأت بشاهد اخر وكذلك لو ان احد الشاهدين  
شهد ان صاحب اليد اقرانه اشتراه من المدعي بالف درهم وشهد له اخرانه اشتراه منه بما يه دينار فقال  
المدعي قد اقر بما قال وكفي لم ابيع اياه فانه يقبل هذه الشهادة ويقض به للمدعي من المقتض من هذه الشهادة  
اقرار صاحب اليد بالملك للمدعي وقد اتفقا على ذلك ليس المقصود منه ابيات الشرا حتى يكون اختلافهما  
فيه موحدا لبطال الشهادة وكذلك لو شهد احدهما ان صاحب اليد قال للمدعي هب لي هذا العبد وشهد له اخر  
انه قال صدق به علي فانه يقبل ويقض به للمدعي ما ذكرنا وكذلك لو شهد احدهما انه اسبغ منه وشهد له اخر  
انه قال المدعي اجرته بعشرة دراهم وكذلك لو شهد احدهما انه اسبغ منه بالف درهم وشهد له اخر انه استبغ  
منه بما يه دينارا والمعنى في ذلك ان المقتض من ابيات الملك للمدعي اقرار صاحب اليد وقد اتفقا على ذلك

ذلك



ولا يبرأ المقصود ابيات العقد حتى يبطال الشهاده بأشلا فيها ثم ولو ان صاحب اليد اقر عند القاض ان العبد  
 المدعي وادعي لم يوصوا اليه من جهة ثم بما شاهد ان شهادته ان المدعي اقر انه صدق به عليه وشهد ان  
 ان المدعي اقر انه وهبه منه فالشهاده باطله لان القاض يحتاج الى ان يقض له بالملك سبب ثم ادعي الملك سبب  
 عارض من جهة المدعي لانه اقر بالملك ثم ادعي وصوله اليه من جهة ولم يظهر السبب العبد والصدقة لان  
 العبد غير الصدقة لقول النبي عليه السلام في قصه يروى هو لها صدقة ولنا منها هدية فثبت انها غير مختلفة  
 بخلاف الفصل في هذا حيث ادعي الملك سبب من جهة صاحب اليد وانما يحتاج الى ابيات اقراره وقد انقضا  
 على اقراره وتفردها بالزيادة فما انقضا عليه بقبول الزيادة موقوف ولو شهد احدى على اقراره بالهبة  
 وشهد الاخر على اقراره بالقبول او العود بقبول الهبة والمحل والعري معناه واحد كالنكاح والتزويج وانما  
 يختلفان في اللفظ خلاف الهبة والصدقة فان احدىها موجب الرجوع والاخرى لا توجب الرجوع قال محمد رحمه الله  
 في المصالح والصدقة غير الهبة وان كان من ذبح حرم فانه هناك توجب الرجوع كالصدقة ولكن مع هذا  
 يختلفان في الهبة في اصل الموضع موجب الرجوع والصدقة لا توجب الرجوع وانما امتنع من الرجوع في ذبح  
 الحرم المحرم لمعنى عارض ولو شهد احد الشاهدين ان المدعي اقر انه باعه من صاحب اليد وبعض الثمن وشهد  
 هكذا لانه من الثمن وقال الفرع وبعض المسمى يدعي الشراء بالقبول شهادتهما لانهما انقضا على العقد  
 وانقضا العقد استوفى حقوقه مما القاض حاجه الى التسليم بحق البيع والبيع قد ظهر ولم حاجه الى القبض فقدر  
 الثمن لانه استوفى ثلثه وكذا لو شهد احدى ان المدعي اقر انه باعه من صاحب اليد وبعض الثمن ولم يثبت الثمن  
 وصاحب اليد يقول اشترى به بالف درهم وبعت الثمن لانه لم يحتاج الى القبض بالثمن لانه مستوفي وانما يحتاج الى  
 اظهار العقد وقد انقضا عليه ولو شهد احدى ان المدعي اقر انه باعه من صاحب اليد بالف درهم وبعض الثمن  
 وشهد الاخر على اقراره بالبيع بما يبره دينار وانما بعض الثمن فانه لا يقبل هذه وان ذكر ارض الثمن لم يكن له  
 منها شاهد حقيقي ما شهد به صاحبه ولم يوجد كالعقد شهادته فان العقد بالدرهم غير العقد  
 بالدينار وفي المسئلة لا ولم يظهر عقدان لان الذي يضمن الثمن لو لم يقبل شهادته انما لا يقبل ما جله من  
 الثمن والثمن معلوم لانه قد استوفاه فلعلمه لو يثبت بين فلان ذكر ما جله او من خلاف نفسه فعلى العبد العمل  
 يدعي شهادته على عقد لم يظهر خلاف ما شهد به صاحبه فان قبل ان كان البايع فثبت الثمن ولا يحتاج الى القبض  
 بالثمن فلم لا يقض له بالملك قبيل له وان كان القاض لم يحتاج الى القبض بالثمن لكنه يحتاج الى ان يقض بالعقد  
 والعقد لم يظهر لما ذكرنا ان العقد بالدرهم غير العقد بالدينار ولو ان صاحب اليد في هذه المسئلة ادعي انه  
 اشترى ونقده الثمن وانما لم يجوز له ان يادى صاحب اليد بشاهدا اخر على موافقة احد الشاهدين

فحينئذ يقض له مائة اذا انقضا الشاهدان على الشراء بالدرهم او الدينار وشهدا على بعض الثمن وصاحب اليد  
 يدعي الشراء ويدعي قد الثمن وبين الثمن كما بين الشهود ما لم يبين ولكن يدعي قد الثمن كما شهدت شهوده  
 فحينئذ يقض له لم يحتاج الى القبض بالثمن لانه مستوفي وانما يحتاج الى القبض بالثمن وقد انقضا على العقد  
 ولو شهد احدى ان المدعي اقر انه باعه من صاحب اليد وبعض الثمن وشهد الاخر انه اقر انه وهبه من صاحب  
 اليد وبعضه فالشهاده باطله لانهما شهدا على عقدين مختلفين فصار كالدرهم والدينار ولو ان عبدا في درجل  
 ادعي بملك له عبده واقام شاهدين شهدا احدى على اقرار صاحب اليد المدعي وشهد الاخر ان صاحب اليد اقر ان  
 المدعي ادعاه اياه فانه يقض به للمدعي لان الوديعه لم يتبعها من المالك فصار الاقرار بالوديعه اقرار بالملك  
 فان قيل الموقد يودع ملك الغير فيلزم ذلك لكونه وديعه لا تزي ان صاحب المالك يضمن ايها شا ولو كان  
 مودعا لكان لا يضمن فثبت ان الوديعه لم يكون المالك فصار الاقرار بالوديعه اقرار بالملك وكذلك شهد  
 احدى على اقرار صاحب اليد ان المدعي ادعاه وشهد الاخر على اقراره بالقبض من المدعي او شهد على اقراره  
 ان المدعي رهنه اياه فانه يقض بهذه الشهادتين المدعي لان الاقرار بالوديعه والمقرار بالرهن والغصب  
 اقرار بالملك لانه يغصب ملكه في الغالب وعنده لو شهد احدى على اقرار صاحب اليد ان العبد المدعي  
 وشهد الاخر على اقراره ان المدعي دفعه اليه لم يقبل لان الدفع لا يقض ان يكون المدفوع ملك الدافع لانه  
 قد دفعه ملك المدفوع اليه وانما ابيت هذا الشاهد بد الدافع فلا يقض بهما كما اذا شهد احد الشاهدين  
 على اقرار صاحب اليد ان العبد المدعي وشهد الاخر على اقراره ان العبد كان في يد المدعي لم يقبل هذه الشهاده  
 كذلكها هنا الذي شهد انه قد دفع اليه شهد انه كان في يد المدعي ولا يقض له لان يد صاحب اليد يد عيان  
 ويد المدعي يد خفية ويد العيان اقوى من يد الخفية والقوى اولى **أما المكاتيب**  
 قال الشيخ الطائفة في المكاتيب لفرق بين دين المولى وبين دين الجاني **والاصل** ان الدينين  
 اذا اجتمعا فانه يبدأ بالمقوي واقواها دين الجاني لانه يثبت في حاله الرق والحرية ودين المولى يثبت  
 في حاله الحرية فكان دين الجاني اولى ولو ان المكاتيب اقرعوا بالفتنة في صحته وقد كان المولى كاتبه  
 على الف درهم واقر الجاني بالف درهم في صحته ثم ان المكاتيب سرق فدفع الف الى المولى فضا من حقه ثم مات  
 المكاتيب ولم يترك غيره فهذا على وجهين اما ان دفع اليه على وجه الكفاية او دفع اليه من جهة الدين  
 فان اداها عن الكفاية عتق ومات حرا وصار بمنزلة مريض حر وعليه ديون فحقه بعض غلامه فانه  
 لم يسلم للقائض ويكون منه وبين ساير غدا ياب بالمحصن على مقدار دينه كذلكها هنا تقسم منه الموصى  
 ودين المولى الفان الف من بدل العايشة والف يثبت بالاقرار في حاله الصحة ودين الجاني الف درهم في حاله



الذي ادرك لثانها الرجني ولثانها المولى وطبقت الحق لمن اراد وجدهم الحق والحق المختل  
المقضى والرد كما اذا استحق الكتاب فان الحق لم ينقص ذلك هاهنا ولو ادى المكاتب الف الى المولى  
عن الدين المقرر فله الف كالملاجنى لان المكاتب لم يعق بالالف المولى عن الدين بالقرار لم يوجد  
البواه عن الكتاب فصار عن المكاتب مات وعلمه دين الاجنبي ودين المولى فدين الاجنبي اولى  
من دين المولى لان دينه اقوى لما ذكرنا فبدا به وبين ان المكاتب مات عاجزا قال في المصالح ترى ان  
المكاتب لو لم يرضها حتى مات كان الاجنبي احق بما من المولى وكذا هاهنا اذا قضاه في المرض لما ذكرنا  
لان دينه اقوى وكذلك ان المكاتب ترك ابنا له وادى في مكاتبته يدوس الابن في مال المكاتب اذا كان عليه دين  
فموتهم من الاجنبي ثم المولى يستحق الابن في الكتاب به والدين وكذلك لو قنع المكاتب من الدين قبل ان يموت  
بمات فلا جنبي احق به لما ذكرنا والمولى حق السعيه على ابنته في بدل الكتاب به والدين لم يات مقامه  
ولو ان الاجنبي اقترض في صحته الف درهم واقترضه المولى في مرضه الف درهم فله الف الذي اقترضه للمولى  
وفي رواية المكاتب الف درهم فحقها المولى من الف القرض وليس له مال غيره ذلك سلم للمولى الذي يقض منه  
ولحق الاجنبي فيه لم يات مقامه في قضاءه فانه دفع اليه مثلك اخذ منه فصار حكمه حكم حو عليه دين  
الصحة فاستقرض في مرضه اشيا واشترى شيئا بم مرضه سلم له ذلك سواء كان البائع او المقرض  
من موابته او لم يكن كذلك هاهنا استشهد في المصالح قال في المولى لو كان رجلا اجنبيا يعق  
لو كان الدين جنبي وبنت ذلك المعاشرة في المرض وقضاه المكاتب في مرضه كان احق بما من صاحب الدين  
في الصحة وكان المكاتب صحيح فكذا اذا دفع للمولى وكان في ذلك صحيح لم يات مقامه في قضاءه وقال في المولى  
لو قنع بولته دون غيرها وهو صحيح لم يجز بعد ذلك كان جائزا لان الصحيح لم ان يقنع غيره دون غيره  
فكذا اذا جعلنا المكاتب هاهنا كالصحيح واذا كان المكاتب على بولته دين في الصحة ثم مرض المكاتب فاقتر  
استيفاء الدين من بولته وعلمه دين اخر في الصحة او في المرض ثم مات وعلمه دين يصدق المكاتب في اقراره  
لان ما قبله لم يولد فصار بمنزلة الوارث وهو انه اذا كان لرجل على وارثه دين واقترضه مرضه بالاستيفاء  
لم يجز اقراره بذلك هاهنا اذا كاتب الرجل عبده على الف درهم ثم ان المكاتب اقترضه مرضه الاجنبي الف درهم  
ثم مات ولم يترك الف درهم فله الاجنبي اولى بالف من المولى لان بدل الكتاب به دين ضعيف فانه سقط حال  
ودين الاجنبي لم يسقط فان بنت في المرض لان بدل الكتاب به ليس كدين الصحة حتى يمنع اقراره للدين  
فبدا به من الاجنبي ولو ان المكاتب ترك تسعيه درهم كان الغريم المقر له اولى لما ذكرنا لان دينه اقوى ولو  
اقترض المكاتب في مرضه بولته بالف درهم واقترضه من الاجنبي الف درهم وسواها بالاجنبي والمولى فله الجواب فيما وجد

بمات وترك الف درهم فبدا به من الاجنبي ويستوفى منه الف درهم لان دينه اقوى ثم يستوفى المولى الباقي  
من الكتاب به ويعق المكاتب فان ترك فضلا على الف درهم اخذه المولى لم يكن هو من ورثته وان كان  
من ورثته فله قرار بالدين باطلا ويأخذ شيئا من الفاضل على الف درهم فان اراد المولى ان يستوفى  
الدين باطل الكتاب به في الموضع الذي جاز اقراره لم يفت الحق له ويبدأ بالكتاب به لان الوارث بالدين  
ادى ذلك باطل الدين جميعا لم يات صير عاجزا ويعود عبدا له ولم يكون له على عبده دين فلا يكون  
في بدايته فابده فبدا بالكتاب به حتى يعق فان ظهر له مال اخر يستوفى دينه ان لم يكن هو من جعله الورث  
وان كان من ورثته فله قرار بالدين باطلا ما عرف وكذلك لو كان في يد المكاتب ما به دين من مرض  
فاقرنا ودفعه للمولى عنده ثم اقره من الاجنبي بالدين الف درهم بمات وترك الف درهم وما به دين بالدين  
اقرب ما يبدأ به من الاجنبي ويستوفى الف درهم ويستوفى المولى ما به دين من المرض ويستوفى المكاتب  
وما بقي فهو للمولى باقراره انما ودفعه له اذ لم يكن المولى وارثه واذا كان وارثه فاقاره بالوديع لم يات  
كذلك الدين لو كاتب عبده على الف درهم واقترضه الف درهم في حال صحة المكاتب بمات المكاتب وترك الف درهم  
واولاد احوار من امره حرة فالقاضي يقض بالف المولى من الكتاب به ويعق ويحق وطا او طر به ولو  
اراد المولى ان يستوفى فيمكنا بالدين او منهما جميعا ليس له ذلك لما ذكرنا وهذه من المسئلة المولى ان هاهنا  
لم يذكر دين الاجنبي ووضع المسئلة في دين الصحة وزاد المولى في حوار من امره حرة والمعنى فيه ان في البدا  
ابطال الدين جميعا اذا كاتب الرجل عبده على الف درهم فمرض المكاتب ولم يات من حوار فاقتره حدها  
بالف درهم واقتره المولى ايضا بالف درهم بمات المكاتب فان ترك الف درهم فاقتره المولى باقراره المولى باقراره لم يمس  
لوارثه واقتره للابن باقراره وارث وان ترك الف درهم فانه مات عاجزا لم نعلم ان احد الورث  
جائز له محاله لان اجدتها وارثه اما المولى واما الابن واقتره الموارث باطلا للاجنبي صحيح فاذا قنع دين  
لم يبق فيه بدل الكتاب به فموت عاجزا فبطل من المولى لم يات عبده وبنت دين المولى لم يغير وارثه فيبدأ  
بالدين المولى وما بقي فله المولى وكذلك لو كان ابنته واحدا فاقتره فالجواب ما ذكرنا والله اعلم بالصواب

**كتاب الشهادات وما يبطل منها بالبراه**  
قال الشيخ الامام في المصالح في هذا الموضع لو اقام البينة على ما ادعى وقد سبق منه ما ساقض دعواه  
او خالفه فلا يمكن التوفيق بينهما بل يقبل بينته وان سبق منه ما يوكود دعواه او خالف دعواه لكن  
خالف ما يمكن التوفيق بينهما يقبل بينته بيا في ذلك اقر الرجل هذا العبد كان لفلان ثم اقام البينة  
انه اشتراه منه ولم يوقت الشهود وقتا تقبل شهادتهم لم يمت سبق منه ما يوكود دعواه لان كل شئ



يكون مقربا بانه كان لبايعه ولو اقران هذا العبد لفلان وسكت ثم اقام البيعة انما اشتراه منه قبل الاقرار  
لم يقبل بيعة لم يبق منه ما خالف دعواه لم يبق له اذا اقرانه لفلان فقد اقرانه لم يبق منه فاذا  
ادعى الشرا صارنا قضا في كلامه ولم يكن التوافق من اقراره ودعواه ولو اقران هذا العبد لفلان  
اشترته اسر وقال ذلك موصولا ثم اقام البيعة انما اشترى القيا من قبل بيعة لم يبق منه مناقض  
في كلامه فانه اقر لفلان في الحال ولا يكون له كماله في الاستحقاق يقبل بيعة لم يبق منه تحت اقراره  
المجاز انه كان له في المانع فان كان الكلام مقصودا جعل اقراره بالملك المجاز لم يبق له هو الحقيقة وان كان موصولا  
بصدق لم يبق منه دليل المجاز وهو دعوى الشرا موصولا وهذا لان الكلام انما يعطى له الحكم في اخره  
فان جاء في بيعة مراده في اوله كان القول قوله كما في الاستغناء ولم يبق له اذا كان مقصودا لم يبق له  
لو اقران حكم الصحة فاذا ادعى الشرا صارنا قضا ولو اقران هذا العبد لفلان ثم مكث بشهرا او يوما او وقتا  
مكنه الشرا فيه ثم اقام البيعة على الشرا من فلان ولم يبق وقت الشهود وقتا قبلت بيعة لم يبق منه اذا مضى  
وقت بعد اقراره التحق هذا باقراره انه كان له ولو اقران هذا العبد لفلان ثم ادعى الشرا تسع  
دعواه كذا كها هنا ولم يبق له بوجوب من المانع قضه لجواز انما اشتراه بعد الاقرار وكذا اذا بين شهود  
انما اشتراه منه وارخوه بتاريخ بعد الاقرار لجوز وان رخواه قبله لم يجوز له انما صار مكذبا بشهوده  
لم يبق يدعى الشرا بعد الاقرار ولو اقر عند القائه ان هذا العبد لفلان لم يبق له حق في بيعه ثم مكث حين ثم ادعى انه  
اشتراه منه بالذمهم واقام البيعة فان وقت الشهود انما اشتراه بعد الاقرار قضي القاض به وان  
لم يبق فلا يقبل بخلاف الفصل الاول والفرق بينهما وذلك انه اذا قال له حق في بيعه فقد ابراه والبراه  
تتم الدعوى الا اذا ظهرت صحتها وهوان ادعى بعد الاقرار اما اذا اقر له ولم يبق له حق في بيعه فلم يوجد  
البراه والقرار بالملك لم ينع الدعوى بالشرا لم ينع ان من اشترى شيئا فقد اقران اهلك للبايع فصحت  
دعواه الا اذا ظهر فسادها بان شهد الشهود بالشرا قبل الاقرار يدعى عليه ان هذه لفظه البراه فلو قلنا  
بانه يبيع دعواه لبطلت فائدة البراه ويعود على موضوعه بالمقتضى وكذلك اذا اقران هذا العبد لفلان  
العام الاول فلم يكن له فيه حق ثم ادعى الشرا فان وقت الشهود وقما بعد ذلك العام الاول جازي والا فلا  
وكذا اذا قال كنت اقرت العام الاول ان هذا العبد لفلان لم يبق له حق في بيعه او اجملا فقال كان هو العبد لفلان  
لم يبق له في بيعه فاجاب في الكمال على ما ذكرنا استشهد في الكتاب فقال المتري ان رجلا لو كتب الى رجل  
براه وقال اني اذعت عليك ديونا وبيعوا انما اشترت منك من رقيق وغيره ثم نظرت في حساب  
وكنتا معجبت دعواي باطله وان لم يبق له في ذلك ولا دعوى ثم ادعى انه اشترى منه عبد بالف درهم

لم يقبل ان يدعى على بعد الاقرار بالبراه وكذلك اذا اقام البيعة على قرض الفرد ثم ادعى انه كان  
بعد البراه وكذلك اذا اقام البيعة على قرض بعد البراه ولو ان رجلا اقرانه لم يبق له فيما في يد فلان ثم ادعى  
عبد في بيعة انما اشتراه او غضب منه لم يبق دعواه الا ان يورخ الشهود انما اشتراه او غضب منه  
بعد الاقرار لما ذكرنا ان البراه صرحا والبراه تمتع صحة الدعوى لو ان المدعى عليه اقر فقال جميع ما في يدك  
من قبالي او كثير لفلان ثم مكث اياما وادعى بعد ذلك ثوبا او عبدا ملكه بعد اقراره قال قوله قوله وعلى الاخر  
البيعة انه كان في يده وقت الاقرار فرق بين هذه وبين الاولى والفرق بينهما وهوان هناك قرضي لم يستغنى  
عن بيانه لم يبق في يد من يملكه يوصى اليه من جهته ولم يعرف ذلك بقوله وهوان اهل ان يجد له ذلك الملك  
ساعة فباعه فلم يصر من افضا في كلامه اما في الاول انقطع خصومه بالبراه واستغنى عن بيانه  
فان لم يظهر وجه الصحة لم يجوز وليس هذا كما ذكر في كتاب الاقرار ان رجلا لو قال في هذا الخانوت  
فلان ثم ادعى بعد ذلك ثوبا في الخانوت انه ادخله بعد الاقرار لم يصدق له انه اقر بيته استغنى عن تفسير  
فانه اذا فتح الخانوت بين ما فيه وها هنا لم يعرف ما في يده الا بقوله والثاني ان قوله لم يبق له ملك فلان  
كلمه عامه منها والمال والحد وجميع الدعاوى وقوله جميع ما في يد فلان يتناول في يده فقط فكان  
هذا اخص من الاول فاذا كان خاصا كان البيان اليه ونه لما كان عاما استغنى عن بيانه فمحل على البراه  
للم من وجهها يبيع دعواه وقرى اخر ما قال في المصداق المدعى عليه اذا قال جميع ما في يد فلان ثم قال  
هذا الثوب ملكتم بعد الاقرار فالمقر له اذا قال لم يبق له تحت الاقرار كان مدعى له ان كونه في يد المقر قد  
ومن كان في يده شيئا فالظاهر انه لم يبق الاقرار في يده فمحل على البراه في يد المقر قد  
ولم يبق له قوله لم يبق له قبل فلان وهذا البراه عن الخصوم طاهرا فاذا ادعى انما يبيعه بعد ذلك في يده انه لم  
قد ادعى انما باطنا ليزيل به الظاهر فلا يصدق البيعة فصار المدعى في السلسل عند التحقيق واجلا اذا  
شهد شاهدان على رجل انه اعطى عبده هذا رد القاضيه شهادتهما لقمه فيهما ان المولى وكل احد الشاهدين  
يبيع العبد في يده عن الشاهدين من صاحبه الذي يبيعه فالباع جازي من شهادتهما واقار بهما بصدق  
العبد في حق المولى لم يجوز وطنا الوابطان البيع يورى الى الدور والبايع لم يبق له اذا اطلقنا البيع اطلقنا  
العق لم يبق له حصل اقراره في ملك الغير واذا اطلق العتق عاد الوقت واذا عاد الوقت جاز البيع فاذا جاز البيع  
جاز الاقرار فاذا كان يورى هذا لم يبق له باطل فاذا وقع البيع عتق العبد باقراره المتشبه لم يبق له انه حر  
والاقرار في حق العبد يورى جاز اقراره على نفسه وولاه موقوفه ويورى المتشبه في الحق في الوكيل مقر  
ان العبد حر وادعى على المتشبه من الثمن فصار كانه ابراه عن الثمن ولو ان ابراه من الثمن جاز ابراه



ويضمن الوكيل الثمن الباقى في قولك حنفى ومحمد رحمه الله عليهما وفي قولك يوفى لم يبر من الثمن ولا يبر  
 ان اخذ الثمن من المشتري لم يبر الوكيل قد بطل باقراره ولم يبر اقراره في حق الباع ولذلك قال في المسر  
 باخذ الثمن من المشتري وهذه المسئلة فرج مسئلة كتاب البيوع ولو ان الوكيل باع من رجل اجنبى  
 فالبيع جائز لما ذكرنا ولم يبر الوكيل ان اقرار الوكيل على المشتري لم يجوز وحسب الثمن على الشك  
 لم يبر الوكيل اقراره بالهدم والمشتري كذبه في اقراره فكان الثمن عليه ولو ان المشتري صدق بالهدم  
 سقط ان صدق وبان قدر الثمن صدق كالمسلم الاول وعق العبد باقراره والولى موقوف له بقدر الوفق  
 من جهة الغير ويبر من الثمن على خلافه وان صدق بعد ما يبر الوكيل او لا يبر ولا يجوز ابراه  
 بعد ما يبر للمسلم الا ان الوكيل يبر للمشتري من ماله مثلك وبض لم يبر اقراره بضم ما ليس له حق القبض والى  
**الشهادة التي تبطل بعد قضا القاضى المصدق** ان كذب الشهود متى طهر  
 بالمعانيه وجب الضمان عليهم واذا لم يظهروا كذبهم بالمعانيه فلا ضمان عليهم **واصل** اخوان كل حقيقة  
 الضمان لمنفعة حصلت له لم يرجع على غيره نذكر في الحقيقة لمنفعة حصلت لغيره لم يرجع عليه  
 ببيان اذ اسعد شاهدان على رجل انه قتل في هذا خطأ ففرض القاضى بالدينه على العاقله وبضها الولي  
 ثم ما المشهور بقتله حيا فالعاقله بالخيار ان شا واضمنوا الولي لم يبر احد ما ليس له حق وان شاوا  
 ضمنوا الشاهدين لم يبرهما اكرها القاضى على القضا به ولو اكره رجل اخر على اطلاق مال العبد ضمن اكرها  
 فقد توجه لهم وجب ضمان فلم يبر ان يعلوا الى ايها شاوا فان اختاروا تضمين الشاهدين فلم يبر احد على الولي ان  
 لم يبر الضمان لمنفعة نفسه لم يبر بعض الدين وان اختاروا تضمين الشاهدين فلم يبر احد على الولي ان  
 الضمان لهما لمنفعة حصلت الولي عنده الوكيل اذ الحقيقة الضمان يرجع على موكله وان العاقله كان لم يبر  
 فتمس الولي فلم يضمنوا الشاهدين فقد اكرها ذلك المال فلم يبر احد على الولي كالمقتضى منه اذا اختار تضمين  
 الغاصب الاول فلم يبر احد على الغاصب الثاني كذا كرها هذا ولو ان الشاهدين شهدا على قاتل عدو وقضى القاضى بذلك  
 وقتله الولي ثم ما المشهور بقتله حيا لم يبر القضا على الولي لم يبر قتلته بقضا القاضى فافوت ذلك سمعه  
 في اموره والى القاتل الثاني بالخيار ان شا ضمن الشاهدين الدين وان شا ضمن الولي القاتل فان اختار تضمين  
 الولي لم يرجع على الشاهدين بشئ بالمعانيه لم يبر الضمان لمنفعة عمل علم نفسه وان اختار تضمين الشاهدين  
 فانما لم يبر احد على الولي في قولك حنفى ومحمد رحمه الله عليهما لم يبر الضمان على الباقى بالحقا بشهادة  
 وهاذا يبراهم حق استعفا القضا من ذلك ليس يبر ولا يبرجوان عليه بالمال الدليل على انه ليس بمال  
 ان الشاهدين لو شهدا باعفو ثم رجعا لضمن عليهما بخلاف الخطأ لانهما اوجبا المال واحدا الولي والمال

فمؤخذ منه وعند لى يوسف ومحمد يرجعان عليه لان الضمان لهما على عمل عملاه انفسار في معنى  
 الخطأ وان قال احد اذا صار له صار في معنى الخطأ لم يبر انما تنفذ منه وصاياه وتقتض به ديونه  
 والفرق بينهما لم يبر خفيه في الخطأ انه انما كان لهما حق الرجوع لانها ملكا الدينه التي اخذها الموت  
 من العاقله وهاهنا الولي اخذ الدينه بدم عن الدم وذلك ما لم يجرى فيه القليل ولو ان الشاهدين  
 شهدا على اقرار القاتل بالقتل والقتل خطأ ولم يشهدوا على حقيقة القتل وقتل القاتل بالعدو واحد  
 الدينه في الخطأ لم يبر المشهور بقتله حيا لم يبر الضمان على الشهود لانها شهدا على اقرار القاتل ولم يبر  
 لحوال انهم اقرب ذلك لان اقرار القاتل يمكن وان لم يوجد القتل والضمان على الولي خاصة في العبد والخطأ لم يبر  
 اقصى في حق اخذ الدينه في حق واذا طهر استيفاده بخير حق ضمنه وكذا لو ان الشاهدين شهدا  
 على شهادة شاهد من على رجل انه قتل فلا خطأ وقضى القاضى بالدينه على العاقله ثم ما المشهور بقتله  
 فالضمان على الولي خاصة ولو ضمن على الشاهدين القاتلين ولو على المصيلين لم يبر ما قد شهدا على ثمنها  
 غيرهما ولم يبر كذا لحوال انها اشهداها على ذلك وان كان خلافا فصار كالاقرار ولو حضر الاولان  
 وقالوا يشهدان على شهادة تتنا فلا ضمان على الآخر لانها لم يصدق في اوجب الضمان على الآخر ولو ضمن  
 عليهما ايضا لم يبر انكر لجنائيه ولو قالوا يشهدانها لكننا كذبنا في شهادتنا فمرجعنا عن ذلك في قولك  
 ولو يوسف رحمه الله لم يبر الضمان على الاولين لان شهادتهما لم تكن عند لى لم يبر لكن كان عند غيره وحسب الشهاد  
 ولو كانا الشهاده عند الحاكم والرجوع عند غيره الحاكم لم يبر الضمان عليهما فهاهنا اولى لم يبر الشهاد لم يبر  
 احبا لهما جميعا لان الاخير ان لم يبر لا يبر الشهادتهما فاذ لم يكن ذلك لهما جميعا لم يبر الضمان عليهما وانما يجب الضمان  
 ان او شهدا عند الحاكم لم يبرهما اوجبا على الحاكم القضا فانه لم يبر للقاضى الامتناع عن القضا اذا شهدا عنده  
 شاهدان وعند محمد يضمنان لم يبر لولا ان اكرها الاخيرين حتى اكرها الحاكم على القضا فلي الاخيرين اذا  
 قبلوا الشهاده لم يبرهما الامتناع عن ذلك فصار كرجل اكره رجلا ان يكره اخر على اطلاق مال انسان  
 ضامنا كذا كرها هذا وجوز ان يقال هذا المخلاف وقع في اصل المسألة وهو انه هل يبرع الاخيرين  
 ان امتنع عن الشهاده ام لم يبر في قولهما لهما ان مسعا بمنزلة الوكيلين في اد الشهاده لانها لم يبر  
 وجوب ذلك لائق على المصلحة فصارت كشهادة الاخيرين فاخترت لهما بخير الكراه من الاولين وعند محمد  
 لم يبرهما الامتناع كشهود الاصل ثم عندها لم يبر الضمان على الشهادتين على الولي خاصة لان  
 ضمنا بالدينه ومنعه وعنده ان شا ضمن من الولي وان شا ضمن من الشاهدين ولو ان الاخيرين رجعا  
 عن شهادتهما فانهما يضمنان بالامتناع لانها اكرها الحاكم على القضا وصار كأنهما اتفقا فقال اذا

حيا

في قولك حنفى ومحمد رحمه الله عليهما لم يبر الضمان على الباقى بالحقا بشهادة  
 وهاذا يبراهم حق استعفا القضا من ذلك ليس يبر ولا يبرجوان عليه بالمال الدليل على انه ليس بمال  
 ان الشاهدين لو شهدا باعفو ثم رجعا لضمن عليهما بخلاف الخطأ لانهما اوجبا المال واحدا الولي والمال



اذا شهد شاهدان على رجل انه تزوج امرأه على الف درهم والزوجه منكر والمراه يدعي مفع القاض  
بشهادتهما ودفع المهر الى المراه فلم يدخل بها حتى علم الزوج اخوها من الرضا عنه او اباها فان  
القاض سطل النكاح منهما وترد المهر الى الزوج ولا يجب على الشاهد من ضمان المهر للزوج طه  
لم يظهر كذبهما طه شهدا على العقد ولم يتبين ان العقد لم يكن هذا خطأ طه من القاض فلا ضمان  
على الشاهدين كما اذا طهران الشهود عبيدا او محدودون في قدف لم ضمان عليهم طه لم يتبين كذبهم  
كذلك هاهنا ولو ان الشاهدين شهدا على رجل انه اشترى هذا العبد ثم وجد حرا او مديرا فلا ضمان على  
الشاهدين للمشتري طه شهدا على العقد ولم يتبين كذبهما وكذلك لو شهدا على المصالح ثم بيع المراه  
قد بات منه قبل ذلك فالجواب باذنا ولو شهدا على رجل اننا اقترض فلان الف درهم وقضى  
القاض شهادتهما وامره ندفع المبلغ الى المقرض اقام المدعي عليه البينه ان المدعي قد ابراه قبل شهادتهما  
فالقاض بامر المقرض برد المال ولا ضمان على الشاهدين لما ذكرنا فانما شهدا المقرض ولم يظهر على المقرض  
لحوان انه كان اقترضه من ابراه ولو لم يشهدا بذلك لكن شهدا ان فلان علم الف درهم فعلى القاض عليه  
بالمبلغ اقام المدعي عليه البينه على ابراه فالقاض بامر المدعي برد المبلغ المردع عليه ان شاهد الشاهد  
طه ما وجبنا عليه المبلغ في الحال وقد طهر كذبهما طه حقا وجوب المال عليه في الحال وقد طهر انه طهر  
عليه في الحال وضرب لهذا امثالا في الكتاب للفرق بينهما قال المتن في رجل ان رجلا لو قال طه ان  
كان فلان علمه شي مشهور شاهدان ان فلانا اقترضه قبل الف درهم فعلى القاض بالمبلغ فانه لم يثبت  
وطه يطلق امراته طه احتمل انه كان وفاه قبل ذلك فلا يطلق امراته بالشك لكن المبلغ عليه واجب ان  
القروض قد طهر والداد لم يظهر ومثله لو شهدا ان فلانا علم الف درهم يطلق امراته طه طهر  
وجوب المال عليه في الحال وكذلك في المسلم المور اذا اوجبنا عليه المال في الحال بضمنان وروى هشام  
عن محمد رحمه الله انه قال يطلق امراته في الفصل الثاني طه شهدا عليه الحال فاحتمل انما شهدا سبب  
عرفاه قبل المير فتزوج انه قضاه او ابراه فصار كالفصل الاول **باب الدين الشهادة عليه**  
اورد الباب لفرق بين الدين الكفالة وفرق بين اياه من جهة الكفالة وفرق بين من السلم وبين  
سائر الديون بيان انه اذا كان لرجلين على رجل الف درهم وهما شريكان وكفل احدهما عن الف درهم  
لشريكه فالكفالة باطله طه اذا ادلى بصيب شريكه كان له حق الشريك طه اذا الكفيل كاد المطلوب فاذا  
شاركه في التقض استيفاه ثم يرجع على الكفيل ذلك القدر ثم يشاركه في يودى في الدور والناقض فاذا  
صدت الكفالة فله ان يسترد منه طه او اياه يعقد فاسد فصيلكم التوبه والرجوع عن ذلك

ولو انه لم يكفل حتى قضاه بغير كفالة فليس له ان يسترد منه طه تبيع با دايه وقال النبي عليه السلام  
كل من عده في صدقة ولم يرجع في الصدقة وليس له ان يبيع الكفالة كادايه با كفالته طه اذا عده فاسد فاسد  
طه او اياه يعقد فاسد فاسد فصيلكم التوبه والرجوع عن ذلك  
عن مكات انسان لموطه كانت الكفالة فاسده ولو ادلى اليه بتلك الكفالة ان يرجع عليه ولو حلف بيمينه بغير كفالة  
لم يكن له ان يرجع فيها كذا في كتابنا ولو مات الخريم ولم يدع المالك فليس له ان يبيع الكفالة ان يرجع عليه  
بشهادته طه طه كان منطوقا اذا اياه وقد حرم اداه وعليكم فليس له ان يبيع عليه طه يشبه دنا  
على رجل من طه طه فاحدا حدها بصيبه من رجل مقضاه اياه من اقرضه فله ان يشاركه في قضاء الاجبي  
منه فاضا المطلوب وان المطلوب هو الذي ادلى كان له ان يشاركه في قضاءه ولو انه لم يشاركه وسلم  
ما اخذ ثم مات الفريتم ولم يدع طه طه طه ان يشاركه فيما اخذ من هناك انما سلم له شرط سلامة طه المطلوب  
فاذا لم سلم له ذلك فاقط شرطه فله ان يرجع كما في الحواله اذا مات المحتال عليه مقلدا عادا الى الحجيل  
واما اذا قضى شريكه لم يكن قضاءه على الشرط لكنه كان منصرفا وطه في مسألتنا يورد مقتضى ما من مقتضى  
وفي تلك المسألة لم من مقتضى غيره مكان له حق التقض قال الشيخ السبل كان ابو صفه والابن في رجلهما الله اذا  
اراد ان يوثق في صلح الميراث ويرد ان يخرج صاحبه من الدين والعين حية كاتبتوا الى صاحبك ما ترك غدا  
على كذا وكذا ان شاركه فرفض له من الدين الذي كان للميت على الناس حصة هذا المصالح فلو كان له ان يرجع  
ما قضى لم يكن هذا موثقا لهذه الكتابة فاما يوثق بهذه بيت ان الشريك لم يكن له ان يرجع على شريكه بما قضى  
من الدين ولو بضمير الشريك في الدين نصف الدين بغير حرج او اوجه من حقه فله ان يشاركه في ابراه  
صف ما يرضى ولو اراد ان يعطيه غيره ليس له ذلك لكنه يشاركه في عدم ما يرضى لنا لو دلنا بانه لم يثبت الشريك  
في عدم ما يرضى كذا في ذلك قسمه الدين قبل البعض حصة الدين قبل البعض بالملء المتن ان العين اذا كانت  
من رجلين اردت شيئا او انقصت فان الزيادة والنقصان يكون من النقصان حصة كذا هذا ولو ان  
القايض تصرف فيه بالهبة او الصدقة او اشتري به شيئا او قضا به دين نفسه واراد شريكه ان يعرض  
ليس ذلك لكنه باخذ منه نصف ما قبض لم من من نصف المصف بعض نفسه دون نصيب شريكه الذي لا  
على انه من نصيب نصيب نفسه ان القاض بامر الفريتم يدفع النصف اليه وطه اياه يدفع الكفيل اليه طه ملك الكفيل  
وعلى النصف بيت انه قد ملكه واذا ملكه جاز تصرفه فيه اما ان شريكه كان له حق الشريك طه لو لم يشاركه  
ادى الى قسمه الدين قبل البعض فاذا كان كذلك جاز تصرفه في الكفيل بطل على شريكه حقه فمصر له وضرب  
لهذا امثالا في الكتاب قال المتن في رجل لو ادعى على رجل الف درهم مقضاه اياه ثم اقر المدعي انه لم يكن عليه

من

شي



فلما دعي عليه ان يأخذ عين تلك الدراهم ولو ان القاضى بغير ارادة ان يدفع غيرهما لم يكن له ذلك ولو ان القاضى  
 تصرف فيها بغير اذنها فان لم يدعها عليه لم يقض تصرفه لم انه اذا قضاه فقد ملكه ملكا فاسدا ففي  
 هذه المسئلة ملكه ملكا صحيحا وليلا يقض تصرفه اولى ولو ان احد الشريكين اضع بمصيبة اجود من حقه  
 فاجاز شريكه وسلم له ما فيه وليس له ان يشاركه بعد ذلك دام المطلوب حيا لم ان الشريك كان له حق الرجوع  
 فاذا سلم اليه وقد اطلق حقه فان مات الغريم مقلبا لم يند للشريك ان يشاركه فيما فيه لم انه سلم له  
 بشرط سلامه ما على المطلوب فاذا لم يسلم له كان له ان يرجع عليه لكن هاهنا للقاضى ان يدفع اليه سري  
 الدراهم شا ان يشاء دفع اليه نصف ما قبض وان شاء دفع اليه مثل نصف ما قبض بخلاف الفصل الاول فان هناك  
 لم يسلم له شريكه ما قبض هاهنا سلم له ما قبض فلا يشاركه في عينه المأثري ان رجلا او اقرب رجلا دراهم  
 لم يكن له ان يسترد عين تلك الدراهم كذلك هاهنا وضرب لهذا مثالا في الكتاب قال المأثري ان رجلا لو اشترى  
 عبدا بالاف درهم وهذه الفا اجود من دراهم او اردى فلم يفسد المشتري العبد حتى مات فلكم شريكه يرجع  
 على البايع بالشر وليس له ان يسترد عين تلك الدراهم لكن البايع بالخيار ان يشاء اعطاه عينها وان شاء  
 اعطاه غيرها لم ان هذا القضا كان سائلا لصاحبه بملك موت العبد فاذا مات العبد استقضى القضا  
 فلم يكن له ان يأخذ عينه لم انه قد سلم له كذا هاهنا المانه اذا بوى على الغريم كان له ان يشاركه في ذلك لم انه سلم  
 بشرطه وكذلك هذا في كل دين من رجلين من دائير او ميكيل وموزون من قرض او غير ذلك ولو ان رجلين  
 اسما الى رجل في كونهما ان احدهما اضع بمصيبة اجود مما كان فله شريك ان يأخذ منه نصف ما قبض كما في  
 لم ان القاضى يقدر السلم كعين ما وقع عليه العقد دليل انه لم يجوز بيعه بملك البعض فيكون الشريك ان  
 يأخذ منه نصفه كما في الدين وكذلك لو اسلم الى رجل عبدا في كونهما بعينه فاعطاه المسلم اليه اجود من  
 ثم نقايلا فعليه ان يرد الطعام الذي قبض منه لم انه عتله المبيع واذا نقايلا المبيع ليس للمشتري ان  
 يرد عين المبيع كذا هاهنا وانما جعل المسلم فيه حكم العين لم انه لو جعل لنا يكون في استيفاء مبادله  
 ولا يستبدل المسلم فيه بملك البعض لم يجوز وكذلك لو نقايلا لكن المسلم اليه وجد براس المال وهو العبد عينا  
 فرده نقضا القاضى استقضى السلم والمسلم اليه ان يأخذ منه عين ما دفعه ما ذكرنا انه كالعين بخلاف المائنان  
 ولو هلك الطعام من القاضى غرم مثله لم انه يجوز عن رد عينه فمرد مثله كما في المسائل التي لم يملكها  
 قمتها ولو ان رجلا اشترى من رجل عبدا بكره حنطه وسط الى اجل او حال فاعطاه العبد ومضى الحنطه  
 واعطاه اجود مما شرطه ثم نقايلا فان البايع يرد عليه حنطه وسطا مثلكا وقع عليه العقد لم انه دفع  
 الجيد مكان الوسط فصار في الحكم كانه قبض الوسط فاذا نقايلا وجب عليه ان يرد مثلكا وقع عليه العقد

معه قوله كانه الدين ان في الدين لصاحب الدين  
 ان يرد عليه ما كان عليه من الدين او ما كان عليه من الدين  
 باءه ودينه من الدين او ما كان عليه من الدين  
 كذا في المسائل والدين او ما كان عليه من الدين

ولو لم يكن اعطاه الجود لكن اعطاه المردى ثم نقايلا فان الرواية في هذا الفصل مشتبهة كان الشيخ الامام ابو بكر ابن  
 ابي سعيد رحمه الله يقول يرد عليه رد مثلكا قبض وقال اهل العراق مود عليه الوسط مثل كان في العقد واخبروا  
 بما قال في الكتاب انه سلم له الكرا الذي قبض اذا كان اجود مما بشرط او اردى فقد سوى من الذي مضى اجود او اردى  
 لما ان ابا بكر بن سعيد يقول معنى قوله في الكتاب انه سلم له الكرا الذي قبض اجود مما كان او اردى انه لم يرد عينه  
 وجه قوله فما لم يرد مثلكا قبض لم انه اذا قبض اوردى فقد ترك حقه فصار مثله المخط والمبيع او حط  
 بعض حقه واخذ البعض ثم نقايلا لم يجب عليه ان يرد المثل قبض كذلك هاهنا واما حجة اهل العراق وهو ان  
 القولين ان المشتري دفع اليه المردى كان الوسط والمردى يصلح ان يكون مضاعف عن الوسط فصار كان البايع قبض  
 الوسط بخلاف ما اذا حط البعض لم ان البعض لم يصلح ان يكون مضاعف عن الكل للمأثري ان رجلا لو كفل عن رجل حنطه  
 وسط فقطع الكفيل الطالب حنطه رديه له ان يرجع على المطلوب حنطه وسط ولو انه قضى الطالب بعض الحنطه  
 فصاعنه البعض لم يرجع على المطلوب الا بقدر ما دفع بهت ان المردى يصلح ان يكون مضاعف عن الوسط والبعض  
 لم يصلح ان يكون مضاعف عن الكل ولو لم نقايلا ولكن المشتري وجد الجيد عينا فرده عليه نظرا ان كان الرد بقضا  
 القاضى لم عليه مثل ما دفعه الله سواء كان اجود او اردى لم ان القاضى مبيع العقد ستمها واذا افسح العقد وجب  
 ان يرد مثلكا قبض بخلاف الما قاله لم ان قاله بيع بالمأثري الاول المأثري انه لم يجوز له ان يرد مثلكا او وجب  
 العقد اما هاهنا القاضى قد دفع العقد ستمها ويجب عليه ان يرد مثلكا قبض ولم يجب عليه ان يرد عين ما قبض لم انه  
 اذا قبضه بملكك صاحبه وعقد جائز فقد تم ملكه فيه فكان الخيار ان يشاء رد عينه وان شاء رد مثله  
 ولو كان الرد بالعيب بملك البعض بقضا او بغير قضا فهو فسخ والرد بالعيب بعد القبض تصرف قضا كذا قاله  
 وقد ذكرنا وليس هذا كالمسلم ان المسلم يرد عينه وليس له ان يرد غير غير لم ان المسلم فيه عتله للمبيع  
 وهو كطعام اشتراه فصار للمقبوض في باب السلم كعين ما ورد عليه العقد لم انه لو لم يحل هكذا كان استبداله  
 فيجب عليه رد عين ما قبض كما في باب المبيع انه يجب عليه رد عين المبيع اما هاهنا الحنطه كانت ثمتا وفي باب  
 الثمن وجب عليه رد مثله لم انه عتله في الكتاب عتله الما قاله وانما اورد ذلك ليلا ان المسلم  
 في حكم العين والثمن في حكم الدين قال المأثري ان رجلا لو اسلم عبدا في كونهما مطلقا العبد في السلم اليه  
 ثم نقايلا المسلم جازى الما قاله بتمه العبد وصار المسلم فيه في حكم العين القاعه وقلم احد الموقوفين  
 كفى الصحر الما قاله وعتله لو اشترى عبدا بكون طعام وسط ومضى المشتري العبد ومات في يده ثم نقايلا  
 لم يجوز صارا الكرا الذي هو ثمن في حكم الها كذا كذلك يجوز بيع المسلم فيه بملك القبض من المسلم اليه ثم  
 ولم من غيره وصار حكمه حكم المبيع ويجوز بيع الكرا الذي هو ثمن من الذي هو عليه وكذلك لو ان صاحب

منه

فيه



من من المسلم اليميم مات العبد الذي هو اسرا مال والمسلم فيه قايم والعبد حي او ميت ثم تقايلا  
جارت لما قاله من احد المعقودين قايم ومثله لو اشترى العبد بالكره وتقايلا بمقتضى ذلك  
قيام العبد فان كان العبد قايما جازت له اقامه وان كان هالكا لم يجز ولم يعتنى بقيام الكر الذي هو ثبوت  
بعض المسائل في المسلم فيه كاليمن والكر الذي هو ثبوت كاليمن اذا اشترى عبدا بعشرة اثنان يهوديه  
بطول معلوم وعرض معلوم فلم يعض العبد حتى يفرقا جاز له هذا العقد يشبه المسلم من وجه  
ويشبه البيع من وجه اما يشبه المسلم فان الثوب لم يثبت دينه في الذمه اليه بالسلم فانه لم يثبت فيه  
القرض والاستهلاك فكان اثبوت في الذمه وجه واحد وهو السلم ويشبه البيع من وجه فانه اخراجا  
الكلام مخرج البيع وايضا فالعقد الى العبد فعلمنا اذا لم يعض العبد قبل الفرق جاز له منعه من البيع  
ولو اراد رب المسلم ان يأخذ مكان الثياب شيئا اخر لم يجز وكذلك تقايلا بالسلم والشايق قايم فاراد المسلم  
اليه ان يأخذ مكانه شيئا اخر اراد رب المسلم ان يدفع غيره لم يكن ذلك فانه بمنزلة السلم يدعى كالمير  
منها من جاب كما قلنا في الهبة بالعوض لها حكم البيع من وجه وحكم الهبة من وجه وكما قلنا في رجل قال  
لعبد ان اديت الى الف فانت حر فهو بمنزلة البيع ولو اراد ان يبيع العبد جاز ولو ان العبد اتى بالف  
بجبر المولى على قبضه ويكون له حكم الكتابه فصار له حكم الميم من وجه وحكم الكتابه من وجه وثبت ان  
العقد الواحد يكون له مكان مختلفان اذا قامت الدلالة عليه كذلك هاهنا حكمه حكم البيع في احد الجانبين  
وحكم السلم في الجانب الاخر وكذلك عبده المريض في مرض موته حكمه حكم العبد حتى ان السموع سطلها  
وذلك سها حكمه حكم الوصيه حتى يعتبر بزوجها من المثل ولو ان رجلا له على اخر خمسمائة درهم بين  
فانكر له عا عليه واقام للمدعي شاهدين شهدا بها انه اقر له خمسمائة وشهد له اخوانه اقرى ولم يقر  
فالشهادة باطله لان هذا الشاهد اخرج الكلام مخرج الدعوى حيث ادعى شركه في ذلك المال ولو ان الشاهد  
قال اقرى ولم يقر به لکن ليس له عليه شيء وصدة المدعي في ذلك ليس له شركه في المال لکن للمدعي عليه  
اقره كذا لم يملك حتى يشهد به باطله في قوله حلفه ولي يوفيه جميعا الله وفي قول يجوز منه ان جازت  
سهادتها لانه انما يقبل شهادته لمجل التهم فاذا انكر الشاهد الشركه فقد زالت التهم فلم يبق له  
الشهادة الى نفسه مغرما ولم يدفع عنها مغرما بقول ان بان هذا اللفظ في مخرجه فاسد لانه امر  
مخرج الدعوى فاذا اراد ان يصرف من الدعوى الى الشهاده لم يملك ذلك لانه مقم فيه لجواز القول  
ذلك لکن لم يرد شهادته ذكر في الكتاب وهذا بمنزلة رجل حضره الموت فاقر في مرضه لوارثه ولم يقر  
بالف درهم فقال الوارث ما كان لي عليه شيء قط وصدة المجنى بذلك قوله حنيفه والي يوسف

مخما

لا قرار باطل من كلامه خرج مخرج الفساد وفي قول محمد اقرار الاجنبي جائز لما ذكرنا ولو لم يكن المريض  
غير هذا الوارث المقر له فاقراره جائز بالجماع لمن اقراره انما يملك الحق سائر الورثه فاذا لم يكن له وارث اخر  
جاز اقراره له واذا جاز اقراره للوارث فلا يجوز للاجنبي اولى من سلطان ترك الغد ربح الوارثه لا الغد  
صفان بالجماع اذا ادعى الوارث الشركه لما ذكرنا انه لا يتم في اقراره هاهنا وان لم يدع الشركه فخمسمائة  
من ذلك الاجنبي واليه في سوا ذلك الوارث ولو لم يترك الميمت الفرد ربح ولكن ترك خمسمائة او اقل ان انكر  
الوارث الشركه فخمسمائة من ذلك الاجنبي بالاتفاق فان حصل شيء فهو للوارث وان ادعى الشركه وقال لي اقل اول  
اقر به مائة في قوله يوفيه الله للمساهمة التي ترك منها صفان وكذلك ان كان الغد من خمسمائة وفي  
قوله يوفيه الله للمساهمة التي ترك منها صفان فله الوارث الا اذا اقر الاجنبي بالشركه يكون منها  
صفان باقراره وكل واحد منهما موعلى اصله اما ابو يوفيه موعلى اصله فان اقراره للاجنبي يبطل كما يبطل  
الوارث مما يستويان في مساد الاقرار وانما جاز الاقرار اذا لم يكن له وارث اخر فاذا استويا في الجمع يكون  
منهما صفان ويعد موعلى اصله ان اقراره للاجنبي يجوز في كذب الوارث الشركه ولم يجوز اقراره للوارث  
لوجه من الوجوه اذا كان له وارث اخر مكان دين الاجنبي اقوى صوابه كمين الصحة مع دين المولى كان دين الصحة  
كذلك هاهنا اذا اقر به الوارث امره على كره منظم بغير عنده وسلم اليه تمام مطلقا هذا الدعوى وما والكر قايم  
في يدها فعليه ان ترد مثل نصف ما قبضت ولم يجز عليها رد ذلك الطعام بعينه لان الكيل والوزن اعيانها  
سلع واوصافها شئ المتروك ان يبعه قبل القبض جائز اذا جعله ثمنه واذا كان بمنزلة الثمن لم يجز عليها  
رد ما قبضت بعينه كالارام والدنانير ومثله لو تورع على شاب وموفيه واعطاه ذلك ثم مطلقا قبل  
الدخول بها والثوب قايم بعينه وليس لها ان ترد عموما قبضت من هذا بمنزلة المبيع من الثوب لم يصح  
ان يكون دينه في الذمه اليه بالسلم المتروك ان يبعه قبل القبض لم يجز لو كان ذلك في البيع واذا كان ذلك بمنزلة  
المبيع ليس لها ان ترد ما قبضت ولو كان ذلك في النكاح فبيعه قبل القبض جائز والله اعلم بالصواب

**باب الشهادة على الشهادة**

هذا الباب يسمى باب الشهادة على الشهادة هي شهادته على الشاهد  
جازت شهادتهما وان شهدا على غير الشهادة لم يقبل شهادتهما بسانه ان الشاهد من اقاله لو جليس نشهد  
انا سمعنا فلانا يقر بكذا فاشهدا علينا بذلك يجوز للاخير ان يشهدا لهما لم يشهدا على الشهادة  
وانما اشهدا على أنفسهما واشهدا على أنفسهما باطل في الحق ليس عليهما وكذلك اقالا فاشهدا  
على شهادتهما لم يجوز لهما امرهما بالكذب والسر الكذب باطل كذلك اقالا فاشهدا اننا نشهد بذلك  
لم يجوز لهما لم يشهدا على شهادتهما وانما اخبرنا الكلام مخرج المشورة وانما قالنا نشهد ان فلانا اخر

بذلك



فاشهدوا على شهادتنا بذلك او قلنا فاشهدوا على شهادتنا عليه بذلك جازت لهما قد شهدا  
على شهادتهما ولو قلنا لشهدا فلان فلان فاشهدا بذلك او قلنا فاشهدا على شهادتهما  
به او قلنا فاشهدا علينا باشهدا به او قلنا فاشهدا باشهدا به او قلنا فاشهدا ان شهادتنا عليه  
بذلك يجوز لما ذكرنا ان هذه الشهادة على الشهادة فان وجدت جازت ولا فلا يجوز واذا ارادوا ان  
ان شهدا على انفسهما حالت حال المرض والعصم فببغى ان يقولوا رجلين شهدا فلانا فاشهدا  
وكذا ويشهدا فلانا فاشهدا على شهادتنا بذلك اطلب منك واما  
الاداء فببغى ان يقول شهدا فلانا ابن فلان شهد بكذا واشهدنا على شهادتنا بذلك وانا شهد  
على شهادتنا بذلك فصحت شهادتنا فيدخل في كلامه ست شينات ولو ان رجلين سمعا رجلين  
يقولان شهدا فلان فلان على فلان كذا ولا يجوز لهما ان شهدا على شهادتهما عالم يشهداها على  
شهادتهما فلان فلان فلان يقوم مقام الاصيل ويعبر عنه فلا يجوز ان يقوم مقامه الا بامر  
البيع وغيره وليس هذا كالشهادة اذا سمع شيئا كان له ان يشهد بذلك الشيء انه لم يسمع مقام غيره  
وانما شهد بعلم نفسه والعلم يحصل بالسمع ولو انهما سمعا قاضيا يقول قضيت لهذا على هذا الرجل  
بكذا ثم عزل القاضى واستقضى اخر جاز لهما ان يشهدا على قضا القاضى وان لم يشهداها القاضى بذلك  
لانهما لم يقوم مقام القاضى بذلك ترى انه لم يحضر حال شهادتهما معمر حال القاضى حال الشهادة  
على الشهادة لانهما قايما مقام الاصيلين لى ترى انه لم يحضر حال شهادتهما معمر حال الاصيلين اذا خرسا  
او عميا او ارتد فانه لم يقبل شهادته الفرع من جواز لهما ان يشهدا من غير اشهاد علفا اذا سمعا  
قضا القاضى فانه لم يقوم مقامه وانما شهدا بعلم انفسهما ولا يكون الشهاد من شرطه كالبيع والقبض  
 وغيرهما ولو انهما سمعا قاضيا يقول قاضى هو قاضى فببغى ان يشهدا او يشهدا او شهدا  
انما سمعا وغيره لم يقبل القاضى شهادتهما لانهما لم يسمعا غيرا فدر في تلك المدة فصار كرجل من عرض  
لناس ولو انهما شهدا على شهادتهما رجلين فسمع اخر ان ذلك على لهما ان شهدا لما ذكرنا ولو سمعا  
قاضيا ان شهدا رجلين على قضايه حل لهم ان يشهدا من غير اشهاد لانه قضا القاضى موجب بنفسه كالبيع  
وساير الامور في الشهادة غير موجب بنفسها لم يتصل بها قضا القاضى فلا يجوز شهادتهما الا بالامر  
المسلمين والناس على ما بالشهادة في الجسامة والدعوى والاختلاف بين الورثة  
اذا قبل رجل واحد من الورثة لم يورثه غيرهما فاقام احدهما البيعة على اخيه انه قبله عدا واقام الآخر  
البيعة ان اجنبيا قبله عدا فان في قول حنيفة رحمه الله طح القصاص على واحد منهما وعلى المشهود

لخيه نصف الدية ولاخ المشهود عليه على المجنى نصف الدية وفي قولك لو شهد رجل واحد  
للابن عليه قصاص وبطلت الدية لابن على المجنى لانه حنيفة رحمه الله ان الشبهة عكست في القصاص  
والقصاص يدرك بالشبهات وهذا لان المخ اقام البيعة على المجنى وقد كذب الابن فسقط القصاص  
عن المجنى وسقط عن الابن المشهود عليه ايضا لان بينه المجنى اورب شبهة في القصاص  
المرى الى ما قالوا في كتاب السرق ان رجع شهدا على رجل بالسرقة ثم رجع انسان وقال يا هذا المال سرق  
فلان اخره بقطع واحد منهما لان شهادتهما على الاخر اورثت شبهة في القطع وان كان الشاهدان  
الباقيان تكفيان لاثبات القطع عليه كذا هاهنا يجب لكل واحد منهما على المشهود عليه الذي يدعى  
عليه نصف الدية من هذه دية متازع فيه اثنتان ليس احدهما باولى فيجعل بينهما نصفين واما قلنا  
هذا لان كل واحد منهما اثبت قبل جمع النفس ولا يكون كل واحد منهما قاضيا للشخص بكماله فاذا لم يكن  
حلم على الحقيقة بقيت الدعوى في الدية مقففة بينهما لا يستويا كما اذا ادعى كل واحد منهما على المجنى  
على حدة بعض لكل واحد منهما نصف الدية كذا هاهنا ابو يوفى وعمر يقولان انه سبيل الحق قبول الدينين  
جميعا لان احدا الفريقين كاذب فلا بد من اعتبار احدهما معتبرا اقواما ثم بينه الابن على اخيه اقوى لان  
في دينه اثبات الزيادة لانه اثبت جميع المبررات لنفسه واما الاخر اثبت لنفسه واخيه فالذي اثبت  
جميع الحق لنفسه كان يسمه اقوى من الذي اثبت الحق لنفسه واخيه فببغى ان يشهدا او يشهدا او يشهدا  
القصاص في قول حنيفة رحمه الله لانهما شهدا على القاضى نصف الدية المعنى الذي ذكرنا وعندنا بينة  
لان الذي سمع الدية له لما ذكرنا ولو اقام كل واحد منهما البيعة على صاحبه انه قبله عدا او خطا في قول  
له حنيفة رحمه الله لانهما شهدا نصف الدية في مال صاحبه ان كان عدا وصير قصاصا انه لم يكن على الميت  
دين وان كان عليه دين بوجد من كل واحد منهما نصف الدية وبعض به دين الميت ولو كان القتل خطا  
فلذلك احدهما نصف الدية على القاتل وعندنا يوفى وعمر رحمه الله البيعتان باثباتان والمران بينهما  
صفان لانه حنيفة ان كل واحد منهما اثبت الحق على صاحبه وليس احدهما باولى من الاخر فصار عندهما  
على رجلين لهما ان البيعتين قد قامتا على قتل من مختلفين وسبيل الاشياء جميعا لان الشخص الواحد  
لم يترك رتب وسبيل الاحكام لانهما ليس احدهما باولى من الاخر علفا في المسئلة الاولى فانها بينه  
الابن على اخيه اقوى لما هاهنا فببغى ان يشهدا او يشهدا او يشهدا او يشهدا او يشهدا او يشهدا  
وهو ان كل واحد من البيعتين اذ اقرت الشرا على المراءا عليه فالبيعتان باثباتان لانهما سبيل ان يكون كل واحد  
منهما اقام من اخيه في ساعة واحدة اما هاهنا سبيل ان يكون كل واحد منهما قاتلا في ساعة واحدة وان شرا



يكون كل واحد منهما قاتلا الا ترى انك لو قلنا واحد يكون كل واحد منهما قاتلا لا جميع النفس ومحمد فرق  
 بين هذه المسئلة وبين تلك المسئلة ان هناك فلت البيعتان جميعا وهما هنا نقول بطلت البيعتان جميعا  
 لان في تلك المسئلة وجد دليل القوة وهو البصر فانه يدل على السبق فاذا ظهر سبق احدها لم يلزم الاخر  
 هاهنا لم يظهر ذلك السبق والقوة فاستويا وبطلت كلتاها وابو يوسف سوى منهما ولو كان البنون لثمة  
 اسم احدهم عبد الله والآخر زيد والمخرج عرو فاقام عبد الله البيعة عوفيد انه قاتل اياه واقام زيد على عرو  
 انه قاتل اياه واقام عرو على عبد الله انه قاتل اياه في قياس قولك حنيفه رحمه الله لكل واحد منهما على  
 صاحبه لثمة الدية وعندهما لكل واحد منهما على صاحبه نصف الدية دليله ما وصفنا في المسئلة الاولى وهو انه  
 سارع فيها لثمة نفر وليس احدهما باول من الاخر مصير منهما الملائكة الا ترى ان كل واحد من البيعتين لو اقام البيعة  
 على رجل اخرى على وجه القتل لبعضهما لثمة الدية على الذابيت عليه القتل في قولهم جميعا اذ اقام  
 دليلهما ان زيد اقام البيعة على عرو وقد ايتت الدية لنفسه ولعبد الله وهذا كذب عبد الله بينتم  
 بطلت نصيب عبد الله وتبقى لزيد على عرو ونصف الدية وعمره ما اقام البيعة على عبد الله فقد ايتت الدية  
 لنفسه ولزيد وهذا كذب زيد بينتم وتبقى لعمره نصف الدية وكذلك عبد الله لما اقام البيعة على زيد فقد  
 ايتت الدية لنفسه ولعمره بطلت نصيب عرو وتبقى نصيب عرو في الماصلة دية ونصف ولا يستكر ان  
 يجب اكثر من دية واحدة في نفس واحدة الا ترى انك لو اردت عن عرضي الله عنه انه قضى باربع ديات والرجل  
 حي وقصم ذلك وهو ان رجلا ضرب على راس رجل فذهب معه وبصره وعقله ومأكله فقتل عليه  
 عمر رضي الله عنه باربع ديات والحوادث انهم ان قالوا ان هاهنا لم يوجد جناية سوى القتل فلا يجوز ان يجب  
 ثقل واحد اكثر من دية واحدة وهناك نجدت جنايات مختلفة والمساوات تكون منهما الملائكة بالجمع لان  
 حقهم سوا فانه ليس احدهما باول من الاخر واقام عبد الله البيعة على زيد وعمره وانما قتلاه وهما  
 اقاما البيعة على عبد الله انه قتل في قولك حنيفه رحمه الله لعبد الله عليه ما نصف الدية ان كان عمره لثمة الدية  
 ولو كان خطا فعلى العاقله ولما على عبد الله نصف الدية في ما له ان كان عمدا وان كان خطا فعلى العاقله  
 والمساوات كذلك ايضا لعبد الله نصفه ولما نصفه وعندهما البيعتان باطلتان ولا يجب لواحد منهما على  
 صاحبه شيء والمساوات تكون منهما الملائكة حنيفه ان هذا ما سارع فيه الفرقان وهو الميراث والدية  
 وعبد الله اقام البيعة لنفسه وزيد وعمره اقاما البيعة لثمة نفسها وليس احد الفرقين اول من الاخر  
 فيقول من الفرقين نصيب كذا زيد رجل سارع فيها لثمة نفر اقام لعبد الله البيعة انما اقام  
 المخران البيعة انما لثمة نفسه بالدار بينهما نصيب النصف الذي اقام البيعة لنفسه والنصف الباقي للاخر  
 كذلك هاهنا

هاهنا قولان ان البدن يضاد ما وليت في احدها زيادة مطلقا ولو اقام لعبد الله البيعة على عرو انه قاتل  
 اياه عمدا واقام عرو على زيد البيعة ولم تقم على عبد الله فيسأل عبد الله عن حال البيعة فاذا سئل  
 عن ذلك فلا خلاف ان لثمة اوجه اما ان يصدق احدي البيعتين او يصدقهما او يكذبهما فان صدق احدهما  
 بان صدق بيعة زيد فان اقام عبد الله على عرو نصف الدية ولزيد وعمره نصف الدية ايضا لثمة احدهما على صاحبه  
 ربع الدية ونصف المساوات لعبد الله والنصف الاخرين لزيد وعمره ونصفان وفي قولهما لثمة عرو باطله  
 وعليه القصاص ان كان عمدا والدية على العاقله ان كان خطا دليله حنيفه رحمه الله انه لما صدق بيعة زيد  
 وقد ايتت لنفسه على عرو نصف الدية بينتم لم يدفع لها لثمة لثمة من البيعتين لثمة البيعة وقد ايتت لثمة  
 نصف المساوات ايضا بينتم لم يدفع لها وتبقى نصف المساوات ونصف الدية سارع فيه زيد وعمره وقد اقام كل واحد  
 منهما البيعة على صاحبه وليس احدهما اول من الاخر فيكون النصف من الدية والمساوات بينهما نصيبين ثم ان زيد  
 شتم الرجل الذي يدين من المساوات والدية لثمة في يد عبد الله فيجوز لثمة نصفها فان كان لثمة على  
 السوية وليس احدهما اول من الاخر واما مذهبهما انه يقتل اقوى البيعتين ثم ان بيعة زيد قد تفوت صدق  
 عبد الله فصارت بيعة اول من بينهم عرو فقتلت بيعة عرو ونقلت بيعة عرو ووجب عليه القصاص  
 ان كان القتل عمدا ووجب الدية على العاقله ان كان خطا ولو ان عبد الله كذب البدن جميعا فلا شيء لعبد الله  
 من الدية ولزيد وعمره ولكل واحد منهما على صاحبه ربع الدية والمساوات تكون منهما الملائكة في قولك حنيفه  
 وعندهما البيعتان باطلتان دليله انه لم يثبت لعبد الله كذب البيعتين جميعا وقد بطلت حقة وانما سارع زيد  
 وعمره على كل واحد منهما لصاحبه ربع الدية لثمة ما مع اخلاقيهما انما ان اقام عبد الله نصف الدية فقط  
 سارعتهما في النصف الاخر وليس احدهما باول من الاخر فيجوز لثمة نصفها دليلهما ان البيعتين قد  
 تضادتا وليس لهما زيادة قوة على الاخرى بخلاف الفصل الاول لو ان عبد الله قال قتلته جميعا  
 فان في قولك حنيفه رحمه الله لثمة لعبد الله من الدية ونصف المساوات لعبد الله والنصف الاخرين لزيد  
 وعمره ونصفين ولكل واحد منهما على صاحبه ربع الدية وعندهما البيعتان باطلتان دليلهما انما لثمة  
 لعبد الله وهو ان هذا صدق يشوبه كذب لثمة اذا صدق احدها فقد كذب الاخر فصارت المقتن على الدية  
 مجزئة فلما كان هكذا فقد ابطال قسمه الدية وتبقى نصف الدية من الميراث ونصفين كما وصفنا في المسئلة  
 الاولى واما المساوات فنصفه لعبد الله لثمة ليس معه الميراث واحد فيسأل نصف المساوات وليس جزءا  
 كما ذكرنا في الفصل الاول ان المساوات تكون منهما الملائكة فان هناك قد كذبتهما في الفصلين ثم ان الميراث منهما  
 اما هاهنا لم يكره لثمة لكن ادعى القتل عليهما وقد صاد قاصم اخلاقيهما ان نصف المساوات لهما وهو ان يكره



بالدعي حجة الميراث لنفسه فاذا كان هكذا قضاه نصف الميراث والنصف الاخر منهما نصفان ومنهجهما  
كما قلنا في الفصل الاول ولو كان المقتول ابن واخ واقام الميراث بينهما على الاخ انه قتله واقام الاخ البيعة  
على الابن والبيعة بينه وبين الابن لان الاخ وارث محجوب وهو مع الميراث المجزئ وله خصومه الاجنبي  
في دية المقتول فيقبل بيعة الابن عليه ولا بين عليهما القصاص ان كان عمدا والديه على العاقلة ان كان  
خطا ولو كانا ابنيين واخا فاقام الابن كل واحد منهما على صاحبه البيعة انه قتله باه وصدق الاخ  
احدهما ولا شئ له ايضا انه لم يدعوه مع الابن ويكون الحكم بين ابنيين على ما تقدم ذكره وكذلك اذا  
قال صدقتي او قال قلت ولا قول له ذلك وان اقام الاخ البيعة على الابن انهما قتلاه واقام الابن ان  
كل واحد منهما على صاحبه انه قتله باه في قول حنفية رحمه الله بينهما باطله وعندها يقبل بيعة الاخ  
فابو حنيفة لم ير على اصله ان يمين كل واحد من ابنيين على صاحبه مقبولة واذا بطلت بينهما بطلت بيعة الاخ  
وهما معا على اصلهما ان يمين كل واحد من ابنيين باطله بقيت بيعة الاخ عليه لانه ائبت جميع الحق  
لتقسم واخرجه عن الميراث فصارت بينتة او من بينه وبينه ولو كان البنون ثلثة فاقام الابن ان  
البيعة على الثالث انه قتله واقام الثالث البيعة على اجنبي انه قتله قلنا على الثالث ثلثا الدية والمشهود  
عليه على الاجنبي ثلث الدية ان كان عمدا فانه وان كان خطا فعلى العاقلة في قول حنيفة رحمه الله ما ذكرنا  
في سائر المسائل وعندها يمينه الميراث الثالث اولى من بينتهما اثبات الزيادة وهو اخرج عن  
الميراث ولو اقام الاكبر على الاوسط البيعة واقام الاوسط على الاصغر واقام الاصغر على الاجنبي نقص  
لكل واحد منهما على صاحبه ثلث الدية من هذه دية منازعة فيها ثلث نفوس بينهم الميراث وكذلك الميراث  
وهذا قول حنيفة وعندها للاكبر على الاوسط نصف الدية والاوسط على الاصغر نصف الدية وبينتة على  
الاجنبي باطله من بينتهما اثبات الزيادة ويكون بينهما اقوى ولكل الزيادة اخرج من الميراث فكانت

**باب الشهادة على النصراني بعد موته في الدين للمسلم والنصراني الاصل**

ان شهد الكافر على المسلم وما ضر به المسلم لم يقبل ببيان اذ اقام النصراني وترك ما به درهم  
فاقام رجل مسلم شاهدين نصرانيين بما به درهم واقام رجل مسلم ورجل نصراني شاهدين نصرانيين  
بما به درهم فالعاقبة تقضي بثلثي المايه للمسلم الذي هو وحده وثلث المايه بين المسلم والنصراني الشريكين  
نصفين لانه جعل يمينه النصراني في حق المسلم كأنها لم تكن لما بيننا ان شهادة الكافر لا تقبل على المسلم  
وما ضر به المسلم فاجعل النصراني في الميراث كأنه لم يكن فالمسلم ان يحج يقبل على الميت وعلى هذا  
النصراني فكانت بينه وبينه الميراث فاذا بطلت بينه وبينه الذي بقي مسلمان في بيعة المسلم الذي هو وحده

قامت على ما به والمسلم الذي هو شرك النصراني اقام البيعة على خمسين وكل واحد منهما جاحجه تقبل على الميت  
ولم يجوز على المدعي مقسم التركة وهي المايه بينهم الميراث على مقدار بينتهما الميت الذي اصاب المسلم الذي  
هو شرك النصراني جعل بينه وبين النصراني نصفين من المسلم الاخر والنصراني نصفان واصل الميراث  
في اختلاف زفران المال بينهما نصفه المسلم ونصفه من المسلم الاخر والنصراني نصفان واصل الميراث  
ان نصرانيا مات وترك ما به درهم فاقام مسلم البيعة على ما به درهم واقام نصراني البيعة على ما به درهم  
في الروايات الطاهرة المسلم اولى بتلك المايه وان كانت بينهما جميعا من النصارى في قول ابو حنيفة ذلك  
الرواية المايه بينهما نصفان من البيعة قامت على الميت النصراني وكل واحد من المدعين جاحيه يجوز على  
النصراني واما في الروايات الطاهرة نقول جاحيه المسلم يحج يجوز على الميت وعلى صاحبه والنصراني جاحيه  
يجوز على الميت ولم يجوز على صاحبه فصارت حجة المسلم اقوى فصارت كدين الصبح ودين الفجر ولوان  
نصرانيا مات وترك ما به درهم لم يحج فاقام نصراني نصراني على ما به درهم واقام مسلم ونصراني  
نصراني على ما به فاما ان بينهما الميراث لثلاثة كل واحد منهم ثلث الميراث ذلك ان يمينه النصراني في حق المسلم  
كأنه لم يكن فبقية بينه وبينه خمسين مقبولة دعوى احدهما بما به والميراث الخمسين وكل واحد منهما جاحيه  
تقبل على الميت وعلى صاحبه فاجعل الخمسين الباقي بينهما الميراث ثلثا الخمسين للنصراني المنفرد  
وذلك لثلاثة المايه وثلث الخمسين للنصراني الذي هو شرك المسلم فمعه ما اخذ هذا النصراني الذي هو شرك  
المسلم فاجعل الخمسين التي في يد المسلم وثلث الخمسين التي في يد النصراني وذلك كله لما المايه وهو ثلث  
ولما سمعنا صفان مصارعة الحاصل لكل واحد منهم ثلث المايه ولو كان شهود الشريكين مسلمين وشهود النصراني  
نصرانيين كان هذا الاول سوا والميراث بينهم الميراث ثلث في شهادة النصراني في حق المسلم كان لم يكن منقصة له  
لخمسين كما ذكرنا في المسئلة الاولى فبقية دعوى احدهما بما به ودعوى الاخر في خمسين فالذي اقام البيعة  
من المسلمين جاحيه يقبل على الميت وعلى صاحبه ولذلك الذي اقام البيعة من النصارى جاحيه يجوز على الميت  
وعلى صاحبه لان صاحبه نصراني فكان هذا المسلم الاول سوا وان كان شهود الشريكين نصرانيين وشهود  
النصارى الاخر مسلمين والمسلمة حالها قسموا المايه نصفين والنصراني المنفرد نصفه خاصة لان كل واحد  
جاحيه يجوز على الميت وعلى صاحبه لان شهود النصراني المنفرد مسلمان مقبل ذلك على المسلم وعلى  
الميت وعلى النصراني وشهود الشريكين نصراني مقبل على الميت وعلى النصراني المنفرد فاستويا  
مقسم المايه نصفين نصفها للنصراني المنفرد ونصفها للشريكين وكذلك كان بينه وكل واحد منهما من المسلمين

منها



نصف منهم نصفين لمن كل واحد منهما جاحجه تقبل على الميت وعلى صاحبه اذا مات النصراني وترك  
 ابليس نصرانيين وترك ما تركهم فاحد كل واحد من ابليس درهم فاسلم احد ابليس ثم جازى شاهد ابليس  
 نصرانيين على اميت بما تركهم فانه يأخذ المايه كلها من نصيب الابن الكافر ولا يأخذ من نصيب المسلم شيئا  
 لم يجره لم يجوز على المسلم ويجوز على الكافر ولو اراد ابليس النصراني ان يبيش ملكا من المسلمين فما فيه  
 ليس له ذلك بل يدينه الكافر انما جازت عليهم في حال كفره فصار منزله المقرار منه ولو احدى ابليس  
 اقرب دين على بيه جاز اقراره على نفسه وليس له ان يشارك في ذلك كما هنا وليس هذا كالمسلم الذي  
 ان المسلم هنا كينضم ما في يده الى ما في يد النصراني ويكون منهما نصفان لمن هذا المسلم مقرب من النصراني  
 وهو مقرانه لا يأخذ منه شيئا او يشاركه النصراني فيه اما هنا المسلم لم يقبل الدين على الميت وانما ثبت  
 بالبينه وبينه النصراني تقبل في حق الابن الكافر في حق مسلم فاذ كان كذلك لم يكن للاخوات شراكه  
 ولو كان الشهود مسلمين لم يأخذ من جميع المال بل جاحجه يجوز عليهم فوضعتهم جميعا والله اعلم  
**الشهادة ما يجوز فيها وما لا يجوز في الموارث وغيرها الاصل** ان من جرح شهادته  
 او قسم مفعلا او دفع عن نفسه مفعلا او شرب في نقض ما من جهته او هو خهم فيه لم يقبل  
 اذا اودع عند الرجلين مالا فادعى ذلك المال رجل وشهد المودعان ان المال المدعى تقبل شهادتهما لم  
 ليس في شهادتهما جزم معني ولم دفع مخرج بل في شهادتهما ابطال حق انفسهما لم ينهيا بطلان ما يريه  
 الحفظ لم نفسهما ولم ينفع لهما في هذه الشهاده ولو ان المودع ادعى ان هذا المدعى اقر له بهذا المال وشهد  
 المودعان على اقرار المدعى بذلك لم يقبل شهادتهما لم ينهيا بطلان ما يريه الحفظ لم نفسهما فكان فيما جزم معني  
 ولورد الوديعه ثم شهدا بقبول شهادتهما لم ينهيا بطلان ما يريه الحفظ لم نفسهما بوجه ما ولو هلك الوديعه  
 في ايدهما ثم شهدا على اقرار المدعى للمودع لم يقبل شهادتهما لم ينهيا بطلان ما يريه الحفظ لم نفسهما مخرما لانه اذا ثبت الملك  
 للمدعى وقد ظهر انهما مودعا القاص فيلزمهما الضمان فيما بشهادتهما يريان اسقاط الضمان عن انفسهما  
 وكانا متقين في ذلك ولو شهدا بعد الهلاك بانهما المدعى فلا روايه في هذا الفصل والظاهر انه لم يجوز له وجب  
 عليهما الضمان باقرارهما فيما شهدا به لك حتى يختار المدعى تضمين المودع فسد المودعان فكان فيما دفع  
 مخرج ولا يقبل ولو ان رجلين ادعيا شيئا وبضاعة جازية ادعى ذلك الموهون انه لم يشهد بذلك  
 للمرتفعين بقبول شهادتهما وللجده ما قال في الكتاب انهما لم يدفع عن انفسهما مخرما ولم جزمهما لمن حق  
 الحفظ ثابت لهما وهما سطلان حق انفسهما فصار كالوديعه وقد قال في كتاب الرهن ان رجلا لو باع شيئا

على ان يرهنه شيئا بعينه فلما مضى الرهن شهد هو مع رجل اخر ان هذا المال لفلان قال ان طلب رهنا اخر  
 لم يقبل شهادتهما لم ينهيا بطلان ما يريه الحفظ لم نفسهما مخرما لانه اذا ثبت الملك للمدعى وقد ظهر انهما مودعا القاص فيلزمهما الضمان فيما بشهادتهما يريان اسقاط الضمان عن انفسهما  
 وكانا متقين في ذلك ولو شهدا بعد الهلاك بانهما المدعى فلا روايه في هذا الفصل والظاهر انه لم يجوز له وجب  
 عليهما الضمان باقرارهما فيما شهدا به لك حتى يختار المدعى تضمين المودع فسد المودعان فكان فيما دفع  
 مخرج ولا يقبل ولو ان رجلين ادعيا شيئا وبضاعة جازية ادعى ذلك الموهون انه لم يشهد بذلك  
 للمرتفعين بقبول شهادتهما وللجده ما قال في الكتاب انهما لم يدفع عن انفسهما مخرما ولم جزمهما لمن حق  
 الحفظ ثابت لهما وهما سطلان حق انفسهما فصار كالوديعه وقد قال في كتاب الرهن ان رجلا لو باع شيئا  
 على ان يرهنه شيئا بعينه فلما مضى الرهن شهد هو مع رجل اخر ان هذا المال لفلان قال ان طلب رهنا اخر  
 لم يقبل شهادتهما لم ينهيا بطلان ما يريه الحفظ لم نفسهما مخرما لانه اذا ثبت الملك للمدعى وقد ظهر انهما مودعا القاص فيلزمهما الضمان فيما بشهادتهما يريان اسقاط الضمان عن انفسهما  
 وكانا متقين في ذلك ولو شهدا بعد الهلاك بانهما المدعى فلا روايه في هذا الفصل والظاهر انه لم يجوز له وجب  
 عليهما الضمان باقرارهما فيما شهدا به لك حتى يختار المدعى تضمين المودع فسد المودعان فكان فيما دفع  
 مخرج ولا يقبل ولو ان رجلين ادعيا شيئا وبضاعة جازية ادعى ذلك الموهون انه لم يشهد بذلك  
 للمرتفعين بقبول شهادتهما وللجده ما قال في الكتاب انهما لم يدفع عن انفسهما مخرما ولم جزمهما لمن حق  
 الحفظ ثابت لهما وهما سطلان حق انفسهما فصار كالوديعه وقد قال في كتاب الرهن ان رجلا لو باع شيئا  
 على ان يرهنه شيئا بعينه فلما مضى الرهن شهد هو مع رجل اخر ان هذا المال لفلان قال ان طلب رهنا اخر  
 لم يقبل شهادتهما لم ينهيا بطلان ما يريه الحفظ لم نفسهما مخرما لانه اذا ثبت الملك للمدعى وقد ظهر انهما مودعا القاص فيلزمهما الضمان فيما بشهادتهما يريان اسقاط الضمان عن انفسهما  
 وكانا متقين في ذلك ولو شهدا بعد الهلاك بانهما المدعى فلا روايه في هذا الفصل والظاهر انه لم يجوز له وجب  
 عليهما الضمان باقرارهما فيما شهدا به لك حتى يختار المدعى تضمين المودع فسد المودعان فكان فيما دفع  
 مخرج ولا يقبل ولو ان رجلين ادعيا شيئا وبضاعة جازية ادعى ذلك الموهون انه لم يشهد بذلك  
 للمرتفعين بقبول شهادتهما وللجده ما قال في الكتاب انهما لم يدفع عن انفسهما مخرما ولم جزمهما لمن حق  
 الحفظ ثابت لهما وهما سطلان حق انفسهما فصار كالوديعه وقد قال في كتاب الرهن ان رجلا لو باع شيئا

في



مشهداتها بطلانها أيضا لان القاضى لما يقضى البيع بما سئما فقد زال ملك المشي وبقيت الجارية في ضمانه  
ومصار الحكم كالحكم في الغاصب ولورد الجارية على البايع ثم شهدا بقبول ولومات الجارية ثم شهدا لم يذكر وبنى  
ان لم يقبل كمنه الغصب واذا اشترى الرجل من الرجل جارية بالف درهم ثم اشتراها بقبولها ثم نقلا او وجد  
فيها عيبا فردها فغير قضا القاضى ثم شهد المشي ورجل الخزان الجارية لهذا الرجل مشهده المشي بطلانها  
سوا مبضها منه او لم يقض لان القاضى لم يرد له بيعه مستقبل وكذلك الرد بالعيب بعد القبض فخر قضا  
القاضى لانها كانت بطلانها فصار كان المشي واجب للبايع ملك الجارية بالمال ثم اراد ان يشرح في نقض شي  
حوالتي تولاه فلا يقبل شهادته على ذلك ولو انه رد بها بقضا القاضى او خيار المشي بشرط بعض القاضى او خيار الرد  
بقضا القاضى او فخر قضا القاضى او رد بها بالعيب قبل القبض بقضا او فخر قضا ثم شهد هو ورجل الخزان الجارية  
لهذا المدعى مشهدها جازيه سوا كان قبل القبض او بعده اما اذا كان قبل القبض فلا يشك انه لم يوجب  
البايع شيئا حتى يكون في ذلك نقض ما تم من جهته وانما انفسع البيع سئما وان كان بعد القبض فكذلك لان  
الجارية عنده مضمونه بالثمن فصارت بمنزلة الوهن في يده انما مضمونه بالدين فاذا اجازت الشهادة بقبول  
المبيع للمدعى ورجع للمشي بالثمن على البايع كما في الوهن بقبول به المدعى ورجع للمدعى بدينه كذلك فانها  
تم اطلاق هذه المسائل اصلها ان كل شيء مضمون عنده بالقيمة لم يقبل شهادته فيه وكل شيء مضمون بغيره  
او امانه جازت شهادته سئما المشي اذا كان للخيار اذا انفسع العقد في المبيع عنده مضمون بغيره  
وهو الفخر جازت شهادته واذا كان البايع بالخيار اذا انفسع البيع في المبيع مضمونا عند المشي بالقيمة  
فاذا شهدا على ذلك لم يقبل وهو بمنزلة الغصب عنده ولو كانت الجارية في مسلكها هذه في يده قبل  
ان يقضى بشهادته بطلت الشهادته حق البايع لان الرد قد بطا وقرر المبيع في ملكه فثبت شهادته  
في ملكه على البايع لم يرد نقض ما تم من جهته وهو النشر الا انه اقر على نفسه المدعى فيجوز اقراره  
وضمن قيمته ولو اشترى جارية بغيره وتقاضا ثم وجد بالجارية عيبا فردها ولم يسلمها الى البايع  
حتى شهد مشي الجارية مع اخوانها لفلان او شهد مشي الجارية لفلان لم يجوز شهادتهما لانها اذا  
رد الجارية بالعيب او نقلا فكل واحد منهما عند صاحبه مضمون بالقيمة بدليل انه لو هلك احداهما لم يقطن  
وجوب عليه قيمته لصاحبه واسترد البطلان خوفا من انه عرض سله فلا مطلق الرد هلاك احداهما ولو كان  
ردا الى البايع ثم شهدا فان الرد بالمال لم يجوز لان فيه نقض ما تم من جهته لان القاضى لم يرد له بيعه على ما ذكرنا  
وان كان الرد فسخا جاز لم يرد من ضمانه على كل حال فصار كالا جندي ولو ان الجارية هلك او لم تقض  
القاضى البيع في الجارية فان نقضه جاز لان احد البايين قائم فان لم يقضها الاخر حتى شهد للمشرك

ان الجارية لفلان جازت شهادته لان الجارية عنده مضمونه بالقيمة الفالك وهو العبد غير مضمونه  
لقيمته نفسها بدليل انها لو هلك لم يوجب عليه قيمتها ولكن بطلت الفسخ فمما سئما وسقرر البيع  
للموفاق اذ لم يكن مضمونه بالقيمة جازت شهادته ولو ان رجلا مات وله على رجلان الف درهم دين فشهد  
شاهدان ارجل انه اح المييت وشهدا الفريمان ان هذا المرحل اس المييت جازت شهادتهما لانهما لم يمتنع  
في شهادتهما لانهما اقرتا على انفسهما بالدين لرجل فلم يكونا متيمين فاذا جازت شهادتهما كان للموفاق  
من المرحل ولو ان شهد المرحل شهدا ولو لم يقض القاضى للمرحل بالمرات ثم شهد الفريمان ان هذا المرحل اس  
المييت لم يقبل شهادتهما لم يوجب عليه تسليم الدين للمرحل فيما يريد ان يقريل الضمان المتيمة ويبرهان  
انفسهما عن ضمان المرحل فلا يقبل شهادتهما وكذلك لو كانا مضيا للمرحل الدين بامر القاضى او غير امره ثم شهدا  
بما وصفت لم يقبل شهادتهما لانهما قد ملكا المرحل ذلك المال لان تحت قضا الدين حتى المباداة لان الدين  
يقض بالمال لا بالعيانها فيردان بعض ما تم من جهته ولا يقبل لانهما متيمان قال في المصلح المتيمة انه لو قضي  
كان الدوام دنا يرا كنت تجيب شهادته قال لم يرد نقض ما تم من جهته كذلك هاهنا ولو ايسر  
الفريمان لكن شهد الغاصبان بذلك بعد ما وقع القاضى للاخر فان كان المخصوب في ايديهما لم يقبل شهادتهما  
لانهما يريدان ان يبروا انفسهما عن ضمان الغصب الذي وجب عليهما المرحل فلا يقبل ولو انهما ردا المخصوب  
الى المرحل ثم شهدا بعد ذلك قبل شهادتهما لم يمتنع قديرا من الضمان فكان الغصب لم يكن ولو لم شهد الغاصبان  
واكن شهدا للموفاق جازت شهادتهما سوا كانت الوديعه في ايديهما او ردا الى المرحل لانهما موثقتان قليل  
في شهادتهما جرم مخم ولم دفع مخم فصار في الحاصل هذه المسلمة على ثلث مرات في وجهه لم يقبل  
سوا دفعها او لم يدفعها وهو شهادة الفريمين وفي وجهه يقبل سوا دفعها او لم يدفعها وهي شهادة للتوذين  
وفي وجهه ان دفعها يقبل والمفلا وهي شهادة الغاصب ولو ان رجلا مات فجاره وادى اليه المييت  
فشهدا على ذلك فريمان لهما على المييت دين او فريمان المييت عليهما دين او المودي لهما او الموصي  
اليهما او الوارثان فالجواب في هذه الفصول الخمسة واحد ان الشهادة في القيا لم يقبل وفي الاستحسان  
يقبل اما وجوب القيا في شهادته هو ملك جرم مخم ولا يقبل المتيمة لو شهدا على الوفاق احد  
هذه الاصناف الخمسة لم يقبل شهادتهما وكذلك الوسايم واما وجوب الاستحسان ان القاضى لو رد  
شهادتهما ختاج الى ان نصب المييت وصيا فلا فائدة في رد الشهادة لان القاضى لم يبيع لان  
يعمل الورثان المسلمين فاذا كان القاضى ختاج الى ان نصب وصيا اخر فلا فائدة في رد هاتين قبيل  
في موضع الذي شهد الموصي اليهما لم ختاج الى ان نصب الوصي ومع هذا يقبل في ان الوصديق



لما شهدوا ان الميت اوصى الى هذا الرجل ايضا وعدا قرناهما لا يمكن ان يتصرف في نفسه الا اذا  
 الثالث فلو بطلت احدى شهادتيهما احتاج الى ان ينصب معها ثالثا فاذا كان يورث في هذا الموضع فلو  
 في ابطال شهادتهما اذا كان الوصي يدعي ان كان الوصي يتكلم في نفسه فلو قبلت شهادتهما في الفصل  
 كلها لان ذلك ثمة لا يبرر ان نصب الخصم لا يفسد وهذا كله اذا كان الموت ماضيا اما اذا  
 لم يكن ماضيا لا يقبل شهادة احد الا صنف الحصة الاخرين الذين عاينوا الميت دين لا يها  
 وانما هي شهادة على نفسها وانما عرف جرح بعضها من طريق الدولة وهو انما يعضيان وبين ان  
 منه فقبلت شهادتهما ولو ان جرح هذا ان كانا مات وهذا اخوه ووارثه ولا  
 يعلم له وارث غيرهم ثم شهد هذا ان الشاهدان هذا الاخر ابنه او شهد الاخره او  
 غدها هذا ان هذا الاخر ابنه او شهد ان هذا الاخر اخوه اما اذا شهد هذا ان  
 خزان هذا ابنه وشهادتهما باطله لانها ناقضه كلاهما لانها لا يمكن ان هذا ان هذا  
 حراخوه ووارثه كان كلاهما دليل انه لا يثبت فاما شهد بعد ذلك ان هذا الاخر  
 ابنه بعد افضاء كلاهما والشاهدان ناقضه كلاهما لا يقبل شهادته لثبوتها بيمينان  
 للابن لانها اقترانها اتلفا عليه الميراث بشهادتهما لا يخالق فاقترانها على نفسها باليمين  
 جائز وابطال ملك الاخر لا يجوز ولو انما شهدا ان هذا الاخر اخ الميت لا تعلم له وارثا  
 غيرهما فقبلت شهادتهما وكان الميراث بينهما نصفين لانه لا ساقتضيه كلاهما لانها  
 قرأتهما بعد رجاء شهادتهما الاولى حيث قال لا تعلم له وارثا غير خبيث بعد الاول لعلم  
 له الاخر فلا يظهر له بعد ذلك سهوا به فاذا لم يكن كلاهما تناقض فقبلت شهادتهما  
 ولو قال لا وارث له غير وهو بمنزلة قوله لا تعلم له وارثه لا وارث له غير دعوى  
 لانه لا يدري هل له وارث في دار الدنيا ام لا فان قيل اذا شهد ان هذا  
 الاخر ابنه لم لا يثبت هكذا انما لم يعلم ان ذلك الوقت ان الميت انا قيل له لانها  
 اخر جالسا في ميراث الاخ على التحقيق حيث قال هذا اخوه ووارثه فاذا شهدا  
 ان هذا ابنه فقد جعلا عن ذلك اذا الاخ لا يورث مع الابن ولا كذلك الاخ لا يورث  
 يكون رجوعا الى الاول ايضا وارث كما شهدا ان الثاني شاركه في ذلك وقتها  
 احرازه في ذلك الوقت انما لا يعلم له وارثا غيرهما فاقتران هذا الوجه وان كان الاخ  
 استلزم الميراث غرم لا خيبه نصفه ولا ضمان على الشاهدين لانه لم يوجد منهما

خامه

ان شحتهما ان يقولن نحن شهدنا ان المولى ارث وهو كما قلنا فاذا لم يظفر منهما الحاشية فلا يثبت عليهما  
 واما اذا شهدا لاجنبين ان هذا الاخر ابن الميت بعد افضاء العاين بالسراة الا ان شهادتهما لا يثبت  
 الاخرين جازيه لانه لم يثبت في ذلك الميراث لاجنبين ان شحتهما الشاهدين الاولين انهما اتلفا عليه ما لم يشهدا  
 للاخ وان شحتهما الاخ بعينه فان ضمن الاخ على الشاهدين لانه اذا اتلفا نفسه وان ضمن  
 رجعا على الاخ لان الميراث بينهما فقد ملكها ذلك المال ولو شهد لاجنبين ان هذا الاخر اخ الميت فقبلت شهادتهما  
 جائزه في الميراث على الشاهدين الميراثين وكذا في الميراث لو ان نصف ما يرضى من الشاهدين اتلفا عليه  
 واما شهدا بان الاخ وارث ولم يثبت له لم يكن وارثا فاذا لم يظفر منهما الحاشية فلا يثبت عليهما ولو ان رجلا  
 مات وترك عيدين والسنين صغيرين وترك ابن عم هو وارثه فاعقق ابن العم الغلامين شهدا بعد ذلك  
 ان احد الجارين ائتمن الميت في قيا من قول احد نصفه لا يقبل شهادتهما في قول ابو جعفر محمد بن يعقوب  
 بان الشهاده لو جارت لبطلت من حيث يجوز لانا لو جازنا هذه الشهاده يصير نصف الميراث للميت ونصف  
 ان ابن العم اعقق العبد ونصفه للميت وطبق الميراث نصف كلاهما ووجب على كل واحد منهما السعيه  
 في نفسه ومن اصابه ان المستحق منزله المكاتب والمكاتب عيدين ما بقي عليه من شهادته العبد لا تقبل شهادتهما  
 بمنزله حر عليه دين فلا يورث الا بطلان شهادتهما فقد رد كل واحد الفرع الى اصله ولو سمع القاض شهادتهما  
 فلم يقض بها حتى شهدا ان الجارية الاخرى ايضا البنت في قول ابو جعفر محمد بن يعقوب لا تقبل شهادتهما  
 شهدا لهما جائزه لانهما اذا شهدا الثانيه قبلت شهادتهما الاولى صار كأنهما شهدا بدفع واحد انما انما  
 الميت والقاض يقض بينهما جميعا فان كان ابن العم مورا ضمن لشيء من العبدين الا انهم لم يظهروا انهم  
 لم يملك منهما الميراث اشد وان كان مورا سعيه في لقي دعتهما ولو انهما لم شهدا الاخرى حتى قضى القاض  
 الاولى بالنسب ثم شهدا بعد ذلك الاخرى انما ثبت للميت فان اقرت البنت المولى ذلك قبلت لانه لقيم فيه  
 ولو ان البنت المولى جددت ذلك بعد اعلو وجهين ان كان ابن العم مورا يقبل شهادتهما لانه لم يسمع عليهما  
 وبنما ان الحق على ابن العم خاص وقد شهدا الثانيه بعض الابن على ابن العم فلا تتم فيه لانه لم يسمع في شهادتهما  
 جرم غف ولا دفع مغرم واما اذا كان محسرا لا يقبل شهادتهما لانه وجب عليهما السعيه في نصف القيمة  
 للابنه المولى فاما اذا انما يورث البعض وهو السدس من قيمه الميراثين في جميعهما ان عليهما ضمان  
 الثلثين للابن لكل واحد منهما الثلث وقد وجب عليهما النصف مما يورثان ان يورثا قدر السدس في الثلثين  
 والسدس من قيمتهما وبقى الثلث الاول الثلث فصارا تهمين في ذلك فلا يقبلان كذلك اذا دفعوا  
 النصف الى المولى بقضا او غير قضا فلا يقبلان لما ذكرنا من سقوط ان كاتبا لهما حره وقت الشهاده او

الميت

ان



عدد الشهود من الوحيه فان الشاهد من سبعين اهل في سدس القيمة لا ينفذ الا في ثلثي القيمة  
 في ثلثي القيمة لا ينفذ الا في ثلثي القيمة حيث لم يصح رجوعهما وفي السدس يكون لهما ان كان من  
 زعمهما ان لهما ثلث القيمة من حجة ان يقول انا قد سعت في ثلثي القيمة الا ان نصف نصيبك قد استحق  
 غيرك فلا تخاف علينا بذلك ان كان الثالث دويقه عولها فلا تفلح في ثلثي القيمة المردف وانا اقر على  
 جهة المردف من الميت ولوان القاض في النسب للاولى بشهادتهما في شهادته الاخرى اخت الميت  
 باطله وقولهم جميعا في هذه الشهادة لو جازت لعلنا من حيث يجوز لم نومت ان الاخرى اخت الميت  
 والاولى ميت صار نصف الميراث للميت والآخر نصيبه محضا فكون النصف لهما ولو شئ لم يجر  
 وسائر عقب ابن العم كان باطلا في كله وبصران عهدي وتبطل شهادتهما ولو شهدا هذه اخت الميت  
 قبل القضا للاولى بالنسب شهادتهما باطله للاولى والثانية جميعا لم يفي قبوله رده وفي تجميعه باطله  
 على ما ذكرنا ولو كان عليهما لو احده من الجاردين لم ينفذ ثلثا عليهما شيئا وانا باطل الحكم شهادتهما  
 ولوان رجلا مات وترك اخا وقضى القاض له بالمردف وكان للميت على رجل دين فابراه الخ ثم شهدا الغريم  
 مع رجل اخر ان هذا الرجل ابن الميت جازت شهادتهما لم ينفذ ثلثهما في شهادته الغريم لم ينفذ نفسه  
 في شهادته لم ينفذ قد يرى من الدين حيث ابراه الخ ولو جازت شهادته كان لابن ابي ابراهيم  
 جيبط ابراهيم جازت شهادته وكذلك اذا وهب الخ شيئا من مال الميت لرجل او تصدق عليه ثم شهد  
 شهودا اخرين في شهادته جازت شهادته للميت الذي ذكرنا في شهادته في شهادته وارثه بذلك  
 جاز ما ذكرنا ولوان الخ وهب من مال الميت لرجل يعوض او باع شيئا ثم شهدا الموقوف له او المشي  
 ان هذا الخ من الميت لا تعجل شهادتهما لانه ان يستحق الرجوع على الخ فما دفع اليه من  
 العوض التي هو متهم في الشهادة لانه يرد من ماله من جهته ولا يشبه هذا الوجه غير الخ  
 لان هناك لم يكن شهادته تامة اما ما خلا لانه ولوان رجلا مات وترك بنتين دارا  
 فتاب ما من وفي ابن والى والد الوارث يده نصيبه له ونصيب الغاصب عنه وديعه حاكم  
 رجل يدعى الوارث كلها فان ادعى من غير سلا او اقرى الشرائع ابيهم فالعاصي بعض الدار كلها  
 للمدعى لان بعض الورثة يكون خصما عن الكل لان الخصومة توجهت على الميت ثم اذا  
 حضر الغائب بيان وصدقا في الميراث فذا القضا عليهم جميعا لان الغائبين اقران  
 الحاضر حصم عنها وان قالوا الدار لانا واشتريها او ورثناها من بيننا فلما ان  
 باعنا ثلثي الدار لا نعلم ان الحاضر لم يكن خصما عنها لم يجر القضا وبقا المدعى

اعد اليه فان عاد اليه بعض له والا فلا ولو لم يكن الدار كلها في يد الحاضر وكان نصيب الغاصب  
 وديعه في يد الحاضر فذا القضا عليهم لان الحاضر لا يكون خصما عن الغائب باعتبار  
 الدار ليست في يده والمودع ايضا ليس خصم لان يده يحفظ وليست بيد منع واما يكون  
 الحاضر خصما في نصيبه الذي في يده فبعض عليه بذلك وسمع البقية واذ كانت الدار  
 في يد الوارثين والثالث غائب فطلب الحاضر ان القسم فاقاضي بقسم بينهما وبين نصيب  
 الغائب وان كانت الدار بينهما بالشر لم يقسم مالم يحضر الغائب وفرف الخ من الميراث والشران  
 الورثة لو كانت كلها حضورا او كان بعضهم غائبا في قول الج حصة لا تقسم القاضي بينهم  
 مالم يقيموا البينة على الميراث في قول ابو يوسف ومحمد منهم ما قرضهم والغائب على  
 حخته وهذا اذا كان الميراث عفارا اما اذا كان منقولا قسم القاضي بينهم باقرهم في قولهم جميعا  
 والفرق ما ذكره كتاب القسم ولو كان الحاضر وحده لا يقسم لان القسم ساد له وفيه ان يكون  
 من بين ولو كان الحاضر بسرو وادعاه نصيب الغائب في رجله دية لا تقسم بينهم حتى يحضر  
 ولو اقام الستة لا تقسم ايضا حتى يحضر لان في ذلك قضا على الغائب وانا نقسم اذا كان في ايديهما  
 قال في الاصل ان يثبت لو كانت الدار او القمعة في يد اجنبي زعم ان الغائب او دعها وصدق الوارثان  
 الحاضران على ذلك فاراد القسم واما ما بينه على ذلك كتب يقسم قال في حقه حتى يحضر الغائب

**باب اختلاف الشهادات**

اذا كان رجل على رجل الف درهم فادعى الغريم انه اوفاه وانكر الطالب واثم المطلوب شاهد  
 شهدا اخرها ان الطالب اقترانه استوفى الف من الغريم وشهدا اخر ان الطالب ابراه عن  
 ذلك فان شهادتهما باطلة لان الابراه يمكن من الطالب للمطلوب والاستغناء اخذ  
 من المطلوب فلا يكون الرجل الواحد اخذا ومسلحا ولا في احدهما شهيد على البراءة سدور واجن  
 شهدا بالبراهة تغرد فيهما محلفان ولا في احدهما شهيد على القول والاخر شهد على  
 الفعل ولم يوجد على كل واحد منهما شهادة شاهد ولا تغرد كما اذا شهدا احدهما  
 على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا يصدق ذلك هاهنا ولو شهدا احدهما ان الطالب  
 اقترانه استوفى وشهدا اخر انه اقتران المطلوب سري الى منها حازت شهادتهما  
 لانه شهد ببراهة اسداوها بالمطلوب انشأوها بالطالب ليس صورة الاستغناء  
 هذا بدليل ان الكقول له اذا قال للكفيل ببيت الى بيت للكفيل ان يرجع على الاصيل

في  
 قوله



كما لو قال استفتي في لو ادعى الغريم البراءة فشهد له شاهدان ثم قال يا ابراهم فشهدوا لغيره او  
لصدقه به عليه او عليه اياه او وحله منه او حمله له جازت شهادتهما لان هذه كلها الفاظ البراءة  
بغير بدل ولو كان الغريم يدعي الاستغفار لشهدا لغيرهما على اقرار الطالب بالاستغفار وسد لاخره حمله  
منه او حمله له او وهبه منه او صدق به عليه كانت شهادتهما باطله لان هذه الفاظ الالبس ولو  
ذكرها في اول الباب ان احدهما لو شهد على الآخر بالاستغفار والآخر على الابرأ لا يصلح كذلك  
لما صاها ولو ادعى الغريم الهبة فشهد شاهد على البراءة والآخر على الهبة او التخلي او انه حمله له  
كانت الشهادة جائزة لانها اتفقا على البراءة بغير بدل لان الهبة براءة ولو شهد احدهما على الهبة  
والآخر على الصدقة لا يصلح لانها غيران فانها تختلفا لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر  
وكذلك المعنى لان احدهما يثبت الرجوع والاخر لا يثبت بخلاف الهبة والبراءة لان معناه  
ها والآخر وان كان اللفظ مختلفا وليس هذا كما اذا ادعى الابرأ فشهد احدهما على الصدقة  
والآخر على البراءة يصلح لان الموضوع من الصدقة والا برأى ممكن لان قال ابرأ انك بالصدقة  
والتقوى بين الصدقة والهبة غير ممكن لانه لا يقال وهبته بالصدقة او صدقت عليه  
بالهبة فثبت انها غيران ولو ادعى الغريم انه وفاه فشهد له شاهدان بالبراءة جاز  
شهادتهما لان البراءة قد يكون بالاستغفار وقد يكون بغيره استغفار موجب ان يحسن  
الظن بالشهود ويجعل كانهما شهدا على البراءة بدل على موافقة الدعوى فان قيل  
الفرق بين هذه المسئلة واول الباب فان في اول الباب اذا شهد  
احدهما على البراءة والاخر على اليمين والغريم يدعي الايثار فان هناك لا يصلح ولا عمل  
سواء من شهد على البراءة كانه شهد على البراءة ببدل وهناك اذا جعل كذلك  
فيحمله ليس لاختلاف من الشاهد من منزلة الاختلاف من الدعوى والشهادة  
في اللفظ الذي لا موجب لاختلاف المعنى كما اذا ادعى على رجل الغصبة فشهد  
على الاقرار بالغصبة فشهد شهادتهما وان كان من شهادتهما ومن الدعوى ففرق  
في اللفظ لانه محبان يكون موافقة في المعنى الخاص وهذا لان شهادتهما تابعة للدعوى  
المدعى محملت شهادتهما على موافقتها اما هاهنا بخلافه ولو لم يشهد على البراءة  
لكو شهدانه وهبه له او صدق عليه او شهد على النجاشي والعطية لا يصلح  
شهادتهما لانه لا يمكن حمل شهادتهما على موافقة دعوى الغريم لان الغريم

ادعى البراءة ببدل هاهنا شهدا على البراءة بغير بدل ولا يمكن ان عمل الصدقة والهبة على  
البراءة ببدل خلاف ما اذا شهد انه حمله جاز لان التخلي غلب استعماله في البراءة  
لانه يقال وفاه وحمله فلما كانت هذه اللفظة مستعملة في البراءة وقد ذكرنا انها لو شهدا على  
البراءة يصلح كذلك هاهنا ولفظة الاحلال غلب استعمالها في المباحات وصار بمنزلة الهبة  
والصدقة ولو شهدا على الهبة والصدقة لا يفتل كذلك هاهنا ولو ادعى الابرا فشهد له  
شاهدان انه حمله بما كان له قبله حارق شهادتهما لما ذكرنا ان التخلي غلب استعماله  
في البراءة ولو ادعى الغريم الهبة فشهد له شاهدان بالاستغفار فثبتا بهما باطله لانها  
شهادتا بغيرهما ادعى لانه يدعي البراءة بغير بدل والشهود ادعتوا البراءة ببدل وكذلك  
لو ادعى الصدقة او التخلي والعطية وكذلك لو ادعى انه اطل له ماله عليه لما ذكرنا ان الاحلال  
لفظ غلب استعماله في المباحات فصار بمنزلة الهبة والصدقة ولو ادعى الغريم انه ابرأ او  
حمله فشهدا شاهدان على اقرار الطالب بالاستغفار فان الغريم يسأل عن ذلك ان البراءة كانت  
تأثيرا او بغيره فان قال كما في البراءة بالاستغفار يصلح شهادتهما وان قال كانت  
البراءة بغيره لا يصلح شهادتهما لانه يظهر انه اكدب الشهود ورواها سال  
الغريم عن ذلك لان دعواه البراءة محتمل معنيين فعمل البراءة بالبدل في حمل البراءة  
بغير بدل فوجب ان يسأل حتى يظهر موافقتها في دعواه فان قيل ما الفرق  
بين هذا وبين ما اذا ادعى الغريم الايثار فشهدا شاهدان على البراءة فان هناك لا  
يسأل الشاهدان انكما شهدا شاهدان على البراءة ببدل وبغير بدل قيل لان  
شهادة الشهود تنبع لدعوى المدعى والدعوى لا يكون مع الشهادته فان كان المدعى  
يدعي الايثار فلا اشتباه في دعواه محسن الظن بالشهود ويجعل كانهما شهدا  
على موافقة ما يدعى فيلحق التابع بالمسوع خلاف ما اذا كان المدعى يدعى البراءة  
فشهدا شاهدان على اقراره فان هناك الاشتباه في شهادتهما وانما الاشتباه في دعواه  
ودعواه متبوعه فلا يجوز ان يرد المتنوع على التابع فوجب ان يسأل حتى يبين  
الموافقة بين الشهادته والدعوى فاذا سأل الثاني ولم يجبه في الثاني لا يجبر  
على اكل البيان لكنه لا يفتي فشهادتهما لان سكوتيه يدل على انه يدعى البراءة  
بغير بدل وان دعواه خلاف الشهادته ولو كان الغريم كفيلا بامر الذي عليه الحق



وادي لا ينادي مستهد شاهدان على البراءة جازت شهادتهما براءة الكفيل ولا يبرأ الذي عليه لاسل  
من اليد ولا يرجع الكفيل عليه بذلك فاقبيل هذا لا يخلو من احد وجهين ما ان يكون هذا  
على البسوة قبل ذلك وغيره ولو كانت غير برائة في حق ان لا تقبل لان هذا سدا لظروف  
ما ادعى ولو كانت بيد مدعي ايثبت الكفيل حق الرجوع فيد له بحول في حق الكفيل براءة  
لانها لفتا على براءة الكفيل بصلتها شهادتهما وجعلناه براءة بغير بدل في حق الرجوع  
لان الشك في حق الرجوع لانه لو كان سدا لرجوع وان كان بغير بدل في حق الرجوع ولا يرجع  
بالشك في ذلك جواز ان قبل شهادته في حق حكم ولا يقبل في حق حكم اخر وان كان  
تعلق الحكم بسبب ونحو كشهود الترقية اذا كان نوار حلا واسرائين يقبل في حق طار  
ولا يقبل في حق القطع كذلك ما عتد ولو كان الكفيل حتى المدة فتشده شهادته  
وشهدا اخر بالبراءة فانه بصل براءة الكفيل في حق است العبد براءة ايضا ولا يبرأ الرجيل  
لان حق الطالب كان ثابتا على الاصيل ومع الشك في سقوط لانه لو هو غير طار  
لم يخطب ولكن ابرأ الكفيل لا يطل حقه فاذا دار من السقوط وغير السقوط فلا  
سقوط الشك ببراءة الكفيل ظهرت ما يقيس لان قدر البراءة اسبق عليه الشاهدان  
في ملك الرجوع لم ينفذ منه فورد ذلك الى الاصل والاصل انه لا حق له في الرجوع  
**باب في براءة** **الاصح** **باب الرجوع** انه يعتبر بما من يقي على الشهادة لا رجوع  
من رجوع اذا شهد عليه نفر على رجل ان قبل طار عمدا وقضى القاضي عليه بالعصا من  
مضرة الولي ضربة وطلع يده ثم رجع واخذ من شهوده لا يطل حقه في القصاص  
لان ما بقي هناك شاهدان وصار كان الرجوع لم يكن فان صله الولي ثم رجع الى  
خبر عن شهادته فلا ضمان على الولي لان رجوع الشاهد من على الولي كدفع  
واقرا رجعا على انفسهما جائز ويضمن ذلك رجوع قبل القتل رجوع دية اليد لان  
اليدين بلغت شهادته بصلته نفر و قد رجع امان وفي الواجد والواحد و قد بقي  
بالنصف والاصف وجب على الراجعين نصفين والنفس بلغت شهادتهما امان  
اما ان ابلغ حقت نصفه ويجوز الرجوع الثاني نصفه فقد وجب على الثاني  
نصف دية النفس ورجوع دية اليد لان دية اليد دخلت في دية النفس لان

رجوعه لا يكون اكذالا من قطع يده ولو قطع يده ثم قبله قبل البراءة دخل ارشيد  
في النفس كذلك ما هنا ثم رجوع دية اليد كجبة وسنين لانه جزو من جمله ما يجزئ سنين  
لان دية اليد هو نصف دية النفس كجبة وسنين ثلثاها وذلك لانه جمع اليدين  
في السنة الاولى وثلثها وهو سوس جميع الوبر في السنة الثانية وكذلك ما لمزومة شيء  
من اليدين لمزومة الى المجل الذي يلزم جملتها وكجبة على الثاني نصف دية النفس في سنة  
سنتين لا جزو من جمله ما يجزئ ثلث سنين وهو دية النفس فكذلك اجزاؤها وكجبة  
ذلك فيما لها لانه وجب القول وصار لا عتراق فان رجوع الثالث بعد ذلك وعلى ذلك  
لمت دية اليد وعلى الاخر جميع دية النفس لان اليد بلغت شهادته بغيره وقد رجع كلهم  
فصار في حصة الاول ثلث دية اليد النفس بلغت شهادته امان قد رجعا وعليهما  
جميع الدية ودخلنا الدية من اليد في النفس لما ذكرنا ثم اراد محمد رحمه الله ان يثبت  
الرواية عن ابن حنبل في هذه المسئلة فقال هذه بمنزلة رجل قطع يده بصلته نفر ثم صله امان  
منهم فلما روى اليد وعلى الفاعل بصلته يد وعلى القاتلين دية النفس وهذا الفصل روى  
عن ابن حنبل وكذلك المسئلة التي ذكرناها على قياس قوله لما ذكرنا ولو ان الولي لم يصد  
بعد رجوع الاول ولكنه قطع رجله رجوع الاخر فانه لا يعمل بعد ذلك لانه ليس لما في تمام  
الشهادة بعد ذلك لا يخلو من رجع اوجه امان موت منها جميعا او يبرأ منها  
جميعا او جاز من اليد ومات من الرجل ومات من اليد وجزا من الرجل وكل وجه على  
وجهين اما ان يرجع الثالث او لا يرجع اما ان يبرأ منها جميعا ولم يرجع الثالث  
فعلى الاول ربع دية اليد لان الثاني يحفظ نصف دية اليد ويحذف من رجوعهما نصف  
على كل واحد منهما الربع فيرجع على الاول ربع دية اليد لما ذكرنا وعلى الثاني ربع  
دية اليد ونصف دية الرجل ما ربع دية اليد لما ذكرنا واما نصف دية الرجل  
فان الرجل يحفظ وصوت شهادته امان والباقي يحفظ نصفه ولا يتدخلان  
فيها جليلان فيهما دون النفس وقد براء منها فان رجع الثالث فدية اليد تجب لانه على  
الاول ثلثها وكذلك الثاني والثالث ودية الرجل نصفان على الثاني والثالث لان  
اليدين بلغت شهادته بصلته نفر والرجل بلغت شهادته امان ولوما كان منهم ولم يرجع  
الثالث فعلى الاول والثاني على كل واحد منهما ربع الدية في ثلث سنين لما ذكرنا ان  
الثاني



حفظ نصف الحق معرى برجوعها النصف على كل واحد منهما الرجوع وان رجع الثالث ايضا  
فدبره النفس عليهما الثلاث لانه اذا مات منهما جميعا صار كله سرقة جنابية وحده وصار كأنهم  
جميعا شهدوا على القتل وان برأ من اليد ومات من الرجل فلم يرجع الثالث فحق على الرا  
جع الاول رجع دية اليد وعلى الثاني رجع دية اليد ونصف دية النفس لما ذكرنا انه بقي لها  
من حفظ نصف الحق معرى برجوعها النصف فهو عليها نصفان اصاب قتل فلهما  
الرجوع فصار الرجوع على الواجب رجع دية اليد ونصف دية النفس لأن النفس بلغت  
بشهادته ادمس والثاني حفظ النصف ولا يدخل ارش اليد دية النفس لانه بعد البراءة  
والجنايات بعد البراءة لا يتداخلان رجع الثالث فدية اليد عليهم الثلاثة ودية النفس  
نصفان على الثاني والثالث وان برأ من الرجل ومات من اليد فلم يرجع الثالث فعلى الاول  
رجع الدية من النفس وعلى الثاني رجع دية اليد ونصف دية الرجل لأن الرجل بلغت  
بشهادته النفس والنفس بلغت بشهادته النفس فلهما نصفان من حفظ النصف فان  
رجع الثالث فدية النفس ثلاث ودية الرجل نصفان من الثاني والثالث لأن النفس بلغت  
بشهادته تقر الرجل بلغت بشهادته اثنتين **باب الشهادة في القتل ايضا**  
قال الشيخ الامام رضي الله عنه **الأصل** ان القاضي متى اخطأ في قضائه ان كان القضاة  
لقد عانى فالضمان بيت المال وان كان القضاة للعباد فالضمان مالهم المقضى له  
اذا شهد بدنة نفر على رجل بالقتل معضى القاضي بالقصاص وضربه الولى ضربته  
فقطع يده ثم رجع واحرم من الشهود فالتقاضي بقضي قضاؤه على حاله لانه قد بقي ساهدا  
على النفس فان ضرب الولى ضربا آخر فقتله ثم رجع وله من الباقين ثم وجب الثاني  
عبدان فان دية اليد على الراجح نصفان لأن اليد بلغت بشهادته اثنتين وقد رجع  
جميعا والضمان عليهما وجب من اموالهما لأن هذا ضمان جبه بالفقر فصار كالانقرار  
فوجب في مالهما ولا يجب على العاقلة وتجب في السنتين ثلثاها في السنة الاولى  
ثلثاها في السنة الثانية لأن هذا اجرة ما يجب في السنتين فان دية اليد وجبت  
على الواحد جبه في سنتين فكذلك اذا وجبت عليهما ودية النفس على الواجب خاصة لأن  
النفس بلغت بشهادة الواحد لانه قتل بعد ما رجع الاول وتبين ان الثالث لم تكن  
شاهدا فلهذا اخطأ من الثاني فيما قضى للعباد فضاهاه على عاقلة المقضى له

لانه قصد بها حافا صاب محظورا فصا ركالخطا ولو شهد بدنة نفر بقتل رجل وقضى القاضي بقتل  
وضربه الولى ضربته فقطع يده ورجع شاهد واحد فامضى القاضي قضاؤه ثم ضربته ضربا آخر  
فقطع رجله ثم رجع شاهد آخر ثم وجد الثالث عبدان فان هذه المسئلة على اربع اوجه كما ذكرنا  
في الباب الاول الا انها ما وجب بعد الرجوع على الاول كحيد على الواجب خاصة فتقول ان برأ منهما  
ثم وجد الثاني عبدا فعلى الولى دية الرجل في سنتين ثلثاها في السنة الاولى والثلث في السنة  
الثانية على العاقلة لما ذكرنا وعلى الراجح دية اليد مالهما نصفان ثلثاها في السنة  
الاولى وثلث في السنة الثانية على العاقلة كما ذكرنا وان مات منهما فتعصف الدية على  
قتل الولى ثلث سنين على الراجح نصف الوية مالهما لانه مات من جنائيه الولى  
وجنايه الراجح وانما وجب ثلث سنين ولو مات من اليد في كل سنة الثلث لما ذكرنا  
ان من جملته ما تجب ثلث سنين ولو مات من اليد وبرا من الرجل وعلى الولى دية الرجل  
في سنين ثلثاها في السنة الاولى والثلث في السنة الثانية لان من جملته ما يجب  
في سنين وتجب على العاقلة لما ذكرنا وعلى الراجح دية النفس في مالهما ثلث  
سنين ولو برأ من اليد ومات من الرجل فعلى الراجح دية اليد مالهما وعلى الولى دية  
النفس على العاقلة ثلث سنين رجل ادعى على رجل الف درهم فبأشهاد بدنة  
وشهد واحد منهما ولا على شهادة زيد وعمر وعلى شهادة ثلاثة من الاصل ان المدعى  
عليه اقر المدعى له درهم وشهد اخر من عوده بالسب على شهادة زيد خاصة على سباده  
بلثه من الاصل وسبب الثالث من هؤلاء الثلاثة على شهادة واحد من الاصل خاصة  
لانه لا يسب بهذا كله الا شهادة رجل وهو شهادة زيد لأن شهادة زيد بشهادة  
شاهد من قضاة كان زيدا شهيدا على شهادة ثلثه نفر من الاصل الا ان باب  
الشهادة على الشهادة يشترط شهادة شاهد على شهادة واحد وسباده  
عمرو لم يسبانه شهد عليه واحد فادى شهدا على شهادة واحد من الاصل بعينه  
انضم هذا الى شهادة زيد فصار على سباده ذلك الواحد شاهدان زيد وهذا الرجل  
ثم اذا شهد اخر على الحق بنفسه او شهد اخر على سباده عمرو على الاصل او شهد  
على شهادة الاصل او شهد على شهادة واحد من الاصل بعينه غير ما شهد عليه  
زيد وذلك المالك فانه يقطع للحكم به لانه ظهر شاهدان والا فلا وقسمه احكم



**باب شهادة ولد الملاء عن أبيه وأمه وولدان أم الولد**  
 روى الشيخ الإمام رضي الله عنه وولد الملاء عنه الذي قطع نسبه من الأب والحق بالأم غير أن  
 جميع أحكام النسب منه من رد الشهادة ودفع الزكوة أنه لا يجوز وجميع الأحكام  
 إلا الميراث والنفقة ساءه إذا تزوج الرجل امرأة فيأت بولدتين بطن واحد كما  
 فنفاها الزوج ولا عن القاضي بينهما والولدين للام وكبر الولدان ثم شهد الزوج  
 الذي نفاها شهادة على رجل لا تعلم أن النسب أن قطع بينهما لكن بقي غلقه  
 من علاقته النسب دليل أنه لو ادعاهما بعد ذلك حجت دعوته ولو ادعاهما غير له  
 لهج دعوته ولا يثبت النسب منه ثم غلقه الشيء عمل ذلك الشيء رد الشهادة  
 إلا نزل أن أحد الزوجين إذا شهد لصاحبه بعد ما طلقها وهي العدة لا تقبل  
 كما لو شهد في حال قيام النكاح والليل عليه أنه لو دفع من زكوة ماله لا يجوز ولو كانت  
 أحدهما جارية فأراد الملاء عن أن يتزوجها لا يجوز دخل بأمها أو لم يدخل وكذلك  
 لو تزوج أحد الولدين من الذي نفاها بنتا الملاء عن من امرأة أخرى لا يجوز فقلت  
 هذه الولدان أحكام النسب بآتيه وكذلك حكم الشهادة ولو مات الولدان ولها  
 أولاد وكبر أولادها وشهدوا للزوج لم يثبت الشهادة أيضا لأنها جارية وسهاه  
 الحافد لوجه لا بعد إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا فنفاها الزوج  
 فإنه يلاعن بينهما ويلزم الولد للام وعلى الزوج المهر لأن الولد يثبت على الرجل لا  
 ترى أنه لو لم ينفقه فإن النسب يثبت بقا للملاء بقطع النسب لا يقطع المهر فإن قتل  
 لما حكمت أنه من الزوج حيث أوجبت المهر وجب أن لا يقطع النسب قبله قطع  
 في حق الأوثق والمنفعة فاما في حق سائر الأحكام فلا فلو كانت جارية له قد ولدت  
 وصارت أم ولد لم يأت بعد ذلك بولد من نفاها فنفيها جائز له ولولم الولد وله  
 أم الولد ينفق لغيرها النفي ونسبه من غير دعواه فإذا أكبر الولدان ففما رققان  
 كماهما فإن اعترف المولى بشهادة أو شهد لها شهادته فاشهادها باطل  
 لأن ولدا المولى ليس نسبه من مولاه غير دعوة فلما نفاها قطع النسب بينهما  
 إلا أن علاقته النسب بآتيه وكان في ذلك كله وكذلك أولاده لا يحسن شهادتهم  
 للمولى لأنهم حنفه له من وجه لا أنهم على شرف أن يعور نسبهم إليهم من المولى

يعبر دعوة فضا الحكم ولدا المولى ولو إذا نفاها كولد الحرة الذي قطع نسبه باللعان أنه  
 يقطع في الظاهر ولكن علاقته بآتيه ولو أن جارية مولود ولد من بطن واحد وباح  
 المولى أحدهما فاعترف المشترك هو وأخر للبائع حق من الحقوق ومقتضى القاضي بذلك  
 ثم البائع الولد الذي عنده من نسبه منه لأنه ادعى ملكه ولما ثبت نسبه من نسب الآخر  
 لأنها تقامان لا منفصلان في حق ما ثبت النسب لا يعتد بأن ما ينفصل البيع والعقود بطل  
 قضا القاضي للبائع لأنه سوان القاضي قضا له بشهادة ابنه والقضا دستاره ليس للمدعي  
 ما طلقان قبل لم جازا قراه ما طلق قضا القاضي قبل له لأن البائع قرا على نفسه ما طلق  
 حقيقته فاقراه على نفسه جائز فإن كان القاضي قضي له بالقضا صفة النفس فيهما دون النفس  
 لا حجة عليه القضا صا إذا انتقض لأن قضا القاضي ما يشبهه في أسره إلا أن البرية والأرض حرة  
 2 ماله أن كان نفسا 2 ملكه من وإن كان فمادون النفس يقطع يد أو رجل خبيث في السبيل  
 2 السنة الأولى بلفظ الذية و2 السنة الثانية ثلثها وهو سوس الوية والما وجبة ماله لأنه اقترانه  
 استوفى بغير حق لأن من زعمه أن القضا باطل فصار كأنه اقتر على نفسه ما قبل سقط القضا  
 لأجل الشبهة وبجدة ماله إذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بولدين بطن واحد فنفاها وألحق  
 القاضي بينهما ثم تزوج المرأة بزوج آخر فولدت ولدا آخر ثم مات أحد الولدين الأولين وترك  
 أخوته أحدهما لآبيه وأمه والأخر له فان ميراثه لا يورثه من الميراث فمما نفاها وللأم  
 السدر من الباقي رد عليها على بلفظ أسهم لأن كل واحد منهما أخ لأم لأن النسب قطع من  
 الأب فلم يبق لها من قبل الأب نسب فصار كأنها مستقلة بالأخوين لأم فالأصل  
 وكذلك ولو الزنا في هذه المستقلة يعني قتل أم من قبل الأم لأنه لا يعرف له أب صري  
**باب الشهادة في الحدود**  
 من على أيهم بالزنا أو على أيهم أو على عتيم وهو من مضي القاضي بالرحم فإن الشهود لهم  
 الذي يبدون بالرحم لما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال ذلك ولا يدعي لها  
 ولا الشهود الذين شهدوا على الرحم المحرم منهم أن تعدوا أقبله لأن ذلك طبيعة  
 الرحم وذلك حرام بالنص فإن قيل اليس إن الرحم يظهر له فلا يكون فيه قطعة من رحم  
 قبل له بل في هذا يظهر له كقول الحسن السطهر حصل بفعل غيرهم وقد جاء في الخبر ما  
 يؤيد هذا وهو ما روى عن حنيفة بن أبي عامر أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ادعى



2 من ابي الكافر فلم ياذن له وروى عن عبد الله بن عبد الرحمن ان ابي سدا كان راس الناموس  
 وماوا اهل الفساد فاستاذن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله فلم ياذن له الذي علم  
 والا ترى ان رجلا لو لقي اياه الكافر وصف القتال لم يذبح له ان يقتله الا ان يضطره  
 الي ذلك فكذلك هاهنا الا ان الفرق بينهما ان في القتال لو لقي غسان الاب من الاخوة  
 والاعمام فلا بأس بقتلهم واما هاهنا فجميع ذوي الارحام سواء لان الحرمه هاهنا حرمات  
 حرمه القرابة وحرمه الاسلام فنزل حرمه الاسلام مع الاخوة من حرمه الابوة في  
 دار الحرب وهناك الحرمه حرمه وحمه وهي حرمه القتل لان حرمه الابوة اقوى من حرمه  
 سابو القرابة الا ترى انه لا يجب النفقة للاخ الكافر ويجب للاب الكافر فلهذا افترقا  
 فان قيل لما نهانا عن قطيعه الترحم فلم كان لهم ان يبدوا بالرحم وذلك يؤول الى تلافهم  
 اذ ارحمهم الناس بعدهم قتله لانه سبب للقتل ولا بأس بان سبب سبب القتل انما كره  
 له ان يباشر القتل الا ترى الى ما روى في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في بعض المغازير  
 وكان بعض اصحابه يباليه سلمة ابن ابي سدا لقي اياه في غدير على فرس فدعاه الى الاسلام  
 فابي ربه وبنيه فابى فاخذ السيف وضرب قوائم فرسه فركب ابو السرح في الماد  
 اسقر عليه حتى كثر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمه وكان ذلك لمحضر من  
 رسول الله ولم يسكر عليه فبطلت له باسرا من سبب من ابي اذ الم يباشره  
 وان رحم هولاء اولاد ولم يعملوه فاصابه غيرهم ومات من ذلك من رجع ولهم من  
 الشهود السمن فان الراجع يفرم ربع الربيع في ماله في ثلث سنين لانه اقر انه  
 قتله بغير حق او سبب القتل واقر اياه على نفسه جائز فان كان للمرجوم والوا  
 وولاه او وارث اخر كان له ان يقيم الحد على الراجع لانه اذ رجع فقد صير  
 شهادته قد فاع في الحال فيجب الحد على القاذي كما لو قذف ميتا غير ان الخصومه  
 ليست الى الشهود وليس لهم ان يقيموا الحد لان من زعمهم ان الاب قد زنى في الله لا حد  
 قاذفه وكذلك هذا الراجع ليس له ان يقيم الحد على الراجع ايضا لانه ليس للولاء بقيم الحد  
 على ابيه لعظم حرمة وان كان للشهو الباقين ولا كان ان يقيموا الحد عليه لانه ولا  
 الو لولاء ان تخصم في الحد وقيم الحد على عمه لان الراجع عنهم ومن هذا الراجع من  
 ابيه وثلث ركن فاعظم وهو اربع الركن ووقع حصته لانه لم يباشر القتل ولكنه

سببها عنه

فصار كمن حفر بيرا على قارعة الطريق موقع فيه ابوه او وضع حجرا او ما اشبه ذلك  
 فانه لا يحرم من الميراث فكذلك هاهنا ولو انهم رجسوه فاصابوه فقتلوه ثم رجعوا  
 منهم فهذا لا يخلوا من لذه اوجم اما ان صدقة الباقين في الرجوع فكذبوه في الشهادة  
 او صدقوه في الشهادة وكذبوه في الرجوع او كذبوه في الشهادة اما اذا صدقوه في الرجوع و  
 كذبوه في الشهادة وهو ان يؤولوا صدقته ثم يزنون لكن كنت كاذبا في شهادتك  
 فصار هذا الكلام رجوعا منهم جميعا فعليه الميراث لانه لم يباشر قتلهم باشر وقله  
 بغير حق ويكون للديه والميراث لا قرب الناس من الميت وولاهم لا ناجع هو ولا للمولى  
 2 حق الميراث لان من لا يورث عقوبه لم يحث عليهم الحد بغيرهم وحق الإقامة لا كره  
 قبل هذه المسئلة وان صدقوه في الشهادة وكذبوه في الرجوع وهو ان يقولوا كنت صادقا  
 2 شهادتك انه زنى وانت كاذب في مقالته انه لم يزن فان الميراث بينهم اربع و  
 لا شيء عليه من الديه لانه اقر على نفسه بالديه وهم رددوا اقراره حسم كذبوه في الرجوع  
 ان رجوعه بطل ان الامر كما شهدت وادع عليه ايضا لهولاء وسبغ بغيرهم ان  
 كذبوه لانه امامه الحد القريب والبعد سواء واما اذا كذبوه في الاس من جميعا وهو  
 ان يقولوا قد زنا وكنتك ما رأت وكنت كاذبا في شهادتك وانت كاذب ايضا قل  
 انه لم يزن بل قد زنا ونحن ابناء وانت لم تزن فان هذا الراجع بغيرهم من الديه ولا ميراث  
 لانه اقر انه شهد بالباطل وقد صدقوه بذلك واقتراره على نفسه جائز وليس لهم ان يقيموا  
 عليه الحد لانهم يقررون انه قد زنى الا ان يكون للميت ولد اخر او ولد اخر كان  
 لهم ان يقيموا الحد عليه لما ذكرنا اذ كان للرجل امراتان له من احوالها خمس سنين  
 فشهد اربع منهم على الخامسة انه قد زنى بامرأه ابيه هذه المسئلة على وجهين اما ان  
 شهدوا ان المرأه كانت طابعة او شهروا انها وكل وجه على اربعة اوجه اما ان يقيموا  
 الاب او يكدبهم واما ان يكون لام حية او ميتة فاما اذا صدقتهم الاب على ذلك لا حد  
 سعادتهم سواء كانت امهم حية او ميتة لان المرأه قد حرمت عليه باقراره انه زنى  
 بهام ان البنات يشهدنهم ارادوا ان ينفوا المهر عن ابائهم ان كانت غير مدخولة و  
 استفاضت النفقة ان كانت امهم مدخولة وصارت سعادتهم لا يقيم فلا قبل  
 واما اذا كان له ب منكم ان كانت امهم حية في نطاح الاب فلا قبل  
 لانهم

جاء



منهم شهدون لهم وحولوا القسم اليها وان كانت الم مبيته او مطلقة بائنه جاز شهادتهم  
لانه ليس فيها جرم مخم ونقام الحد على المشهور عليه ونفس المراه من الحب وان كانت المراه  
مكرهه فهو على اربعة اوجه ايضا فان كان ابوهم مقرا بقبول شهادتهم سوا كانت الم حيه او ميتة  
لمن الفوق وقوت باقرار الحب وليس سها دتم ابطال المبروط ابطال النفقة على ابيهم لمن المراه  
اذا كانت مكرهه لم يسقط المهر اذا كان قبل الاخول بها وفي النفقة ان كان بعد الاخول فاذا لم يكن  
في شهادتهم تعيم بعد ان كان الحب مكرها ان كانت الم حيه في كمال الحب لم يقبل منهم حرموا القسم  
اليها وان كانت مبيته جازت شهادتهم لم نه لم نهم فيه فاذا شهدوا بربعة نفر على رجل الزنا وشهد  
شاهدان على الحصان ورجه القاض فلم يعزل بعد خني طهر ان شهدوا الاحسان عبيدا او رجح  
الاحسان في القياس بحله هذا المبروم فايه جلده وبه قال ابو يوسف ومحمد وفي الاستحسان ان لا يقام عليه  
الجاء وسقط ما بقي من الجرم وهو قول الحنفية رحمه الله وجه القياس وهو انه اذا بدين ان الشهود عبيد  
او رجحوا تبين ان الواجب هو الجاء ولم يكن حده الجرم فارجح رحم يغو حق ويقام عليه الحد وجه الاستحسان  
وهو اننا لو قضينا عليه الجاء يورث الجرم بين الجاء والرجم وذلك قضا بالمتسوع وذلك باطلان  
على الشاهدين في شئ سرجا حنه اذا رجحوا ولم ضمان على بيت المال اذا طهرناهم عبيد لمن الرجح يقام  
بشهود الزنا لم يشهدوا الحصان وقال بعض هذه المسله فرج مسله اخرى وهو ان سزا من الحنفية  
رحم الله ان ضنا القاض ينفذ ظاهرا وباطنا فالقاضي حيث وضنا بالرجم هاهنا وقع قضاه ظاهرا  
وباطنا فاذا رجح شهود الاحسان في ركنه ما بقي من الجرم تشبهه ولم يتحول الى الجاء وفي قوله ما نفذ قضاه  
ظاهرا فلا يكون فيه معنى الجرم ولو ان اربعة شهدوا على رجل الزنا فجلده القاض فاكمل الجاء اول اكمال  
الجلد حتى شهد شاهدان انه محض في قول الحنفية لم يرجح وهو الاستحسان لم نه لو رجح كان في ذلك  
جمع من الجاء والرجم ولم يجوز للرجح بينهما وفي قول محمد اذا اكمل الجاء لم يرجح لم نه اقيم عليه  
احد الجريين فلا تقام عليه الاخر وان لم يكن عليه الحد فانه يرجح وهو القياس لمن لم يقدار ما جلد  
لم يستحق اسم الحد لمن الحد اسم الكامل منه وكما له بالسوط الخبي يكون المنزى ان رجلا لو حذر  
حد القذف عالم بضرب السوط الخبي لم يملك شهادته فكذلك هاهنا لم يستحق اسم الجاء ما لم يكن كائلا  
اذا تزوج الرجل امراه فولدت له ابنت فبكر اثم انها

**اسم الشهادات**

شهادتها على نفسها انه طلق امها فان كان الم تدعى لم يقبل شهادتها لهما وان كانت الم تحذر ذلك  
وشهادتها جازين لم نهما شهادتها على نفسها وعلى امها وسها دتمها جازيه ولم يحتاج الى الدعوى

في الطلاق لمن عتد تحرير الم الم والنفقة في باب الفروج هو الله تعالى وكذلك لو شهدوا على امراه  
ايهما انها ارتدت عن الاسلام والحياء بالله لم يقبل شهادتهما اذا كان ابوهما يدعي ذلك لانهما  
شهادتهما لهما امراه من المراه اذا كان قبل الاخول بها وبالبراء عن النفقة اذا كان بعد الاخول بها  
لم تترك النفقة وقوت باقرار الزوج نعم انهما بشهادتهما يبريان الحب عن المبر او النفقة ولو كان الحب  
حيا جازت شهادتهما اذا كانت امهما ميتة لم نه لم نهم فيه شهادتهما لمن سها دتمها وقوت على الحب  
في الظاهر وفي الفوق ثم البراء عن المبر والنفقة وقوت حكم لوجود الفوق من حيثهما فان كانت امهما حيه  
في نكاح الحب لم يقبل شهادتهما لمن في ذلك تحويل القسم الى امهما على ما ذكرنا به هذا وكذا على هذا وان  
رجلا تزوج امراه فطلقها قبل الاخول بها ثم تزوجها مرة اخرى وشهدا بينا الزوج انه طلقها في النكاح  
المول للمنا ثم تزوجها قبل ان تزوج بزوج اخر فان كان الحب يدعي ذلك لم يقبل شهادتهما لمن الفوق  
وقوت باقرار الحب نعم انهما بهذه الشهادة يبريان الحب عن المبر اذا كان قبل الاخول وعن النفقة اذا كان  
بعد الاخول وان كان الحب نكر المطلقات المثلث بعد سها دتمها لمن الشهادة وقوت على الحب بالفوق  
ويفرق بينهما وسقط الصداق كله عن الحب حكم اذا كان قبل الاخول بها لصحة الفوق سوا كان المراه  
يدعي الطلاق او يدعي لمن الخصوم ليست بشرط في الطلاق وكذا ان اطلق لوان رجلا تزوج امراه على  
الفوق وشهدا بينا الزوج انه خلعها على الصداق ان كان الحب يدعي لم يقبل شهادتهما لمن الفوق  
وقوت باقرار الحب نعم انهما بشهادتهما يبريان ابو الحب عن المبر ولا يقبل وان كان الم يترك ذلك  
مقبل شهادتهما لمن الشهادة وقوت على الحب في الظاهر وسقط الصداق عن الحب حكم وسوا كانت  
المراه تدعي او يدعي لما ذكرنا ان الخصوم ليست بشرط في الطلاق وكذا ان اطلق لوان رجلا لم جازيه ولها  
البنان كبريان وان سها دتمها وشهدا ان مولها اعققتا على الفوق فان كانت الجارية تدعي فلا يقبل  
شهادتهما لمن شهادتهما وان كانت جلده جازت شهادتهما شهادتهما على امهما بلزوج المالك  
والخصوم ليست بشرط في عتق الم الم بالبيع وكذلك شهادتا ابنا المولى انه اعققتا على الفوق  
جازت شهادتهما اذا كان المولى مكرها وان كان المولى مقرا فقد وقع الحق باقرار المولى فلا يقبل  
شهادتهما باثبات المال لم نهما ولو كان مكان الجارية عبيدا وهو يدعي نفي الشهادة على عتقه في قول  
الحنفية رحمه الله لمن خصومة شهادته وفي قول ابو يوسف ومحمد يقبل من خصومة ليست بشرط  
مندها على ما عرفت وقد ذكرنا في كتاب النكاح ان شهادته لا يسمع في كل شئ فيمنع الحب لم يقبل  
في قول محمد الحب او ادعي وقد ذكرها هنا ان الحب وان كانت له منفعة بالخلع او الحق على مال جازت



اذا كان الاب منكرا ونسب على قول محمد ايضا فصار عن محمد في هذه روايتان ومسلم كتاب النكاح  
وهو ان رجلا لو قال له هذه ان كلمك زيد فانت حرم وشهد ابن زيد ان ابانا كلمه في قولك لو فتنظر  
ان كان زيد ادعى انك اب له وان كان منكرا لقبك شهدا وان كان منكرا لقبك شهدا وان كان منكرا لقبك شهدا  
لقبلت سواك ان زيد ادعى انك اب له وان كان منكرا لقبك شهدا وان كان منكرا لقبك شهدا  
كان له جاريم فادعت ان مولدها باعها من فلان بالف درهم وان فلانا اعتقها وشهد ابنها البائع بذلك  
ان كان المولى منكرا كذا لقبك شهدا وان كان منكرا لقبك شهدا وان كان منكرا لقبك شهدا  
مما قضي بالبائع نكاح البائع وصلى الشهادة بحسب الشئ على المشي في البائع يجوز في الثمن وان كان المولى  
مدعيه لا يقبل وعقبت الجارية باقرار المولى اقرارا حقيقيا من جهة المشي وادعى عليه الثمن  
فاقراره على نفسه جائز بحق الجارية ودعواه الثمن باطله وسهاده المدعي على ذلك قبل ودلوها  
موقوف لانه اقربا لوصف من جهة النفي موقوف الواح حتى يظهر التصديق ولو ادعى رجل على رجل اخر انه  
اشترى هذه الجارية من المشي بمائة دينار وبعضها وان المشي الاول كان اشترىها من البائع بالف  
وبعضها ومحمد البائع والمشى الاول وشهد ابنها البائع بذلك بعدك شهدا وانما بعض البائعين جميعا  
لانهما شهدا ان عليهما وانما حقه بالبائع المولى في ذلك صار حقا لهذا المدعي لانه لم يتوصل الى الثمن  
الثاني الا بعد العقد الاول فصار ذلك من حقوقه وان كان البائع مقرا به على وجهين اما ان يقول مسلم  
المسح الى المشي الحر واما ان ينكره على وجهين اما ان يكون الثمنان من جنسين مختلفين او من  
جنس واحد فان اقران المشي بالبيع من المشي الاول والمشى الاول وكان بعض الجارية  
من البائع فان الجارية مسلم الى المشي الاول بالقران ولا يسأل ان جسد الجارية منه سوا كان الثمنان  
من جنس واحد او من جنسين مختلفين لانه لما اقران بالبيع من بعض المبيع فقد اطلق حق نفسه في الجنس  
الاول او كان حاضرا وكان مقرا بذلك لانه لم يمسك فكذا كذا ولو ثبت العقد على الاول ولو ثبت  
البائع على المشي الاول شيئا في شهادته ان البائع لم يعبد له نعم على المشي الاول وانما يكون المبيع  
المشي الثاني صادقا وان كان البائع لم يقرب بعض المشي الاخر المبيع فان كان الثمنان مختلفين  
والجواب كذلك لانه ليس للبائع الاول ان يأخذ الثمن من غير حسمه ولا يصير قصاصا ولكن المبيع مسلم  
الى الاخر لانه اقربا بطل ملكه وبه حيث اقران المشي الاول وكان بعض منه وان كان الثمنان جنس  
واحد في اقياس حكمي لانه البائع مقرا ان حقه على المولى على الثاني ومن كان له على اخيه دين فقدر على  
غيره المملوك ولا سبيل له عليه كذلك ها هنا وفي الحسن ان خد منه اقل الثمنين ان كان الشئ الاول

بالثاني والثاني بالف وخسمايه اخذ منه قضا الحق وان كان الشئ خسمايه ياخذ خسمايه ويسلم  
المبيع اليه لمن من نوع المشي الثاني انه لم يصل الى المبيع الا بعد العقد الثاني وكان البائع قد رجع الى مال  
غيره من جنس فمكنا له حق الاستيفاء وقد يجوز ان يستوفي الثمن من المبيع في ماله الضرورة كما لو  
غاب المشي قبل الثمن فالقانع بمعه ويوفي البائع ثمنه كذا ها هنا في هذه المسائل كلها او اقرارا  
المولى بما قال المشي الاخر ولم يكن بينهما وبينه والمشى الاول بمقدار كلمه حكوي قال في المصلح معناه  
انه لو لم يشهد ابنها البائع كان كما ذكرنا في شهادته ان البائع كذا شهادة لانه لم يقبل على المشي الاول  
وبقي اقرار البائع كذلك قال في المصلح كذا لو ان البائع ادعى الشراء على المشي وانه يدفع الجارية الى المشي  
الاول الى ان البائع لم يجد شري المسمى الاخر من المسمى وقد شهد ابنها البائع على ذلك كما وصفت  
حكوي قال في المصلح معناه ايضا ان شتر المولى وبضه طهر متصادقهما الا انه انكر البائع من الاخر وشهد  
للآخر ابنها المشي الاول وابنا البائع الاول يقبل سها رتبه لانهما شهدا على اسمها ولم يعمد في ذلك  
فصار هذا الاول وسوا من العقد الثاني طهر بالشهادة وفي المسئلة الاولى طهر باقرار البائع فصار حكمهما  
فان طهر بعض الاخر سها رتبه ان البائع او ابى المشي الاول سلمت له الجارية وفي ثمنها كذا في المسئلة  
الاولى باقرار البائع وان لم يطهر بضمه فان كان الثمن الثاني من خلاف جنس الثمن الاول كذا وان كان الثمنان من  
جنس واحد ففيه قياس استحسان كما ذكرنا في الفصل الاول قال في المصلح كذا قال ابو يوسف ومحمد يعني  
لمروا به عن ابو حنيفة رحمه الله في هذه المسئلة وهي انه لو اشترى رجل جارية وبضه في جارية وادعى انه  
كان اشتراها من البائع قبل شترانه بالف درهم ولم يعرض له بقدر الثمن وكذا البائع في ذلك مدمر  
المشي فان كان الثمنان متفقين فلصاحب البعده ان يحبسها حتى يستوفي منه الثمن استحسانا وان كان  
الثمنان من جنسين مختلفين فلا سبيل له عليه وسلم الجارية الى المدعي وهو المولى المشي وهو صاحب اليد  
لما صدق فقد تصادقا ان شرا صاحب اليد باطلا وانما دفع من الثمن الى البائع دين على البائع وانه  
البائع دين على هذا المدعي وهو ثمن الجارية وان كان المدعي لم يوف الجارية وقد اقر انه لم يصل اليها  
الابن وقد اشترى فان كان الثمنان متفقين فلصاحب اليد ان يحبسها وان كانا مختلفين فلا يحبس في الفصل  
الاول وان صادقا فان المشي الاول وبضه الجارية فلا سبيل لصاحب اليد عليه وسلم الجارية اليه لمن صاحب اليد  
اقرانه ليس له حقه حبس الجارية لانه قد كان يبت ملكه فيها وان ملك البائع ويده ودكان لا عندها ومن  
نعم ان الثمن يسترد من البائع فلا يصدق عليه والمدعي اقران الثمن للبائع وهو قد رده اقراره حيث انكر  
وسلمت له الجارية بلا شيء وكذلك في المسئلة الاولى ولو ان رجلا شهد على رجل انه باع امته هذه من فلان  
خسمايه

فصل

وليد



وفي بعض النسخ قيمة الجارية مائة درهم والبائع أكثر البهر وقضى القاض بذلك رجوع الشاهدان عن  
شهادتهما فانما خربن قيمة الام مائة درهم ولم يغربان الثمن لانما اتلفا عليه الجارية ولم يتلفا عليه  
الثمن لان القاض اول ما قضى قضى للجارية المشتري ولم يقض بالثمن كما طهر العقد طهرت البراءة عن الثمن  
فاذا اتلفا عليه الجارية وجب عليه ان يغربا قيمة الجارية لان الشاهد ليس انما يقض بالبره ما يملك  
المكتم شهادتهما ولو انهما شهدا على البائع او على خنسميه ولم يشهدا على بعض الثمن وعن القاض بالبهر  
وقضى على المشتري انهما شهدا بعد ذلك ان البائع وبعض الثمن رجعا عن شهادتهما فانما يغربان  
هاتهما الثمن خنسميه لانه قد طهر البائع حق استيفاء الثمن وقد اتلفا عليه ذلك ويغربان ذلك وهذا  
لان القاض لما قضى بالعقد او لا ساو كان البائع اقربا للعقد وانكرا استيفاء الثمن لان محو البهر قد بطل  
بالقضاء وليس هذا الفصل الاول من في الفصل الاول وفي القاض بالبهر او قد قضى ببراءة المشتري عن الثمن  
فصار كأنهما شهدا على اللاف الرقبه بغير بدل فيغربان قيمتهما وكذلك لو شهدا بشاهدان على امرأه  
انه تزوجها على الفجر لم ونقوها المهر ومهر مثلها خنسميه ثم رجعا عن شهادتهما فانما  
مباذرو يغربان للمراه قدر مهر مثلها خنسميه ولم يغربان الزاده لان في حق الزاده لم تظهر لها حق  
كما ذكرنا في الفصل الاول انهما يغربان قيمتهما ولم يغربان الثمن ولو انهما شهدا انه تزوجها على الفجر  
مقتضى القاض بذلك ثم شهدا انها قبضت ثم رجعا فانما يغربان الفجر درهم لانه وجب للمراه حق استيفاء  
المهر فوجب ان يغربا ما اتلفا عليه ويدان هذا قول الحنفية رحمه الله لان المذنب عنده ان قضاء القاض  
ينفذ ظاهره وباطنه مكان الزيادة على القيمة في المسلمة الاولى والزيادة على مهر المثلث هذه المسلمة بانما  
بالقضاء وعلى قولهم من زعم البائع والمرأة ان البهر لم يكن وان النكاح لم يكن فالزاده غير واجبه فوجب  
ان لا يخذ الزاده على القيمة لان الاظهر انه على الاتفاق لان العقد طهر بالقضاء وبه القاض محو العقد  
فاذا اظهر العقد طهر البهر وكذلك لو شهدا انه باع العبد خنسميه ومهرته مائة درهم باع خنسميه الى  
اجل وقالوا اشتراه خنسميه منهم حاله واخره الى رسمه بعد البهر بعض القاض بذلك ثم رجعا فالبايع للزيادة  
لان الشاهد ليس ما يبان من وجهه حيث عوسا العبد بلا موجب ذلك كالمالك لانه لم يملك الله في الحال غير  
جارية من وجهه لانه عوساه باكثر من قيمته فكان له الخيار ان يشترى البهر المشتري الاجل وسرى الشهود  
لانه لم يثبت له حق الضمان في موضعين وان شاذ من الشهود القيمة دون الثمن لان الثمن ما طهر الامويل  
فكانما او جبا على الحاكم تسلم العبد لان الثمن اذا كان موجلا لم يثبت حق المنع فصار كما ذكرنا  
في المسلمة الاولى اذا شهدا على العقد وبعض الثمن معا فاذا اخذ القيمة من الشاهدين كان الشاهدان

لان عن القاض من قبلك من الرجوع على المشتري بعد الاجل فاذا اخذ اطلب لهما من ذلك قدر طهرها  
ويصدقان بالزيادة لانه زعم ما لم يقض ولو شهدا اوله بالبهر بغير اجل وقضى القاض ان ذلك في الثمن  
ثم رجعا عن الشهادتين عن الثمن خنسميه منهم لانما شهدا على اخير الثمن بعد ثبوت حق المطالبة  
في الحال ولو ان رجلا جرى بينه وبين اخر اخذ واعطا وديون في شرك فادعى احدهما على صاحبه ما لم  
واقام المدعى عليه البيدنه انه قد ابراه امس من كل قبيل وكثير مقتضى القاض بالبراءة ثم ان دعوى البراه  
اقام شاهدين على ذلك او شهدا بشاهدان اخران انه اشترى عبدا من المدعى عليه قبل البراه بذلك وكذلك  
يقضى القاض بالبهر ويدفع الجهد الى المشتري بغير الثمن لان الثمن دخل تحت البراه فان رجعا عن الشاهدان عن  
شهادتهما بالبهر في غرضه الجهد للبائع ولم يغربان الثمن لانه طهر العقد مع براءته من الثمن وكان يجب  
شهادتهما تسليم الجهد لاعجاب الثمن وكانما اتلفا العبد بغير بدل ولو قلنا بانما لم يغربان اذ في ذلك الفسخ  
لان البراه عن الثمن طهر بشهود البراه وهما نديان عن تلك الشهادة فلا يجوز له ان يوجب باللاف المال وانما  
اورد هذه المسلمة شاهده لما تقدم وبطريقه ان وجب الشهادة اذا كان تسلم العبد من غرضه العبد عن الثمن  
قال لايت لو شهدا على جميع املاكه بالبراءة انه باعه من المدعى اول من اسس مقتضى القاض المدعى ثم رجعا  
عن شهادتهما على البهر فدين في قول من ضمن الثمن ان لضعفهما من الثمن ومن اقمه قليلا ولا كثيرا  
واوان رجلا ادعى على امرأه انه تزوجها بشهادة شاهدين فعالت المراه تو جتني بغير شهود فاقول  
قول الزوج لانهما صار قاعا على النكاح وادعت المراه معنا نفسها النكاح فلا يصدر عن ذلك اذا قضى القاض  
فانه يسمع للمراه ان اقيم مع الزوج في قول الحنفية وهو قياسي قول الحنفية في قولهم لو شهدوا  
وهو قول محمد ليسعها لان من اصلها ان قضا القاض في العقود والفسوخ ينفذ ظاهره وباطنه وفي قول  
اليوسف الحنفية ينفذ ظاهره وباطنه وكذلك لو ادعى انه تزوجها بعد انقضاء العدة وقالت المراه تزوجتني  
في ايام العدة فالقول قول الزوج لما ذكرنا ويسعها لهما مع الزوج على الخلاف اذا كانت في الخصومة متقضية  
العدة ولو انهما اختصما الى القاض والمراه معترده فانه ليسعها ان يقيم مع الزوج في قولهم جميعا لان المراه اذا كانت  
في العدة فهي تها لم يجوز استيناف العقد عليها فلا يصير قضا القاض نكاحا فيها ستم في الباطن والاصل  
في هذه المسلمة في قول الحنفية وان كان القاض اذا قضى بالنكاح في حال الواجبة عليه جاز النكاح  
فالقضاء نافذ في الظاهر والباطن جميعا واذا قضى في حال الواجبة عليه في النكاح فان قضاؤه ينفذ  
في الظاهر ولا ينفذ في الباطن وفي قوله ينفذ قضاؤه في الظاهر ولا ينفذ في الباطن في الوجهين جميعا  
ولو قالت المراه تزوجتني في العدة او قالت تزوجني بغير شهود مقتضى القاض بالنكاح ثم مات الزوج

رجع



فأرادت الورثة ان ينقصوا من الميراث في قول لو حقيقه ولو يورث لها الميراث لان قضا القاضي  
 وقع في الظاهر والباطن جميعا هذا اذا قالت تزوجتني فغير مشهور فاما اذا قالت تزوجتني في يوم  
 الودع ان كانت وقت الخصومة منقضية الودع فكذلك لها الميراث وان كانت وقت الخصومة معتد به نظر  
 ان يثبت على تلك المقام ولا ميراث لها لانها اقرت بطلان حقها عن الميراث وان رجعت المرأة  
 بعد ان رجعت حال حيائها الزوج عن ثقلاتها فلها الميراث لانها رجعت عن قولها في وقت النكاح  
 وان رجعت عن قولها بعد موت الزوج فلا ميراث لها لانها متممة في رجوعها اما في قول لو يورث  
 وهو قول محمد لميراث لها اذا رجعت عن ذلك القول وقالت ان النكاح كان جائزا في حال حيائه الزوج  
 حينئذ لها الميراث لانها رجعت في وقت لم يكن حقها متعلقا به فلم تكن متممة وان رجعت بعد موت  
 الزوج فلا ميراث لها لانها متممة وكذلك لو ان محوسيمه اسلمت فادعى رجل انه تزوجها في حال اسلامها  
 وقالت هي تزوجتني وانا محوسيمه فالقول قول الزوج لما ذكرنا ويسمى لها المقام مع زوجها لما ذكرنا  
 من الاختلاف ولو مات الزوج لها الميراث في قول لو حقيقه ولو يورث لها القاض قد ظاهرا وباطنا وفي قوله  
 لميراث لها لما ذكرنا اذا رجعت عن ذلك قبل موت الزوج ولو تزوج امرأه ثم ادعت الميراث فيها  
 اختتم من الرضا عنه وانكر الزوج ذلك فالقاضي يقطع بالنكاح لما ذكرنا انهما صادقان على النكاح ثم ادعت  
 الميراث فساد النكاح فالقول قول الزوج ولكن لا يسعها المقام معه بالاتفاق اما على قوله لا يشكك على  
 قول لو حقيقه ولو يورث فانما لو اجتمعا على ذلك النكاح لم يجر مفرد فضا القاض ظاهرا ولم يفر باطنا  
 لم يورث له في هذا لما ذكرنا في المختار اذا كانت معتد به وقت الخصومة فكذلك لو ان رجلا طلق امرأته  
 ثلثا او واحدة بائنه فادعت الميراث ذلك علمه وانكر الزوج ذلك ولم يسمعها ان يقيم ميراث  
 لها منه لان رجوع عن قولها قبل موت الزوج بالاتفاق لان القاض لم يورث له في هذه مفرد ظاهرا ولم ينفذ  
 باطنا وانما يكون لها الميراث اذا رجعت قبل موت الزوج في القضا فاما فيما بينهما وبين الله تعالى  
 فلا ميراث لها ان كان الميراث قائم لم يورث له في النكاح القاسم ورجوعها لا يغير فيما بينهما وبين الله تعالى  
**باب الاستشهاد في الحايض والمائيل الرضا بالتزويج بعد الاستشهاد** قال الشيخ الامام في النكاح  
**الاصول** في هذا الباب ان الاستشهاد الذي لم يلقه الحق يكون فان مال الحايض الى طاهر خاص فالاستشهاد الى صاحب الملك  
 سواء كان مالكا او ساكنا لان الضرر يرجع اليه وكان حق الاستشهاد له وان مال الى طريق العامة فالاستشهاد  
 الى كل واحد من اهل الطريق لان الضرر يرجع الى عامة الناس المصميين والعبيد فانه لا يصح استشهادهم  
 الا بالاذن للرجوع المولى والمكاتب الذي والمرأة كالحرة المسلم في ذلك والاستشهاد ان يقول اشهد اني قد تمت

اليه برفع حايضه المائيل وانا ضمن اذا فرط في عدمه اما اذا لم يفرط ودعيت بطلبه فله حقه حتى يسقط  
 واستهلك ما لا او نفسه لانما علمه من ابتداء الفعل كمن جناه وهو وضع الحايض في ملكه والميلان لصنع فيه  
 ولا ضمان عليه اما اذا فرط في رفعه حتى يسقط واستهلك ما لا او نفسه القياس ان يجب الضمان لانه يبيد ملك  
 نفسه فلم يكن اصل فعله جناية ولا تضمن السقوط المتري انه لو سقط قبل الشهادة لم يجب الضمان وكذلك اذا  
 سقط بعد الشهادة ولو كان هذا ما يوجب الضمان لا يستوي الحال قبل المقدم وبعد المقدم كما اذا حقن سورا  
 على قارعه الطريق او وضع حجرا او حشبه وهاهنا لما افرق الحال علمنا انه غير موجب الضمان  
 وفي الاستحسان يجب الضمان لانه يشغل عن المسلمين فاذا لم يرفع بعد المقدم اليه بالرفع صار ولام  
 على ذلك بمنزلة جناية مستقبلة وصار كانه يشغل في هذه الحالة المتري ان ثوبا لو عبت الزوج فوقه  
 في دار انسان فلا ضمان على صاحب الدار اذا اهلك الثوب ولو اصاب صاحب الثوب وطلب ثوبه فامتنع عن الرد  
 صار لنا منا وان لم يكن ذلك المنع ابتداء جناية مع هذا صار واما جناية مستقبله كذا كانا  
 وقد روي عن جماعة من التابعين مثل شرح والشعبي وغيرهم انهم قالوا مثل قولنا واوجبوا الضمان  
 ولو ان المشهور عليه طلب من القاض ان يورثه فآخيه يوما او يومين او يثمنه ايام فتأخيره باطل لان القاض  
 وليه على المسلمين فيما لم يمتدح ولم يملك اذ حال الضرر عليهم المتري انه لو اذن له باستهلاك مال  
 رجل فاذا نه باطل وصار هذا كرجل على اخو ريس وطلب المملوك من القاض ان يورثه فآخيه بغير رياء  
 كان ذلك باطلا كذلكها هنا وذكر في الاصل ان اخير القاض ليس بقضا منه المتري انه لو آخيه بغير رياء  
 ثم تأخر تأخيره باطل فانه يأسره بهدم ويرجع عن ذلك ولو كان ذلك فصا لما كان له حق الرجوع والغنى  
 ما ذكرنا ان يورثه في مصالح المسلمين في ما يضرهم ولو كان الحايض مائلا الى دار رجل شهد صاحب الدار عليه  
 ثم ان المشهور عليه طلب من صاحب الدار ان يورثه فآخيه او يراه بغير رياء حتى انه لو سقط  
 بعد ذلك اتلف ما لا او نفسه لانما علمه من ابتداء الفعل كمن جناه وهو وضع الحايض في ملكه والميلان لصنع فيه  
 مال الطريق العامة واشهد عليه رجل آخيه فتأخيره باطل لان فيه ابطال حق المسلمين وادخال  
 الضرر عليهم ولو سقط على مال الدار آخيه او اتلف نفسه يجب الضمان ايضا لان كلامه في الابواب يخرج  
 الفساد من الحق وجب اعلم المسلمين وصار استشهاده كاستشهاد جماعة المسلمين فاذا خرج كلامه يخرج  
 الفساد من سائر ابرائه في حقهم والمولى يورث الفري من كل خاص وبين كل عام ما ذكر في الاصل  
 ان رجلا او عفر سورا على قارعه الطريق فآخيه انسان او آخيه ان يقيم البئر فوقه في دار انسان او رجل  
 الدار آخيه يجب الضمان على الحافر ومثله لو حفر سورا في دار رجل او بني فيها بئرا او وضع فيها بئرا  
 في داره



فأبواه عما صنع ثم عتب به انسان فلا مكان على الذي صنع والمعنى ما ذكرنا ان في ذلك الخاص الحق له  
فملك بطلان في طريق العام الحق العام للمسلمين فلا يمكن الواحد ابطاله والله اعلم بالصواب  
**باب الشهادة في الوكالة والوصية مالم يكن فيه خصما للدين وغيره** قال الشيخ رحمه الله  
اورد الباب ليعرف بين الاقرار والبيعة فالقرار يصح من غير خصم والبيعة لا تصح الا على الخصم ويفرق بين  
القرار والبيعة والشئ من غير خصم وان كان بطلان قصد كما قلنا في الموكل في ملك عزل الوكيل قصد من غير علم  
الوكيل في ملك عزله حكما كذا هاهنا بيانه رجل ادعى ان فلانا وكلني بقبض كل حق له في الكوفة وبالمقصود فيها  
واقام البيعة عند القاضي والموكل غائب لم يحضر احدا خاضع له فان القاضي لم يسمع بيئته حتى لو خصم  
لمن البيعة لم يقبل الا على خصم وليس هاهنا خصم حتى يحد خصومه ولو انه احضر غيره بالموكل اقام عليه  
البيعة فكل القاضي يسمع بيئته عليه ويجعله خصما في ذلك ان البيعة قامت على الخصم فاذا حضر غيره  
غيره اخر يدعي ان الموكل عليه حقا وهذا الغريم ينكر الوكالة ومقر الدين فلا يحتاج الى اعادة البيعة على  
الوكالة لمن الشهود وشهودا على و كانه عام فلو لم يقض القاضي بوكالة عامه يصير قضاء القاضي بخلاف  
ما شهود به الشهود ولو ان الموكل حضر عند القاضي فاقرب بين يديه انه وكل هذا الرجل بالخصوم بكذا حتى  
هو له في هذا المسار ان كان القاضي يعرف الموكل فبني بوكالة له لم يقدح في ذلك وكالته بالمعينة ولو ان القاضي  
لم يعرف الموكل فارد الموكل ان يقيم البيعة عليه انه فلان بن فلان قال القاضي لم يسمع بيئته انه اقام البيعة  
على شئ لم يمانع له به فيه ولو ان القاضي سمع منه هذه المقالة لم يمانع الموكل من حضور الوكيل بوجوب ادعى  
عليه حقا للموكل قال القاضي يسأل البيعة ان الذي وكله كان فلان بن فلان الفلاني في ان القاضي لم يعرفه فلا بد  
من اثباته فاذا اقام البيعة على هذا الرجل ثم احضر اخر لم يحتاج الى اقامة البيعة على ما ذكرنا ولو ادعى الوكالة  
لخاصة على رجل اقام البيعة على الوكالة وذلك الرجل غائب لم يسمع بيئته ايضا ما ذكرنا ان البيعة لم يسمع  
من غير خصم ولو ان الموكل قال عند القاضي وكل هذا الرجل القاضي لم يعرفه فارد الموكل ان يقيم البيعة ليدفع  
القاضي له كتابا الى قاضي اخر قال القاضي يسمع بيئته ويدفع اليه الكتاب وان لم يكن معه خصم حاضر في الكتاب  
من القاضي الى القاضي ليس بقضاء بل هو منزلة الشهادة على الشهادة ويجوز للشاهد ان يشهد على شهادته  
اخر وان لم يكن معه خصم فكل القاضي جاز له ان يقبل بيئته ويدفع الكتاب اليه وان لم يكن خصمه حاضرا  
وكذا في الوصية لو ان رجلا اقام البيعة ان فلانا مات واوصى اليه وليس معه خصم قال القاضي لم يسمع بيئته  
فان احضره او غيره فاقام عليه البيعة وفي القاضي لم يوصى له بالوصية لم يحضر غيره اخر او وارثا اخر لم يحتاج  
الى اقامة البيعة كما ذكرنا في الوكالة ويجوز ان يقال هذا قول ابو حنيفة ومحمد وفي قياسي قول حنيفة يحتاج  
الى اعادة البيعة

الما احضر خصما اخر في الوكالة والوصية جميعا كما ذكرنا في الخلاف في نظير هذه المسئلة وهو ان رجلا  
اوصى بغيره او ادعى العبد عليه الحق وانكر للولي فاقام العبد البيعة ان الموتى قال في الشرائع العبد  
اشترى فهو حرة فبقي القاضي الحق العبد ثم اشترى عبدا اخر فعرض القاضي لصق هذا العبد في قول حنيفة  
وفي قول حنيفة يحتاج الى اقامة البيعة لمن القاضي سمع الشهادته الاولى في حق العبد الاول خاصة  
كذلك هاهنا يجوز ان يقال في قول حنيفة يحتاج الى اعادة البيعة ويجوز ان يقال في قولهم جميعا  
وفرق ابو حنيفة من هذه المسئلة ومن تلك المسئلة فان عاين العبد يدعي الحق لنفسه فالتقاضي يفتي  
على حسب ما ادعى المدعي وشهوده الشهود اما دعوى المدعي وكالته عامه فثبت على الكمال على  
حسب ما ادعى الوكيل وشهوده الشهود وهذا لا يخفى ان في المسئلة اتفاقا ولو ان رجلا ادعى ان  
فلانا النصراني وكله بقبض كل حق هو له وجبا شاهدين نصرانيين واحضر غيره مسلما لم يحضر  
شهادتهما لم نزل قول الكافر على المسلم غني مقبول فان احضره او لا غيرا نصرانيا فاقام عليه البيعة  
وقد تمت الوكالة ثم اذا جاء بعد ذلك بغير مسلم لم يحتاج الى ابيات الوكالة لمن الوكالة قد ظهرت بشهادة  
النصرانيين وصار وكيله عاما الا اذا كان المسلم منكرا للدين محتاج الى الشهادة شاهدين مسلمين على  
الدين فاما الوكالة فقد تمت فلا يحتاج الى اثباتها ولو انه ادعى ان فلانا النصراني مات واوصى اليه  
واحضر رجلا مسلما للنصراني عليه دين واحضر شهودا نصرانيين والغريم مقر بالدين ولكنه منكر للدين  
ومنكر موت النصراني فالقاضي سرفه ان لا يقبل شهادته النصرانيين عليه وفي الاستحسان نقول وكذلك  
اذا كان منكرا للدين وعلى الدين شهود مسلمون وعلى الوصية كفار فالجواب كذلك وكذلك لو ان رجلا  
جاء ادعى انه ابن النصراني واقام بيعة من النصراني على غريم مسلم والغريم مقر بالدين ولكنه منكر انه  
ومنكر انه مات وجه القياس وذلك ان هذه الشهادة الكافر على المسلم ولا تقبل قياسا على الوكالة  
وقياسا على ما لو شهد بالدين وهو منكرو وجه الاستحسان وهو ان موت الكافر ووصاية لم يحضره المسلمون  
لمن النصراني اذا مات ففي الغالب انه لم يحضر موته الا النصراني وكذلك مناكمهم لم يحضرها المسلمون  
فلو لم يقبل شهادته الكافر في هذا ادى ذلك الى بطلان حقوقهم وحقوقهم مرجعية وجوب القبول على الوصية  
والنسب ولو انه احضر غيره نصرانيا جازت الشهادة عليه قياسا واسمنا ونفد ذلك على  
جميع الغرما مسلما كان او كافرا الا ان الغريم اذا كان مسلما وهو منكرا للدين محتاج الى اقامة الشهود  
المسلمين لم يثبت الوصية والنسب لغير خصم كما ذكرنا في الوكالة انه لم يثبت الا على خصم ولو كان القاضي  
يعلم بموت الرجل فلا يحتاج الى الوارث الا اقامه البيعة على الموتى اما محتاج الى اقامة البيعة على النسيان علم القاضي  
عنزل شهودي عدل لو ان رجلا مات وشهد عنه بالدين انه اوصى له هذا الرجل او الكوفي او الوريثان قد ذكرنا فيما تقدم



# كتاب الرجوع عن الشهادات

قال الشيخ الامام رضي الله عنه

اورد الباب ليعرف بينا يلزم الشهود من الضمان برجوعهم وبينما يلزم **والاصل** ان الضمان انما يجب على الشهود عند الرجوع عما اتفقوا به من قولهم فاما ما سببوا للاتلاف وماروا سببها فلا ضمان عليهم **والاصل** ان الوارث اذا اقر على مورثه بالدين لم يقره في حق نفسه خاصة ولا يبيح في غيره من الورثه بيانه اذا كان لرجل جاريتان كل واحد منهما ولد وله ملكه وشهد شاهدان له بالدين وامه ان المولى ادعاه والمولى محمد ذلك وشهد شاهدان لابي له ولد وله ملكه وشهد شاهدان له بالدين وامه ان المولى ادعاه هذا على من ادعى ان يكون الشهاده في حاله الحياه والرجوع بعد الوفاه او كلاهما بعد الوفاه او كلاهما في حاله الحياه اما اذا كانت الشهاده والرجوع في حاله الحياه فان الغرضين يغربان قيمه الولدين ونقصان المدين ما بين كونها امه الى كونها ام ولد وله لو لم يشهدا وتما كان له بحق الولدان ولما سقطت الجاريتان فاذا رجعا فقد اقروا على انفسهم باللاف ذكر فاذا مات المولى عتقت الجاريتان لان هذا القايح لم يطل برجوع الشهود فاذا عتقت الجاريتان غرم كل فريق نصف قيمه الم الذي شهد بهما للابن الا انهما عتقتا شهادتهما وقد كان غرم النقصان ويغرم نصف قيمتها ام ولد وانما غرم النصف لان جميع قيمتها صادرة ميراثا نصفها لابنها ونصفها للابن الا ان نصيبها يسقط لانه صدق الشاهد في ذلك يقول له ضمان عليكما فكانت ابراهيم عن ذلك ثم ان كل فريق يرجع على الابن الذي شهد له باخذ منه الم الذي كان له من الم الذي شهد بهما فيما شهدوا وسقط شهادتهما جائزه ورجوعكما باطل وضمان عليكما من قيمتي ولما بقصا لامي وان اخذ ذلك منكم يعني حق قصار ذلك ديناء عليهم والدين مقدم على الميراث وله يوجبان عليه باخذ اخوه من نصف قيمه الم بعد الموت لان ما اخذ الاخ صار ديناء عليه وله يؤخذ الم بدين الم له ولو كانت الشهاده في حاله الحياه والرجوع بعد الوفاه فان كل غرم نصف قيمه الجارية قننا ونصف قيمه الولد للابن الا ان كل واحد منهما ارثان فنصيب المدين في سقط لانه ابراهيم ونصيب الجارية غرم وله يغربان من الميراث شيئا لانهما شهدا على النسب ولم يوجبا الميراث وقت الشهاده لجواز ان يموت الابن وله وبقي الميراث ولا يغربان الميراث وانما يغربان ما اتلفا بشهادتهما ولو كانت الشهاده والرجوع كلاهما بعد الوفاه فان كل فريق يغرم جميع قيمه الجارية وجميع قيمه الولد ايضا من المال كله للابن الا ان كل واحد منهما يقول لشهود اخيه لو لم يشهدا وتما كان للاخ وامه وما ورثت كلمه ميراثا فانت قد املت بشهادتك على ذلك فالضمان واجب عليهم ولو كان الميت اخه فاذا اراد ان يضمن احد الفريقين ليس ذلك لان كل فريق عتق عليه بشهادة الاخرين يقولون لم يكن مرد محجوبا بشهادة الاخرين لان الاخ قد استحق ذلك بشهادة الاخرين لان ابن الفاضل عن الميراث او يقول اني دعوت الاخ قد عرفنا انه اسحقه غيرك وهو الميراث

فريق

# كتاب الرجوع عن الشهادات

ولو ان الشاهد من ثمرة ان المولى اقر انهما ابناه في كلمه واحده من هاتين الجاريتين فقتل القايح بالنسب ثم رجعا عن شهادتهما فهذا ايضا على من ادعى ان يكون الشهاده والرجوع في حاله الحياه او كلاهما في حاله الحياه والرجوع بعد الوفاه او كلاهما بعد الوفاه اما اذا كان كلاهما في حاله الحياه فانما يغربان المولى قيمه الولدين ونقصان المدين ما بين كونها امه الى كونها ام ولد وله لو لم يشهدا وتما كان له بحق الولدان ولما سقطت الجاريتان فاذا رجعا فقد اقروا على انفسهم باللاف ذكر فاذا مات المولى عتقت الجاريتان لان هذا القايح لم يطل برجوع الشهود فاذا عتقت الجاريتان غرم كل فريق نصف قيمه الم الذي شهد بهما للابن الا انهما عتقتا شهادتهما وقد كان غرم النقصان ويغرم نصف قيمتها ام ولد وانما غرم النصف لان جميع قيمتها صادرة ميراثا نصفها لابنها ونصفها للابن الا ان نصيبها يسقط لانه صدق الشاهد في ذلك يقول له ضمان عليكما فكانت ابراهيم عن ذلك ثم ان كل فريق يرجع على الابن الذي شهد له باخذ منه الم الذي كان له من الم الذي شهد بهما فيما شهدوا وسقط شهادتهما جائزه ورجوعكما باطل وضمان عليكما من قيمتي ولما بقصا لامي وان اخذ ذلك منكم يعني حق قصار ذلك ديناء عليهم والدين مقدم على الميراث وله يوجبان عليه باخذ اخوه من نصف قيمه الم بعد الموت لان ما اخذ الاخ صار ديناء عليه وله يؤخذ الم بدين الم له ولو كانت الشهاده في حاله الحياه والرجوع بعد الوفاه فان كل غرم نصف قيمه الجارية قننا ونصف قيمه الولد للابن الا ان كل واحد منهما ارثان فنصيب المدين في سقط لانه ابراهيم ونصيب الجارية غرم وله يغربان من الميراث شيئا لانهما شهدا على النسب ولم يوجبا الميراث وقت الشهاده لجواز ان يموت الابن وله وبقي الميراث ولا يغربان الميراث وانما يغربان ما اتلفا بشهادتهما ولو كانت الشهاده والرجوع كلاهما بعد الوفاه فان كل فريق يغرم جميع قيمه الجارية وجميع قيمه الولد ايضا من المال كله للابن الا ان كل واحد منهما يقول لشهود اخيه لو لم يشهدا وتما كان للاخ وامه وما ورثت كلمه ميراثا فانت قد املت بشهادتك على ذلك فالضمان واجب عليهم ولو كان الميت اخه فاذا اراد ان يضمن احد الفريقين ليس ذلك لان كل فريق عتق عليه بشهادة الاخرين يقولون لم يكن مرد محجوبا بشهادة الاخرين لان الاخ قد استحق ذلك بشهادة الاخرين لان ابن الفاضل عن الميراث او يقول اني دعوت الاخ قد عرفنا انه اسحقه غيرك وهو الميراث

## باب الرجوع عن الشهادات في النكاح والطلاق

اورد الباب ليعرف بينا يلزم الضمان على الشهود وبينما يلزم **والاصل** ان الضمان انما يجب على الزوجين عند الرجوع عما اتفقوا به من قولهم فاما ما سببوا للاتلاف وماروا سببها فلا ضمان عليهم **والاصل** ان الوارث اذا اقر على مورثه بالدين لم يقره في حق نفسه خاصة ولا يبيح في غيره من الورثه بيانه اذا كان لرجل جاريتان كل واحد منهما ولد وله ملكه وشهد شاهدان له بالدين وامه ان المولى ادعاه والمولى محمد ذلك وشهد شاهدان لابي له ولد وله ملكه وشهد شاهدان له بالدين وامه ان المولى ادعاه هذا على من ادعى ان يكون الشهاده في حاله الحياه والرجوع بعد الوفاه او كلاهما بعد الوفاه او كلاهما في حاله الحياه اما اذا كانت الشهاده والرجوع في حاله الحياه فان الغرضين يغربان قيمه الولدين ونقصان المدين ما بين كونها امه الى كونها ام ولد وله لو لم يشهدا وتما كان له بحق الولدان ولما سقطت الجاريتان فاذا رجعا فقد اقروا على انفسهم باللاف ذكر فاذا مات المولى عتقت الجاريتان لان هذا القايح لم يطل برجوع الشهود فاذا عتقت الجاريتان غرم كل فريق نصف قيمه الم الذي شهد بهما للابن الا انهما عتقتا شهادتهما وقد كان غرم النقصان ويغرم نصف قيمتها ام ولد وانما غرم النصف لان جميع قيمتها صادرة ميراثا نصفها لابنها ونصفها للابن الا ان نصيبها يسقط لانه صدق الشاهد في ذلك يقول له ضمان عليكما فكانت ابراهيم عن ذلك ثم ان كل فريق يرجع على الابن الذي شهد له باخذ منه الم الذي كان له من الم الذي شهد بهما فيما شهدوا وسقط شهادتهما جائزه ورجوعكما باطل وضمان عليكما من قيمتي ولما بقصا لامي وان اخذ ذلك منكم يعني حق قصار ذلك ديناء عليهم والدين مقدم على الميراث وله يوجبان عليه باخذ اخوه من نصف قيمه الم بعد الموت لان ما اخذ الاخ صار ديناء عليه وله يؤخذ الم بدين الم له ولو كانت الشهاده في حاله الحياه والرجوع بعد الوفاه فان كل غرم نصف قيمه الجارية قننا ونصف قيمه الولد للابن الا ان كل واحد منهما ارثان فنصيب المدين في سقط لانه ابراهيم ونصيب الجارية غرم وله يغربان من الميراث شيئا لانهما شهدا على النسب ولم يوجبا الميراث وقت الشهاده لجواز ان يموت الابن وله وبقي الميراث ولا يغربان الميراث وانما يغربان ما اتلفا بشهادتهما ولو كانت الشهاده والرجوع كلاهما بعد الوفاه فان كل فريق يغرم جميع قيمه الجارية وجميع قيمه الولد ايضا من المال كله للابن الا ان كل واحد منهما يقول لشهود اخيه لو لم يشهدا وتما كان للاخ وامه وما ورثت كلمه ميراثا فانت قد املت بشهادتك على ذلك فالضمان واجب عليهم ولو كان الميت اخه فاذا اراد ان يضمن احد الفريقين ليس ذلك لان كل فريق عتق عليه بشهادة الاخرين يقولون لم يكن مرد محجوبا بشهادة الاخرين لان الاخ قد استحق ذلك بشهادة الاخرين لان ابن الفاضل عن الميراث او يقول اني دعوت الاخ قد عرفنا انه اسحقه غيرك وهو الميراث

الم



في باب الجان ثم رجعا لا ضمان لما ذكرنا من المعنى كذلك جاعنا ولو ان الشاهدين شهدا بعد موت  
الزوج انه قد كان طلقا في حال حياته قبل الاضلاع فقف القاض بنصف المهر ثم رجعا فانما يعرفان  
المهر الموات ونصف الصداق ولا يعرفان المهر شيئا من الزوج اذا مات وقد وجب لها المهر في جميع الصداق  
لمن الموت كالدخول حكما فلما شهدا على الطلاق وانفاسا اثنا ونصف صداقهما فيمنه ان ذلك يعرفان  
للموت شيئا لم يمت كان في شهادتهما منفعة للموت حيث اطلاقا حقا عن نصف المهر والمهرات ولا يعرفان

**باب الرجوع عن الشهادات في الوارث**

للموت شيئا ولا يعلم ان هذا الرجوع له بيمين وامه لا يعلم ان له وارثا غيره والميت فيداسان  
اذا مات الرجل يشهد شاهدان ان هذا الرجوع له بيمين وامه لا يعلم ان له وارثا غيره والميت فيداسان  
وديعه مقربا ومنكر لوراثته فالقاض يقف بالمسرات وياخذ الوديعة لمن الوارث يقوم مقام الموت  
ويكون منزله الوكيل له فاذا قام مقامه قلنا ان بائنا منه وليس هذا كودع الشرا اذا جازك وانك  
انه قد اشرك هذه الوديعة من صاحبه والذي بيده الوديعة مقر بالوديعة منكر للشرا فلا خصوص  
بينهما والفرق بينهما وجه واحد ان الوارث يقوم مقام الموت في حقوقه المتبركة انه يرد بالحيث  
ويرد عليه بالحيث فصار كان الموت هو الذي حضر اما المتيقن لم يقوم مقام البائع المتقن انه لم يرد على  
بائعهم جازان لم ينتصب خفيا معروض المشرك من الوارث ان لو اقام البيعة انه قد اشرك منه وكلم  
بالجس ومن باب الميراث لو لم يكن الوارث خفيا ادرك ان يسهل الى الختم حقه لم له يتوهم حضور  
الميت اما في باب الشرا سوهم حضور البائع فحما حسم نفسه ويستوفي منه واذا كان يوم حضوره  
بنفسه لم يكون المشرك خفيا مالم حضر البائع فاذا خفي القاض بالمال للمع جازك واقام البيعة انه اخ  
الميت لم يمت وامه لا يعلمون له وارثا غيره فان القاض يقف بشهادتهما وياخذ المال من المع ويدفع الى الخ  
لمن الخ اول المسرات من المع فاذا خفي القاض بالمسرات للخ جازك واقام البيعة انه ابن الميت فالقاض  
ياخذ المال من المع ويدفع الى الابن من الابن او الخ فاذا خفي القاض بالمال الابن ورجع الشهود جميعا  
فاما شهود المع وثمة فلا ضمان عليهم لم يتم رجوعا عن شهادته منقضة وشاهد الابن ضمان الميراث  
كله لانها انما على الابن الميراث مضمون الميراث كله وكذلك لو كان الشهود شهودا جميعا لم يرجعوا قال  
في الاسلخ جازك عن المسلم مثلا جازك في الاول ومعناه ان الشهود شهودا جميعا ولم يمت تركيتم جميعا  
فالقاض يقف بالمال الابن فان رجعا فالضمان على شاهدي الابن اولى كان الخ في يده لمن القاض حيث  
للابن ضمانا على الذي كان المال في يده فالضمان له حاسم اذا مات الرجل وترك ابنا وله ثلثة افردهم  
مشهد شاهدان ان الميت اوصى لهذا الرجل ثلث ماله وشهدا اخر ان اوصى بثلث ماله لهذا الثاني

وشهدا اخر ان اوصى بثلث ماله لهذا الثالث فالقاض يجعل ثلث المال بينهم الثلاثة فاذا خفي ذلك  
ثم رجع الشهود فلا ضمان الوارث على واحد منهم لمن لكل فريق ان يرجع عليهم بشهادة الفريقين الاخرين  
وقولهم ان شهادتي لكان متلف حقا بشهادة الفريقين الاخرين ويضمن كل فريق من الشهود بثلث  
المال من الموصى لهما الاخرين فيصير لكل واحد من الموصى لهما ثلثا ثلث المال فاذا اردت ان تعرف ذلك  
بمقتضى ان تعين المسلم حتى يظهر لك فاجعل ان الموصى لهما اقدم زيد والاخر عمرو والاخر عبد الله فاجعل  
ثلث المال على ستمه اسمهم لاجل ثلث المصنف والثلث لمن بائنا من القاض يكون ستمه نصفين  
فاذا رجع الشهود عنهم شاهدان زيد وعمرو وابد الله لعمرو وابد الله لزيد وابد الله لعمرو وابد الله لزيد  
لكل واحد ثلثه اسمهم ثم يقوم شاهدان عمرو وسهمين بين زيد وابد الله فيصير لعمرو اربعة اسهم  
ولزيد ثلثه اسمهم ثم يقوم شاهدان عبد الله لزيد وعمرو وسهمين لعمرو واحد سهم فصار في الحاصل لكل واحد  
منهم اربعة اسهم وذلك لثلاث المال ولو خفي القاض ثلث المال اقدم ثم جا الثاني واقام البيعة واشركه  
القاض في ذلك ثم جا الثالث واقام البيعة واشركه القاض في ذلك ثم رجعوا جميعا فلجواب كل ذلك ان كل  
شاهد من الثلاثة يملك على الاخرين فاذا رجعا يعرفان ذلك ولو شهد شاهدان ان الميت اوصى لهذا  
الرجل ثلث ماله وقض القاض له بذلك ثم شهدا اخر ان اوصى للموصي الاول واولى واولى لهذا الاخر فاخذ  
القاض الثلث من الاول ودفع الى الثاني ثم شهدا شاهدان انه قد رجع عن وصيته فاولى هذا الاخر فاخذ  
القاض الثلث من الثاني ودفع الى الثالث ثم رجعوا جميعا فاما الشاهدان الاولان فلا ضمان عليهما  
لانما رجعا عن شهادته منقضة لمن القاض قد اطلق قضا شهادته الاولى حيث خفي القاض بالثلث  
لثاني واما الشاهدان الاوسطان يعرفان نصف الثلث الاول لانما قد شهدوا بشيئين بالرجوع عن الوصية  
الاولى وبالوصية الثانية والقاض قد اطلق سها رتهما بالوصية الثانية حيث قضى بالثلث ولكن لا يتصل  
شهادتهما بالرجوع عن الاول واذا كانت سها رتهما بالرجوع عن الاول على حالها غير ان تلك الشهادة نصف الثلث  
لم له لو اسها رتهما على الرجوع عن الوصية الاول لكان الثلث بين الاول والثالث نصفين مدت انهما اتلفا  
على الاول نصف الثلث معروفا ذلك قال في المصل الايت لو لم يرجع احدهم وعلم ان شاهدي الاوسط  
عبدان لم يكن الثلث بين الاول والاخر نصفين بعض شاهدي الاوسط اتلفا على الاول نصف الثلث ويفرم  
الشاهدان الاخران الثلث كله للاوسط لانما قد اتلفا على الاوسط الثلث بسهادتهما والقاض لم يتصل  
شهادتهما فاذا كانت سها رتهما بيمينه وبيات يعرفان بوجوهي الثلث وليس للموت ان يضمنوا واولا من  
الشهود لمن لكل فريق من الشهود ان يقول لو لم يكن سها رتي لكان الخ واثنا في ذلك الثلث بشهادة الاخرين



ثم استدرك الكتاب ان السامع من الخبر لم يسمع على الورثة وانما اتلفا على الموصي لهما الثاني بدليل  
ان الوارث لو شهد ان الميت رجح عن وصيته وادعى لهذا الخبر جازت شهادتهم ولو جعلوا كالمالك  
رجح لوطا الورثة ثم يصير الموصي له كما كانت شهادته الوارثين باطله فلما ثبتت شهادته الوارثين ثبتت  
الشهادة تكون الموصي له الثاني على الاول فاذا كان كذا ثبت ان الشاهد من الخبر لم يسمع ان الوارثين  
لأنهما اتلفا على الموصي لم يسمع على الوارث ولو ان رجلا مات وترك ثلثه اعبد قيمهم على السواء مشهود شاهدان  
الاولى بهذا العبد لهذا الرجل شهد شاهدان ان الميب رجح عن وصيته الاول وادعى بهذا العبد لهذا  
الرجل اخر فحق القانع بالعبد الثاني والثاني واخذ العبد من الاول رد على الورثة ثم شهد اخر ان ادعى بهذا  
العبد الثالث الرجل الثالث رجح عن وصيه الثانيه فعفى القانع الثالث ورد وصيه القاسم واخذ  
العبد من الثاني وادفع الى الورثة ثم رجح الشهود جميعا فلا ضمان للوارث على احد من الشهود اما الشاهدان  
الاولان فلا ضمان عليهما لانهما رجحا عن شهادتهما المنتقضه واما الاوسطان فلا ضمان عليهما الورثة ايضا  
لانهما شهدا بالعبد الثاني للاوسط وعوضا العبد الاول للوارث لان العبد الاول رجح الى الوارث بشهادتهما  
واذا عوضاه مثل اخر جاعل عن طمعه فلا ضمان عليهما والشاهدان الآخران لم يسمعوا لوارث ايضا لهذا المعنى  
وهو ان العبد الثاني رجح الى الوارث بشهادته الاخرين ولكن الشاهدان الاوسطان يغفران الاول بصفه قيمه  
العبد الاول لانه لو شهدا جميعا على الرجوع لكان نصف العبد الاول له وبغير الشاهدان الآخران جميع قيمه العبد  
الاوسط لانهما اتلفا عليه بشهادتهما جميع ذلك واذا شهدوا شاهدان ان الميت ادعى بهذا العبد ما لم يفتى  
القانع به حتى شهد شاهدان انه قد رجح عن وصيته وادعى الثاني فلم يفتى القانع حتى شهد اخر ان انه قد رجح  
عن وصيته وادعى الثالث فحق سلك المال الثالث ولم يفتى الثاني ولا الاول لانه لو يفتى الاول  
والثاني محتاج الى نقض مضايه ولم يفتى القانع ان يفتى بعضا محتاج الى نقضه لان ذلك شبه العبد والله تعالى  
نهي عن ذلك بقوله ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكناها فاذا قضى بالملك للثالث ثم رجح  
الشهود جميعا فالشاهدان الآخران يغفران الملك للوارث لان القانع قضى على الوارث فاذا كان القضا  
على الوارث يغفران الثالث له خاصه فاذا جاز الموصي له الاوسط واراد ان يثبت من الشاهدان الاخرين  
برجوعهما عن وصيته فان القانع يقول له اعدا البيئه وجعل الشاهدان الاخرين خصما في ذلك فاذا اعدا  
البيئه فلم ان يضمن الشاهدان الاخرين لانه لما اعدا البيئه تبين انهما قد اتلفا عليه الملك بشهادتهما  
بالرجوع عن وصيته فاذا اخذ من الاخرين الضمان فليكن ان يرجعوا على الوارث بما اخذ منهما لانه طهر  
ان المالك فان على الموصي له الاوسط ولا يكتفى على الورثة فان جاز الاول فليفتى الشاهد الاوسط يقال

اعدا البيئه وجعل شاهده الاوسط خصما في ذلك فاذا اعدا البيئه فلم ان يضمن الشاهدان الاخرين لانه طهر  
لانهم طهروا انهما اتلفا عليه نصف الملك بشهادتهما وكذلك لو كان الميت ترك ثلثا اعبد قيمه كل واحد منهم  
الاف درهم فشهد شاهدان ان الميت ادعى بهذا العبد لهذا الرجل وشهد اخر ان انه رجح عن وصيته بهذا  
واويع بهذا العبد لهذا الرجل الاخر ثم شهد اخر ان في العبد الثاني مثل تلك الشهاده فلم يفتى القانع بشيئ من ذلك  
حتى زكيت البيئتان جميعا فالقانع يفتى بهذا العبد الاخر الموصي له الثالث فاذا رجح الشهود ضمن  
الشاهدان الاخران الوارث قيمه العبد الاخر فان جاز الاوسط يدعي الضمان على الشهود الاخرين واقام البيئه  
على الوصيه ضمن الشهود الاخرين قيمه العبد الاوسط له ويرجعان على الوارث بما اخذ منهما وكذلك الموصي  
الاول اذا اقام البيئه على وصيه رجح على شهود الاوسط نصف قيمه العبد الاول على ما ذكرنا ولو ان رجلا  
ادعى ملك ما له وصيه معروفه فحق القانع بالملك للموصي له ثم ادعت الورثة ان الميب قد كان رجح عن وصيته  
واقاموا على ذلك شاهد من فحق القانع بالرجوع ورد الملك الى الورثة ثم جاز اخر وادعى ان الميت ادعى له  
سلك المال فشهد ذلك الشاهدان ان الميب ادعى ملك ما له لهذا الرجل فحق القانع بالملك لهذا الثاني  
ثم رجحا عن الشهادتين يعني عن الرجوع وعن الوصيه للثاني فانهما يغفران الملك مرتين مرة للوارث مرة  
للموصي له الاول لانهما اتلفا على الاول الملك بشهادتهما على الرجوع واتلفا على الورثة بشهادتهما للثاني  
فوجب ان يغفرا ذلك كله ولو انهما شهدا على الرجوع لم يفتى القانع حتى شهدا انه اوصى لهذا الثاني  
وعفى القانع بالرجوع عن الوصيه الاولى وجعل الملك للثاني ثم رجحا عن الشهادتين جميعا فانهما يغفران  
الملك للموصي له الاول ولا ضمان للورثة شيئا لانهما اتلفا على الموصي له ولم يسمعوا على الوارث لانه لو ادعى  
ملك الورثة وانما نقل الملك من الاول الى الثاني يغفران الاول من الورثة ولو انهما شهدا انه رجح عن الوصيه  
للاول وادعى لهذا الثاني فعفى القانع للثاني بالملك ثم رجحا وقالوا اوصى لهذا الثاني فليفتى القانع ان رجحا  
انهما راجعا عن شهادتهما على الرجوع عن الوصيه الاولى ام باسنان فان قال قد رجحا عن ذلك لم يرجع  
عن الوصيه الاولى فانهما خروا في الملك للاول لانه قد ظهر ان المالك كان على الاول ولم يغفرا للوارث شيئا  
لانهما نقلوا الملك من الاول الى الثاني ولم يظهروا للورثة ملكا في ذلك بالرجوع اقرروا ايضا ان الوصيه  
كانت للاول جائزه وانما اتلفا عليه ولو لم يكن للوارث ولم يفتى الثاني في شيء يغفران الاول خاصه ولو ان القانع  
حين سألها قال انا ابا تان على شهادتهما على الرجوع عن الوصيه الاولى ان الميت قد رجح عن وصيه الموصي  
ولكننا كذبنا في وصيه الثانيه خاصه فانما يغفران الملك للورثة لان من نعمهم هكذا انه لو ادعى الاول  
ولم يفتى الثاني وان الحق للورثة وان اتلفا حصل عليهم وان رجحا بعد ذلك عن سبها الرجوع يغفران الموصي  
الاول والثاني اخر



لانها اقرا انهما اتلفا عليه وانما قلنا ان القاض يسالهما ان القاض نصب نظرا في امور المسلمين  
 ومن في ان يسالهما حتى لا يحقهما الضمان موثوقان رجوعهما عن الشهادة اقرارا على انفسهما  
 بالضمان احتملا ان اقرارهما للورثة واحتملا انه الموصي لم يدين في ان يسالهما حتى تبين المقرر  
 فان اتبنا التفسير حين يسالهما لم يجبرهما على ذلك لان الظاهر اقرارهما للورثة لم يثبت  
 انه الاول وان القاض يسالهما على سبيل النظر لهما فاذا ترك النظر لهما فليس على البيان  
 وينبغي ان لا يورثه وان رجعا بعد ذلك عن سهادتهما على الرجوع عن وصيه الاولى فانها تضمنان الموصي  
 الثلث ايضا لهما اتلفا على الاول اقرارهما وزعمهما ولو ان الشاهدين رجعا عن الرجوع عن الوصيه  
 الموصي لم يرجعا عن الوصيه الثاني فانها بغير ما لا اول نصف الثلث لان من زعمهما انه اوصي  
 الاول والثاني فيكون لكل واحد منهما نصف الثلث وقدر اقرار رجوعهما اتلفا على الاول نصف الثلث  
 وليس يسالهما القاض هاهنا لان المقضي له معلوم ولو انهما رجعا عن الوصيه الثانية بعد ذلك فانها  
 بغير ما نصف الثلث الاول لان من لم يثبت لهما اتلفا على الاول جميع الثلث اذا مات الرجل وترك عيدين  
 قيمه كل واحد الف درهم وله سوى ذلك الف درهم مشهود شاهدان ان المصلي اوصى بهذا الجدل فلان  
 فقتني القاض بذلك سم شهد شاهدان اخران انه اوصى بهذا الجدل لرجل اخر فالقاض يقضي لكل واحد  
 منها نصف الجدل ورد نصف الجدل الاول الى الوارث ثم اذا رجع الشهود فلا ضمان للوارث على احد الشهود  
 لان كل فريق خرج عن ذلك الوارث نصف الجدل وعوضه نصف الجدل اخر ولكن ضمن كل فريق نصف قيمه  
 الجدل الموصي له الاخر لانهما اتلفا عليه بشهادتهما نصف الجدل لانه لو اشهدتهما لكان للاخر جميع الجدل  
 ولو كان الميت مال اخر يخرج الجدلان جميعا من ثلث ماله فالقاض يقضي لكل واحد منهما جميع الجدل الذي  
 شهدا عليه لان الوصيه من الثلث والثلث مقسع للحقين جميعا فاذا رجع الشهود ضمن كل فريق  
 جميع قيمه الجدل الذي شهدا به للوارث لانهما اتلفا على الوارث بغير عوض ولو كان ثلث مال الميت  
 الف وخمس مائه فان هذه المسلمه يدين على اصليهما احداهما ان الميت اذا اوصى باكثر من ثلث ماله فانه  
 سقط الوصيه الوصايا والى ثلث المال فان كانت الزايده على الثلث ينقص من نصيب كل واحد من  
 واصلا اخر وهو ان الشاهدين اذا اتلفا بشهادتهما ماله وعوضه بمثل ذلك تضمنان شيان وان  
 عوضه باقل من ذلك في مقدار ما عوضه لضمنا و بغير ما فصلنا على العوض فاذا عرفنا  
 هذا فتقول اذا كان ثلث ماله الف وخمس ماله وشهد شاهدان بالجدل وجعل شهدا اخرين بعد

لرجل اخر وقيم كل واحد الف درهم فالقاض يقضي لكل واحد منهما سلفه اربع الجدل لث ماله  
 الف وخمس ماله وجعل الوصايا الف درهم فالزايده ما بين الثلث وجعل الوصايا خمس ماله درهم  
 وذلك مقدار الربع فوجب ان ينقص من وصيه كل واحد منهما الربع ويقضي لكل واحد منهما سلفه  
 اربع الجدل وذلك مقدار ربع ماله وخمس ماله اذ ارجعوا فان كل فريق يغرم الموصي له الجدل مقدار  
 ربع الجدل لانه لو اشهدا بينهما لكان جميع الجدل له وقد اتلف عليه قدر ربعه فيخرج برجوعه ذلك  
 وغرم للوارث قدر خمس ماله لان كل فريق اتلف على الوارث قدر ثلثه اربع الجدل ولكنه عوضه  
 قدر ربع الجدل الاخر فيسقط عنه ذلك القدر من الضمان وبغير ما مقدار ما اتلفا  
 بغير عوض وغرم كل فريق قدر ثلثه اربع الجدل مقدار ما اتلف ربعه للموصي له ونصف للوارث  
 ولو كان ثلث ماله الف درهم وقيم احد الجدل من الف درهم وقيم الاخر الف درهم فان جعله  
 وصايا ماله الف درهم وثلث ماله الف درهم فالزايده ما بين الثلث وجعل الوصايا مقدار  
 الف درهم وذلك ثلث الجدل فوجب ان ينقص من وصيه كل واحد منهما مقدار ثلث وصيه ويقضي  
 لكل واحد منهما بثلثي الجدل لصاحب الفين مقدار الف وثلث مائه وثلثه وثلثي وثلث درهم من الجدل  
 الذي اوصى له والاخر ستمائة وستمه وتون وثلثا درهم من الجدل الذي اوصى به فاذا رجعوا للشاهدا  
 الذين شهدا على الجدل الذي قيمته الف درهم بغير ما للوارث الف درهم لانهما اتلفا بشهادتهما على  
 الوارث مقدار الف وثلث ماله لانهما عوضاه من الجدل الاخر مقدار ثلث الف فيسقط عنه  
 ذلك المقدار وبغير ما لهما الف والثلثا شاهدان اذ شهدا على جدي فقيمته الف درهم لانهما اتلفا بشهادتهما  
 لهما الف درهم على الوارث بثلثي الف وعوضاه من الجدل الاخر مقدار ثلثي الف فقيمته الف درهم وثلث  
 الف فيسقط لهما الف فاذا اتلفا على الوارث بعوضه فلا ضمان لهما شيئا وغرم كل فريق للموصي له  
 الجدل قدر ثلث وصيته الذي امقص من عيده فالشاهدان اللذان شهدا على الجدل الذي قيمته الف درهم  
 فغرم للموصي له الجدل قدر ستمائة وستمه وتيس وثلثي درهم لان اول شهادته كل فريق اكل اكله والآخر  
 جميع وصيه فاذا اتلفا عليه ذلك القدر بغير ما ذلك ولو ان رجلا مات وترك عيدين قيمه كل واحد  
 منها الف درهم شهد شاهدان انه اوصى بهذا الجدل لرجل اخر شهدا اخران انه رجع عن وصيه  
 واوصى بالجدل الاخر لهما الف درهم وثلث ماله ييلخ قيمه واحد من العيدين فقتني القاض بذلك جميع الجدل  
 عن شهدا لهما فاما الاول فلا ضمان عليهما لان الجدل الذي شهدا به رجع الى الورثه فاذا رجع الى الورثه  
 سقط الضمان الذي عليهما واما الاخران فغرمان قيمه الجدل الاول للموصي له الاول لانهما اتلفا عليه ذلك الجدل

المصلي



ولا يغربان للوارث شيئا منهما اخرجنا عن طاعة العبد الثاني وعوضاه الاول فاذا عوضاه مثلا اخرجنا  
عن ملكه ولا ضمان عليهما ولو كان العبدان جميعا اخرجنا من الثلث فان اخرجنا فغربان قيمة العبد  
للاول فاذا كونا وغربان قيمة العبد الثاني للورثة لم نعلم انهما اتفقا على الورثة بغير عوض فانه يستغنى عن  
رجوع العبد الاول الى الورثة لانه خرج من الثلث وانما يصير عوضا اذا لم يصح الثانيه الى الرجوع  
عن الاولى فاذا كانت الوصية الثانية تصح بغير حصول العبد اليه فلا يكون عوضا ولو كان ملكا لم  
يقا وخمسها فاما مسلمة حالها فانها تغربان للاول قيمة العبد الاول واغربان للوارث نصف  
المخبر وانما يغربان الاول قيمة العبد الاول لانه اتفقا عليه بغير عوض وغربان للوارث نصف  
قيمة العبد الاول لانه كان نصفه خرج من الثلث لان العبد الاول لو لم يرجع الى الورثة لم يجوز  
وصية الثانية لم بمقدار نصف العبد فاذا رجع العبد الاول اليه جاز للثاني الوصية في جميعه فمقدار  
ما به للثاني قبل وصول الاول اليه اغربان ذلك لانه لم يظهر في حقه العوض ومقدار ما به وصول العبد  
سقط عنه الضمان لانه حصل العوض في ذلك ولو كان الاول يساوي الف درهم والثاني الف درهم فثلث  
الف درهم فانها يغربان للوارث قيمة العبد الثاني وذلك الف درهم لانه لو لم يصل العبد الاول الى الورثة  
لكانت وصية الثانية جائزة بمقدار نصف العبد الثاني وهو قدر الف درهم بهذا المقدار يغربان  
لوارثي لانه اتفقا عليه بغير عوض والنصف الآخر قد عوضاه فلا ضمان من ذلك شيئا ولو ان رجلا  
في يده عبد وشهد شاهدان انه لهذا الرجل وقضى القاض له ثم شهد شاهدان اخران انه لهذا الرجل فقضى  
القاضي ثم شهد شاهدان اخران انه لهذا الثالث فقضى القاض للثالث ثم رجع الشهود جميعا فعلى  
الفرق الاول انما العبد الذي كان في يده وغرم الفرق الثاني للمقتضي عليه الثاني وغرم الفرق الثالث  
للمقتضي عليه الثالث لان كل فرق المقتضي شهد عليه فوجب الضمان عليه له ولا يشبه هذا الوصية  
لان في باب الوصية لم يضمن احد منهم للورثة شيئا والفرق بينهما ان في هذه المسئلة ادعى كل واحد منهما على  
الآخر عليه ملكا مرسلا ولم يدع كل واحد منهما الحق الملك من جهة رجل ولم يوقع القضا اكل واحد منهما على  
الآخر ففرض عليه فلذلك غرم للذي شهد عليه وفي باب الوصية اثبتوا الملك من جهة واحد وهو المييت  
فما فرق بين علي الوارث وشهادة الفرق الاخر وهما هنا لا يمكن الاحتجاج به الذي يوجب الفرق  
بينهما ان في هذه المسئلة لو وجد شهود الاول عبيدا بطل قضاؤه للثاني بطلان ملك الاول فليس  
ان ملك قضا اقر على الذي سمع علمه البيهنة فاذا رجعوا غرم كل فرق المشهود عليه وفي سلم الوصية  
القضا اكلها على المييت دليله ان اذا وجد شهود الاول عبيدا لم يطل قضاؤه بالوصية للثاني

نتبين ان القضا اكلها كانت على المييت فمحم كل فرق على الوارث بشهادة الفرق الاخر في النعمان  
عن نفسه ونقول لو لم يكن شهادته كان متافحة في شهادته الفرق الاخر عبدا في رجل اقام رجل عليه البيهنة  
لانه عبده وعبه الذي يده العبد وبعضه وشهد شاهدان اخران انه وعبه لرجل اخر وبعضه فقضى القاض بالعبد  
ثم رجع الشهود جميعا فان كل فرق من الشهود يضمن نصف قيمة العبد المشهود عليه وهو الواجب في يده  
لانه هو عليه الاخر شيئا وانما يقضى القاض بينهما لم يستويا في الحجج لان عبه العبد الاول ليس يجوز خلاف الوصية  
لان في باب الوصية غرم كل فرق اليهودي الاخر وغرم للوارث شيئا والفرق بينهما ان في باب الوصية لم يضمن  
اكل احد منهما الا في نصف العبد لانه لم يصح ان يكون جميع العبد عبدا وهذا وجهه لهذا المتروك ان صاحب العبد  
لو عبه لرجل ثم وعبه لآخر قبل ان يقبضه الاول فالعبد اكلها للثاني ولو كان الاول في اوقبض الاول ثم وعبه  
للاول فاقبضه الاول فليس للثاني من ذلك شيئا فاذا ثبت انه لم يثبت اكل احد منهما العبد الا في النصف  
لم يضمن احد الفرقين لليهودي الاخر شيئا لانه لم يصف عليه ملكا وانما غرم كل فرق نصف قيمة العبد  
لواوهم لان كل فرق اتفقا عليه نصف العبد واما في باب الوصية فقد ثبتت الوصية لكل واحد منهما في جميع  
الملك لانه لم يصح ان يكون جميعه وصية لهذا وجميعه وصية لهذا المتروك انه لو اراد لرجل ملكا ثم  
اوصى لآخر بثلث ما لم يثبت الوصية لهما جميعا لان الثلث لما تضايق عن توفير انصبايهما جوب  
الثاني بينهما نصفين فاذا ثبت ان كل احد منهما موصى بالثلث فقد انفك كل فرق من الشهود على الكل  
لآخر نصف الملك والذي يدل على ان الوصية بعت لكل واحد منهما ان احد الوصيين لهما اذا اراد الوصية بثلث جميع  
الوصية للاخر اكلها باب الوصية اذا وعب الشيء لرجلين في ذلك لم يحل القسمه فقبل احدهما ولم يقبل الاخر لم يثبت  
للاخر الا النصف ولو ان رجلا مات وترك عبدا قيمته الف درهم له مال غيره فاوصى بعبقه وشهد شاهدان  
من ورثته المييت ان لهذا الرجل على المييت خمسمائة درهم دينه مشهادتهما باطله ونقض العبد ويصير  
في ثلثي مائة وتسلم السعاية الى الخرم باقرار الوارث بقدر دينه وانما قلنا ان الشهادة لم تقبل لان قيمه حرة  
لانهما لم يدان ابطال وصيته وتخصيل نصف العبد لنفسهما لان القاض يبيع نصف العبد الدين وسطك الوصية  
بالعقوى ويقى للوارث من رقبته نصفه ولو لم يكن الدين لم يثبت للوارث في رقبته مائة وانما كان حقهم  
في السعاية في الوصية ولو شهدوا ان الدين الف درهم فبعت شهادتهما لانه لم يسمع من يدين لارادوا فان  
القاض لم يسمع من الوصية لم يثبت لهم حق في الوصية فلذلك كانت شهادتهما ولو لم يسمع من الدين لم يثبت لهم حق في الوصية  
ثم شهدوا الوارثان على المييت خمسمائة درهم جازت شهادتهما لانه لم يسمع في ذلك من الوصية يخرج من الملك  
والسلطان على المييت فبعت شهادتهما حرا معهما ولم يسمع من الدين لم يسمع من الدين الباقي في الحساب  
ولم يطل الوصية واما الوصية بالحق فكانت تبطل بالبيع وسقطت الشراكة وهما هنا لم يقطع فلذلك اقرقا

هذا الحديث في باب الوصية  
في نسخة اخرى

مؤمن



**باب من الرجوع عن الشهادة على الشبهة** قال الشيخ الامام في الامم **اصلا في هذا**

الباب انه يعقب في الرجوع عن الشهادة بقا من بقي على الشهادة الرجوع من رجع وهذا الباب يسمى باب مساله الثمنين النصف وسكن عن محمد بن سماعه انه قال كور محمد رحمه الله مساله المصدق والنصف حتى طمنا انما قد فهمنا فما يجبنا ان نعيبه الباب مسطور في بقي على الشهادة بكم يقوم فمستقط عن الشهود ذلك التقدير ويجب على الراعي الباقى فاذا عرفنا هذا فمقول رجل شهد عليه شاهدان على شهادته بشهادتين في الرجوع وشهد عليه اخوان على شهادته رجل واحد في الرجوع ففقه القاضي في شهادتهم ثم رجع واحد من هذين ولم يرد في الرجوع فبقي الراعي في شهادته فان الحق على الذي شهد على شهادته شاهدين فثمان والآخر على امر لا نه قد بقي هاهنا شاهد على شهادته وشاهدان في حق له لو كان صاحبه معه ولم يرجع فكان يقومان بجمع الحق فلما بقي احدهما نصف الحق بطور الثابت الاخر الذي شهد على شهادته واحد بكم سعى هو وحدهما حال سعادته للواء لان الشاهد من ذا الشهود على شهادته واحد يقومان مقام رجل واحد وصارت شهادتهما بمنزلة شهادته امران في مقام يقومان مقام رجل واحد ومقطع صاحبه ربع الحق وهو في ثمن الحق وبما في ذلك وهو ان الشاهدين على شهادته واحد لما قاما مقام رجل واحد كالماتين يقومان مقام رجل واحد ومقول ان الكاملين كانا مقطعان بشهادتهما جميع الحق لولا الناقصين فلما اجتمعوا على قطع النصف بشهادته الكاملين خاصة لان الناقصين لم يثبتان النصف الحق وفي النصف اجمع فيه اربعه فمقرر قطع بقول كل واحد ربع من النصف وهو ثلث الكل والباقي من الكاملين يحفظ النصف نصف من النصف الاول ان يرد في فيه ونصف من نصف الاول اجتمعوا فيه ربع النصف الذي اوجبته وربع النصف الذي اوجبته شريك في الرجوع شريك في الرجوع في النصف الآخر ويقوم من النصف الاول نصفه سمان وهو ربع الكل الرجوع صاحبه قد اكد علمه خاصة والباقي من الناقصين يحفظ ربع النصف الآخر وهو الثمن وانما تكرر الرجوع صاحبه الربع وهو ثلث الكل فحاصل ما يجب على احد الكاملين ثمان وهو نصف النصف الاول وعلى الآخر الثمن وهو ربع النصف الذي اجتمعوا فيه وان طشت قلت ان الشاهدين الاولين لا يردون شهادتهما على سعادته شاهدين لورجها جميعا كان عليه نصف المال على كل واحد منهما الربع فاذا رجع احدهما لا يرجع الا شريكه على الرابع الربع فاذا كان على احد هذين الربع يجب ان يكون على الرابع من الفرق الاخر ان كان شهادته مثله نصف شهادته الاخر الا تترك انهم لورجوا كان عليهم نصف ما على الاخر ولورج احد الكاملين خاصة كان علمه الربع لان النصف المجمع فيه ثمنين في الرجوع وانما يعود من النصف الاول نصفه لان صاحبه يقوم بنصفه ولورج مع الناقصان فعليه ربع الحق ايضا لانه يرد من النصف الباقي

انما قصير

لان الباقي في النصف على ما ذكرنا هذا التقدير ذكره الامام فان شئت خرجت لتسائل عن هذا القياس ومقول لورج الكاملين خاصة كان عليهم اربعة ارباع الحق النصف الذي يردون فيه ونصف النصف الذي اجتمعا عليه لان الناقصين يحفظان نصف هذا النصف بجمع واحد منهما ايضا فعليه ثلث الحق والباقي يبقى ثلث الحق لان قومه في القطع هذا التقدير ولورج الناقصان اربعة ارباع النصف الذي يردون فيه ونصف النصف الذي يردون فيه وعلى الناقصين الشهادته ثم اذا رجع احد الكاملين وعلمه ربع الحق وهو نصف النصف الذي يردون فيه وعلى الناقصين الربع كما لورج الناقصين واحد الكاملين ولورج جميعا فالنصف على الكاملين والنصف عليهم جميعا ولو شهد شاهدان على شهادته شاهدين بجمع واحد من هذين على شهادته بجمع واحد من هذين ولم يرد في الرجوع وقال في كتاب الرجوع عن الشهادة ان على الراعيين نصف الثمان ويقال ان تلك الرواية قول في نفي خاصة وهذه الرواية قول في خاصة وجه تلك الرواية ان شهادته الباقين لم يثبت الا بشهادته الراعيين فصارت حكمهم حكم شهود الزنا ولورج اثنتان من شهود الزنا بعد الرجوع فعليه نصف الثمان كذلك هاهنا وجه هذه الرواية ان احد الباقين لم يثبت علم انه يرد نصف الحق لان صاحبه لو لم يرجع لكان لا ينعى منه شيء واما الاخر ففقد في بعض الحق بنصفه لانا لو قلنا بانه في نصف الحق كان في الباقي ثمان الشهادته وهذا لا يجوز لانها لو شهدت في الابتداء ليقبل في انشائها كذلك فلا تيسر ان في بعض الحق نصف الحق فاذا اردت ان تقرر ذلك فقول بان حال هذا الباقي لم يخلوا اما ان يكون كواحد من الرجوع لاصلا في مقرر ربع الحق واما ان يكون كواحد من الباقيين اللذين شهدا على شهادته اصلا في الرجوع لانه لو شهدا على شهادته شاهدين واحد ولم يرجع صاحبه لكان القاضي لا يقنع بشهادتهما وهاتان الروايتان صاحبه لكان القاضي يقنع بشهادتهما فثبت ان حاله اقوى من حال اللذين شهدا على شهادته سبعة اضعاف وحاله اضعف من حال الذين شهدا من انفسهم لان الشهادته على الشهادته لا تقبل الا لثبوتها وشهادته لاصلا قبل تضييق ضرورة فلما كان حاله اقوى من حال الذي شهدا على شهادته واحد واضعف من حال شاهد المصل ولو كان شاهد المصل لكان يقوم بربع الحق ولو كان شاهدا على سعادته واحد لقام بثلث الحق فلما كان في حال يقوم بالربع في حال يقوم بالثلث فاجل حاله في ثلث ونصف من الثلث فيه بغير وقع الشك في الثلث الاخر في نصفه وصار مدين ونصفا واذا خضعت الى النصف الذي في الرجوع يكون خمسة اثمان ونصفا بينهما على السواء لانه ليس احد ما يولي بالرجوع من الاخر والسواء مشكوك وكلفوا القدر بقول محمد رحمه الله والله اعلم

**باب الرجوع عن اكمال الشهادة** قال الشيخ الامام في الامم **اصلا في هذا**

الباب ان الجماعة اذا شهدوا على مال ثم رجع كلهم الا اثنين لم يجب الثمان على احد ولا يرجعوا جميعا لولا

انما

ولم







فانما يشهدا نصف الصداق للزوج ما ذكرنا انهما اذا على الزوج ما كان على شرف السقوط فالحق الموكر  
الموجب في حق وجوب الضمان كذلكها هنا فيلزم هذا الميثيم سهادة الطلاق لمن سهادة الطلاق  
شهادة واعلى امر يصح الا بالنكاح فصار كأنهم شهدا على النكاح والطلاق اما دخول الدار فيصح من غير  
يمين فصارت الشهادة عليه بمنزلة الشهادة على الحصان ولو شهد شاهدان انه جالس على امر عبد  
بيد فلان في الحق وشهدا اخران فلانا قد اعتق العبد ثم رجعوا فالضمان على الذين شهدوا وعلى  
الحق والضمان على الذين شهدوا بالتفويض لمن شهدوا في الحق هذا الذي انبأنا كالم التلقين  
شهدا على لفظ الحق فيكون الضمان عليهما خاصة ولو ادعت امرأة على رجل انه تزوجها على  
الف درهم ومهر مثلها الف درهم فشهد شاهدان على ذلك ثم شهدا اخران انه دخل بها وطلقها لثا  
وقضى القاضي بالطلاق ثم رجعوا جميعا فالزوج بالخيار ان يشأ من شهادتي الطلاق والدخول  
الف درهم ولو رجعا على واحد وان شأ من شهادتي النكاح الف درهم وشهادتي الطلاق  
والدخول الف درهم ثم رجع الزوج على شهادتي الطلاق والدخول الف درهم ويدفع الى شهادتي النكاح  
وعلى قياس رواية كتاب الرجوع عن التفهيمات باخذ من ساهدي النكاح الف درهم وشهادتي  
الطلاق الف درهم ويبرج احد الفريقين على الخريفي وذكر محمد بن سماعه عن محمد بن الحسن انه  
قال اخذ الف درهم من شهادتي النكاح والف درهم من شهادتي الطلاق والدخول في سولي شاهد  
النكاح الرجوع على شهادتي الطلاق والدخول الف درهم وروى عن لو يوفى الزوج بالخيار  
ان يشأ من شهادتي النكاح الف درهم وشهادتي الطلاق والدخول الف درهم ويبرج احد الفريقين  
على الخريفي ما ذكر في كتاب الرجوع وان شأ من شهادتي الطلاق والدخول الف درهم ثم يرجع  
على شهادتي النكاح بالف درهم وانما قلنا بان الزوج بالخيار انه يوجه له وجهها ضمان في الف والود  
لمن كل فريق جارية فحقه فان اخذ الفريقين كلها من شهادتي الطلاق والدخول لم يرجع على اخذ من  
الجماعة كانت منها قائما اذا عليهم ما كان على سولي السقوط وان اخذ من كل فريق الف درهم فالزوج  
ان يرجع على شهادتي الطلاق والدخول الف درهم ويدفع الى شهادتي النكاح الف درهم ولو لم يكن شاهدان  
لكان كالم تعرض السقوط فصار كأنهما اوجبا على شهادتي النكاح الف درهم ولكن الزوج هو الذي  
يتولى الرجوع لمن سبب الضمان جرى بينهم وبين الشهود وما جرى بين الشهود فصار  
كالوكيل بالبيع وجوز ان يكون الملك لسان وحق القبض لغيره كالوكيل بالبيع ان حق القبض للمالك  
للموكل والروايات الاخرى موضعها كتاب الرجوع ولو كانت شهادتهما جميعا معا وكان التزكية

والدخول

والقضا بشهادة النكاح كان قبل القضا بشهادة الدخول والجواب ما ذكرنا وان زكيت شهود الدخول  
والطلاق اوله ووضف القاضي عليه مهر المثل ثم قضى بعد ذلك بشهادة النكاح الف اخرى ثم رجعوا جميعا  
وعلى شهود الدخول الف درهم وعلى شهادتي النكاح الف درهم في الروايات كلها لم يثبت بشهادة  
الطلاق والدخول الف درهم وهو مهر المثل لمن الطلاق قد ظهر مع الدخول التسمية لم يظهر خلاف عينا  
موجب العقد وموجب العقد مهر المثل فلا يجب المهر المثل الزيادة على مهر المثل وهو الف اما وجبت  
بشهادة النكاح خاصة فوجب ان يكون الضمان عليه خاصة ولو ذكرنا جميعا وعنى القاضي بالكل صدق النكاح  
لم يرد له في الطلاق لمن الطلاق ترتب على النكاح ولم يرد له مهر المثل لم يظهر مع التسمية وانما يظهر كمد  
التسمية شهود الدخول لم يرد له ولو ان القاضي قضى بشهادتهم جميعا ثم رجع احد الفريقين قبل رجوع  
فان رجع شهود النكاح اوله فانهما بصفتي الف درهم لهما الف على الزيادة بعد رجوع شهود  
الدخول والطلاق بعد ذلك فالزوج ان يضمنهما الف درهم وسلم له احد الفريقين ويدفع الف الى الخريفي  
او شهادتي النكاح وصار في الحكم كأنهم رجعوا جميعا وان رجع شهود الدخول والطلاق اوله فضمنهما  
الف درهم ثم يوجه شهود النكاح فلا شيء عليهما لانه لو اخذ يرد عليهما فلا فائدة في اخذ وعلى ارجح  
ما دفع على الزوج وصل اليه فلا يرد عليه ولو ان امرأة ادعت على رجل انه قد كان تزوجها  
في الف دينار على الف درهم فشهد شاهدان بذلك فالقاضي يدفع بالف الف درهم في العقد فلو شهور  
غنا هذان على الدخول بها قبل الرده فعنى القاضي على الزوج بالف درهم ثم رجع الشهود جميعا فضمن  
الفين كلها على شهادتي الدخول وليس على شهادتي النكاح شيء لانهما شهدا على نكاح مستقر لمن  
يقضيه بعارنه وهو الرده وشهود الدخول كلها صحيح المهر وواجب السقوط لمن ردتها قبل الدخول  
سقطه ولو ان القاضي قضى بشهادة الدخول مهر المثل الف درهم ثم شهد ساهدا النكاح على الف درهم  
فان على شهادتي الدخول الف درهم ولم يدفع على شهادتي النكاح الف درهم فالحق في شهادتي الدخول  
الالف درهم والالف اخرى فصارتا بشهادة النكاح فوجب ان يكون الضمان على كل فريق بما ثبت بشهادتهم  
واذا كان لرجل من ممتلكته الف درهم فادعى انه باعه من فلان بالف درهم وانكره المشتري فاقام الباع  
البينة فشهد شاهدان على البعده وسهدا اخران على القبض ولم يدرك العبدان فهو هذه المسئلة  
ومسئلة النكاح سواء فرق بينهما وبين الروايات ما ذكرنا في مسئلة النكاح والبيع  
ها هنا مسئلة النكاح هناك القصة بمنزلة مهر المثل والثمن ها هنا بمنزلة التسمية والقبض  
منزلة الدخول وهكذا يطبق بمنزلة الرداء كما اذا علم ان العبد مات ولم يدرك في يد من مات فشهد



وشهد شاهدان بالف درهم وقض القاض بذلك وسعد شاهدان البعض وأنه ما في يد الممنوع وقض القاض  
 بذلك جميعا او قض بشهادة البيع قبل ذلك ثم رجعا فالضمان على سطور القبض ولو صار على شهود  
 البيع كما ذكرناه الحكم المرتد ان الصالح على شهود الدخول ولو صار على شهود النكاح ولو قضى  
 بشهود القبض بالف درهم ثم قض بشهادة شهود البيع بالف درهم ثم رجعا جميعا غرم شهود  
 القبض الف درهم وشهود البيع الف درهم ولو فرق بين هذا وبين النكاح اذا كان لرجل بعد قيمته  
 الف درهم في رمضان وسعد شاهدان في شوال بعد ما صار في قيمته الف درهم ان المولى قد كان اعقده  
 في رمضان فلم يرض القاض به حتى صارت قيمته ثلثة الف درهم ثم عدل الشهود فقض القاض بالحق  
 ثم رجعا فاما ضمان ثلثة الف درهم وانما يسطر الى قيمته يوم الحق ولو سطر الى قيمته وقت الشهادة  
 ولو الى ما قبل ذلك لم يرض الضمان وجب عليه بالمثل وانما ظهر التلاف بقضا القاض فوجب ان سطر الى قيمته  
 يوم القضا ولو تم قدر ان العبد قبل القضا كان رقيقا في الظاهر وصدر المولى بذلك انا خرج عن  
 ملكه حكم الحاكم فوجب ان سطر الى قيمته في ذلك الوقت ما في وقت قبله **باب الشهادة والرجوع عن ذلك**  
 قال اذا ادعى رجل على رجل مائة درهم واحضر خمسة نفر من الشهود عند القاض وشهد شاهد منهم  
 درهم والاخر بدرهمين والثالث ثلثته دراهم والرابع باربعة دراهم والخامس خمسة دراهم فهذه  
 المسلمة مسلمة على ثلث مسائل احدها ان احد الشاهدين اذا شهد على الف والاخر على الفين في  
 قول له حلفه لم يقبل شهادتهما وكذلك اذا شهد احدهما على مائة والاخر على اثنين او شهد احدهما على  
 درهم والاخر على درهمين وفي قول له يوفو محمد نقبل على الف والمسلمة الثانية ان الرجل اذا اقر  
 على نفسه بالف درهم واشهد عليه شاهدين ثم اقر في مجلس اخر بالف درهم واسعد عليه شاهدين على ذلك  
 في قول له حلفه ولم يوفو له لم يقض عليه بالف درهم وفي قول له يوفو محمد وهو قول له يوفو لم يقض له بالف  
 درهم والمسلمة الثالثة ان الرجل لو اقر على نفسه بالف درهم واشهد على نفسه شاهدا واحدا ثم اقر  
 في مجلس اخر واسعد على نفسه شاهدا اخر فانه يقضى عليه بالف درهم في قولهم جميعا ثم في هذه المسئلة  
 في قول له حلفه شهادتهم باطله سوا شهدوا على اقاربه في موضع واحد او في مواضع مختلفة لم يرض  
 اصله انه اذا شهد احدهما على درهم والاخر على درهمين لم يقبل كذلك ههنا وفي قول له يوفو ومحمد اذا  
 شهدوا على اقاربه في موضع واحد يقض عليه باربعة دراهم من الدراهم الواحد وهو الخامس للمسلمين والاشهاد  
 واحد فاذا قض القاض عليه باربعة دراهم ثم رجعا جميعا فان الدرهم الواحد يحل عليهم اخماسه منهم  
 المفعول عليهم والثاني يحل عليهم ارباعا وطري على الذي شهد على درهم ثلثي درهم لم يشهد على الثاني

والدرهم الثالث بحج عليهم الملائكة ولحج على الذي شهد على الدرهم والدرهمين والدرهم الرابع  
على الرابع والخامس نصفين لانه ثبت بشهادتهما اما اذا شهدوا على اقاربه في مواضع مختلفة في  
قول محمد وهو قول ابو يوسف الخ الجواب هكذا لان اقاربه في موضع واحد وفي موضعين عندهما  
واما في قول ابو يوسف الاول فقف بسبعة دراهم من الثاني والثالث وداثقا على درهمين فيقف بشهادتهما  
والرابع والخامس قد اتفقا على درهم دراهم باقاربه في مواضع فيقف بشهادتهما ثم الخامس والثالث  
والاول كلهم قد اتفقوا على درهم باقاربه في موضع فيقف بدرهم بشهادته هو والى المكنة لان كل اقرار  
شاهدا واحد فذلك كلمة سبعة دراهم فاذا رجعوا جميعا وعلى الثاني ضمان درهم واحد لانه قد شهد مع  
الثالث بدرهمين فصان نصف ذلك وهو الدرهم الواحد وعلى الثالث درهم وثلث درهم الذي يشهد به  
لكنه نفر وعلى الرابع درهمان من الخامس معه وقد قف بشهادتهما باربعة دراهم وعليه نصفه  
وعلى الخامس درهمان من هذه الاربعة وثلث درهم من الدرهم الواحد وعلى الاول ثلث درهم من الدرهم  
الواحد لان كل فريق الف هذه القدر فيخرج عند الجوع والله اعلم بالحقيقه والصواب والله المرجع والاب  
وصلى الله على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين وصحابة الانصار المحسنين وازواجه الطاهرات الصالحات  
الزاهدات وسلم كلما كبر الى يوم الدين وقع الفراع من سجنه في يوم السبت العاشر من  
شوال سنة ست وسبعمائة غفر الله له ولعامة وفاربه ولجميع المؤمنين وحبنا الله ونعم الوكيل  
وكاسه العبد المذنب الضعيف الراجي الى رحمة ربه اللطيف  
وهو طوبى له قليل الحزن والالام حزين حاجي درهم

السلامة ارض من اهلها  
ولجميع المسلمين  
بارك العاطس

الحمد لله الذي جعل العلم نورا  
وهدى للعالمين ووسع في العلم  
وأسرعه في التعلم ورحم به  
وولاه به وولى أحسن العباد  
رحمة الرحمن الرحيم





الشيء الى مع بما العلم بلثمة للوالت سليمة والعقول المستقيمة والاخبار الصادرة عن العباد الصالحة وقالت السفسطائية  
لا تقع طرعا ماها ما فاضه اما الحسن فلا ان العقل فلا يستدل به كون خطأ أو صوابا  
والخبر قد يصدر وقد لا يصدر فليس الكلام في الحواس سليمة وما وقع ليست سليمة والخبر المولود به خبر الزمان  
المعصومين والمتواتر من العالم محدث بل من نفسه الحاشية والعواض في العواض حدث بل من اسم طالع كمن كان  
وبه اسمي السحاب عارضا والاعمال على علوانها فكون محدثه مشتبا كمنها المحدث في الوجود فاذا ثبت انه محدث  
ثبت انه محدث باحداث غيره فاذا ثبت انه صانعا يكون صانعه قدما اذ لو لم يكن قدما لكان محدثا والمحدث لا بد له  
من محدث وكذلك الثاني والثالث في تسلسل وعند الدعوى محدثه من طين قديمة اي من اصل قدع هو الهيولى بل من الاجاد  
من اصنافها على عديم ان الصانع واحد عديم مركب والنصارى يقولون واحد لكنه مركب من ثلث فلما هذا حال من المركب  
محتاج للتركيب قابل للغير اذ لو كان صانعا لخلوا اما ان يكونا موافقين في الخلق فلهذا وافقة دليل على عجزها وعجزها  
من المختار موافق الاعراض كما انما الفرس فلا علوا اما ان يحصل سوادها فذلك محال والحاصل في ذلك عجزها والعاجز  
لا يصلح ربا ما خور من بولاء عجزها وكان فيهما الهة الهة الله لفسد تاو مات الجوسر في العالم صانع احد ها خبير  
خالو الخيرات وهو يزدان والاخر شويو حائق المضار وهو هو من لان حالو الشرور وفيه ولا يضاف الى يزدان  
فلما انما كبر سفيها اذ انما كبر خلقه حكمة اذ انها ان يتركها الجبابرة في الصانع ليس عرض ولا يجوز ان لا يكون  
اصل المركبات لان الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزى لا فعلا ولا وها وحده ان العالم بالذات قابل للصفات المتضادات  
على سبيل المثال فاسمح ان يكون الصانع مركب من مركبات وان يكون محلا للمحدث والاعراض لا تصور  
ان يكون جسمان الجسم مركب من جزئين او ثلثة في الاسم والمسمى واحد لقوله عز وجل سمع ركنه ولو كان غيره  
امرا بالتشبيه بفكر الله وقار بعضهم غيره ثم قال الله الاسما الحسن فلو كان هو المسمى لعدد الدلائل  
قلما ذكر محمول على التسمية وهذا لا فضل لبعض اسم الله على البعض لان المسمى واحد والمراد بالاسم العظم  
زاده الثواب بذكره ثم ان الله يري في الآخرة لا موجود فمكرر جاز الروية وما لا يري من الموجودين لعدم الجوار الله  
العادة لرويته وقال علم الله يستوفون كما كما ترون القمر وقالت المعوزة والحوار وبع يري لقوله تعالى  
ثم ادر كمال الابصار فلما نحن نقول انه لا يدرك لان المدرك الموقوف على جوانبه وكمن يقول يري قالوا ايضا  
ان الروية بالالة لا بد لها من المعابلة والمواجهة والمسافة وروية الكل المعوض فليس هذا باطل بروية الله  
ايانا لا مسافة ولا مواجهة وبالعلم لا يعلم لا مسافة ولا مواجهة وسوال موسى عليه السلام يري على الروية  
ولان عارض بقوله تعالى لم تر في طر لالتقاء بيننا المتناقض ايضا كما في قوله ولنت غفوه وانهم  
يتقنوه والآخرة اقولوا قوله ناظرة اي مسطرة فلما هذا تعجب للجنة ليست بدار تعجب  
ولان النظر من جهة المقرون بكلمة التي يكون الا بالعين في صفات الله وهو لا غيره كلون الشيء  
وعلى محدثه سواء من صفات الفعل والذات وقالت القدر والاشعري صفات الفعل كالحيات والامانة  
محدثه وهو غير لان الفعل هو التكون من المكون غير في طر لا يكون المكتوف مكتوبا الا بالكتابة  
وعن هذا قالوا حال خلقه ومن يقول حائق في نزل خالقا كما يقول عالم في نزل عالم في صفات  
الذات لان الكاتب كانت وان كانت صفات الذات الجلال والكبرياء والقدرة والعلم والسمع والبصر  
والكلام وما سواها من صفات الفعل في القرآن كلام الله صفة ازلية قائمة بذات الله ليست مشتقة  
الحروف والاصوات وانه واحد من عسر جري ليس بعزى ولا سرياني غير ان المخلوقين يعبدون  
عن هذا عبارات مختلفة وقالت المعوزة كلام الله عين هذه العبارات وانه محدث بل من لو كان  
ازليا كان امرا اذنا هيا ونخبوا ومستخبوا واذكر للمعوزة صفة فلما انما كبر سفيها

الشيء الى مع بما العلم بلثمة للوالت سليمة والعقول المستقيمة والاخبار الصادرة عن العباد الصالحة وقالت السفسطائية  
لا تقع طرعا ماها ما فاضه اما الحسن فلا ان العقل فلا يستدل به كون خطأ أو صوابا  
والخبر قد يصدر وقد لا يصدر فليس الكلام في الحواس سليمة وما وقع ليست سليمة والخبر المولود به خبر الزمان  
المعصومين والمتواتر من العالم محدث بل من نفسه الحاشية والعواض في العواض حدث بل من اسم طالع كمن كان  
وبه اسمي السحاب عارضا والاعمال على علوانها فكون محدثه مشتبا كمنها المحدث في الوجود فاذا ثبت انه محدث  
ثبت انه محدث باحداث غيره فاذا ثبت انه صانعا يكون صانعه قدما اذ لو لم يكن قدما لكان محدثا والمحدث لا بد له  
من محدث وكذلك الثاني والثالث في تسلسل وعند الدعوى محدثه من طين قديمة اي من اصل قدع هو الهيولى بل من الاجاد  
من اصنافها على عديم ان الصانع واحد عديم مركب والنصارى يقولون واحد لكنه مركب من ثلث فلما هذا حال من المركب  
محتاج للتركيب قابل للغير اذ لو كان صانعا لخلوا اما ان يكونا موافقين في الخلق فلهذا وافقة دليل على عجزها وعجزها  
من المختار موافق الاعراض كما انما الفرس فلا علوا اما ان يحصل سوادها فذلك محال والحاصل في ذلك عجزها والعاجز  
لا يصلح ربا ما خور من بولاء عجزها وكان فيهما الهة الهة الله لفسد تاو مات الجوسر في العالم صانع احد ها خبير  
خالو الخيرات وهو يزدان والاخر شويو حائق المضار وهو هو من لان حالو الشرور وفيه ولا يضاف الى يزدان  
فلما انما كبر سفيها اذ انما كبر خلقه حكمة اذ انها ان يتركها الجبابرة في الصانع ليس عرض ولا يجوز ان لا يكون  
اصل المركبات لان الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزى لا فعلا ولا وها وحده ان العالم بالذات قابل للصفات المتضادات  
على سبيل المثال فاسمح ان يكون الصانع مركب من مركبات وان يكون محلا للمحدث والاعراض لا تصور  
ان يكون جسمان الجسم مركب من جزئين او ثلثة في الاسم والمسمى واحد لقوله عز وجل سمع ركنه ولو كان غيره  
امرا بالتشبيه بفكر الله وقار بعضهم غيره ثم قال الله الاسما الحسن فلو كان هو المسمى لعدد الدلائل  
قلما ذكر محمول على التسمية وهذا لا فضل لبعض اسم الله على البعض لان المسمى واحد والمراد بالاسم العظم  
زاده الثواب بذكره ثم ان الله يري في الآخرة لا موجود فمكرر جاز الروية وما لا يري من الموجودين لعدم الجوار الله  
العادة لرويته وقال علم الله يستوفون كما كما ترون القمر وقالت المعوزة والحوار وبع يري لقوله تعالى  
ثم ادر كمال الابصار فلما نحن نقول انه لا يدرك لان المدرك الموقوف على جوانبه وكمن يقول يري قالوا ايضا  
ان الروية بالالة لا بد لها من المعابلة والمواجهة والمسافة وروية الكل المعوض فليس هذا باطل بروية الله  
ايانا لا مسافة ولا مواجهة وبالعلم لا يعلم لا مسافة ولا مواجهة وسوال موسى عليه السلام يري على الروية  
ولان عارض بقوله تعالى لم تر في طر لالتقاء بيننا المتناقض ايضا كما في قوله ولنت غفوه وانهم  
يتقنوه والآخرة اقولوا قوله ناظرة اي مسطرة فلما هذا تعجب للجنة ليست بدار تعجب  
ولان النظر من جهة المقرون بكلمة التي يكون الا بالعين في صفات الله وهو لا غيره كلون الشيء  
وعلى محدثه سواء من صفات الفعل والذات وقالت القدر والاشعري صفات الفعل كالحيات والامانة  
محدثه وهو غير لان الفعل هو التكون من المكون غير في طر لا يكون المكتوف مكتوبا الا بالكتابة  
وعن هذا قالوا حال خلقه ومن يقول حائق في نزل خالقا كما يقول عالم في نزل عالم في صفات  
الذات لان الكاتب كانت وان كانت صفات الذات الجلال والكبرياء والقدرة والعلم والسمع والبصر  
والكلام وما سواها من صفات الفعل في القرآن كلام الله صفة ازلية قائمة بذات الله ليست مشتقة  
الحروف والاصوات وانه واحد من عسر جري ليس بعزى ولا سرياني غير ان المخلوقين يعبدون  
عن هذا عبارات مختلفة وقالت المعوزة كلام الله عين هذه العبارات وانه محدث بل من لو كان  
ازليا كان امرا اذنا هيا ونخبوا ومستخبوا واذكر للمعوزة صفة فلما انما كبر سفيها







[illegible]